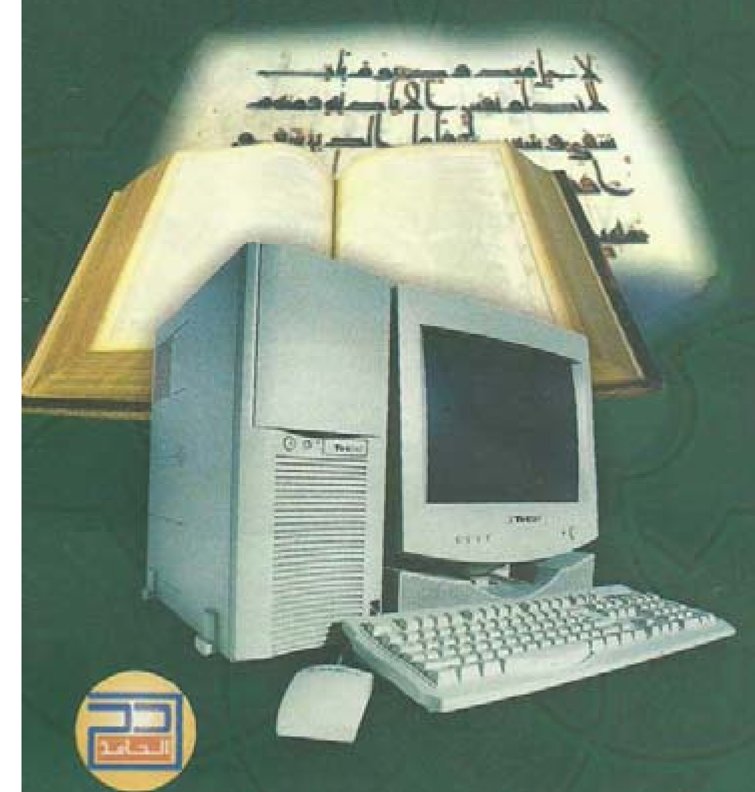




إصدارات



الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد



المؤلفون

د. سلطان سند العكايلة

د. محمد عيد الصاحب

د. ياسر أحمد الشمالي

د. عمر سليمان مكحل

د. عبدالكريم وريكات

د. عبدالرزاق أبو البصل

د. زياد أبو حماد

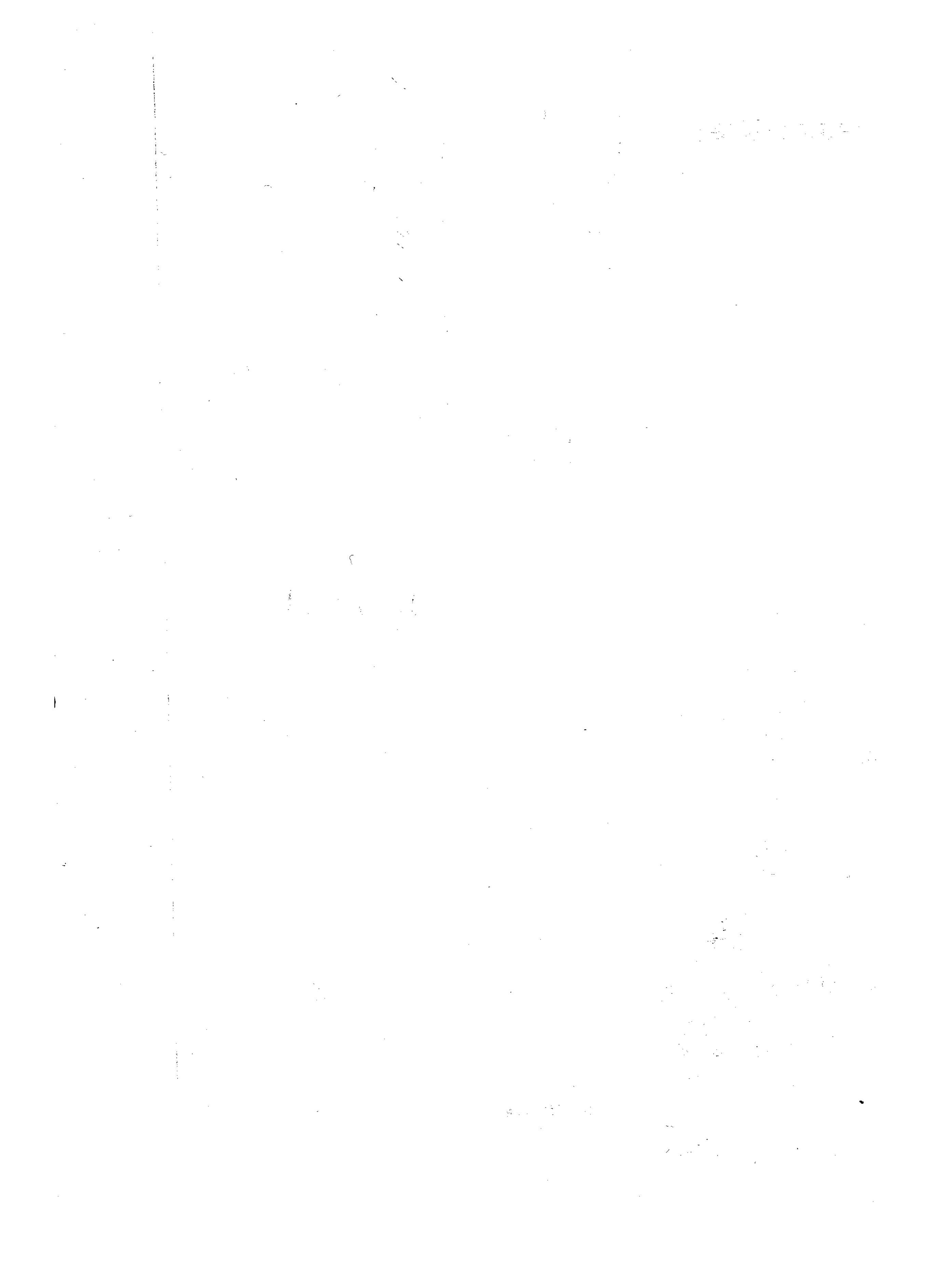
د. قاسم محمد غنام

محمد أبو صعيليك

علي أبو شكر



الواضح في فن التخريج
ودراسة الأسانيد



الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد

لجنة التحرير

د. سلطان سند العكايلة — د. محمد عيد الصاحب

د. عمر سليمان مكحل — السيد محمد أبو صعيليك

مراجعة

د. محمود نادي عبيدات

٢٠٠٤م

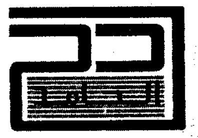


رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٤/٣/٤٩٥)
٢٣٢,١

الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد/ تحرير سلطان العكايلة... وآخرون/
ط٢.- عمان: جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، ٢٠٠٤.
( ) ص
ر.إ.: (٢٠٠٤/٣/٤٩٥)
الواصفات: /الحديث//أ.ل//جوامع الحديث//علوم الحديث//الفقه الإسلامي/

❖ **تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

❖ **رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٤/٣/٤٨٦**



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفابدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: ٥٢٣١٠٨١ فاكس ٥٢٣٥٥٩٤– ٠٠٩٦٢٦
ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان – الأردن

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونشكره ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إلــه إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حتى أتاه اليقين، وبعد :

* فقد أصبح علم تخريج الحديث وآثار السلف ضرورة شرعية، لما له من أهمية بالغــة في معرفة الأحكام الشرعية واستنباطها، فيما تمس إليه الحاجة في واقع الناس، مما يصلح حياتهم في الدنيا والآخرة.

ومــن المعلوم أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل مصدراً رئيساً مــن مصــادر التشريع الإسلامي. ولمّا كان الأمر كذلك ؛ فقد أصبح لزاماً تعلُّم الوسـيلة التي توصل إلى هذه الغاية، بناءً على القاعدة الأصولية الشهيرة : (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

* لقــد كــان الحديث مكنوناً في حوافظ الصحابة والتابعين، لقرب العهد بالنبي صــلى الله علــيه وســلم، وعلو الأسانيد، وأهم من ذلك أن الحديث كان يمثل حــياتهم العملــية اليومــية، ويشكل واقعهم الذي يعيشون، فكان حرصهم على توظيف ما تحملوه قولاً وعملاً.

أَمَــا وقــد مــا بَعُــد العهد عن زمن النبوّة، ونزلت الأسانيد إن لم تكن أُهملت، وتطــوَّرت أســاليب المعــرفة، وكثرت الكتب المصنفة في الأحاديث والآثار، وتعــددت الفنون التي تخدم الحديث، لذا فإن الحاجة أصبحت ملحة للتصنيف في فــن الــتخريج، ومعــرفة طرق الوصول إلى الحديث في مظانه، والحكم عليه ومعــرفة درجــته بعــد فحصه واختباره، وتتبّع رواياته في المصادر المتعددة،

والنظر في أقوال العلماء وتعليقاتهم على الأحاديث بحسب حالها في الرواية.

*لقد شهد عصرنا الحاضر حركة نشطة في مجال تحقيق كتب التراث ونشرها بعد أن كانت حبيسة الرفوف. ولا شك أن هذا عمل مبارك، وسعي مشكور إذا صحت النوايا، وسلمت المقاصد، ولا بدّ من البيان أن جزءاً ليس بالقليل مما نشر من كتب التراث يحتاج إلى إعادة إخراج، وذلك بتحقيقه تحقيقاً علمياً بعيداً عن صنعة الورّاقين، وتخريج نصوصه تخريجاً صحيحاً مستوعباً، حتى يكون الحكم الصادر على هذه النصوص أكثر دقةً، وأقرب للصواب، وهذا ما يحمل الناس على الاطمئنان إلى ما تحتويه هذه الكتب من علوم، ويدعوهم إلى احترام نتائج التحقيق ودراسة النصوص. وكل ذلك يحتاج إلى النزاهة والإخلاص في البحث، بعيداً عن التكسب الرديء، الذي يغلف باسم تحقيق كتب التراث، والحرص على نشرها.

* وانطلاقاً من حرص جمعية الحديث الشريف على خدمة السنة المشرفة كان التوجه إلى إخراج كتاب يعلِّم وسائل الكشف عن الحديث النبوي وآثار الصحابة، خاصة أن كتباً كثيرة كانت مهجورة أو غير متداولة قد خرجت إلى النور طباعة وتحقيقاً، هذا إلى جانب التطور التقني الذي وظّف الحاسوب لخدمة هذا العلم الشريف من أجل الوصول إلى المعلومة بسرعة وإتقان، وتقديمها بيسر وسهولة.

* لقد سبق إلى التأليف في أصول علم التخريج، ودراسة الأسانيد في الوقت الحاضر أهل علم مشهود لهم بالفضل والسبق في هذا الميدان، حيث قاموا بتجديد الاهتمام بهذا الفن وترسيخ قواعده، وتحديد معالمه، وتوضيح فوائده، حتى غدا من الفنون ذات الشأن في المعاهد والكليات الشرعية. وقد كان لمؤلفاتهم أثر واضح في مادة هذا الكتاب، وتوزيع وحداته.

* وعند النظر فيما كتب حول طرق تخريج الحديث، وجدنا تعدد الصور في تقسيم هذه الطرق، فهناك من قسمها باعتبار السند، أو باعتبار المتن، والتفريق

بيـــنهما، وهناك من قسمها باعتبار أن الحديث وحدة واحدة، دون فصل بين سند ومتن. ولقد اجتهد فريق تأليف الكتاب في اعتماد الصورة الأقرب منالاً ،والأيسر استخداماً، فرأوا أن تخريج الحديث باعتباره وحدة واحدة هو أفضل هذه الصور، علماً أنّ كل صورة توصل إلى ما يبتغيه الباحث وطالب العلم.

* إن هيـــئة تحرير الكتاب وفريق التأليف، قد حرصوا عند تأليفه أن يكون جل العـــناية بالجانـــب العملي، حتى تكون الفائدة في التطبيق أكبر وأفضل، ويكون إتقان الخطوات العملية أحسن وأكمل.

وفـــي جانب الدراسة الخاصة بدراسة الأسانيد وبيان قواعد الحكم على الـــروايات كان التأكيد على إبراز هذه القواعد التي تخدم الخطوات العملية، ذلك أن القصـــد مـــن الكـــتاب إنما هو بيان الأسس التي تقوم عليها دراسة الحديث ومعرفة قواعد الحكم عليه، وهو الجانب الأهم في موضوع التخريج ؛ لا بل إن الهـــدف الأساســـي من تخريج الحديث، ومعرفة من رواه إنما هو الوصول إلى حكم دقيق صائب عليه، وتمييز حاله من حيث القبول والرد.

* مـــن أجـــل ذلـــك فقد تم تقسيم الكتاب قسمين، اشتمل **الأول** منهما على ذكر الآداب والشـــروط التـــي ينبغي التحلي بها عند البحث، وتخريج الحديث النبوي الشريف، ثم التعريف بعلم التخريج من حيث مفهومه وأهميته وتاريخه، ثم بيان طرق تخريج الحديث، وكيفية تحقيق المطلوب من الكتب بأنواعها وأصنافها في هـــذا الجانب، كما اشتمل على كيفية استخدام الحاسب الآلي في تخريج الحديث مـــن خلال الموسوعات الحديثية التي تم إصدارها ،ولعل هذا الأمر الأخير هو الجديـــد فـــي كتابـــنا هذا، وقد أسمينا هذا القسم : **علم التخريج وطرق تخريج الحديـــث النبوي**. واشتمل **القسم الثاني** على بيان الخطوات العملية التي ينبغي اتـــباعها مـــن أجـــل الوصـــول إلى مرتبة الحديث بعد معرفة ما يتصل برواته وطـــرقه، وأســـمينا هـــذا القسم : **دراسة الأسانيد، وقواعد الحكم على الحديث**

النبوي. ورأينا تسمية الكتاب الذي يخدم هذه المادة كلها: "**الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد**"

وقد حرصت جمعية الحديث الشريف أن تكون مادته سهلة واضحة قدر المستطاع ؛ التزاماً بمدلول العنوان ،كما روعي أن يستوعب هذا الكتاب ما سبقه من أعمال قيمة جليلة في هذا الفن، وبذل مؤلفوه جهدهم بإضافة كل ماهو جديد ونـــافع من حيث التعريف بكتب السنة المشرفة، وبيان كيفية استخدامها وتخريج النصوص منها، وكذا التعريف بالموسوعات الحديثية المدخلة على الحاسوب، أو الفهـــارس الحديثـــية التـــي تخدم السنة المشرفة وعلومها، وذلك بأسلوب سهل وميسور.

* لقد شارك في تأليف هذا الكتاب وإخراجه مجموعة من أهل الاختصاص في الحديـــث وعلومه، ممن لهم ممارسة في التعليم الجامعي، أو مثابرة في التدريس في دورات علوم الحديث وفن التحقيق التي تعقدها جمعية الحديث الشريف،وهذا الجهد الجماعي المشترك قد ساعد على إثراء الكتاب بالمعلومات اللازمة،وزوّد طالب العلم بخبرة نخبة من علماء الحديث ممن لهم مراس في هذا الفن.

* وهـــا هـــي الطـــبعة الثانية لهذا الكتاب قد جاءت زاخرة بالإضافات النافعة والتعديلات الضرورية، وقد روعي فيها قدر الإمكان أن تكون منقحةً خاليةً من أخطاء الطباعة الواردة سهواً في الطبعة الأولى. ومع أنّ فريق التأليف قد اجتهد أن يكون العمل قريباً من الكمال والصواب، إلا أنه لا يدّعي أن الجهد المبذول قد وصل إلى حدّ التمام.

وعليه فإننا في جمعية الحديث الشريف لتأمل من الأخوة العلماء؛ أصحاب الشأن في الحديث وعلومه، وفي العلوم الأخرى إبداء ملحوظاتهم، وإسداء نصحهم فيما يخدم الكتاب ومادته وأسلوب عرضه.

* ولا يســـع هيـــئة تحرير الكتاب، والهيئة الإدارية في الجمعية، إلا أن يقدموا

جـزيل الشـكر لكـل من شارك في تصنيف الكتاب وإخراجه، والدعاء لهم أن يجزل الله تعالى لهم الثواب، وأن يتقبل أعمالهم جميعاً بقبول حسن.

* ومن الواجب أن نخصّ فضيلة **الدكتور محمود عبيدات** بالشكر الجزيل والثناء العاطـر علـى جهـوده المخلصة، المتمثلة في سرعة استجابته لتحقيق أهداف جمعـية الحديـث الشريف، ودعم توجّهاتها في خدمة السنّة المشرفة، وقد توّج حفظـه الله تعالى هذا الكتاب بالمراجعة المتأنية وإبداء الملحوظات النافعة، التي أخـذ بها فريق التأليف في هذه الطبعة. ونسأل الله عزّ وجل أن يتقبّل منه عمله هـذا وسائر أعماله ، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، كما نسأله تعـالى أن يجـزل المـثوبة لعلمائـنا وأساتذتنا،وأن يجمعنا وإيّاهم على حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم، إنه جواد كريم.

والحمـد لله رب العالميـن، وصـلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

رئيس هيئة التحرير

د. سلطان العكايلة

قائمة المحتويات
وأسماء المشاركين

القسم الثاني

دراسة الأسانيد، وقواعد الحكم على الحديث النبوي

القسم الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد(*)

إن الحمد لله، نحمده تعالى، ونستعينه ونستغفره، ونستهديه ونتوب إليه،و نعـوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد :

*فـإن الاشـتغال بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة شريفة، ووسيلة سـامية لنيل رضا الله تبارك وتعالى، وذلك لأهمية سنّته المشرفة صلى الله عليه وسـلم فـي البيان عن رب العالمين، وأثرها الواضح في اكتساب المعرفة عبر أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، التي نقلها الأمناء المخلصون من حملة هذا الإرث العظيم.

* لقد بذل هؤلاء العلماء العدول جهوداً ضخمةً في سبيل حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونَفَوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين،وصانوه من كـل نقص وعيب، وحملوه في قلوبهم قبل أن يحملوه في دفاترهم وكراريسهم، وجـابوا به البلاد طولاً وعرضا، وركبوا من أجله متون الأخطار، وفارقوا في سبيله الأهل والأوطان، حتى أدخلوه إلى كل بيت، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم خير الجزاء.

* ولقـد كانـت سنّته المطهّرة صلى الله عليه وسلم تشكل القاعدة الأساسية في الـثقافة اليومـية فـي ديار الإسلام جنباً إلى جنب مع نصوص القرآن الكريم، وكانـت نصـوص الحديث النبوي تجري على ألسنة العلماء من غير تكلف أو تعسف.

* ثـم إن الـزمان قـد تطـاول، والعهد قد بَعُد، وضعفت الهمم عن الحفظ،

(*) أعده الدكتور سلطان سند العكايلة/ كلية الشريعة / الجامعة الأردنية.

واختلطـــت الـــثقافات حتى صار الحديث النبوي غريباً بين أهله، يحتاج إلى من يعـــرفهم به، فأصبحت الحاجة ملحةً إلى معرفة طرق تخريج الحديث، ودراسة الأسانيد والحكم عليها قبولاً أورداً.

* لقـــد أصبح موضوع تخريج الحديث النبوي فناً مهماً من فنون العلم، ومقدمةً هامّـــة، لا ينبغـــي الســـماح بتجاوزها، لتوثيق نصوص السنة النبوية المطهرة وتحقـــيق رواياتها، كما أنه قد غدا عموداً من أعمدة المنهج الإسلامي في البحث العلمـــي، ذاك المـــنهج القـــائم أساســـاً على قواعد الوحي السالمة من كل زغل وشطط، ولهذا فإن ما يلزم الباحث من آداب وشروط يمكننا سحبها على من يقوم بـــتخريج حديـــث رســـول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ذلك أنّ تخريج نصوص الحديـــث النبوي الشريف ما هو إلا صورة من صور البحث العلمي، لا بل إنها أرفع هذه الصور وأشرفها، لأن موضوعه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعلـــه وهديـــه، ولا شـــك أنـــه أرفع الكلام وأحسن العمل وخير الهدي، لأنه المعصوم، صلى الله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى.

وإليك بيان هذه الآداب والشروط(*) :

١- الإخلاص : وهو قاعدة إسلامية بحتة، لا يصح عمل من الأعمال ولا يقبل عند الله عز وجل إلا مقترناً بهذا الشرط، قال تعالى : ﴿ **وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين** ﴾[١]، وقال صلى الله عليه وسلم:"إنما الأعمال بالنيات"[٢]،

(*) هذه الآداب و الشروط مقتبسة بتصرف من كتاب : كتابة البحث العلمي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص٣٧-٣٩،وكتاب منهجية البحث للدكتور إميل يعقوب ص٢٣ -٢٧.

(1) سورة البينة / آية ٥

(2) حديث مشهور أخرجه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صحيح البخاري معه فتح الباري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ١/٩.

وأعظـم مـا يلزم هذا الشرط في البحث العلمي، لأن العلم إذا صحّت فيه النية كانـت عبادة وقربةً لله سبحانه وتعالى. والباحث المسلم دون غيره هو المخاطب بهذا الشرط، وهو الأحرى بالتزامه وامتثاله.

٢-الرغـبة، أو الاسـتعداد الفطري : وهي أصل النجاح، ومرد التفوق في كل شـأن، كما أنها انعكاس صادق عن الموهبة الكامنة في النفس إذا وجدت الموجّه الـذي يـتعهدها وينمـيها بأمانـة وإخلاص. وهذه الرغبة نابعة عن حب إبداء الحقـيقة، واللـذة في اكتشافها، وعليه فإنّ من غير المستحسن أن يجبر الباحث الماهـر _ غير المتدرب _ على الكتابة في موضوع لا يرغب فيه، لأنه يشعر إزاء ذلك بالاضطهاد، فيضيق به ذرعاً منذ أول الطريق، وفي المثل الانجليزي قولهـم : " تسـتطيع أن تأخذ الفرس إلى النبع، لكنّك لا تستطيع أن تجبره على الشرب منه. "

* و للمـدرس الأثـر الكبير في توليد هذه الرغبة، وتنمية المواهب في نفوس طلابه ؛ وذلك باصطحابهم إلّى المكتبة بين الحين والآخر، ليوقفهم على المراجع عـن كَثَـبٍ، لا عـن كُتُبٍ، وعليه أن يتفرّس فيهم للكشف عن ذوي الرغبات والمواهـب من المبدعين والنابغين منهم، وتكليفهم بالأبحاث العلمية، والتقارير الموجزة التي توافق هذه الرغبات، وتثير هذه المواهب الكامنة في نفوس هؤلاء الطلاب.

٣- الصبر ؛ وهو فضيلة لا تنمو إلا في النفوس الكبيرة، وهو من لوازم البحث وأخـلاق الباحثيـن، ومع أنّه مطلوب في كل أمر من أمور الحياة، إلا أنّه آكد وألـزم عـند البحـث العلمي، حتى قالوا : "البحث صبرٌ". ويبرز أثره في جمع المعلومـات المتصـلة بموضوعٍ معيّنٍ ؛ إذ لا يمكن إعطاء الحكم على شيء دون جمـع المعلومـات عـنه، وتتبع النصوص ذات الصلة به، المنثورة في

مختلف المراجع. ولا يمكن أن نتصوّر أن باحثاً ناجحاً يستطيع إعطاء الصورة الكاملة عن حقيقة ما من خلال الاطّلاع على نصٍ من النصوص في مصدر واحد، في الوقت الذي تفرّقت أجزاء هذه الحقيقة بين عدّة من النصوص الأخرى في المصدر ذاته أو في مصادر أخرى

* ولا شكّ أن الاكتفاء بتخريج الحديث من مصدرٍ واحدٍ مهما بلغت صحة هذا المصدر يبقى عملاً مفتقراً إلى روح الصبر، لأنّ هذا الحديث نفسه قد يرويه صاحب مصدرٍ آخر، تجد فيه زيادة من ثقةٍ ، أو تصريحاً بسماع مدلّسٍ ، أو تسمية لمبهمٍ ، أو تقييداً لمهملٍ ،أو نحو ذلك من الفوائد التي نجنيها بعد جمع النصوص واستقرائها متحلّين بخُلُقِ الصبر.

٤- المعرفة والثقافة : لا بدّ لك أيّها الباحث من معرفة العلوم واللغات التي تساعدك على فهم كل ما يتصل ببحثك، وتقوّي تصورك عن مفرداته وأجزائه، فطالب الحديث على سبيل المثال ينبغي أن يكون له إطلالةٌ على العلوم الأخرى كعلم التفسير، أو الفقه، أو الأدب والنحو، أو التاريخ، أو علم النفس، أو علم الاجتماع، وغير ذلك من العلوم. ولا يُفهم من هذا أنه يجب على الباحث المتخصص الإلمام بكلّ ما في هذه العلوم؛ وإنّما ينبغي له الإحاطة بأساسياتها ومبادئها، حتى يُحسِن استعمال المصادر التي تخدم هذه العلوم، وهكذا فإنّ كلّ طالب علم ينبغي له أن يلمّ بأصول العلوم البعيدة عن تخصصه.
* كما أنّ على الباحث أن يعرف لغة أخرى على الأقل نطقاً ومحادثةً وكتابةً، غير اللغة الأم التي يتحدّث بها ، لا سيّما تلك اللغات التي كُتب بها كثير من المصنّفات والأبحاث عن الإسلام، ونبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، وأرى لزاماً على الباحثين أن يكتبوا بلغة الآخرين عن هذا الدّين العظيم، وأن تزاحم أبحاثنا أبحاثهم، لأن كثيراً من القرّاء في غير بلاد المسلمين لا يحسنون القراءة

بلغتـــنا العربية، التي تُكتب بها كثير من أبحاثنا في الردّ على الهجمات الشرسة على الإسلام وتعاليمه.

* إن من الواجب عليك أيها الباحث أن لا تضيع وقتك في غير مهمة البحث؛ إذ المطالعـــة المســـتمرة تكسبك خبرة ومهارة، وبها تنادم أطلال الماضي،وتسامر أرواح من سلف من الأعلام والنبلاء، فتقتبس من نبلهم، وتحاكيهم في أخلاقهم.

٥- الشـــكّ العلمي : وهو الطريق إلى اليقين، ولا نعني به الشك في الحقائق المسلّم بها، وإنما معناه أن يقلّب الباحث الأمر على وجوهه، وأن لا يقبل كلّ ما يقـــرأ ويطّلـــع علـــيه على أنه حقيقة مسلّمٌ بها. ويلزم استعماله في فحص آراء الآخرين وإخضاعها لاحتمال الخطأ أو الصواب، ووزنها بالميزان الدقيق، البعيد عن الغلوّ والهوى.

وهـــنا لا بدّ من التنبيه على أنّ المبالغة في الشكّ قد تجرّ الباحث إلى أن يصبح عدوانياً، يخالف المألوف، ويؤثّم غيره دون حقٍ ، يستروح إلى مايعجب مزاجه، ويـــردّ اعتباطاً ما يخالفه، وهذا بلا ريب ليس منهجاً مقبولاً في البحث العلمي، ولا أدباً من آداب الباحث المنصف.

٦- الروح العلمية :وهي تعني جملة من الخصائص:

أ- الإنصاف : وهو التجرّد من كلّ أسباب الهوى، والاحتكام بمقتضى الحق، بعـــيداً عن كل أشكال التعصّب، والأصل في ذلك قوله تعالى :﴿ **ولا يجرمنّكم شـــنآن قـــوم على ألّا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ [١]، وقوله سبحانه : ﴿ **وإذا حكمـــتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾ [٢]. والإنصاف يقتضي المرونة

---

(1) سورة المائدة / آية ٨.

(2) سورة النساء / آية ٥٨

الفكــرية التي تحمل الباحث على احترام آراء الأخرين، وتفهّم اجتهاداتهم وإن خالفوه الرأي، كما أنّه يصبح ضرورياً حين نقل آراء الناس ،أو تفسير مواقفهم دون تحــيّز أو تحــامل، وهكذا فإن الباحث المحايد هو وحده القادر على الحكم على حقائق الأشياء بعدل وإنصاف.

* وعلــى الباحــث أن يدرك أنّه كلّما ازداد علماً قلّ اعتراضه، وزاد تواضعه، لأنــه بسعة علمه أصبح يستوعب المخالف، وذلك لوقوفه على دليلٍ لرأي هذا المخــالف، وتخــريجه تخريجاً سائغاً، أمّا إن كان هذا المخالف من أهل الزيغ والهــوى، فــلا بدّ من الإعتراض عليه انتصاراً للحق، وإسكاتاً لصوت الباطل بالشكل الذي يردّه عن زيغه وهواه إلى جادّة الصواب.

ب ــ الأمانة : وهي تعني نقل آراء الآخرين دون تشويه إذا لم تعجب الباحث، ودون تــزويق إذا وجــد فيها سنداً لتوجّهاته. كما أنها تقتضي عدم سرقة آراء الآخرين، وانتحال أقوالهم، وعدم ادّعائها بعد التصرف فيها قليلاً.

* والأصــل فــي ثبوت الأمانة واشتراطها قوله تعالى : ﴿ **إنّ الله يأمركم أن تــؤدوا الأمانات إلى أهلها** ﴾[1]. ولا أبشع في النفوس من صورة سارق يسطو علــى جهود الآخرين، ولا أنحس ممن يقوم باغتيال جهد السابق في إبداع فكرة طالما سهر الليالي بمطالعة الكتب حتى فاض بها خاطره، وجاد بها يراعه.

ج ــ النــزاهة : ومعناها أن يكون الباحث شريفاً، أبيّاً، عالي الهمّة، مترفعاً عن المتاجرة الرخيصة بالعلم، أو التكسّب الرديء به ؛ فالباحث يخدم العلم من أجل العلــم ، لا من أجل صناعة الشهرة الباطلة، أو المجد الزائف. ويُخشى على من كــان هــذا شأنه أن يمكر به العلم؛ فيخسر الدنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين.

د ــ الموضــوعية: وهــي تحلــيل علميّ منطقيّ للأمور ،بعيداً عن حب الذات

---

(1) سورة النساء / آية ٥٨

والتعصب والمغالاة، وتجدر الإشارة إلى أنّه من الصعب نفي الذات مطلقاً؛ وإنّما المطلــوب أن تُلغى الذات حينما يكون الإحتكام للهوى،أو حين يُدفع الإنسان إلى التكلّف والاعتساف في معالجة أمر ما. والباحث الموضوعي لا يبالغ، ولا يهوّل فيما يصل إليه من نتائج، ولا يقطع بأنّ ما توصّل إليه هو الحقيقة المطلقة، ولهذا ينبغي له أن لا يستخدم عبارات مثل: " نؤكّد "، و"نجزم"؛ بل يستحسن أن يقول: "والأرجح"، و" يغلب على الظنّ "، و " لعلّ " ،وربّما"، و"قد يكون"، "و" يحتمل"، و" يظهر أنّ."، ونحو ذلك من العبارات.

* إنّ الموضـــوعية تقود إلى النتائج المنطقية، التي يقبل بها كل ذي عقلٍ ، لأنّ رفــض المــنطق والاعتدال إنّما هو رفضٌ للعقل، واستخفافٌ بالعقلاء، لذا يبدو العلــم جافّـــاً أحياناً، وهذا هو سرّ كون بعض من ينسب للعلم حين يعرض عليه جهد الآخرين لتحكيمه، تراه يرده بتعنّتٍ ،مع أنّ النتائج التي توصل لها صاحب هــذا الجهــد كانت منطقيّةً ومحترمةً إلى حد بعيد، ولا شكّ أنّ دافع هذا السلوك الإعتباطـــي فـــي الـــنقد ،وتقويم جهود الآخرين هو تحكيم المزاج ،والبعد عن الموضـــوعية. والخطـــر مـــن وراء هذا السلوك هو إحباط الباحثين الممتازين، وانصـــرافهم إلـــى غـــير ميدان البحث ؛ فيحلّ محلّهم من لا تتوفّر فيهم شروط البحـــث العلمـــي وآدابه ؛ فيحصلون على الشهادات بغير وجوه الحق، ويتقلدون الرتـــب العلمية، ويتبوؤن المناصب الرفيعة، وهكذا تُقبض مواهب الأذكياء من طـــلاب العلـــم، ويُضيَّع العلم حينما يحمله غير العدول، ويوسّد الأمر إلى غير أهله.

هـــ القـــدرة التنظيمـــية : وهي تعني أن ينظم الباحث أفكاره تنظيماً متسلسلاً بأسلوب علمي رصين، بعيدٍ عن الغموض والإطالة، وهي تقتضي ترتيب أقسام البحـــث،وأبوابه وفصوله، ومباحثه ومطالبه ترتيباً محكماً، حتى يأتي البحث كلّه كحلقـــات السلســـلة الواحـــدة، يـــأخذ بعضها برقاب بعض، من غير تكلّفٍ أو

اعتساف.

* ومما تجدر الإشارة إليه أنّ العلم بالشيء وحده قد لا يكوّن باحثاً بالمعنى الصحيح ؛ نعم قد يكون المرء علامةً في الأدب : شعره ونثره،أو اللغة : نحوها وصرفها ،أو الحديث : روايةً ودرايةً ،أو التاريخ : سرداً لوقائعه و تفسيراً لها، لكنّ هذا كله لا يعني حتماً أنّه يستطيع أن يكتب بحثاً منهجياً، ولن ينفعه الإخلاص أو الرغبة أو الصبر، أو غير ذلك من شروط البحث العلمي وآدابه ما لم تكن عنده القدرة التنظيمية التي ينظم بها معلوماته عن البحث الذي يودّ الكتابة في موضوعه.

و ـ الجرأة : وهي خُلُق نبيل من صفات الرجال الأقوياء، وتعني القول عن الحق إنّه حق، وعن الباطل إنّه باطل ،دون خوف أو وجل، ومن غير مداهنة أو تملق، إذ البحث ليس فيه صداقة أو عداوة ؛ إنّما هو حق وحقيقة، وفي تراثنا الإسلامي شواهد كثيرة على خُلُق الجرأة في البحث العلمي، فلربّما سُئل العالم عن أبيه أو ابنه أو أخيه، فما كان جوابه إلا القول : هو الدّين، أبي، أو ابني،أو أخي ضعيفٌ في الحديث. على أنّه مما تحسن الإشارة إليه أن الجرأة أفضل ما ينبغي أن توجد حينما تكون اعترافاً بالخطأ ؛ إذ الرجوع للحق فضيلة، وهو خيرٌ من التمادي في الباطل.

* لقد امتثل علماؤنا من سلف الأمة هذه الآداب و الشروط مجتمعة ؛ حتى شكّلت قواعد المنهج الإسلامي في البحث العلمي ؛ ذاك المنهج الربّاني الذي لا يضاهيه منهج،لا في القديم ،ولا في الحديث، ولا فيما سيأتي، فهو كشجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء، لأنّه قائم على أسس الوحي الشريف وتوجيهاته.

* أيّها الباحث الكريم ! ويا طالب العلم النبيل ! إنّ المطلوب منك أن تمتثل هذه الآداب و الشروط مجتمعةً، لتؤتي أبحاثك أُكُلَها على الوجه الحسن، الذي يرضاه الله تبارك وتعالى، ويُرفع به ذكرك في حياتك وبعد مماتك، ويكون في صحيفة أعمالك، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

* واعلـم بعد ذلك أن دراسة مساق البحث وتخريج الأحاديث سوف يمكنك إن شاء الله تعالى من تحقيق عدد من الأهداف النبيلة، من أبرزها[1] :

١- معرفة المفاهيم الأساسية في التخريج ومصادره الأصلية والفرعية، وأثر هذا العلم في خدمة السنة المشرفة.

٢- اكتساب مهارة البحث وتخريج الأحاديث بحسب طرقه المتعددة.

٣- الوقـوف علـى جهـود علمائنا في تدوين السُنة النبوية المشرفة وتوثيقها، ومعرفة مناهج هؤلاء العلماء في مصنفاتهم تلك.

٤- التعرف على تراجم الكثير من رجال الأسانيد، وأحوالهم من حيث العدالة و الضبط.

٥- الاقـتداء بسـير العلماء الصالحين، وتهذيب السلوك بمحاكاتهم والسير على سـننهم، وهكذا فإنّ لدراسة تراجم الأسانيد بعداً تربوياً، له أثره في صياغة الشخصية الاسلامية.

٦- تنمية الروح النقدية لدى طلاب العلم، وذلك عند معرفتهم قواعد الحكم على الروايات، وممارسة ذلك بإشراف أساتذتهم وتوجيههم.

ولتحقـيق هـذه الأهداف الهامة رأينا أن تكون مادة هذا الكتاب موزعة على النحو التالي:

القسم الأول : علم التخريج وطرق استخرج الحديث النبوي.

التمهيد: ويشتمل على أساسيات مهمة في البحث العلمي وفن التخريج.

الفصل الأول: مفهوم التخريج، وأهميته وفوائده، وتاريخه وتطوره.

الفصل الثاني: تخريج الحديث عن طريق معرفة راويه.

الفصـل الثالـث: تخـريج الحديث عن طريق معرفة أول لفظة من متنه(طرف الحديث).

---

(١) بعض هذه الأهداف قد نص عليه الدكتور همام سعيد في كتابه : تخريج الحديث (مقدمة المقرر ص١).

الفصل الرابع: تخريج الحديث عن طريق معرفة كلمة أو لفظه في متنه.

الفصل الخامس : تخريج الحديث عن طريق معرفة موضوع الحديث.

الفصل السادس : تخريج الحديث عن طريق معرفة صفة في السند أو المتن.

الفصل السابع : تخريج الحديث عن طريق الحاسوب.

القسم الثاني : دراسة الأسانيد وقواعد الحكم على الحديث النبوي.

الفصل الأول : جمع روايات الحديث سنداً ومتناً والمقابلة بينها.

الفصل الثاني : تعيين الراوي.

الفصل الثالث : ترجمة الراوي.

الفصل الرابع : كتب الرجال.

الفصل الخامس : التحقق من اتصال السند.

الفصل السادس : الإعتبار، وسبر طرق الحديث.

الفصل السابع : بيان درجة الحديث.

الفصل الثامن : الأحاديث التي حكم عليها المحدثون.

الفصل التاسع : توظيف الحاسوب في الحكم على الحديث.

* لقد وضعنا هذا الكتاب بين أيدي طلاب العلم راجين أن يلبي الحاجة، وأن يحقق الأهداف المتوخّاة من تأليفه، ولا يفوتنا أن ننبه إلى أنّ مادة البحث وتخريج الأحاديث تطبيقية في كل فصولها ومباحثها، وعلى الطالب إذا أراد أن يمهر فيها أن يتابع المدرّس في كل مضامينها وأجزائها، كما أن على المدرّس أن يراعي جانب التطبيق في أداء هذه المادة، وأن ينمّي في نفوس طلابه حبَّ البحث والمعرفة من خلال تكليفهم بالأنشطة والتمارين المتعددة ؛ الأمر الذي يمكّنهم من تذوق النصوص، ونقدها ولو إلى حدٍ بسيط، يناسب مستواهم في هذه المرحلة المبتدئة من حياتهم العلمية.

* ولا ننســى أن نذكر بأهمية مادة علوم الحديث ومصطلحه في التأصيل لمادة البحث وتخريج الأحاديث ؛ إذ إنّها متطلب سابق لها، ومقدمةً ضروريةً لا يجوز اختصــارها، ولا التهويــن مــن شأنها؛ فهي أصل من أصول علوم الشريعة، وأســاس هــامٌ من أسس نقد الحديث النبوي الشريف، وقد اتّضح لنا أن ضعف الكثير من الطلاب في مادّة البحث والتخريج مردّه إلى حدٍّ كبيرٍ لضعفهم في مادة علــوم الحديــث، ومصــطلحه. وأقــترح مخلصاً على لجان الخطط في كليات الشــريعة العمــل على توزيع مفردات كل من مادة:علوم الحديث، ومادة البحث وتخــريج الأحاديث على فصلين دراسيين لكل مادة، نظراً لأن الفصل الدراسي الواحد ليس كافياً لتغطية هذه المفردات لهاتين المادتين الأساسيتين في بناء طالب العلم، وتكوين شخصيته العلمية.

* ونتنــبه إلى أنّ تعلّم طرق التخريج، وقواعد الحكم على النصوص ليس وقفاً علــى طــلاب العلم في أقسام أصول الدين في تخصص علم الحديث الشريف، ولكنّه ضروري لطلاب العلم في كليات الشريعة عامةً، وأبعد من هذا فإنه يجمل بطلبة آخرين في تخصصات العلوم الإنسانية الأخرى أن يتعلموا أسس هذا الفن وطرقه، لا سيّما الطلاب في تخصص التاريخ في كليات الآداب، ونحوها، لأنهم يحــتاجون كثــيراً لــتخريج نصوص عن الأحداث التاريخية في كتب السيرة النبوية، والتاريخ الإسلامي، حتى إنّ كثيراً من كتب الحديث الشريف قد أفردت مســاحات لا بــأس بهــا، تضمنت سرد وقائع تاريخية لصلتها بالسيرة النبوية، والتاريخ الإسلامي.

* وقبل أن أضع القلم فإنني أود الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يفهم أنّ موضوع التخريج إنما هو متون الروايات فقط؛ وإنّما هناك كثير من الأمور التي تخضع للتخريج، ويتناولها فنّه،وتخدمها طرقه المتعددة، وهي[1] :

---

(١) بعض هذه الأمور قد نص عليها الدكتور عبد المهدي بن عبد القادرفي كتابه: طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ص٢٢.

(١) تخــريج الآيات من كتاب الله العزيز، أما الحافظ فلا يجد صعوبة في ذلك، وأما غيره فلا بد له من الرجوع لمصادر تخريج الآيات مثل كتاب المعجم المفهــرس لإلفاظ القرآن الكريم، للدكتور محمد فؤاد عبد الباقي،رحمه الله، وغير ذلك.

(٢) تخــريج الأعــلام، ورجــال الأسانيد، وترجمتهم على الوجه الذي يفيد في الحكم على الحديث قبولاً أو ردّاً، ويرجع في ذلك لكتب الرجال و التراجم، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الطبقات،ونحو ذلك.

(٣) تخريج وقائع التاريخ وأحداثه، التي ترد في كتب التاريخ، أو في ثنايا كتب الأدب، أو حتى في كتب السنة المشرفة نفسها.

(٤) تخــريج الغريــب من الألفاظ من مصادرها الخاصة بها، مثل كتب غريب الحديث، أو كتب معاجم اللغة.

(٥) تخريج الأماكن والبلدان والبقاع من المراجع الخاصة بذلك مثل كتب معاجم البلدان، أو كتب الجغرافيا التاريخية.

(٦) تخــريج أســماء المؤلفات من الكتب التي اختصت بذلك، مثل كتاب كشف الظــنون لحاجــي خليفة،وكتاب معجم المؤلفين لعمر رضى كحالة،وكتاب الأعلام لخير الدين الزركلي،وغير ذلك.

﴿ **إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله**﴾ سورة هود/ ٨٨

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،و صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول*
مفهوم التخريج، وأهميته وفوائده، وتاريخه وتطوره

أولاً: تعريف التخريج في اللغة والاصطلاح

تعريف التخريج لغة:

أصل التخريج في اللغة يعود إلى مادة الفعل الثلاثي: (خرج) أي ظهر، فإذا زيدت عليه الألف في أوله صار المشتق منه: (أخرج) أي أظهره وأبرزه، ولا شك أن الفعل المتعدي: (أخرج) أقوى وأبلغ في الدلالة من الفعل الثلاثي اللازم: (خرج). وفرق بين أن يظهر الشيء من تلقاء نفسه دون أن يقع عليه فعل الفاعل، وبين إظهاره بتسلط الفاعل عليه، ذلك أن إظهار الشيء يتطلب جهداً ومعالجة، بينما يمكن أن يكون ظهور الشيء من ذاته أمراً طبيعياً.

وفي معالجة الأمر وإظهاره بعد خفائه تكون متعة البحث والتنقيب، بينما لو كان الأمر بارزاً دون هذه المعالجة وبذل الجهد، إذن لاستوى في معرفته المجتهد والكسول، وهذا تنقضه السنن الإلهية القاضية بجعل الناس مستويات مختلفة، حتى في دخول الجنة، إذ دلت هذه السنن على أن سلعتها غالية، ومعنى غلائها: العمل المستمر بما يوجب دخولها، وهذا العمل يحتاج بلا شك إلى معالجة النفس ومجاهدتها، وانظر إلى بلاغة القرآن العظيم في قوله تعالى: ﴿ **إذ أخرجه الذين كفروا** ﴾ (1).

فهذا الإخراج تطلب معالجة شديدة ومضايقة بالغة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن أن تستقيم في الأذهان التسوية بين هذا المعنى الشديد وبين المعنى البسيط لو أنه خرج صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه دون معالجة

(*) أعدّ هذا الفصل د. سلطان سند العكايلة/ كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية

(1) التوبة آية ٤٠

ومضايقة، وإذن لما كان لهجرته ما يبررها على هذا المعنى البسيط.

وقد يطلقون التخريج على معنى الاستنباط، و هو مأخوذ من النبط، وهو: الماء الذي يندفع من قعر البئر إذا حفرت، و استنبط منه علما، أو خبرا، يعني: استخرجه منه، و استنبط الفقيه : إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده و فهمه[١]

ويكثر عند الفقهاء و الأصوليين استعمال اصطلاح : " تخريج الفروع على الأصول"، بمعنى ربط الفروع بأصول المسائل، و استنباط الأحكام من قواعد هذه المسائل و البناء عليها.

أردت من هذه المقدمة أن أبيِّن لك أن التخريج ليس عملاً سهلاً، وإنما يتصدى له ذوو الهمم العالية، والنَّفَس الطويل، وهو بلا شك يحتاج إلى معالجة وتعب شديدين، ولهذا وجدنا السلف يبذلون أنفسهم رخيصة، وأوقاتهم في سبيل إبراز الحديث للناس وإظهاره لهم، وربما يرحل الواحد منهم عبر الفيافي الموحشة للتأكد من حديث واحد من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ويمكن إجمال معاني التخريج في اللغة بما يلي:

١- الإظهار والإبراز: ومنه قوله تعالى ﴿ **كزرع أخرج شطأه**﴾[٢]

و قد يطلقونه بمعنى التدريب، يقال: خرّجه في الأدب فتخرّج به، وهو خرِّيج فلان، بمعنى أنه تدرب على يديه وبجهده، وهذا الطالب خرِّيج جامعة كذا، بمعنى أنه تلقى علومه فيها على أيدي أساتذتها.

٢-التوجيه : يقولون : خرَّج المسألة، أي : بيَّن لها وجها، كأنه أبرز ما خفي على الناس من تعليلها، أو تفسيرها و توضيحها.

و**مَخْرَجُ** كل شيء هو: موضع خروجه، ولذا يقولون في تعريف الحديث

---

(1) لسان العرب ٤١٠/٧، مادة: نبط

(2) الفتح آية ٢٩

الحسن: "ما عرف مخرجه..." أي رجال سنده الذين يروونه. وأخرجه مسلم في صحيحه مثلاً، يعنون به أنه أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، و" أخْرَجه"، و "خَرَّجه " كلها تؤدي المعنى ذاته[1]، مع أن الأولى من حيث الأصل اللغوي أن يقال: "أخْرَجَه " البخاري بالألف[2]، كما أنه لا يجوز أن يقال : "أخرَجَه" فلان إلاّ إذا رواه بإسناده، أما إذا ذكره في كتابه بلا إسناد، أو نسبه إلى بعض من أخْرَجَه، فلا يقال حين الإحالة إليه :"أَخْرَجُه"، لأن هناك فرقا بين الإخراج والعزو، فإذا ذكر الزيلعي حديثا في نصب الراية، يقال: ذكره الزيلعي، أو: أورده، أو:عزاه لفلان، ولا يقال : أخرجه الزيلعي في نصب الراية[3].

أما في الاصطلاح:

فإن التخريج يطلق على معانٍ منها:

١-إبراز الحديث وإظهاره للناس، فهو مرادف لمعنى الإخراج المتقدم ذكره، ولهذا فإن ابن الصلاح يقول: "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: **إحداهما** التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه، وغيرها، و **الثانية** تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه"[4].

وهو يعني بقوله: "تخريجه" أي إبرازه وروايته للناس في كتابه.

٢-رواية الحديث: يقال: أَخْرَجه النسائي مثلاً، يعني: رواه وأبرز مصدره فيه، وقد يقع في بعض الكتب عنوان: "تخريج الحافظ فلان" يعني: رواية ما فيه.

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان ص٩-١٠.

(٢) حصول التفريج بأصول التخريج، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري ص١٤.

(٣) تخريج الحديث النبوي للدكتور عبدالغني التميمي ص١٥-١٦.

(٤) علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر ص٢٢٨.

وحينما نقول : أَخْرَجَهُ أحمد، فإننا نعني روايته وإبرازه للناس[١]

٣-عــزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع ذكر أحوال الإسناد بشكل موجز، وإن شئت فقل : هو الدلالة على مواضع الحديث في مصادره الأصلية. وهذا المعنى هو الشائع لدى الناس[٢]

٤-التألــيف: ومنه قولهم: خَرَّجَ فلان لنفسه معجماً، أي: ألف كتاباً في أسماء شــيوخه، وكــذا معــنى: خَرَّج لفلان مشيخته، و في هذا المعنى لا يقال : "أخْرَج" بالألف، و إنما لا بد من لفظ : "خَرَّج" بالتشديد[٣].

وربمــا يأتي على معنى انتقاء أحاديث ذات صفات خاصة كالصحة أو العلو أو الغــرابة من كتاب معين، ثم رواية هذه الأحاديث، وعزوها إلى من خَرَّجَها أولاً، مــثل كتاب: الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي لجعفر بن أحمد بن الحسين السرّاج القارئ، تخريج الخطيب البغدادي[٤]

ومــن خــلال مــا ســبق فقد تبين لك أن هناك جامعاً بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية، تمثل في الإبراز والإظهار.

وإذا أردنــا أن نخلص إلى تعريف التخريج اصطلاحاً، فلا بد لنا من التنبيه على أن تعريفه البسيط، المتمثل في الدلالة على موضع الحديث، قد أعطى كثيراً مــن غير أهل الاختصاص إذناً بممارسة هذه المهمة الصعبة، التي سبق أن قلت إنــه لا يتصــدى لهــا إلا الفحــول من ذوي الهمم العالية. والحق أن ساحة فن

---

(١) كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة ص ١٥، بتصرف.

(٢) المصدر السابق ص١٦، وأصول التخريج للدكتور محمود الطحان ص ١١، وتخريج الحديث النبوي للدكتور عبدالغني التميمي ص٢٩-٣٠.

(٣) حصول التفريج للغماري ص١٣.

(٤) كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتور حمزة المليباري، والدكتور سلطان العكايلة ص١٦.

التخريج تشهد فوضى عارمة بسبب نزول الكثير إلى ميدان فسيح، لا يتقنون فيه سوى جمع المادة من هنا وهناك، بما لا يتجاوز الجهد الشكلي البعيد عن جوهر هذا الفن وغايته.

ولذا فإن التعريف الجامع للتخريج هو:

الكشف عن مظان الحديث من مصادره الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، والحكم عليه بعد الوقوف على حال روايته، من حيث التفرد، أو الموافقة، أو المخالفة[1].

وبناء عليه فإن التعريف السابق، قد تضمن الهدف من التخريج، الذي يتلخص في معرفة حالة الرواية من حيث التفرد، أو الموافقة، أو المخالفة.وتتوقف معرفة هذه الأمور على وظيفة صعبة، تتمثل في جمع الروايات من المصادر الأصلية دون غيرها، ثم إجراء المقارنة بين هذه الروايات[2].

وإذا نحن تعاملنا مع هذا المعنى السامي للتخريج، وامتثلناه، وصلنا أو كدنا نصل إلى حد التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، واستطعنا أن نحكم على الأحاديث حكماً دقيقاً مبنياً على النظرة الفاحصة، بعيداً عن التسرع، أو التهور في إطلاق الأحكام جزافاً على حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

والمراد بالكتب الأصلية: كتب السنة التي جمع مؤلفوها مادتها تلقياً عن شيوخهم بأسانيدهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل الكتب الستة، ومسند أحمد، و موطأ مالك، وسنن الدارمي، وغير ذلك.

---

(١) المصدر السابق ص٢٨ بتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق ص٢٨.

وكـــل كـــتاب في غير تخصص الحديث صُدِّرت مادته بالأسانيد بتلقي مصـــنِّفة عـــن شـــيوخه فهو في حكم كتب الحديث الأصلية، ككتاب الأم للإمام الشافعي، أو كتاب التفسير لابن جرير الطبري ونحو ذلك[١]

أمّا الاستخراج" فهو منهج علمي، قامت عليه نهضة الحديث في عصر الرواية، وقـــلَّ أن تجد مصنِّفاً من الحفاظ في ذاك العصر إلا وقد استخرج ما رواه سابقه بطريق آخر يلتقي معه في مصدر ذلك الحديث، أو في أقرب شيوخه، طلباً لعلوِّ الإســـناد، و استقلالاً بمصدريته في الرواية. وعادةً ما يكون السابق المستخرَج علـــيه من أقران المؤلف المستخرِج، هذا في القرون : الثاني و الثالث و الرابع، أمـــا فـــي القرن الخامس فما بعده فقد يكون المستخرَج عليه قريناً للمستخرِج أو متقدماً عنه، و قد صار فيه منهج الاستخراج ممزوجاً بأساليب التخريج الأوليّة ؛ حيـــث أضيف إليه بيان من رواه من المتقدمين مع الإشارة إلى حالة الالتقاء بيـــنهما في السند، وذلك ما نراه جليا في السنن الكبرى للبيهقي، وشرح السُّـــنَّة للـــبغوي، و كتاب الناسخ والمنسوخ للحازمي و غيرها من المصادر ؛ إذ كانوا يســـتخرجون في هذه المصنفات الحديث الذي رواه البخاري و مسلم و غيرهما من المتقدمين، مع بيان حالة الالتقاء في السند "[٢].

ويتضـــح ذلـــك من خلال النموذجين الآتيين اللَّذين اخترناهما من كتاب السنن الكبرى للإمام البيهقي، حيث قال :

أ-(أخـــبرنا أبـــو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الفقيه ببغداد، ثنا أحمد بن ابراهيم بن ملحان، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره

---

(١) أصول التخريج للدكتور الطحان ص ١٢-١٣ بتصرف.

(٢) كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة ص ١٧-١٨.

أن رســـول الله صـــلى الله علـــيه وسلم قال: "إذا قلت لصاحبك: "أنصت" يوم الجمعة فقد لغَوت") [١]

ب-(و أخـــبرنا أبو صالح بن أبي طاهر، أنبأ جدّي يحيى بن منصور، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسـيّب، عـــن أبـــي هريـــرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من قال لصاحبه يوم الجمعة و الإمام يخطب : "أنصت" فقد لغا". رواه البخاري(*) في الصحيح عن يحيى بن بكير، و رواه مسلم(**) عن قتيبة بن سعيد) [٢]

وبتأمل إسنادَي البيهقي تبين أنه قد التقى في إسناده الأول مع الإمام البخاري في شيخه يحيى بن بكير، بينما التقى في إسناده الثاني مع الإمام مسلم في شيخه قتيـــبة بن سعيد. وعلى هذا فإن البيهقي لم يفقد في إِسْنادَيْه كليهما ما يوصله إلى الشـــيخ الأقرب حتى ينتقل إلى الشيخ الأبعد في إسناد كلٍّ من البخاري و مسلم، وهـــذا يفسر لنا معنى قولهم في الإستخراج:"وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة "[٣].

ومن فوائد المستخرجات غير ما ذكرنا في كلامنا السابق :تكثير طرق الحديث، وهذا يفيد عند الترجيح بين الروايات، كما أن من فوائدها: تمييز المهمل، وتعيين المـــبهم، وبيان أوقات السماع ؛ خاصة السماع ممن اختلط من الرواة، والكشف عن صيغ أداء المدلسين، وغير ذلك.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجمعة، باب الإنصات للخطبة ٣/٢١٨-٢١٩.

(*) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب٢/ ٤١٤، رقم ٣٩٤.

(**) صحيح مسلم ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ٢/٥٨٣.

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ١/١١٢.

ومن الأمثلة على المستخرجات :

أ. المستخرجات على الصحيحين:

- مستخرج ابن الأخرم، أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (ت ٣٤٤هـ).
- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني (ت ٣٧١هـ).
- مستخرج أبي بكر البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٤٢٥هـ).
- مستخرج أبي نُعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٣٠هـ).

ب. المستخرجات على صحيح البخاري:

- مستخرج أبي أحمد الغِطريفي، محمد بن أحمد بن حسين الجرجاني (ت ٣٧٧هـ).
- مستخرج ابن أبي ذُهَل، أبي عبد الله محمد بن محمد بن العباس الضبي الهروي (ت ٣٧٨هـ).

جـ- المستَخْرجَات على صحيح مسلم:

- مستخرج أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (ت ٣١١هـ).
- مستخرج أبي عَوَانَة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الاسْفراييني، (ت ٣١٦ هـ)، وقد طبع في خمسة مجلدات بالهند، باسم مسند أبي عوانة، ولم يكمل هذا الكتاب.

ثانياً: أهمية التخريج وفوائده:

فن تخريج الأحاديث ضروري لكل مشتغل بالعلوم الشرعية، ومهم لكل باحث يتصل بحثه بالأصول الإسلامية، وذلك لأن السُّـنَّة المطهرة، تعد مصدراً

هاماً من مصادر التشريع، وتمثل جزءاً من الدِّين الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتبرز أهمية التخريج من جهة أنه يرشد إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية إن كان له أصل، أو يظهره موضوعاً مكذوباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن لم يكن له أصل، ثم بعد معرفة موضعه يبين علم التخريج درجة الحديث، ونوعه من حيث القبول أوالرد، وتشتد الحاجة إلى هذا العلم في مجالات التدريس أو الإفتاء أو القضاء.

ومن المعلوم أن هذه الوظائف تعتمد على نصوص القرآن الكريم وأحاديث الأحكام. وعلم التخريج هو الوسيلة التي تكفل الوصول إلى هذه الأحاديث والكشف عن أحوالها، ولا يستغني عنه طالب العلم في مختلف التخصصات الشرعية، حتى إنه ليلزم المتخصصين في مجالات التاريخ والأدب.

كما أن لعلم التخريج فوائد عديدة لا يمكن الوقوف عليها إلا بعد ممارسته تطبيقًا وعملاً.

ومن هذه الفوائد :

١-معرفة موضع الحديث في المصادر الأصلية التي روته بأسانيد المصنِّف.

٢-معرفة رواة الحديث، وتمييز أحوالهم في الجرح والتعديل.

٣-حصر الأسانيد التي روي بها الحديث، ومعرفة نوعه من حيث عدد الطرق، يعني هل هو متواتر، أو مشهور، أو عزيز، أو غريب.

٤-معرفة درجة الحديث من القوة والضعف، أو القبول والرد، وتمييز ماله أصل من الأحاديث عمّا لا أصل له مما هو مختلق مصنوع.

٥-معرفة أحوال الحديث، وأنواعه المختلفة بناء على ما يلحق به من أوصاف في السند أو المتن، وكذا الوقوف على اتصال الأسانيد، ومعرفة حالات

الانقطاع في ثناياها كالإرسال والتدليس، ذلك أن اتصال السند شرط من شروط الحديث المقبول، وفي كثير من الأحيان لا يمكن الوقوف على ما يقدح في شرط الاتصال بدون التخريج،وكذلك الوقوف على ما يطرأ على المتن من زيادة، أو إدراج، أو تصحيف، أو شذوذ، أو نكارة، أو رواية بالمعنى، ونحو ذلك ممّا قد يُعلّ به المتن أو السند على حد سواء.

٦-تعيين الاسم المبهم في سند الحديث أو متنه. وفائدة تسمية المبهم في السند: هي إزالة الضعف عن الحديث إذا كان تضعيفه بسبب الإبهام، وكان المبهم ثقة، وتقل فائدة ذلك إذا كان الإبهام في المتن. ويفيد كذلك في تمييز المهمل من الرواة، وفائدته التفريق بين أسماء الرواة الثقات والضعفاء عند اشتراكهم في الاسم.

٧-تمييز المكثرين من المقلين من الرواة، وذلك عن طريق معرفة شيوخ الراوي، وعدد مروياته، وكذا الوقوف على حالات تفرد الراوي في رواياته، والحكم على ذلك بالشذوذ أو النكارة.

٨-التفريق بين المتقدم والمتأخر من الروايات، والوقوف على ناسخ الحديث ومنسوخه.

نموذج يوضح بعض هذه الفوائد

عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الإسلام خير؟ قال : " تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ".

أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في عدة مواضع من صحيحه، والإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه كذلك ، وأبو داود والنسائي وابن ماجة في سننهم، والإمام أحمد في مسنده، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، وغيرهم.

وإليك بيان الطرق في هذه الكتب،ثم الفوائد المستنبطة من عملية تخريج هذا

الحديث:

١-قـــال الإمـــام البخاري : حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبـــي الخـــير عـــن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما أنّ رجلاً سأل النبي صـــلى الله عليه وسلم : أيّ الإسلام خير ؟ قال:" تُطعِمُ الطعامَ، وتقرأُ السلامَ على من عرفتَ، ومن لم تعرفْ " (١)

٢-وقـــال كذلك : حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الإسلام خير؟ قال:

"تطعم الطعام. .. الحديث بمثله " (٢)

٣-وقال البخاري أيضاً : حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن أبي الخيرعن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أي الإسلام خير "؟ ....الحديث بمثله(٣)

٤-وقـــال الإمـــام مسلم بن الحجاج : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث ح وحدثنا محمـــد بـــن رمح بن المهاجر أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو. ....الحديث بمثله(٤)

---

(١) الجامع الصحيح للبخاري معه فتح الباري، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام ٥٥/١، رقم ١٢.

(٢) المصدر السابق،كتاب الإيمان،باب إفشاء السلام من الإسلام ٨٢/١، رقم ٢٨ .

(٣) المصدر السابق ،كتاب الإستئذان، باب السلام للمعرفة وغير المعرفة ١١/ ٢١، رقم ٦٢٣٦.

(٤) صحيح مسلم، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام ١/ ٦٥، رقم ٦٣.

٥-وقال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبـــي الخـــير عن عبد الله بنعمرو:أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ..الحديث بمثله[1].

٦-وقال النسائي : أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ..الحديث بمثله[2]

٧-وقـــال بـــن ماجـــة:حدثنا محمد بن رمح أنبأ الليث بن سعد عن يزيد بن أبي الحبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم....الحديث بمثله[3]

٨-وقـــال الإمام أحمد بن حنبل حدثنا حجاج وأبو النضر قالا :حدثنا ليث حدثني يـــزيد بـــن أبـــي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم:"أي الأعمال خير؟ قال:أن تُطعمَ الطعامَ،وتَقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف" [4]

٩-وقال أبو نعيم الأصبهاني : حدثنا أبو بكر بن خلّاد ثنا الحارث بن أبي أسامة ثنا يونس بن محمد المؤدب ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أنّ رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم...الحديث بمثل ما رواه الأئمة أصحاب الصحاح والسنن[5].

بعـــد تخريج هذا الحديث، ومراجعة تراجم رجال أسانيده، والمقارنة بين أداءآت

---

(١) السنن ،لأبي داود، كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام ٣٧٩/٥ ، رقم ٥١٩٤.

(٢) السنن (المجتبى)، للنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب أي الإسلام خير ٨/ ١٠٧، رقم ٥٠٠٠.

(٣) السنن، لابن ماجة، كتاب الأطعمة، باب إطعام الطعام ١٠٨٣/٢، رقم ٣٢٥٣.

(٤) المسند للإمام أحمد ١٦٩/٢.

(٥) حلية الأولياء لأبي نعيم ١/ ٢٨٧.

الرواة لمتنه في طرقه المتعددة تبين لنا الفوائد الآتية :

١-الوقـــوف على من أخرجه من الأئمة، وهم : البخاري في ثلاثة مواضع من صـــحيحه، عـــن ثلاثـــة من شيوخه ،وهذا من مقاصد البخاري عند تكرار الحديـــث عن شيوخ متعددين، ومسلم بن الحجاج في صحيحه كذلك ،وهذا النوع من أعلى درجات الحديث الصحيح، المسمى بالمتفق عليه، وأبو داود والنسائي وابن ماجة في سننهم، والإمام أحمد في مسنده، وأبو نعيم في حلية الأولياء، وغيرهم.

٢-أربعة من أصحاب الكتب الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي اتفقوا في رواية هذا الحديث سنداً ومتناً، وشيخهم جميعاً هو قتيبة بن سعيد.

٣-رجال هذا الإسناد كلهم مصريّون، وهذا من أعز الأسانيج، لندرة مثله وقلته.

٤-الليـــث بـــن ســـعد هو مدار الحديث الرئيس في جميع طرقه،وقد ورد اسمه مهمـــلاً من التعريف في كثير من طرق الحديث لشهرته، بينما قُيد بأنه بن سعد في طريق ابن ماجة وأبي نعيم الأصبهاني.

٥-فـــي كثـــير مـــن طـــرق الحديث قول الليث : "عن يزيد"، وفي إحدى طرق الـــبخاري وطريق الإمام أحمد في مسنده قوله : "حدثني يزيد". وهذا يشير إلـــى اخـــتلاف الرواة في الأداء في صيغة السماع، ولهذا الأمر أهمية في تميـــيز الأســـانيد المتصلة من غيرها، أو إثبات لسماع ونفيه، وتبرز فائدته عند الاختلاف على الراوي المدلّس في صيغة أدائه.

٦-ورد اســـم يـــزيد في بعض طرق الحديث مهملاً من التعريف، بينما قُيد في بعض الطرق الأخرى بأنه بن أبي حبيب.

٧-ورد فـــي طـــرق الحديـــث جميعاً أبو الخير، وهو مرثد بن عبد الله اليزني، ويزيد بن أبي حبيب ؛ وهما تابعيان، فالحديث من رواية تابعي عن تابعي.

٨-صحابي هذا الحديث عبد الله بن عمرو هو أحد العبادلة الفقهاء الأربعة، وهم: ابـــن عباس وابن عمر وابن الزبير، إضافة لعبد الله بن عمرو، رضي الله

عنهم.

٩-هـذا الـرجل السائل ورد اسمه مبهماً في جميع روايات الحديث، ولم يوقف علـى اسمه، وعليه فهو من مبهمات المتن في هذا الحديث.[١] إلا أنّ هناك روايـة أخـرجها ابن حبان من وجه آخر، وبإسناد مختلف عن إسناد هذا الحديـث[٢]، يفـيد مضـمونها أنّ السائل هو هانىء بن يزيد ؛ والد شُرَيح القاضي، لكن السياق يُشعر بأنها قصة أخرى.

١٠-فـي روايـة الإمـام أحمد قول السائل : أي الأعمال خير؟ بينما في جميع طـرقه الأخـرى : أي الإسـلام خير؟، كما أنّ في سياق الإمام أحمد قوله صـلى الله وسلم :" أن تُطعم الطعام"، بينما في جميع الروايات الأخرى :" تُطعم الطعام"

هـذه هـي بعـض الفوائـد التي جنيناها من عملية تخريج حديث واحد بطرقه المتعددة، وأداءآت رواته في سنده متنه. فهل يمكن أن تقف على هذه الفوائد قبل القيام بعملية التخريج، والصبر على لأواء البحث ساعات طويلة ؟

ثالثاً: تاريخ التخريج وتطوره:

كـان الحديـث النـبوي، وهو أحد شِقَّي الوحي يشكل مصدراً هاماً من مصادر الثقافة الإسلامية في الحياة اليومية عند أهل العصور المتقدمة، وقد كان حفظـه سـهلاً ميسـوراً لسيلان الأذهان وبساطة العيش وخلو الحياة من العقد اليومية التي يعيشها الإنسان في هذا العصر.

"ولـم يكـن لهـم حاجة إلى تعلم قواعد التخريج وأصوله، وذلك لأن

---

(١) عشـرون حديـثا مـن صـحيح البخاري، لأستاذنا الجليل عبد المحسن بن حمد العبّاد ص ١٣٤.

(٢) صـحيح ابن حبّان، بترتيب ابن بلبان، كتاب البر والإحسان، باب إفشاء السلام وإطعام الطعام ٢/٢٥٧ـ ٢٥٨، رقم ٥٠٤، وانظر رقم ٤٩٠ من الجزء نفسه.

اطلاعهم على السُّنَّة كان واسعاً،وصلتهم بمصادر الحديث كانت وثيقة"[١]، حتى إن الحديث الشريف كان يجري على ألسنتهم، ويضمِّنون به كلامهم في مصنفاتهم من غير تكلف أو اعتساف[٢]

ثم إن الأسانيد قد طالت، وطرق الحديث قد تشعبت، وكثر الرواة وتوزعوا في الأمصار. فصار من الصعب معرفة مواضع الأحاديث التي ترد في كتب المصنفين في العلوم الشرعية وغيرها، لاسيما وأن كثيراً من هذه الكتب كان يذكر هذه الأحاديث من غير إسناد ولا عزو إلى من أخرجها من أصحاب الكتب الأصلية.

ولئن كان هذا المنهج غير سليم من جهة، إلا أنه من جهة أخرى فيه فائدة تتمثل في حث طلاب العلم على النظر في كل علم في مظنته[٣]، وهو أيضاً يحفزهم إلى البحث والتفتيش كما بحث مَنْ قبلهم، وتعبوا في الحصول على مسموعاتهم من شيوخهم.

ثم إن العلوم قد شهدت انفصالاً عن بعضها، واستقل كل علم عن الآخر، حتى صار لكل علم أعلامه ومصنفاته، وعمد بعض هؤلاء المصنفين في الفقه، والتفسير والتاريخ، والأدب، والوعظ، والرقاق إلى حذف الوسائط الموصلة إلى المتن، وخرجوا عن سلطان الإسناد، الذي لا يُقبل الحديث إلا مع وجوده سالماً من كل نقص أو عيب، وجَرَوا على الإستشهاد بمتون هذه الأحاديث في مصنفاتهم من غير عزو للمصادر الأصلية التي أخرجت تلك الأحاديث بأسانيدها وطرقها.

---

(١) أصول التخريج الدكتور الطحان ص١٥

(٢) يتضح هذا المعنى عند مطالعة كتاب السنن للإمام الترمذي، حيث إنه يعقب على بعض الأحاديث التي يرويها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة. وهذا يدل على سرعة إستحضارهم للروايات المتعددة في تلك العصور

(٣) فيض القدير ٢١/١

وقد كان لهذا النهج أثر غير محمود على الثقافة الإسلامية،إذ اختلط الصحيح بالسقيم مرة أخرى بعد أن جاهد الإمام البخاري وغيره في سبيل تجريد الصحيح وتمييزه. وهكذا فقد وصل الحال إلى دخول الضعيف والمنكر والموضوع؛ لا بل حتى الإسرائيليات في كثير من هذه المصنفات في غير فن الحديث، وكل ذلك لم يكن مقصوداً من هؤلاء المصنفين، لأنهم غير متخصصين في علم الحديث، ولم تقدح تلك الأخطاء في مكانتهم أو سلامة مقاصدهم، وهم مجتهدون، وليس من شرط المجتهد الإحاطة بكل الأحاديث[1].

لقد كادت ظاهرة حذف الأسانيد أن تعصف بالسُّنَّة المشرفة لولا أن قيض الله تعالى الغيورين من أهل العلم، فقاموا بتخريج أحاديث الكثير من كتب الفقه وأصوله، وكتب التفسير، وكتب الرقاق ونحو ذلك من المؤلفات في غير فنِّ الحديث أصلاً، وعَزَوْا هذه الأحاديث إلى مصادرها الأصلية من كتب السُّنَّة المشرفة، واستَقْصَوْا في سرد طرقها، وتكلّموا عليها قبولاً ورداً.

ولعل الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) كان من أوائل من قاموا بهذه المهمة حيث خرَّج أحاديث بعض هذه الكتب، كتخريجه الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني (ت٤٦٨هـ)، ثم جاء العلامة محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ) فخرَّج أحاديث المهذب في الفقه الشافعي، تصنيف أبي اسحق الشيرازي (ت٤٧٦هـ).

ثم إن هذ الطريقة قد شاعت حتى أصبح التأليف بحسبها يتخذ الطابع المنهجي، إذْ قلَّ أن تجد كتاباً في فنٍ من الفنون إلا قد قيض الله تعالى له من قام بتخريج أحاديثه وخدمة نصوصه.

ومن هذه الكتب : في التفسير : كتاب الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، لخصه من كتاب تخريج

---

(١) فيض القدير ٢١/١

أحاديث الكشاف للزيلعي (ت٧٦٢هـ).

وفي الفقه:

١-كتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، وهو كتاب عظيم، كثير الفوائد، طبع عدة مرات، وهو تخريج للأحاديث الواردة في كتاب الهداية للمرغيناني (ت٥٩٣ هـ) في الفقه الحنفي.

٢- كتاب البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي (ت٦٢٣هـ)، تصنيف عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، وهو تخريج لأحاديث الشرح الكبير للرافعي في فقه الشافعية. وقد طبع البدر المنير وخلاصته.

٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، لابن حجر العسقلاني. وقد طبع في مجلدين من أربعة أجزاء.

٤-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، في تسعة مجلدات.ومنار السبيل هو كتاب في فقه الحنابلة، تأليف الشيخ ابراهيم بن محمد بن ضويان.

٥- الهداية لتخريج أحاديث البداية، أي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (ت٥٩٥هـ). وهذا التخريج تصنيف العلامة أحمد بن محمد بن الصديق الغماري.

في أصول الفقه:

١-المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للزركشي (ت٧٩٤هـ)، وقد حققه زميلنا الدكتور عبدالرحيم القشقري.

٢-تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، للحافظ ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤ هـ)، وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق عبد الغني الكبيسي.

٣- الإبتهاج في تخريج أحاديث المنهاج، للشيخ عبدالله بن محمد بن الصديق

الغماري، وقد طبع أيضاً.

في الأخلاق والسلوك:

١-إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، أي: إحياء علوم الدين، لحجة الإسلام الإمام الغزَّالي (ت٥٠٥هـ)،تأليف الحافظ زين الدين، أبي الفضل، عبدالرحيم بن الحسين العراقي(ت٨٠٦ هـ)، وهو تخريجه الكبير، ولم يطبع.

٢- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي أيضاً، وهو التخريج الصغير، وقد طبع بهامش كتاب إحياء علوم الدين عدة مرات.

وهناك كتب كثيرة أخرى غير ما ذكرنا، وما منعنا من استيعابها إلا خشية الإطالة.

وهكذا فقد أسدى هؤلاء العلماء نصيحة للسُّنَّة المشرفة، وقدموا للأمة خدمة جُلَّى، وكانت جهودهم في هذا الميدان شواهد حق على صدق نياتهم. فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ثم إن الزمان قد استدار حتى جاء عصرنا الحاضر، فضعفت همم طلاب العلم، ولم تُبْقِ مشاغل الحياة اليومية للبحث إلا فضلة الوقت، وفي ظل هذه الظروف الصعبة على العلم وأهله أصبح الكثير يورد في ثنايا كلامه أقوالاً منسوبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وعند التفتيش تجد أنها إما أن تكون أمثالاً سائرة، أو وصايا لحكماء، أو أقوالاً لبعض أهل العلم، وأخطر شيء أن يرد مثل هذا التخليط مِنْ على المنابر، أو عبر وسائل الإعلام المشاهدة والمسموعة في مختلف المناسبات.

لهذا فإن معرفة قواعد التخريج وأسسه هي الكفيلة لضبط هذا الأمر، وتوجيهه الوجهة الصحيحة، وقد تنبه المخلصون لهذا الضعف، فنشطوا للكتابة في التأصيل لعلم التخريج ووضع قواعده، وكان لأستاذنا الدكتور محمود الطحان

حفظه الله تعالى الفضل في السبق لتحقيق هذا الغرض النبيل، وذلك بتأليفه كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد". فجزاه الله تعالى عن طلبة العلم خير الجزاء.

ثــم إن التأليف قد تتابع في هذا المجال، ونستطيع القول : إن قواعد هذا العلم قد استقرت ونضجت بجهود المصنفين في هذا العصر، وإن كان من جديد ففي مجال توظيف الحاسوب لخدمة السنة المشرفة[١]، خاصة وأن الساحة مليئة بإصــدارات كثيرة في مجال حوسبة الحديث النبوي الشريف، كموسوعة الكتب التســعة من إنتاج مؤسسة صخر لبرامج الحاسب الآلي، و الموسوعة الألفية و الذهبــية من إنتاج مركز تراث لأبحاث الحاسب الآلي ونأمل أن يوفق الله تعالى فضيلة الدكتور همام سعيد لإنجاز موسوعة الكتب الستة قريبا، ونرجو أن يكون هذا الإنجاز رائدا في ميدانه، سيما و أن الدكتور همام سعيد من أهل التخصص. والجدير بالذكر أنه قد نشر الدليل التصنيفي بالتعاون مع كثير من أهل العلم في مخــتلف التخصصــات مــنذ عدة سنوات. ولهذا الدليل أهمية كبرى في مجال التصنيف الموضوعي للحديث النبوي.

---

(١) خصصــت الطــريقة السادسة من طرق تخريج الحديث في القسم الأول من هذا الكتاب تحقيقاً لهذا الغرض، كما أن الفصل التاسع من القسم الثاني من الكتاب يخدم الغرض ذاته.

الفصل الثاني*

الطريقة الأولى

تخريج الحديث عن طريق معرفة راويه

تستعمل هذه الطريقة إذا عرف أحد رواة السند، وسند الحديث يبدأ من شيخ المصنف وينتهي بالصحابي الراوي للحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفي حالة كون الراوي الأعلى هو التابعي يكون الحديث مرسلاً، أما إذا سقط الصحابي والتابعي من السند فيكون الراوي الأعلى هو تابع التابعي.

ومثال الأول قول المحدث : حدثنا عبد الله، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (البيِّعان بالخيار...)، فهذا إسناد متصل والراوي الأعلى هو الصحابي ابن عمر.

ومثال الثاني : قول المحدث : حدثنا عبد الله، عن مالك، عن نافع عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، فالراوي الأعلى هنا هو نافع وهو تابعي، فالحديث مرسل

ومثال الثالث قول الراوي: حدثنا عبد الله، عن مالك بلاغاً، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (الحديث...) فالراوي الأعلى هو مالك، وهو من أتباع التابعين.

فإذا عرفنا الراويَ الأعلى لأي حديث، أو عرفنا أحد رواة السند، أو بدايته نستطيع تخريج الحديث من الكتب التي اهتمت بجمع الأحاديث باعتبار الراوي، وهي الآتية :

(*) أعدّ هذا الفصل د. ياسر أحمد الشمالي / كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية.

المبحث الأول

الكتب التي اهتمت بتخريج الحديث حسب الراوي الأعلى

والـــراوي الأعلى قد يكون صحابياً وهو الغالب، وقد يكون تابعياً أو من دونه، فتحصل لنا نوعان من الكتب:

النوع الأول: الكتب التي جمعت الحديث باعتبار راويه من الصحابة.

الـــنوع الثانـــي: الكتب التي جمعت الحديث باعتبار راويه من التابعين، أو من دونهم.

وإليك شرحاً وتعريفاً بالنوع الأول:

المطلب الأول: تخريج الحديث عن طريق معرفة الصحابي:

إذا عرفـــنا اســـم الصحابي الذي روى الحديث فإننا نلجأ إلى مجموعة وافـــرة مـــن كتب الحديث المرتبة على أسماء الصحابة، وقد جمعت هذه الكتب أحاديـــث كل صحابي في مكان واحد دون اعتبار لموضوع الحديث، فتجد مثلاً أحاديـــث أبي بكر الصديق –رضي الله عنه– التي رواها عن النبي –صلى الله عليه وسلم– مجموعة في مكان واحد، وهكذا أحاديث عمر وبقية الصحابة الذين رويت عنهم الأحاديث.

وتتـــنوع هذه الكتب حسب منهجها في ترتيب الأحاديث، وكيفية إيرادها للأحاديث عند جمعها لأحاديث الصحابي الواحد.

وهذه الكتب هي :

-المســـانيد:

وهـــي جمع مسند، وهو الكتاب الذي جمع أحاديث كل صحابي في موضع واحـــد مـــن غـــير ترتيـــب، وجميع أصحاب المسانيد يبدأون بالصحابة العشرة المبشـــرين بالجـــنة، وهـــم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن

عفـــان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبـــي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وسعيد بن زيد -رضي الله عنهم.

إلا أن الحمـــيدي لـــم يخرج في مسنده أحاديث طلحة بن عبيد الله، وأبو يعلـــى لـــم يخرج في مسنده أحاديث عثمان بن عفان، وبعد العشرة المبشرين لا يوجـــد ترتيب معين، وإنما يراعي أكثر أصحاب المسانيد إيراد مسانيد الصحابة على حسب أفضليتهم وسابقتهم في الإسلام.

أهم المسانيد وأشهرها

١-مسند أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)

جمع بعض حفاظ خراسان في هذا المسند ما رواه يونس بن حبيب، عن أبـــي داود الطيالســـي، وعـــدد أحاديـــث هذا الكتاب يبلغ ٢٧٦٧ حديثاً، بدأ فيه بأحاديـــث العشـــرة المبشـــرين بالجنة، ثم حديث ابن مسعود، ثم حذيفة، وبقية الصحابة، وانتهى بأحاديث عبد الله بن عباس، وله فهارس في نهايته تساعد في معـــرفة موقـــع اسم الصحابي في المسند. ومسند الصحابي الواحد مرتب على أســـماء التابعين الذين رووا عنه، حيث جمع أحاديث كل تابعي في مكان واحد؛ فذكر مثلاً أحاديث طاووس عن ابن عباس، ثم جابر بن زيد عن ابن عباس، ثم سعيد بن جبير عن ابن عباس، وهكذا...

٢-مسند أبي بكر الحميدي (ت ٢١٩ هـ)

واســـم الحمـــيدي عـــبد الله بن الزبير، وهو أحد الحفاظ الكبار، وشيخ البخاري، وكتابه هذا فيه (١٣٠٠) حديث حسب ترقيم النسخة المطبوعة.

وقــد بــدأ بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، سوى طلحة فلم يخرج له. وجمــع أحاديــث أمهات المؤمنين ثم باقي الصحابيات في موضع واحد، وبقية الصحابة لا يظهر لهم ترتيب معين.

ويمكن الاستعانة بالفهارس في نهاية الكتاب لمعرفة مكان ورود أحاديث الصحابي، ثم استخراج حديثه.

وقــد بلغ عدد الصحابة الذين خرج لهم ١٨٠ صحابياً، والكتاب له عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

٣-مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).

يشــتمل هذا المسند على ما يقرب من ٢٨٠٠٠ حديث، وقد قال العلماء إنــه قصد فيه جمع ما اشتهر من الحديث، وأنه أحسن انتقاء وتحريراً من سائر الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها.

والكــتاب مرتب على مسانيد الصحابة، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ولــم يــراع فــي ترتيب بقية الصحابة حروف المعجم، وإنما راعى الأفضلية والأســبقية فــي الإســلام، كما راعى مواقع بلدانهم وقبائلهم ونحو ذلك، وجعل النساء في آخر المسند، فبدأ بعائشة وسائر أمهات المؤمنين، ثم بقية النساء، فذكر لكل واحدة منهن ما روي عنها بالسند المتصل.

وقــد تكرر اسم بعض الصحابة في أكثر من موضع، لذا ينبغي الرجوع إلــى الفهارس التي وضعت للتسهيل على الباحث في معرفة موقع الصحابي من المسند.

ومــن هذه الفهارس؛ الفهرس الذي وضعه ابن عساكر بعنوان: "ترتيب أسماء الصحابة في مسند أحمد" وهو مطبوع بتحقيق د. عامر صبري.

وفهــرس آخــر ملحق بالطبعة الميمنية، من وضع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

كمـــا قام المكتب الإسلامي بطباعة المسند طبعة جديدة، مرتبة ومرقمة، بإشـــراف د. ســـمير المجـــذوب مـــع فريق من البحثين، عملوا فهرساً مفصلاً للأحاديث، وألحقوا به فهرساً عاماً لمسانيد الكتاب (ج٨/١٠٠٧)؛ ذكروا فيه اسم كــل صـــحابي مرتباً على حروف المعجم، ومقابل اسم كل صحابي رقم الجزء والصـــفحة، التـــي يـــبدأ فـــيها مسند ذلك الصحابي، ويجب ملاحظة أن بعض الصحابة يقع حديثهم في أكثر من موضع في المسند.

فمـــثلاً: مســـند الأقرع بن حابس: يقع في ج٣ ص ١٦٤، وفي ج٦ ص ٤٤١، ومسند بشر بن سحيم: يقع في ج٣/ ص٥٢٩، وفي ج٤/ ص ٤٥١.

وقـــد قـــام الشيخ شعيب الأرناؤوط بتحقيق المسند وتخريج أحاديثه والحكم عليها، وقد طبع حديثا.

ولا ينسى من يريد التخريج من المسند؛ أن هناك من الصحابة من هو مكثر من رواية الأحاديث، حيث روي عنه مئات الأحاديث وربما الآلاف، وهناك من روى مـــا يقرب المائة والمائتين، وبعضهم روى أقل من ذلك، وبعضهم لم يرو عنه سوى الحديث والحديثين.

فـــإذا كـــان الصـــحابي مكثراً، مثل أبي هريرة، وأنس، وجابر، وعائشة، ونحوهم، فإن استخراج حديثهم بهذه الطريقة فيه صعوبة، ويحتاج إلى وقت، أما المقلون فيسهل العثور على أحاديثهم بالقراءة المتأنية.

(زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد على مسند أبيه).

توجـــد في ثنايا المسند أحاديثُ ليست من رواية الإمام أحمد، إنما هي من رواية ولده عبد الله عن غير أبيه، ونستطيع تمييز ما رواه أحمد –وهو الغالب– بوجـــود عـــبارة: حدثـــنا عبد الله حدثني أبي، فالقائل حدثنا عبد الله هو أبو بكر القطيعـــي، والقائل حدثني أبي هو عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، وأبوه هو

الإمــام أحمد صاحب المسند، وأما زيادات عبد الله فتتميز بذكره شيخاً آخر غير أبيه.

وعــند التخريج؛ إذا كان الحديث من مسند الإمام أحمد، ننقل السند من بعـد حدثنـي أبـي...، لأن المراد بكلمة "أبي"، هو الإمام أحمد نفسه صاحب المســند، وعادة فإن صاحب المسند لا يكون جزءاً من السند إنما شيخه هو أول راوٍ في السند.

وإذا كــان الحديث من زوائد عبد الله، فإن أول السند هو شيخ عبد الله، ومــثال ذلــك ما جاء في المسند (ج١/٧٥) حدثنا عبد الله، حدثنا محمد ابن أبي بكــر، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن عبد الله، عن أبــي عبيد قال: شهدت علياً وعثمان –رضي الله عنهما– في يوم الفطر والنحر يصليان، ثم ينصرفان، فيذكران الناس....

ففي مثل هذا الحديث نقول عند تخريجه:

أخــرجه عبد الله في زياداته على المسند، وننقل السند من عند محمد بن أبي بكر، إذ إنه يُعد أول رجل في السند.

٤. مسند البزار للحافظ أحمد بن عمرو أبي بكر المعروف بالبزار(ت ٢٩٢هـ)

ذكر الهيثمي أن اسمه "البحر الزخار"، وسماه الكتاني "البحر الزاخر".

رتــب المؤلف كتابه على مسانيد الصحابة ولم يراع فيه ترتيب المعجم، فذكر أولاً مسانيد العشرة المبشرين، ثم مسند العباس والحسن والحسين وغيرهم مــن آل البيــت، ثــم بقية الصحابة حسب السابقة والأفضلية، وطبع من الكتاب بضعة أجزاء ولم يكمل.

ورتــب البزار الأحاديث على أسماء الرواة من التابعين الذين رووْا عن الصــحابي إذا كان الصحابي مكثراً، وقد انفرد البزار بإخراج أحاديث كثيرة لم

يذكرها أصحاب الأصول الستة، وقد أفرد الهيثمي لزوائد هذا الكتاب على الكتب الستة كتاباً سماه "كشف الأستار عن زوائد البزار"، ورتبه على أبواب الفقه.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه يكشف عن العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ سواء كانت العلة خفية أم جلية.

والكتاب مطبوع في أربع مجلدات

وهنالك أحاديث يخرجها، وهي أفراد لينبه على غرابتها، ويكثر من ذلك، ولذلك قال ابن حجر: "من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار فإنه أكثر فيه إبراز ذلك وبيانه"(١).

٥. **مسند أبي يعلى الموصلي** (ت: ٣٠٧هـ) وهو الحافظ أحمد ابن علي بن المثنى الموصلي.

وهو المسند الصغير الذي اعتمده الهيثمي في مجمع الزوائد، أما المسند الكبير الذي اعتمده ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية فهو غير موجود.

ومسند أبي يعلى، رواه عنه أبو عمرو بن حمدان، ويحتوي على أحاديث أكثر من مائتي صحابي، وقد بلغ عدد أحاديثه ٧٥٥٥ حديثاً.

ولا يوجد في مسند أبي يعلى المطبوع أحاديث الصحابي عثمان بن عفان، وبعد أن انتهى من أحاديث العشرة المبشرين باستثناء عثمان بن عفان، بدأ بحديث الصحابي أبي جحيفة دون ترتيب واضح في أسماء الصحابة. لذا يفضل الرجوع إلى فهارس أسماء الصحابة في نهاية المسند، لمعرفة مكان أحاديث الصحابي الذي نفتش عن حديثه.

---

(١) النكت على ان الصلاح ٢٠٨/٢، وانظر مقدمة تحقيق البحر الزخار للدكتور محفوظ الرحمن ط١ ج١/ ٢٩ فما بعدها.

وللكتاب طبعتان: الأولى بتحقيق إرشاد الحق الأثري في ست مجلدات، والثانــية بتحقــيق حســين سليم أسد في خمسة عشر مجلداً، وهي أوسع تحقيقاً وتخريجاً وفهارس.

وقــد أفــرد الهيثمي زوائد مسند أبي يعلى الموصلي في كتاب اسماه :"**المقصــد العلــي** فــي زوائد مسند الإمام أبي يعلى الموصلي"، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق سيد كسروي.

وينبه هنا أننا إذا لم نجد الحديث في المسند المطبوع أو زوائده للهيثمي فيمكــن اســتخراجه مــن المطالــب العالية لابن حجر، واتحاف المهرة بزوائد المســانيد العشــرة للبوصــيري، لاعــتمادهما علــى المسند الكبير لأبي يعلى الموصلي.

ولا يفوتــنا فــي نهاية هذا المبحث بأن نشير إلى أن المسانيد من الكثرة بمكان حتى عد الكتاني منها اثنين وثمانين مسنداً وقد تقدم التنبيه على أهمها.

كيفية التخريج من المسانيد :

إذا عرفــت اســم الصــحابي راوي الحديث ؛ فابحث عن موقع وجود أحاديــث هذا الصحابي في المسانيد المذكورة، وأفتش في جميع الأحاديث التي رواها هذا الصحابي حديثاً، فنعثر عليه إن كان موجوداً، وقد يكون موجوداً في أكــثر من موضع، ويمكن الاستعانة في تحديد موضع الصحابي في المسند من خلال فهارسه.

وابــدأ فــي هــذه الطريقة بالنظر في مسند الإمام أحمد باعتباره أكبر المسانيد المطبوعة وأشملها، ثم انتقل لبقية المسانيد بالطريقة نفسها.

مــثال ذلــك: حديث عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة).

فـــي هـــذا الحديث عرفنا اسم راويه من الصحابة؛ وهي السيدة عائشة، فنذهب إلى المسانيد، ونبدأ بمسند أحمد، وقد مر بنا أن أحاديث النساء تكون في المجلد السادس.وعند البحث في مسند عائشة، وجدنا الحديث بإسناده في ج٦ ص ٨٦، ٩٢، ١٦٢.

وسند الحديث في موضعه الأول، هو قول أبي بكر القطيعي:

حدثـــنا عبد الله حدثني أبي، حدثنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا ابن لهيعة، عن أسامة بن زيد، عن صفوان بن سليم، عن عائشة، عن النبي-صلى الله عليه وسلم.

وهنا نعتبر أن إسناد أحمد يبدأ من قتيبة بن سعيد كما تقدم التنبيه عليه.

وبمتابعة البحث في بقية المسانيد لم نجد الحديث في مسند الحميدي، ولا في مسند أبي يعلى، ولا في مسند البزار، ووجدناه في مسند الطبالسي، ص٢٠٢ رقم ١٤٤٧.

وســـنده هـــو: حدثنا أبو داود، قال حدثنا موسى بن تليدان، قال سمعت القاسم بن محمد يحدث، عن عائشة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وأبـــو داود المذكور في بداية السند هو الطيالسي نفسه صاحب المسند، إذن نعتبر موسى بن تليدان هو أول راو في السند.

وعـــند تلخيص التخريج نقول: أخرجه: أحمد في المسند ج٦ ص٨٦، ٩٢،١٦٢ عـــن طريق صفوان بن سليم والطيالسي في المسند ص ٢٠٢ رقم ١٤٤٧ عن طريق القاسم بن محمد كلاهما عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ب. المعـــاجـــم:

وهـــي الـــنوع الثانـــي مـــن الكتب التي رتبت الأحاديث النبوية حسب الصحابي الذي روى الحديث.

والمعجـم اسم يطلق على الكتاب الذي رتب فيه صاحبه المعلومات حسب حروف المعجم أ ب ت....

والمعجـم قـد يكون في اللغة، و قد يكون في أسماء الرجال، وقد يكون في الحديث وغير ذلك.

أما المعجم في الحديث: فهو الكتاب الذي جمع الأحاديث مرتبة على حروف المعجم وهي نوعان:

النوع الأول : ما كان مرتباً على أسماء الصحابة.

النوع الثاني : ما كان مرتباً على أسماء شيوخ المصنف.

والذي يهمنا هنا هو النوع الأول وهو المرتب على أسماء الصحابة على حروف المعجم، وأشهرها:

المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

ابـتدأ الطبراني معجمه بالعشرة المبشرين بالجنة، فذكر لكل واحد منهم مشـاهير حديثه وأسانيده، ثم بدأ بالصحابة على حروف المعجم، (أ، ب، ت...) وتـرك التخريج لأحاديث بعض المكثرين من الصحابة مثل: أبي هريرة، حيث أفـرد أحاديـثهم في كتب مستقلة، ولم يراع الطبراني الحرف الثاني في ترتيب الأسـماء، ويمـتاز كتابه بأنه يستقصي ما رواه التابعي عن ذلك الصحابي، ثم ينتقل إلى تابعي آخر وهكذا.... وهو يبدأ بالتابعين من أهل الحجاز، ثم ينتقل إلى غيرهم حسب القبائل والبلدان.

فـإذا أردنـا تخـريج حديث من معجم الطبراني، علينا أن نعرف اسم الصـحابي، ثـم اسم التابعي الراوي عنه، ليسهل علينا الوصول للحديث، وكان هـدف الطبرانـي اسـتيعاب طرق الرواية عن ذلك الصحابي، وليس استيعاب أحاديـثه التـي رويت عنه، ولهذا نجد أحاديث مكررة في المعجم الكبير، وذلك لأنها رويت بعدة طرق.

ومن فوائد معجم الطبراني الكبير أنه يورد بعد اسم الصحابي بعض الأحاديث والآثار في سيرة ذلك الصحابي ومناقبه ووفاته، ثم يذكر بعد ذلك ما أسنده من أحاديث، والمعجم الكبير هو المراد إذا أطلق في كلام المحدثين.

ج. كتب الأطراف :

وهي نوع من كتب الحديث يذكر فيها المصنفون أحاديث الصحابي في مكان واحد كالمسانيد، إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً منه ثم يجمعون أسانيد ذلك الحديث من مصادر تخريجه [1]، ويذكرونها إما على سبيل الاستيعاب، أو مقيداً بكتب مخصوصة[2].

ومن الكتب المصنفة على الأطراف:

١-أطراف الصحيحين للحافظ أبي مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ)، وكتابه ما زال مخطوطاً.

٢-أطراف السنن الأربع المسمى: "الإشراف على معرفة الأطراف"، للحافظ أبي القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ). وهو مخطوط أيضاً.

٣-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) جمع فيه أطراف: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني.

وإنما زاد العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه؛ قال الدكتور زهير الناصر في وصف هذا الكتاب: "موسوعة حديثية إسنادية

---

(١) يستثنى من ذلك كتاب ذخائر المواريث فإنه لم يجمع أسانيد الأحاديث في الكتب التي اعتمدها.

(٢) السخاوي، فتح المغيث ٢/ ٣٨٤-٣٨٦. السيوطي، تدريب الراوي ٢/ ١٥٣-١٥٥. الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف، دار عمار ط١ ص ١١٥.

ضمت أحد عشر مصنفاً من كتب الحديث على **طريقة فن الأطراف**، يعلل فيها بعض الأسانيد، ويحكم عليها وينتقد رجالها"(١).

٤-ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، للشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ)؛ ذكر فيه أطراف الكتب الستة إضافة إلى موطأ مالك إلا أن هذا الكتاب لم يهتم صاحبه بالأسانيد، ولم يذكر إلا الراوي الأعلى وهو مطبوع.

٥-إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، وهو أطراف مسند الإمام أحمد مرتباً على أسماء الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو مطبوع.

٦-أطراف الغرائب والأفراد من حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ تصنيف الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، وهو مطبوع.

اختصر المقدسي فيه كتاب الدارقطني، حيث حذف الأسانيد، واقتصر من المتون على أطرافها وأتى بكلام الدارقطني على علل الحديث، وما فيه من التفرد، ورتبه على مسانيد الصحابة، ورتب أحاديث كل صحابي حسب من رواه عنه من التابعين؛ مبتدئاً بالأسماء ثم الكنى ثم النساء.

٧-ومن كتب الأطراف المطبوعة: كتاب تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي (ت ٧٤٢هـ) وهو كتاب مفيد جداً وسهل الاستعمال.

وموضوعه أطراف أحاديث الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، إضافة إلى بعض لواحق هذه الكتب وهي: مقدمة كتاب مسلم، والمراسيل لأبي داود، والعلل للترمذي، والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي، وبلغ عدد أحاديثه ١٩٦٢٦ حديثاً.

والهدف من هذا الكتاب: جمع أحاديث الكتب الستة، والدلالة على أماكن وجودها في الكتب التي خرجتها بأسانيدها؛ مع بيان أسانيد كل حديث من الكتب المذكورة.

---

(١) مقدمته للإتحاف ص٢، "ومحمد الطوالبة، الحافظ المزي ص ١٢٥).

والكتاب مرتب على أسماء الصحابة، وفيه مراعاة لحروف المعجم حيث ابتدأ المصنف بمن يبدأ اسمه بحرف الألف ثم الباء ثم التاء.... وهكذا.

ورتب أحاديث الصحابي الواحد حسب من روى عنه من التابعين مرتباً لهم على حروف المعجم أيضاً، وإذا كان التابعي مكثراً رتب من روى عنه على حروف المعجم كذلك، وقد بدأ المزي بأسماء الصحابة، ثم من اشتهر بكنيته، ثم من اشتهر بالنسبة لأبيه أو جده، ثم المبهمين، ثم مسانيد النساء، ثم المراسيل حسب أسماء التابعين.

وفيه مصادر تخريج غير الكتب الستة ولواحقها؛ أحال عليها المزي مستفيداً منها، أو معقباً عليها، ويرمز لهذه الإضافات بحرف (ز)؛ إشارة إلى أنها زيادة على ما في الكتب الستة، وللكتاب رموز خاصة به، وهي:

خ : للبخاري.
خت : للبخاري تعليقاً.
م : لمسلم.
د : لأبي داود.
مد : لأبي داود في مراسيله.
ت : للترمذي.
تم : للترمذي في الشمائل.
س : للنسائي.
سي : للنسائي في عمل اليوم والليلة.
ق : لابن ماجه.
ز : لما زاده المصنف من الكلام في الأحاديث.
ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر.
ع : لما رواه الستة.

وإليك نموذجاً من كتاب تحفة الأشراف مع إيضاح ما يتعلق به:

١٨٥ ــ ومن مسند

سعد بن مالك بن أهيب ــ ويقال : وهيب ــ ابن عبد مناف
ابن زهرةَ أبى إسحاق بن أبى وقّاصٍ الزهرىّ
«أحد العشرة المشهود لهم بالجنّـة» عن النبىّ ﷺ

١ ★ إبراهيم بن سعد بن أبى وقّاص الزهرىّ ، عن أبيه سعد ٥

٣٨٤٠ حديث : أنّـه قال لعلىّ : « أما ترضى أن تكون منّى بمنزلة هارون من موسى ؟ » .
خ م س ق
خ فى الفضائل (المناقب ٣٨ : ٦) عن بندار ــ م فيه (الفضائل ٥٠ : ٥) عن أبى بكر ابن أبى شيبة وأبى موسى ــ وبندار ــ ثلاثتهم عن غندر ، عن شعبة ، عن سعد بن إبراهيم ، عنه به . س فى المناقب (فى الكبرى) ق فى السنّة (١١ : ٤ : ٢) جميعا عن بندار[١] به .

٣٨٤١ حديث « الطاعون إذا وقع بأرض » . . . الحديث . م فى الطبّ (١٧ : ١٢) عن ١٠
خ م
وهب بن بقيّة ، عن خالد بن عبد الله ، عن أبى إسحاق الشيبانىّ ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عنه به . وبقيّة طرقه فى ترجمته ، عن أسامة بن زيد (ح ٨٤) .

٣٨٤١ ألف (حديث : رأيتُ عن يمين النبى ﷺ يوم أحد رجلين عليهما ثياب بياض . . .
خ م

(النكت الظراف)

من مسند سعد بن أبى وقاص . إبراهيم بن سعد بن أبى وقاص ، عن أبيه ١٥

٣٨٤١ ألف حديث : رأيت عن يمين النبىّ ﷺ يوم أحد رجلين عليهما ثياب بياض . . . الحديث .
خ م

١ ــ حاشية «ك، و ، ل» : خ م س ق عن بندار . اهـ . يعنى خ و م و س و ق كلهم رووا هذا الحديث عن محمد بن بشار الذى لقبه «بندار» كما تراه .

تم للشمائل له	س للنسائى	سى لعمل يوم وليلة له	ق لابن ماجه	ز للزيادات	ك للاستدراك

كيفية الاستفادة منه:

النموذج السابق من مسند سعد بن مالك:

وقد صنع فيه المزي ما يلي:

أولاً: ذكر اسم الصحابي كاملا.

ثانياً: بدأ بحرف الألف من الرواة عن سعد، فقال: إبراهيم بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه سعد.

ثالثاً: اقتصر على قوله عليه الصلاة والسلام: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟) مع أن الحديث فيه قصة.

رابعاً: بين مواضع ورود هذا الحديث مكتفياً بذكر رمز الكتاب، فقال: (خ) في الفضائل، ويعني بذلك البخاري في كتاب الفضائل. (م) فيه: ويعني بذلك مسلما في كتاب الفضائل أيضاً. (س) في المناقب: ويعني بذلك النسائي في كتاب المناقب. (ق) في السنة: ويعني بذلك ابن ماجه في كتاب السنة.

وقد أوضح محقق الكتاب أن كتاب الفضائل في البخاري هو كتاب المناقب، وأن النسائي أخرجه في السنن الكبرى وليس في الصغرى.

خامساً: نلحظ أن المزي أشار إلى طرق الحديث ومواضع الالتقاء، فقال: "عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي موسى، وبندار، ثلاثتهم عن غندر".

د. الكتب الجامعة للمسانيد والسنن:

وهي كتب اشتملت على أحاديث مجموعة من الكتب المخصوصة رتبها المصنف على حسب الراوي لها من الصحابة، ورتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ويمثلها:

جامع المسانيد والسنن للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) وسماه أيضاً المسند الكبير، رتب فيه أسماء الصحابة على حروف المعجم، وفي الترتيب العام للكتاب قدم أسماء الصحابة المسمين، ثم الكنى، ثم الأبناء، ثم المبهمات، ثم النساء.

وبعد أن يذكر الحديث من أحد المسانيد، وهو غالباً مسند أحمد، يذكر من أخرجه من الأئمة بذكر أسانيدهم إلى الصحابة أو التابعين، كما هو الحال في تحفة الأشراف، إلا أنه يختلف عن تحفة الأشراف وغيره من كتب الأطراف أنه يذكر نص الحديث كاملاً؛ إضافة إلى أنه يذكر نبذة من ترجمة الصحابي في بداية كل مسند، وقد جمع ابن كثير في كتابه هذا الكتب الستة، ومسند أحمد، والبزار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير للطبراني، وربما يذكر في كتابه أحاديث زائدة على ما في الكتب المذكورة.

وشرطه فيه أن يترجم لكل صحابي له رواية عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ويورد له جميع ما وقع له في الكتب المذكورة، وما تيسر من غيرها، وقد طبع كتاب ابن كثير هذا في خمسة وثلاثين مجلداً، بتحقيق عبد المعطي قلعجي.

المطلب الثاني: تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى غير الصحابي:

ونقصد بذلك راوي الحديث المرسل من التابعين أو من دونهم، فإذا عرف اسم الراوي المرسل استطعنا تخريج الحديث بهذه الطريقة.

وإليك أسماء المصنفات التي نستعين بها للتخريج بهذه الطريقة:

١- المراسيل، لأبي محمد، عبد الرحمن بن أبي قاسم الرازي (ت ٣٢٧هـ).

٢-جامع التحصيل لأحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ).

والكتابان السابقان مرتبان على حروف المعجم حسب الراوي المشهور بالإرسال، أو الذي حكم على روايته بالإرسال، وفي كل كتاب من هذه الكتب أسماء ومرويات لا توجد في الأخرى، فإذا عرفت اسم الراوي الذي أرسل الحديث؛ فما عليك إلا الرجوع إلى الموضع الذي جمعت فيه مرويات هذا الراوي، حيث تجد هناك الكلام على سماع ذلك الراوي ممن روى عنه، ونماذج من تلك المرويات المرسلة....، مع التنبيه إلى أن السابقين كانوا

يطلقون كلمة مرسل على مرسل التابعي وأيضاً على الانقطاع بين التابعي والصحابي، أو بين أتباع التابعين والتابعين..

٣-فهارس التمهيد، لابن عبد البر، حيث إنه ملحق بفهارس تفصيلية منها فهارس للمراسيل والبلاغات، وقد قام ابن عبد البر بوصل هذه المراسيل والبلاغات؛ فيستفاد من هذا الكتاب في تخريج الحديث المرسل أو البلاغ.

٤-فهارس مصنف عبد الرزاق.

٥-فهارس مصنف بن أبي شيبة.

والكتابان السابقان من المصادر التي هي مظنة وجود الأحاديث المرسلة أو المعضلة، لكنها مرتبة على أبواب الفقه؛ فيستفاد من هذين الكتابين بالرجوع إلى الفهارس التفصيلية الملحقة بهما.

فمثلاً مصنف ابن أبي شيبة صنع له د. سمير المجذوب فهرساً شاملاً للأحاديث، ولأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم، ممن له رواية أو أثر؛ ورتب ذلك على حروف المعجم.

٦- قسم الأحاديث المرسلة في الجامع الكبير، للسيوطي.

وهذا القسم جعله السيوطي في آخر الجامع الكبير، ورتبه على أسماء الرواة من التابعين، أو أتباع التابعين، على حروف المعجم. فإذا كان لدينا حديثٌ مرسل فما علينا إلا معرفة اسم الراوي في قسم الأحاديث المرسلة في نهاية الجامع الكبير.

٧- قسم المراسيل في تحفة الأشراف، للحافظ المزي.

حيث خصص المزي الجزء الثالث عشر من كتابه للكنى من النساء، ثم المبهمات، ثم المراسيل للرجال والنساء. وقد رتبت الأحاديث المرسلة حسب من أرسلها من التابعين، ولهذا فإنه نافع جداً في تخريج الأحاديث المرسلة من الكتب الستة ولواحقها.

المطلب الثالث: تخريج الحديث عن طريق معرفة أحد رواة السند.

ويـــتم ذلك إذا عرفنا أحد رواة السند، حيث إن بعض الرواة يكون فيهم صــفة معيــنة مــثل الشهرة، أو علو السند، أو الضعف، ولذلك فإن الكتب التي نستعين بها في هذه الحالة تتنوع، ومنها ما يلي:

أولاً: الأجــزاء الحديثيـــة:

الجزء الحديثي ينقسم إلى نوعين:

الــنوع الأول: مــا جمع فيه المحدث الأحاديث الواردة في مسألة علمية واحدة، حيث يستوعب شواهدها، وطرقها، والكلام عليها، ومن أمثلة هذا النوع: جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

الــنوع **الثاني:** الجزء الحديثي الخاص براوٍ معين؛ حيث يجمع المحدث الأحاديــث التي رواها راوٍ معين، وهذا النوع من الأجزاء؛ تكون أسانيده عالية غالــباً، ومن أمثلة هذا النوع : جزء الحسن بن عرفة، وجزء الجعديات: (حُديث علــي بــن الجعــد الجوهري)، أو يكون صاحب الجزء من كبار الحفاظ الذين جمعوا بين الفقه والحديث، مثل جزء ابن منده، وجزء اسحق بن راهويه، والنوع الثاني من الأجزاء هو الذي يهمنا ويفيدنا في التخريج بهذه الطريقة.

وتكمن فوائد الاجزاء الحديثية بتسهيل عملية الوصول إلى أحاديث تتعلق بــرواية رجل معين، أو تتعلق بموضوع معين؛ حيث إن هذه الأجزاء تستوعب طرق حديث الراوي، أو شواهد ذلك الموضوع.

وإلــيك وصفاً موجزاً لجزء حديثي مطبوع وهو الجعديات، (حديث علي بن الجعد)؛ هذا الكتاب ألفه الحافظ أبو القاسم البغوي (ت ٣١٧هـــ)، وقصد منه جمــع الأحاديث والآثار التي رواها عن شيخه علي ابن الجعد الجوهري، ولهذا الكــتاب أهمية تتمثل في أن الحافظ علي بن الجعد من المعمَّرين الحفاظ، حيث عــاش ٩٦ ســنة، وتتلمذ على شعبة بن الحجاج، ومالك، والثوري، وروى عنه

كبار الأئمة مثل البخاري، وأبو زرعة، أبو حاتم، والبغوي، وقد تجاوز أبو القاسم البغوي المائة بأربع سنوات، فالكتاب يُعد من مصادر الأحاديث عالية الأسانيد.

وقد ألف البغوي هذا الكتاب على نسق فريد؛ إذ إنه استقصى شيوخ ابن الجعد، ورتب حديث كل واحد منهم تبعاً لشيوخه. فمثلاً يقدم حديث شعبة شيخ علي بن الجعد، ويرتب أحاديث شعبة على شيوخه؛ أي شعبة عن عمرو بن مرة، ثم شعبة عن الحكم بن عتيبة، .... وهكذا، فإذا فرغ من شيوخ شعبة؛ أتى بشيخ آخر لابن الجعد،... وهكذا، ولهذا فإن الكتاب يعد مرجعا لأحاديث رواة تفرقت أحاديثهم في كتب السنة، مجموعة في مكان واحد، ولم يكتف بنقل مروياتهم من الأحاديث والآثار، وإنما أورد فتاواهم الفقهية. وقد قدم البغوي حديث شعبة مجموعاً في مكان واحد استغرق النصف الأول من الكتاب تقريباً، كما أن البغوي مصنف الكتاب وجامعه قدم تعريفاً وترجمة للشيوخ الذين روى عنهم ابن الجعد، وأوضح مكانهم من الرواية والعلم(١).

وهذا الجزء الحديثي نستطيع التخريج منه؛ إذا عرفنا أن الحديث يرويه أبو القاسم البغوي، أو يرويه علي بن الجعد، أو يرويه شعبة، أو أحد شيوخ علي بن الجعد، أو أحد شيوخ شعبة، فهو كتاب مفيد في بابه.

وهكذا بالنسبة للأجزاء الأخرى فإذا عرفنا أن الحديث في إسناده الحسن بن عرفة نلجأ لجزء الحسن ابن عرفة لتخريج الحديث.

ثانياً: كتب الرجال والجرح والتعديل:

وضعت هذه الكتب للتعريف برواة الحديث، وبيان مراتبهم، وطبقاتهم، وما يتعلق بهم من أمور تفيد في الحكم على الأحاديث؛ مثل ولادتهم، ووفاتهم،

---

(١) مقدمة كتاب الجعديات، تحقيق د. رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ٩-١١.

وتلاميذهم، ومشايخهم، وأوطانهم، ورحلاتهم، وملازمتهم لشيوخهم، وأقوال النقاد فيهم، ونحو ذلك.

وفي غضون الترجمة لهم درج كثير من المصنفين على سياق بعض من مروياتهم؛ إما لعلوها، أو لنكارتها، أو لتفردهم بها، وغير ذلك من الأسباب، ولهذا أصبحت هذه الكتب مرجعاً في تخريج الأحاديث، لأن أصحاب الكتب الأصول في هذا الفن يسوقون تلك المرويات بأسانيدهم المتصلة، فإذا عرفنا أن الحديث مروي من طريق راوٍ معين، فما علينا إلا أن نرجع لترجمته في الكتب المختصة بعلم الرجال والجرح والتعديل، وعند الحاجة نستعين بفهارس تلك الكتب لسرعة الوصول إلى الموقع الذي ترجم فيه المصنف لذلك الراوي

ومن تلك الكتب على سبيل المثال:

١. **تواريخ البلدان**، مثل:

- تاريخ أصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
- تاريخ دمشق لابن عساكر.
- تاريخ مصر لابن يونس.

٢. **كتب الطبقات والوفيات**، مثل:

- طبقات ابن سعد.
- تذكرة الحفاظ للذهبي.
- تاريخ الإسلام للذهبي.
- سير أعلام النبلاء للذهبي.
- حلية الأولياء لأبي نعيم.

٣. **كتب الكنى**، مثل: كتاب الكنى للدولابي. وهي مرتبة على حروف المعجم، وفيها جملة وافرة من أحاديث الرواة المشهورين بكناهم.

٤. **كتب الألقاب والأنساب**، مثل: كتاب الأنساب للسمعاني، وهي مرتبة على حروف المعجم، فإذا عرفنا اسم راوي الحديث ونسبه؛ نستطيع الاستفادة من هذا الكتاب وأمثاله، مما هو مرتب على النسب أو اللقب.

٥. **كتب التراجم العامة**: وهي الكتب التي هدفت إلى استقصاء رواة الحديث وبيان ما فيهم من جرح وتعديل، مثل: التاريخ الكبير للبخاري، والتاريخ الأوسط له، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

فهـذه الكتب فيها جملة وافرة من الأحاديث المتعلقة بالرواة المترجم لهم يمكن الاستفادة منها.

٦. **كتب الرواة الثقاة**: وهي الكتب التي اختصت باستقصاء الرواة الثقاة عند المصنف، مثل: الثقاة لابن شاهين، والثقاة للعجلي، والثقاة لابن حبان.

وقـد امـتاز كـتاب الثقاة لابن حبان بكثرة ما فيه من أحاديث مسندة، ونسـتطيع الاستعانة بالفهارس الموجودة في نهاية الكتاب حسب اسم الراوي أو طرف الحديث.

٧. **كتـب الرواة الضعفاء**: إذا عرفنا اسم راوي الحديث وعلمنا أنه ضعيف أو مـتكلم فيه، فما علينا إلا الرجوع إلى الكتب التي اختصت بالترجمة للرواة المتكلم فيهم، ومن أهم هذه الكتب:

الضـعفاء الكبـير للعقيلـي، والكامل في الضعفاء لابن عدي، وكتاب المجروحين لابن حبان، وميزان الاعتدال للذهبي.

وقـد اعتاد المصنفون في هذا النوع من كتب الرجال سياق نماذج مما رواه ذلك المتكلم فيه، مما تفرد فيه أو أنكر عليه.

٨. **كتب الرجال المختصة بمصنفات معينة**، مثل:

الكَمال في أسماء الرجال للمقدسي، وتهذيب الكمال للحافظ المزي.

المطلب الرابع: استخراج الحديث عن طريق معرفة بداية السند:

عند معرفة بداية السند، ونقصد به الراوي الأول من جهة المصنف، نلجأ إلى نوع معين من الكتب، درج كثير من المحدثين على تصنيفها، وهي الكتب التي جمعت الأحاديث مرتبة حسب الراوي الأول، حيث نجد المحدث جمع مرويات شيوخه، ورتبها بحسب أسمائهم، ورتب هذه الأسماء على حروف المعجم، والهدف من مثل هذه المصنفات ليس استيعاب أحاديث الشيوخ، وإنما التعريف بهم مع ذكر أهم الأحاديث التي أسندوها؛ إما لغرابتها، أو لعلوها، أو لحسن سياقها، أو لنكارتها، وغير ذلك من الفوائد.

وبعض هذه الكتب يقتصر على الأحاديث المسندة، وبعضها ضم إلى ذلك الآثار والفوائد والحكايات المستحسنة المروية من طريق هؤلاء الشيوخ، وبعضها ذكر فيها المصنف ما قرأه على شيوخه من كتب، وما أخذه منهم من إجازات، لذا أطلق كثير من المحدثين على هذه الكتب اسم المشيخة، وجمعها مشيخات، ولهم مسالك عديدة في ترتيبها والغالب عليها ترتيب أسماء الشيوخ على حروف المعجم تسهيلاً للفائدة، ولذا أطلق عليها بعض المحدثين اسم المعاجم، وقد يكون الترتيب فيها على الفضيلة والتقدم في العلم، ومن الكتب المصنفة حسب ما تقدم:

١. المعجم الأوسط للطبراني.
٢. المعجم الصغير للطبراني.
٣. مشيخة ابن الجوزي.
٤. مشيخة قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة.
٥. معجم الشيوخ لابن جُمَيع الصيداوي.
٦. معجم شيوخ الإسماعيلي.

ومن الفهارس التي تخدم هذه الطريقة، جامع فهارس الثقاة لابن حبان: وضعه حسين إبراهيم زهران، وذكر من بين الفهارس فهرساً لمعجم شيوخ ابن حبان الوارد ذكرهم في الأحاديث المسندة في كتابه الثقاة ويقع في ص: ٢٠٩-٢١٥ وإليك وصفاً موجزاً لكتابين من هذه المعاجم.

١. **معجم شيوخ الإسماعيلي:** للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ).

ذكر فيه أسامي شيوخه الذين سمع منهم، أو كتب عنهم، أو قرأ عليهم، وخرجها على حروف المعجم، واقتصر لكل شيخ على حديث واحد يُستغرب، أو يستفاد، أو يستحسن، أو حكاية.

وتكلم فيه على الكثير من الأحاديث نقداً وجرحاً، وافتتح كتابه بمن اسمه أحمد، ثم محمد تيمناً باسم النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم مشى على سائر حروف المعجم بالترتيب[١].

١. **المعجم الأوسط** للحافظ أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

رتبه على أسماء شيوخه، وروى لكل شيخ عدداً من الأحاديث مما يستغرب، أو يستفاد، أو يستنكر.

ويتفاوت عدد أحاديث كل شيخ، فبعضها يصل إلى خمسين حديثاً، وقد تقل حتى تكون بضعة أحاديث، والأمر يرجع إلى الشيخ نفسه، هل هو مكثر من الأحاديث أو مقل.

وأكثر أحاديث الكتاب التي انتقاها الطبراني من نوع الغريب، وهي الأحاديث التي تفرد بها بعض الرواة عن بعض، وهو ما يعرف عند العلماء بالغريب النسبي، ولهذا يكثر في هذا الكتاب التعقيب على الأحاديث بقوله: تفرد به فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان، ونحو ذلك.

---

(١) معجم شيوخ الإسماعيلي، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.

ويوجـــد في المعجم الأوسط أحاديث لا توجد في المعجم الكبير والعكس صحيح، ويبلغ عدد أحاديث المعجم الأوسط اثنا عشر ألف حديث.

ويســـتفاد من هذا الكتاب بعد معرفة اسم شيخ الطبراني راوي الحديث، الذي يعيننا عند الرجوع لفهارس الكتاب، لنعرف موضع أحاديث ذلك الشيخ[١].

(١) المعجـــم الأوســـط للطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٥.

الفصل الثالث[*]

الطريقة الثانية

تخريج الحديث عن طريق معرفة أول لفظة من متنه[طرف الحديث]

١. إذا تيسر للباحث حفظ متن الحديث، واستطاع تحديد أول الحديث (أو طرف الحديث) أي مبتدأ الحديث الذي قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو الأثر عن الصحابة الكرام، فإننا نحتاج إلى نوع خاص من الكتب المؤلفة على أطراف الحديث، أي أوائل الأحاديث.

فإذا تبين لنا معرفة ذلك بوضوح فإننا نستطيع الوصول إلى الحديث بسهولة ويسر، ولذلك اعتنى العلماء بفهرسة الحديث حتى غدا هذا الفن علماً قائماً بذاته.

ويتعين على من أراد التخريج بهذه الطريقة معرفة حروف الهجاء الثمانية والعشرين، وهي: (ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي).

وبدون معرفة أول الحديث وهذه الحروف لا يستطيع الباحث أن يهتدي إلى الحديث بسهولة، وقد تسبب له الحيَرْة والضياع.

٢. أنواع المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة:

لهذه الطريقة مصنفات وكتب تعين الباحث على الوصول إلى الحديث أو الأثر بسهولة ويسر، ودون عناء أو تعب، وهي على ثلاثة أنواع:

أ-الكتب المصنفة على أوائل الأحاديث المرتبة على حروف المعجم.

ب-الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ج-المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء والباحثون.

(*) أعد هذا الفصل: د. عمر سليمان مكحل/ كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية.

أمـــا الكتب المصنفة على أوائل الأحاديث المرتبة على حروف المعجم، فهـــذه الكتـــب جمع فيها مصنفوها الأحاديث وتبدأ أوائلها على حروف المعجم، تيسيراً على الباحث واختصاراً للزمن وتقليلاً للجهد. ومن هذه الكتب:

أ. الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على حروف المعجم:

١. الجامع الكبير: المسمى بجمع الجوامع "قسم الأقوال":

مؤلفه: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ).

وقد طبع الكتاب عدة مرات:

أ-مصـــورة المخطـــوط التي نشرتها الهيئة العامة للكتاب في مصر ويقع في مجلدين كبيرين.

ب-المطـــبوع، بتحقـــيق أحمـــد عبد الجواد، في عشر مجلدات، باسم جامع الأحاديث، وقد تصرف فيه المحقق تصرفات غير مقبولة.

ج- وقـــد طـــبع حديثاً في خمسة عشرة مجلداً باسم : جمع الجوامع، الجامع الكبـــير فـــي الحديث، والجامع الصغير وزوائده تعليق خالد عبدالفتاح شبل، وهو من منشورات دار الكتب العلمية ببيروت.

ج- وقـــد رتـــبه الشيخ العلامة المتقي الهندي، وسماه "كَنْزَ العمال في سنن الأقوال والأفعال"،وهو مطبوع

٢. الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير:

مؤلفـــه: الإمـــام الســـيوطي أيضاً، جمع فيه ما يزيد على عشرة آلاف حديث، رتبها على حروف المعجم، وهذا الكتاب مطبوع في مجلد واحد.

٣. زيادات الجامع الصغير:

مؤلفـــه: الإمـــام الســـيوطي أيضاً. وفيه الأحاديث التي فاتته من الجامع الصـــغير ورتـــبها على حروف المعجم. دمج الشيخ النبهاني هذه الزيادات مع

الجامع الصغير في كتاب واحد وسماه: "الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير". والكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات.

٤- صحيح الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير). للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، رتبه على الحروف، ورقمه وحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن، ووضع عليها رموز الجامع وبعض التعليقات المفيدة، وهو مطبوع في مجلدين.

٥- ضعيف الجامع الصغير، وزياداته (الفتح الكبير)، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، رتبه على الحروف، ورقمه وحكم على أحاديثه، فذكرها بالوضع والضعف، حسب حال الحديث، وذكر رموز الجامع الصغير وبعض التعليقات المفيدة، والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

تعريف بكتاب من الكتب المرتبة على أول لفظة في متن الحديث:

- الجامع الصغير من حديث البشير النذير

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري، السيوطي، الشافعي، صاحب المؤلفات في كل فن، حتى زادت على خمسمائة مؤلف، وهو حافظ حجة، حفظ من الأحاديث النبوية الشريفة مائتي ألف حديث، وقال عن نفسه لو وجدت أكثر من ذلك لحفظت.

اشتغل بالإفتاء والتدريس والقضاء والتأليف، وكانت حياته حافلة بالعلم وطلبه، والتأليف فيه حتى توفي ليلة الجمعة تاسع عشر جمادي الأولى سنة ٩١١هـ[1].

موضوع الكتاب:

جمع فيه مؤلفه حوالي عشرة آلاف حديث، وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحد وثلاثون

---

(١) الكواكب السائرة في أعيان القرن العاشر، ١/ ٢٢٦-٢٣١، معجم المؤلفين، ٥/١٢٨-١٣١،شذرات الذهب، ٨/٥١-٥٥، النور السافر للعيدروسي، ٤٥-٥٨، والبدر الطالع للشوكاني، ١/٣٢٨-٣٣٥.

حديثاً، انتقاها من كتابه "جمع الجوامع" اختصره من القسم الأول للجامع الكبير، وهو الأحاديث القولية مع الزيادات، ومن هنا سماه الجامع الصغير، جمعَ الأحاديث المختصرة الألفاظ، وبالوقت نفسه استبعد أحاديث الأحكام، واختار أحاديث الترغيب والترهيب، ورتبها على حروف المعجم بحسب أول لفظة فيها وما بعدها.

طريقة ذكر الأحاديث في الجامع:

جعل الإمام السيوطي طريقة خاصة لذكر الحديث وهي:

١. يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده والصحابي الذي رواه.
٢. يذكر في آخره رمزُ مَنْ أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث، وبلغَ عدد هذه الرموز ثلاثينَ رمزاً.
٣. ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف وطريقه.
٤. يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها وهي ثلاثة ما:

أ-(صح) للصحيح. ب- (ح) للحسن. ج- (ض) للضعيف.

قال الإمام السيوطي في المقدمة: بعد حمد الله والصلاة على رسوله....

"هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً، اقتصرت فيه على الاحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه[١]، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر، وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع كالفائق[٢] والشهاب[٣] وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم، مراعياً أول الحديث فما بعده، تسهيلاً على الطلاب، وسميته

---

(١) الإبريز: الذهب.

(٢) الفائق من أحاديث خير الخلائق.

(٣) الشهاب: أي شهاب الأخبار للقضاعي.

"الجـــامع الصغير من حديث البشير النذير" لأنه مقتضب من الكتاب الذي سميته جع الجوامع، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها[١].

رمـــوزه: جعل الإمام السيوطي لكتابه هذا رموزاً خاصةً به وهي: (خ) للـــبخاري، (م) لمســـلم، (ق) لهما، (د) لأبي داود، (ت(للترمذي، (ن) للنسائي، (هــــ) لابن ماجه، (٤) لهؤلاء الأربعة، (٣) لهم[٢] إلا ابن ماجه. (حم) لأحمد فـــي مسنده، (عم) لابنه عبد الله في زوائده، (ك) للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلقـــت وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ، (حب) لابن حبان في صحيحه، (طب) للطبراني في الكبير، (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير، (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة، (عب) لعبد الرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني فإن كان في الســـنن أطلقت وإلا بينته، (فر) للديلمي في مسند الفردوس، (حل) لأبي نعيم في الحلـــية، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان، (هق) له في السنن، (عد) لابن عدي فـــي الكـــامل، (عق) للعقيلي في الضعفاء، (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته[٣].

ملحوظات على هذه الرموز: للمتدبر في هذه الرموز يلحظ ما يأتي:

١. أن البخاري، رمز له بثلاثة رموز وهي (خ) في صحيحه و (خد) في الأدب المفرد و(تخ) في التاريخ.
٢. والطبراني، رمز له أيضاً بثلاثة رموز، وهي: (طب) له في المعجم الكبير، و(طس) له في المعجم الأوسط، و(طص) له في المعجم الصغير.

---

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة.

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً.

(٣) انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير، ١/١٩-٢٩، ط٩، بيروت.

٣. والبيهقي، رمز له برمزين اثنين هما: (هق) له في السنن الكبرى، و(هب) له في شعب الإيمان.

٤. ذكر رمزاً لم يذكرهُ في الجامع الكبير، وهو (فر) وهو للديلمي في مسند الفردوس.

٥. لم يذكر هنا رمزاً، لكنه ذكره في الجامع الكبير، هو (كر)، وهو لابن عساكر في التاريخ، و(ض) للضياء المقدسي في المختارة.

ومن الملاحظ أيضاً أن حرف الضاد قد يأتي ويراد به الحديث الضعيف.

٦. لقد أشار في الجامع الكبير للرمز (ق) للبيهقي، وهنا في الجامع الصغير رمز بذلك اتفق عليه البخاري ومسلم.

طريقة التخريج من الكتاب:

عند إرادة تخريج حديث ما من الجامع الصغير لا بد من مراعاة ما يأتي:

١. التأكد من معرفة لفظ الحديث.

٢. عند معرفة لفظ الحديث، حاول التعرف على أول الحديث، وبأي حرف يبدأ، ثم ابدأ البحث عنه ثم الحرف الذي يليه، فالكلمة، ثم تفعل ذلك في الكلمة الثانية.

٣. عند العثور على الحديث عليك أن تفك الرموز التي يحيلك عليها المصنف.

مثال: حديث "إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"[١]:

هذا الحديث ذكره السيوطي في حرف الهمزة، باب النون. وقال السيوطي بعده: (حم، ق/ ت) عن سهل بن سعد. ومعنى ذلك أن الذين أخرجوا

---

(١) صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، ٤٦٤/١، حديث رقم (٢٣٥٤). وفي الجامع نفسه لا يذكر صحيح الجامع ولا رقم الحديث.

هـذا الحديث هم: (أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والترمذي)، عن سهل بن سعد.

هـذه هـي الخطـوة الأولى في التخريج. أما الخطوة الثانية، فعليك أن تراجع الكتب التي أحالك عليها لتستخرج منها الحديث الشريف، فكتاب السيوطي يُعدُّ بمثابة دليل فقط.

ملحوظات يستحسن التنبه لها:

أولاً: ترتيـب الحروف فيه متسق تماماً في الحرف الأول فقط أما الحرف الثاني والثالـث وما بعدهما. قد يقدم أو يؤخر فيهما وهو كثير، فعليك عند عدم وجـود الحديـث أن تتقدم صفحة أو صفحتين فتجد الحديث إن شاء الله تعالى، إن كان قد ذكره في الجامع الصغير.

ثانـياً: إذا أردت البحـث عـن حديث فيه نهي، فابحث عنه في حرف (لا) وإلا فابحث عنه في الأحاديث التي بدئت بكلمة (نهي) عن كذا وكذا، وهو باب حرف (ن) النون.

ثالثاً: جعل في نهاية كل حرف المحلى بأل. منه: حرف الباء (البخيل من ذكرت عنده فلمْ يصلِّ عليّ).

رابعاً: وضع الشمائل النبوية الشريفة في حرف (الكاف)، وقال: **باب** (كان)، فعند البحـث عن حديث من شمائله -صلى الله عليه وسلم- كحديث (كان ألين الناس بسَّاماً ضاحكاً) نجده في حرف الكاف، أي باب (كان).

أمثلة للتخريج من الكتاب:

مثال (١): حديث: "حد يعمل به في الأرض، خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً". يبحث عنه في حرف (الحاء) فنجده هناك.

مـــثال (٢): حديث: "رباط يومٍ في سبيلِ اللهِ خيرٌ من الدنيا وما عليها..." يبحث عنه في حرف (الراء) فنجده هناك.

مثال (٣): حديث: "سلوا الله العفو والعافية، فإن أحداً لم يعط بعد اليقين خير من العافية". يبحث عنه في حرف (السين) فنجده هناك.

مـــثال (٤): حديـــث: "كـــان إذا دخل بيته بدأ بالسواك". يبحث عنه في حرف (الكـــاف) وبعد المحلى بالألف واللام من حرف الكاف، تحت عنوان باب (كان).

ما للكتاب وما عليه:

أولاً: مميزات الكتاب:

١. الكـــتاب موسوعة علمية ومرجع كبير، قد جمع فيه مؤلفه ما يقرب من (١٠ آلاف) حديث.
٢. سهولة الانتفاع به والتخريج منه.

ثانياً: عيوب الكتاب:

١. لا يستفيد مه إلا من عرف أول الحديث أو حفظ الحديث.
٢. قـــال المؤلف في مقدمة الكتاب: (وصنته عما تفرد به كذاب أو وضاع)، إلا أنه أورد فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، نص عليها بنفسه في كتابه اللآلئ المصـــنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقد ذكر ذلك المناوي في كتابه فيض القديـــر شرح الجامع الصغير[1]. وأفردها بالتتبع والتأليف أبو الفيض الشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري وجمعها في كتابه الذي سماه: "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" وهي مرتبة على حروف المعجم، فمن السهل الرجوع إليها والوصول إلى الحديث فيها.

---

(١) وهو مطبوع في ست مجلدات.

٣. تعقب العلماء كثيراً من أحكامهِ في الجامع الصغير وناقشوه فيها، وكان أول من ناقشه في هذا تلميذه "المناوي" في فيض القدير. ووقع "المناوي" نفسه فيما وقع فيه شيخه، فتعقبه الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي[1].

كما تعقبه الشيخ الألباني وبنى على كتابه كتابين هما، صحيح الجامع، وضعيف الجامع. والحق أن دعوى التساهل الذي اتهم بها صاحب الكتاب فيها شيء من المبالغة فإن المسألة نابعة من اختلاف الاجتهاد في التصحيح والتضعيف.

٤. لم يفِ بالأحاديث الوجيزة في الكتب التي اشترط العزو إليها.

ثانياً: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وجدت كتب جمعت الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، مرتبة على حروف المعجم بحسب أوائل الأحاديث، مع بيان درجتها، بقصد تيسير الوصول إليها، والوقوف على مدى ثبوتها، ومن هذه الكتب:

١. التذكرة في الأحاديث المشتهرة:

مؤلفه: بدر الدين محمد بن عبيد الله الزركشي، المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

٢. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع، والكتاب لم يطبع بعد، ولم نعثر عليه مخطوطاً، إلا أن كثيراً من مادته قد أوردها العجلوني في كتابه كشف الخفاء.

مؤلفه: الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

---

(١) وهو مطبوع في ست مجلدات.

٣. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

مؤلفـــه: محمـــد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة (٩٠٢ هــ)، وهو مرتب على حروف المعجم، والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

٤. الدُّرر المنْتثِرة في الأحاديث المشْتهِرة:

مؤلفـــه: جلال الدين عبد الرحمن السُّيوطي، المتوفى سنة (٩١١هــ). والكـــتاب مطبوع ومرتب على حروف المعجم، يذكر من أخرج الحديث ويبيِّنْ رتبته غالباً.

٥. تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث:

مؤلفـــه: عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني، المتوفى سنة (٩٤٤ هــــ). اختصـــر فيه الشيخ ابن الديبع كتاب المقاصد الحسنة، وزاد عليه بعض الأحاديث.

٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.

مؤلفـــه: إسماعيل بن محمد العجلوني، المتوفى سنة (١١٦٢هــ)، وهو مرتب على حروف المعجم.

٧. أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب:

مؤلفـــه: محمـــد بـــن درويش الشهير بالحوت البيروتي، المتوفى سنة ١٢٧٦هـــــ، جمعها له ولده أبو زيد عبد الرحمن، وهو مطبوع في مجلد واحد ومتداول.

٨. الشـــذرة فـــي الأحاديث المشتهرة ،لابن طولون الصالحي، وهو مطبوع في مجلدين.

مثال: على الكتب المشتهرة على الألسنة:

١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

مؤلفه: هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ رحمه الله ورضي عنه.

وهو كتاب جامع، جمع فيه مؤلفه كثيراً من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة ١٣٥٦ حديثاً. وقام بتخريجها، وتكلم عليها، ورتبها على حروف المعجم، مراعياً الحرف الأول من الكلمة فما بعدها. فسهل بذلك على المراجع فيه الوصول بسرعة إن الحديث الذي يبحث عنه، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرجه من أئمة الحديث إن كان له أصل، وبين مرتبته والكلام عليه، وما قاله العلماء فيه بشكل وافٍ. وإن لم يكن للحديث أصل "أي سند" وليس في كتاب من كتب الحديث بين ذل:، وقال: "لا أصل له"، وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال: "لا أعرفه"[١].

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه، فيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، قال ابن العماد الحنبلي[٢]: "وهو أجمع من كتاب السيوطي "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" وفي كل منها ما ليس في الآخر.

ملحوظات على ترتيب الكتاب:

١. إنه لم يفرد المحلى بأل من الحروف ولم يجعله ملحقاً بكل حرف كما فعل السيوطي، وإنما ذكره في حرفه.

٢. جعل حرف "لا" ملحقاً بحرف اللام.

٣. لم يراع ترتيب الحديث في الكلمة الثانية.

---

(١) أصول التخريج، للطحان، ص ٦٧.

(٢) انظر شذرات الذهب، ١٦/٨.

٤. ينص على درجة الحديث وقد يذكر الدليل إذا كان في الحديث ضعف، فيقول في سنده فلان مثلاً.

٥. يشـــير إلـــى الشواهد والمتابعات ليتقوى بها الحديث وليصل إلى حكم نهائي على الحديث[١].

المؤلفات على الكتاب:

١. مختصر المقاصد الحسنة:

اختصـــره الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة ١١٢٢هـــ، وقد نهـــج فـــيه الزرقاني منهج الأصل في الترتيب، لكنه اختصر الطرق وأشار إلى الحكـــم على الحديث فقط ولم يَعْزُ فيه الحديث لمن خرجه ولا من رواه ولم يهتم بذكر المتابعات والشواهد.

٢. تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث:

ألفـــه الإمـــام عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني، تلميذ السخاوي، المتوفى سنة ٩٤٤هـــ، واختصر فيه كتاب شيخه السخاوي "المقاصد" ورتبه على ترتيـــب الأصـــل، والمقصـــود باختصاره: أنه ذكر في كل حديث من أخرجه، ومرتـــبة الحديث، ولم يعرج على تفاصيل الكلام في رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تـــركه، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقولـــه في أولها: "قلت" وفي آخرها "الله أعلم" وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطـــلاب، لأن الهمم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفق فيه والكتاب جيد مفـــيد يعطـــي زبدة ما في الأصل، لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصـــل، إذ فـــيه مـــن الفوائـــد والنكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر[٢].

---

(١) علم تخريج الاحاديث، محمد حمود بكار، بتصرف، ص ٥٢.

(٢) أصول التخريج، بتصرف، ص ٦٨.

أمثلة للتخريج من الكتاب:

المثال الأول: حديث "الجنة تحت أقدام الأمهات". يبحث عنه في حرف الجيم (ج) فنجده برقم (٣٧٣) صفحة ١٧٦.

المثال الثاني: حديث: "الغناء واللهو ينبتان النفاق كما ينبت الماء العشب". يبحث عنه في حرف الغين (غ) فنجده برقم (٧٣١) صفحة ٢٩٦، وهكذا.

مثال آخر على الكتب المشتهرة على الألسنة:

٢. كتاب: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:

مؤلفه: إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى ١١٦٢هـ.

هذا الكتاب: "كتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس"، كتاب جيد نافع فيما احتواه من الأحاديث المشتهرة، وهو أكبر الكتب في بابه وأجمعها للأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهو مرتب على حروف المعجم، ومطبوع في مجلدين. وقد لخص فيه مؤلفه كتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي. حيث قال في المقدمة: وأن من أعظم ما صنف في هذا الغرض وأجمع ما يميز فيه السالم من العلة والمرض، الكتاب المسمى بالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المنسوب للإمام الحافظ الشهير أبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، لكنه مشتمل على طولٍ بسوق الأسانيد التي ليس لها كبير فائدة إلا للعالم الحاوي، ومن ثم لخصته في هذا الكتاب مقتصراً على مخرج الحديث وصحابيه، روماً للاختصار، غير مخل إن شاء الله تعالى، بما اشتمل عليه مما يتطلب أو يتحسن عند أئمة الحديث والأخبار، وضاماً إليه مما في كتب الأئمة المعتبرين كاللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لأمير الحفاظ والمحدثين المتأخرين الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني[١] أ. هـ. وضم

---

(١) مقدمة كشف الخفاء، ٨/١.

إليه أيضاً أحاديث كتاب "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي وغيرها من الكتب.

رموز الكتاب:

لم يعتمد المؤلف على رموز معينة للكتب التي تعامل معها، لكنه ذكر الأسماء وغالباً تكون مختصرة، فيقول:

اللآلئ: ويقصد بذلك كتاب اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وفي الأصل: ويقصد بذلك: كتاب المقاصد الحسنة للسخاوي.

في التمييز: ويقصد بذلك: كتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع.

في الدرر: ويقصد بذلك: كتاب الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

ترتيبه للكتاب:

رتب المؤلف كتابه على حروف المعجم ككتاب المقاصد الحسنة. ولم يذكر رموزاً للمخرجين بل صرح بأسمائهم، ولم يلتزم فيه إلا بالحرف الأول فقط، ولم يجعل للألف واللام باباً كالجامع الصغير.

حكمه على الأحاديث:

يذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات، ثم يذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه، واهم ببيان الحديث من غيره، مع التنبيه على ما اشتهر على ألسن الناس، إن كن له أصل أو ليس له أصل فيقول: ليس بحديث، وربما قال إنه من الحكم المأثورة، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء. وسلك في الحكم على الحديث بحسب الظاهر عند المحدثين باعتبار الإسناد أو غيره.

وقد اشتمل الكتاب بين دفتيه على واحد وثمانين ومائتين وثلاثة آلاف حديث (٣٢٨١) كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة[١].

ما للكتاب وما عليه:

أ. مميزات الكتاب:

١. اشتمل الكتاب على عدد كبير من الأحاديث تبلغ ضعف ما في المقاصد الحسنة وهو حتى الآن أكبر كتاب مطبوع في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، فقد جمع فيه أحاديث أربعة كتب كما سبق ذكره.

٢. بيانه لدرجة الحديث وإن كان ليس بحديث أو لا أصل له بينه.

٣. رتب الأحاديث على حروف الهجاء بالنسبة للحرف الأول.

٤. اهتمامه بالأحاديث المشتهرة التي تحذر الناس من نسبة الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكشف بطلانها إن لم يكن لها أصل.

ب. المآخذ على الكتاب:

لم يراع الترتيب الهجائي في الحرف الثاني وما بعده ولهذا يمضي الباحث وقتاً لا بأس به للوصول إلى الحديث خاصة في حرف لام ألف (لا).

أمثلة للتخريج من الكتاب:

مثال (١): حديث: (أنت ومالك لأبيك):

يبحث عنه في حرف (الألف) فنجده هناك.

مثال (٢): حديث: (تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله):

يبحث عنه في حرف (التاء) فنجده هناك.

مثال (٣): حديث: (العجلة من الشيطان):

يبحث عنه في حرف (العين) فنجده هناك.

---

(١) كشف الخفاء، النسخة المطبوعة والمرقمة، ٢/٤٠٠، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

مثال (٤): حديث: (لا تسودوني في الصلاة):

يبحث عنه في حرف (لا) الناهية (لام ألف) فقد أفردها المصنف وَحْدَهَا ولم يجعلها بعد حرف اللام. بل جعلها بعد حرف الواو، وقال: (حرف اللام ألف). ويجب أن ينتبه أنه لا اعتبار للحرف الثاني عنده في الترتيب، فتحتاج إلى قليلٍ من البحث لنصل إلى الحديث إذا كان عنده.

ثالثاً: المفاتيح والفهارس:

لقد قام عدد من العلماء المتأخرين والمعاصرين بوضع مفاتيح وفهارس لكتب مخصوصة، ورتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم. وفي ذلك تسهيل على الباحثين والمراجعين باختصار الوقت للوصول إلى الحديث في هذه الكتب.

هذا ونستطيع أن نقول: إن هذا العصر قد شهد نهضة عظيمة وثورة حقيقية كبيرة ليس لها نظير في هذا النوع من التصانيف، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا العصر هو عصر الفهرسة لكتب السنة. فكثيراً من هذه الكتب قد تم فهرسة أحاديثها من قبل عالم أو باحث، سهل على الباحثين وطلاب العلم الانتفاع بها، والاستفادة منها، ومن هذه المفاتيح والفهارس ما يأتي:

١. مفتاح الصحيحين:

مؤلفه: محمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وقد رتب أحاديث صحيح البخاري ومسلم، وشرح القسطلاني والعسقلاني وشرح العيني وشرح النووي على صحيح مسلم، على حروف المعجم ذاكراً الكتاب ورقم الباب، وقد أشار في مقدمته إلى الطبعات التي اعتمد عليها، فمن لم يكن لديه تلك الطبعات يمكنه الاستفادة بالإحالة على الكتاب والباب.

ومع كثرة كتب الفهارس فقد أصبحت الفائدة من هذا الكتاب قليلة.

٢. فهارس صحيح مسلم:

مؤلفه: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد جعله في الجزء الخامس من الطبعة التي رقمها هو رحمه الله، وقد ضمنه ستة فهارس، كان أحدها فهرساً للأحاديث القولية، وهو المشار إليه هنا.

٣. الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود السجستاني:

مؤلفه: عبد المهيمن الطحان، وهو مرتب على حروف المعجم معتمداً على الطبعة التي حققها عزت عبيد الدعاس ،وعادل السيد، وقد طبع في نهاية الجزء الخامس من الكتاب.

٤. مفتاح سنن الترمذي:

مؤلفه: عزت عبيد الدعاس وراجعه عزت عبيد الدعاس وهو ملحق بالطبعة التي حققها.

٥. فهرس سنن النسائي الصغرى (المجتبى):

مؤلفه: عزت عبيد الدعاس. وهو فهرس للطبعة التي حققها ورقم أحاديثها. ولم يتم الفهرس.

٦. مفتاح سنن ابن ماجه:

مؤلفه: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي:

وهو ملحق بالطبعة التي حققها هو، ورقم أحاديثها، ورتبها على حروف المعجم.

٧. مفتاح موطأ الإمام مالك:

مؤلفه: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي أيضاً. وهو ملحق بالطبعة التي حققها هو ورقم أحاديثها ورتبها على حروف المعجم.

أمثلة على المفاتيح والفهارس:

١. مفتاح الصحيحين:

مؤلفه:محمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٣هـ.

طريقة تصنيفه:

جمع المؤلف أطراف الأحاديث القولية فيهما، ورتبهما على أحرف المعجم وذكر بجانب كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي ذكر فيه الحديث، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين، وأشهر شروحهما في شكل جدول مرتب جيد، كما أفرد باباً خاصاً لما هو مبدوء بأل، أو المحلى بأل، بغض النظر عن الحرف الذي بعده.

أما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات الكتب الآتية وأجزاءَها:

١. متن صحيح البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦هـ.

٢. شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣هـ.

٣. شرح العسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١هـ.

٤. شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩هـ.

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات كل من الكتب الآتية وأجزائها: أ. متن صحيح مسلم المطبوع في مصر سنة ١٢٩٠هـ.

ب. شرح النووي على صحيح مسلم المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه[١].

---

(١) ينظر أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، بتصرف، ٧٧-٧٨.

كيفية الاستفادة منه:

أمـــا طريقة الاستفادة منه للوصول إلى حديث في الصحيحين أو أحدهما فســـهل جداً: وذلك لأنه لا يكلفك ذلك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث المراد تخريجه، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه، وهو كما ترى فـــي غايـــة السهولة واليسر، إذا علمت أن هذا الفهرس يقتصر على ذكر طرف الحديـــث. أمـــا إذا أردت نص الحديث (متن الحديث) كاملاً فعليك أن تنظر إلى أرقـــام الأجـــزاء والصـــفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المتقدمة مع مراعاة الطبعات التي أشرنا إليها سابقاً.

وفـــي حالـــة عـــدم وجـــود تلك الطبعات ولديك طبعة اخرى من المتون والشـــروح، بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً ولكن ببذل قليلٍ من الجهد والبحـــث بعـــد النظر في الكتاب والباب، ثم بتقديم صفحة أ، بضعة أحاديث أو تأخير صفحة أو بضعة أحاديث، فستجده هناك إن شاء الله تعالى.

هذا مفتاح صحيح البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

اسامی المباحث	[illegible]	الاحادیث النبویة	قسطلانی ص	قسطلانی ج	عسقلانی ص	عسقلانی ج	عینی ص	عینی ج	بخاری ص	بخاری ج
كتاب المغازی	٧٩	ائتنا بالمفتاح	٥٣٢	٠٦	٠٨١	٠٨	٤١٦	٠٨	١١٧	٥
كتاب الهبة	٢١	ائت المسجد فصل ركعتين	٤٢٨	٠٤	١٦٦	٠٥	٢٩٢	٠٦	١٢٨	٣
اهل العلم احق بالامامة	٢٣	ائتموا بي وليأتم بكم من بعدكم	٠٧٥	٠٢	١٧١	٠١	٧٨٤	٠٢	١٦١	١
كتاب المغازی	٨٥	ائتوني اكتب لكم كتابا	٥٥٣	٠٦	١٠٠	٠٨	٤٣٩	٠٨	١٢٨	٥
كتاب العلم	٤٠	ائتوني بكتاب اكتب لكم	٣٧٠	٠١	١٨٥	٠١	٥٧٥	٠١	٠٣٤	١
دعاء النبي عليه السلام	٧٥	ائتوني بكتاب اكتب	٢٠١	٠٥	١١٨	٠٦	٠٩٠	٠٧	٠٢٩	٤
باب الجزية	٠٧	ائتوني بكتف اكتب	٢٨٠	٠٥	١٩٥	٠٦	١٩٥	٠٧	٠٦١	٤
كتاب المغازی	٣٧	ائتوني بدلو من مائها	٤١٥	٠٦	٣٤٠	٠٧	٢٧٩	٠٨	٠٥٩	٥
دعاء النبي عليه السلام	٩٤	ائتوا روضة كذا وتجدون	٢٣٠	٠٥	١٣٣	٠٦	١١٤	٠٧	٠٣٦	٤
كتاب الفتن	١٧	ائذن له وبشره بالجنة	٢٣٠	١٠	٠٤٣	١٣	٣٥٦	١١	٠٩١	٨
ما جاء في اجازة خبر	٠٣	ائذن له وبشره الخ	٣٥٢	١٠	٢٠٤	١٣	٤٥٢	١١	١٢٨	٨
باب فضائل الاصحاب	٠٦	ائذن له وبشره الخ	١١٤	٠٦	٠٣٠	٠٧	٦٠٤	٠٧	١٨٣	٤
باب فضائل الاصحاب	٠٨	ائذن له وبشره الخ	١٣٦	٠٦	٠٤٤	٠٧	٦١٧	٠٧	١٨٧	٤
كتاب الاطعمة	٠٥	ائذن لعشرة	٢٥٣	٠٨	٤٦٠	٠٩	٦٥٧	٠٩	١٨٨	٦
كتاب الادب	٨٣	ائذنوا له فبئس ابن العشيرة	٠٩٣	٠٩	٤٣٨	١٠	٤١٣	١٠	٠٩٦	٧
كتاب الادب	٤٨	ائذنوا له بئس اخو العشيرة	٠٥٠	٠٩	٣٩٣	١٠	٣٦٩	١٠	٠٨١	٧
كتاب الجمعة	١٢	ائذنوا للنساء بالليل الى المسجد	٢٠٥	٠٢	٣١٨	٠٢	٢٧١	٠٣	١٩٩	١
كتاب الادب	٩٤	ائذني له فانه عمك	١١٥	٠٩	٤٥٥	١٠	٤٣٣	١٠	١٠٣	٧
باب علامات النبوة	٠١	ارسلني ابو طلحة	٠٤٧	٠٦	٤٣٠	٠٦	٥٣٤	٠٧	١٥٨	٤
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

نموذج من مفتاح صحيح البخاري

نووي ص	نووي ج	مسلم ص	مسلم ج	الاحاديث النبوية	عدد	اسامي المباحث
٥٢٠	٠٨	١٦٣	٢	اعدالناس عذابا يوم	٢٦	اللباس
١٥٢	٠٩	١٩٨	٢	اشعر كلمة تكلمت بها	٠٠	كتاب الشعر
٠٨٨	١٠	٢٩٣	٢	اشفعوا فلتؤجروا	٤٤	كتاب البر
٣٨٠	٠١	١٧١	١	اشهدمعنا الصلاة	٣١	المساجد
٣٢٩	٠١	٠٢٤	١	اشهدان لااله الاالله	١٠	الايمان
٣١٩	١٠	٣٤٣	٢	اشهدوا	٠٧	المنافقين
(باب الهمزة مع الصاد والطاء المهملتين والضاد والظاء المعجمتين)						
٤٦٩	٠١	٠٣٤	١	اصبح من عبادي	٣٠	الايمان
٤٧٤	٠١	٠٣٤	١	اصبح من الناس	٣٠	الايمان
١٥٢	٠٩	١٩٨	٢	اصدق بيت قاله	٠٠	كتاب الشعر
٣١٧	٠٣	١٦٠	١	اصدق ذواليدين	١٩	المساجد
١٥٢	٠٩	١٩٨	٢	اصدق كلمة قالها	٠٠	كتاب الشعر
٣١٨	٠٣	١٦٠	١	اصدق هذا	١٩	المساجد
٣٤٦	٠٨	١٢١	٢	اصلح هذا اللحم	٠٥	الاضاحي
٠٨٧	٠٣	١٢٢	١	اصلى الناس ضعوا	٢١	الصلاة
٢٤٠	٠٤	٢٣٨	١	اصليت قم فصل	١٣	كتاب الجمعة
١٧٤	٠٥	٣٢٦	١	اصمت من سرة هذا	٣٦	الصيام
١٨٠	٠٥	٣٣٢	١	اصمت من سرر شعبان	٣٧	الصيام
٢١١	٠٤	٢٣٥	١	اضل الله عن الجمعة	٠٦	كتاب الجمعة
٠٥٨	٠٨	٠٨٨	٢	اطعه في طاعة الله	١٢	الامارة
٤٤٣	٠٧	٠٥٦	٢	اطلقوا ثمامة	١٩	الجهاد
٢٠٨	١٠	٣٢٠	٢	اطلعت في الجنة	٢٦	الذكر
٥٠٣	١٠	٣٨٤	٢	اظنكم سمعتم ان اما	٠٠	الزهد
(باب الهمزة مع العين والغين)						
١٧٢	٠٩	٢٠٢	٢	اعبرها اصبت بعضا	٠٣	كتاب الرؤيا
١٨٨	٠٣	١٤١	١	اعتدلوا في السجود	٤٤	الصلاة
١٥٩	٠٧	٠١٩	٢	اعتقها	٠٨	الايمان
٢٢٧	٠٨	١١٩	٢	اعجل اوارن ما انهر	٠٤	الاضاحي
٢١٣	٠٨	١١٧	٢	اعد نسكا هي خير	٠١	الاضاحي
٥٦٠	٠٨	١٧٠	٢	اعرستم الليلة اللهم	٠٥	الآداب
٠٦٥	٠٩	١٨٣	٢	اعرضوا على رقاكم	٢٢	السلام
٣٤٤	٠٧	٠٤٣	٢	اعرف عفاصها	٠٠	اللقطة
٣٤٩	٠٧	٠٤٣	٢	اعرف وكاءها	٠٠	كتاب اللقطة
٢٢٣	٠٦	٤١١	١	اعزل عنها ان شئت	٠٧	الطلاق
٠٤٠	٠٧	٤٧١	١	اعطوه سنا فوق سنه	٤٣	البيوع
٠٤٤	٠٧	٤٧١	١	اعطه اياه ان خيار	٤٣	البيوع
٢٢٣	٠٣	١٤٧	١	اعطيت خمسا لم يعطهن	٠٠	المساجد
٢٧٣	٠٩	٣٢٩	٢	اعظم المسلمين	٣٧	الفضائل

نووي ص	نووي ج	مسلم ص	مسلم ج	الاحاديث النبوية	عدد	اسامي المباحث
٣٤١	١٠	٣٤٧	٢	اعلموا ان احب الخ	١٦	المنافقين
٤٤٦	٠٧	٠٥٦	٢	اعلموا انما الارض لله	٢٠	الجهاد
٢٦١	٠٣	١٥٢	١	اعوذ بالله منك	٠٨	المساجد
١٨٣	١٠	٣١٤	٢	اعوذ بكلمات الله	١٦	الذكر
٠٨٠	١٠	٢٩٢	٢	اعزل الاذى عن	٣٦	كتاب البر
٣٢٠	٠٧	٠٤٦	٢	اغزوا بسم الله	٠٢	الجهاد
٣٥٢	٠٥	٣٤٦	١	اغتسلي واستثفري	١٩	كتاب الحج
٣٥٣	٠٤	٢٥٧	١	اغسلنها ثلاثا او خمسا	١٢	الجنائز
٣٥٧	٠٤	٢٥٧	١	اغسلنها وترا ثلاثا	١٣	الجنائز
٣٥٧	٠٤	٢٥٧	١	اغسلنها وترا خمسا	١٢	الجنائز
٢٨٨	٠٦	٣٣٨	١	اغسلوه بماء وسدر	١٤	كتاب الحج
٢٨٩	٠٦	٣٣٨	١	اغسلوا بماء الحديث	١٤	الحج
٢٩٠	٠٦	٣٣٨	١	اغسلوه بماء وسدر	١٤	كتاب الحج
٢٩٣	٠٦	٣٣٩	١	اغسلوه ولا تقربوا	١٤	الحج
٥٥٨	٠٨	١٧٠	٢	اغيظ رجل على الله	٠٤	الآداب
(باب الهمزة مع الفاء والقاف)						
٣٥٤	٠٩	٢٣٥	٢	افتح وبشره بالجنة	٠٣	القرآن
١٨٤	٠٥	٣٢٢	١	افضل الصلاة بعد	٣٨	الصيام
٠٤٧	٠٤	٣٠٩	١	افضل الصلاة طول	٢١	المسافرين
١٨٣	٠٥	٣٢٢	١	افضل الصيام بعد	٣٨	الصيام
٥٢٦	٠٤	٢٨٢	١	افضل الصدقة	٢٩	كتاب الزكاة
٥٠٠	٠١	٠٣٦	١	افضل الاعمال الصلاة	٣٤	الايمان
٤٧٠	٠٤	٢٧٤	١	افضل دينار ينفقه	١٢	كتاب الزكاة
٠٨١	٠٧	٠٠٦	٢	افعلت هذا بولدك	٠٥	الفرائض
٥٠١	٠٥	٣٧٠	١	افعل ما يفعل امرأ ولك	٥٧	كتاب الحج
٢٣٩	٠٦	٤١٤	١	افعل ماذا قلت تنكحها	٠٤	الرضاع
٤٩٩	٠٥	٣٧٠	١	افعلوا ولا حرج	٥٦	كتاب الحج
٣٤٤	٠٥	٣٤٥	١	افعلوا ما امرتكم به فاني	١٧	كتاب الحج
٣٢٨	٠١	٠٢٤	١	افعلوا لم تخذوا	١٠	الايمان
٣٤١	١٠	٣٤٨	٢	افلا اكون عبدا	١٧	المنافقين
٣٤٩	٠٣	١٦٥	١	افلا اعلمكم شيئا	٢٦	المساجد
٥٤٣	٠١	٠٣٩	١	افلا شققت عن قلبه	٣٩	الايمان
٠٤٠	٠٨	٠٨٤	٢	افلا قعدت في بيت	٠٧	الامارة
٣٨٩	٠٥	٢٦٢	١	افلا كنتم آذنتموني	٢٣	الجنائز
١١٢	١٠	٢٩٩	٢	افلا يكون شيئا	٠١	القدر
٣٢٤	٠١	٠١٩	١	افلح ان صدق	٠٣	الايمان
٠٠٥	٠٥	٢٨٩	١	افيكم احد من غيركم	٤٦	الايمان
٥٨٠	٠١	٠٣٩	١	اقال لا اله الا الله	٣٩	الايمان
٠٢٩	٠٢	٠٥٣	١	اقتالا اي سعداني	٦٦	الايمان

نموذج من مفتاح صحيح مسلم

فهرس لأسماء الصحابة:

هذا ولقد أعد المؤلف فهرساً لأسماء الصحابة المروي عنهم في صحيح البخاري مرتبين على الحروف، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب، ولم يصنع مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم[١]. ومن الممكن الاستفادة منه في تخريج بعض الأحاديث الفعلية.

والكتاب مطبوع أشرفت على طباعته (الشركة الصحافية العثمانية) بالقسطنطينية سنة ١٣١٣هـ، ثم صور عن هذه الطبعة في (دار الكتب العلمية) بيروت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

المآخذ على هذا المفتاح:

يلاحظ على هذا المفتاح ما يأتي:

١. لم يكن دقيقاً في الترتيب حسب حروف المعجم حيث إنّه لم يعتبر الحرف الثاني في ترتيبه للكلمة، إلا القليل دون التزام بذلك.
٢. وعقد فصلاً كاملاً للذي بدأ بأل، ولم يعتبر الكلمة التي تلي حرف أل بالترتيب لا الحرف الأول ولا غيره.
٣. أغفل فهرسة الاحاديث الفعلية، فلم يتعرض لها، وهذا نقص كبير فيه، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين أو شروحهما؟
٤. يحيل أحياناً على كتاب، وعند المراجعة لا نجد هذا الحديث في الكتاب المحال عليه، من ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر حديث: (إن الأشعريين إذا أرملوا) ذكر أنه في كتاب المظالم، وعند مراجعة هذا الكتاب لم نجده.

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، بتصرف يسير، ص٧٩.

٢. فهرس لأحاديث (صحيح مسلم القولية):

مؤلفــه: لشــيخ محمــد فؤاد عبد الباقي، وضع هذا الفهرس مع فهارس خمسةٍ أخرى وهي:

أ- فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

ب-الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر.

ج-بــيان الأحاديــث التــي أخرجها الإمام مسلم في أكثر من موضوع، وبيان مواضع كل

منها.

د- معجــم ألــف بائي بأسماء الصحابة -رضي الله عنهم- وبيان أحاديث كل منهم.

هـــ-معجم الألفاظ، ولا سيما الغريب منها.

كيفية ترتيبه:

ســنتحدث الآن عن الفهرس رقم خمسة من الفهارس الستة آنفة الذكر، وهو: (بيان الأحاديث القولية، مرتبة ترتيباً هجائياً حسب أوائلها).

ذكــر المؤلف أوائل الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً على حروف المعجم بالنســبة للكلمــة الأولــى من متن الحديث، ثم ذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث. وقد استغرقت هذه الفهرسة (٨٨) ثمانياً وثمانين صــفحة. وهــو فهرس قيم مفيد، إلا أنه لا يخلو من ملاحظات عليه جزى الله مؤلفه خير الجزاء.

مآخذ وعيوب الفهرس:

١. إنــه رقــم بالصفحة على الطبعة التي فهرس عليها ولم يذكر الكتاب ولا الباب مما يجعل الفائدة منه محدودة جداً.

٢. ذكر أنه يرتب على أول كلمة في الحديث، ولكنه أحياناً يترك الكلمة الأولى، ويرتب على كلمة ظاهرة في الحديث، مثل قوله في حرف (الباء) بر الوالدين، وبركان الأرض)، فليس هذان اللفظان أول الحديثين كما قد يفهم من وضعهما في الفهرس.

أول الحديث في الأول: الصلاة لوقتها.

وأول الحديث الثاني: أخوف ما أخاف عليكم.

٣. إنه يذكر طرفاً من الحديث لا يدل على بقيته، وهذه الملاحظة تسري على جميع مفاتيحه، ومثاله في مسلم قوله: (وما ذاك) وقوله: والمقصرين، وقوله (أن الله تعالى) مقارنة بين مفتاحي صحيح مسلم للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي والتوقادي:

الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي	التوقادي
١. يبدأ بهمزة الوصل ثم همزة القطع وهو أدق.	١. يبدأ بهمزة القطع ثم الوصل.
٢. يضع المحلى بأل في نهاية كل حرف وهو أدق.	٢. يضعها جميعاً في باب واحد.
٣. راعى الحرف الأول والثاني إلى الأخير في الترتيب.	٣. راعى الحرف الأول فقط.

وهناك أحاديث في مسلم لم يذكرها التوقادي في الفهرس وكذا الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. مثل: (أغزوا بسم الله) ومثل حديث: (بسم الله الرحمن الرحيم في الأضاحي والجهاد).

٣- مفتاح الموطأ:

مؤلفه: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي – رحمه الله.

وصفه: لم يختلف هذا المفتاح عن سابقه[1] في ترتيبه ووضعه فهو مفتاح مفهرس للأحاديث القولية في موطأ الإمام مالك. رتبه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث فذكر طرفاً من أول هذه الأحاديث، ووضع أمامها رقم الصفحة التي يوجد فيها ذلك الحديث. والمفتاح موجود في آخر الموطأ الذي قام هو بتحقيقه، وهو نافع مفيد.

عدد أحاديثه:

بلغت أحاديث الموطأ كلها حسب ترقيمها من قبل محقق الكتاب، واضع الفهرس هو (١٨١٢)[2] حديثاً، وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي (٨٢٧) حديثاً.

أمثلة للتخريج من الكتاب:

مثال: (١): حديث (اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم).

يبحث عنه في حرف الألف (همزة الوصل) فنجده هناك في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

مثال: (٢): حديث (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) يبحث عنه في حرف (الميم) فنجده هناك، في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

مثال: (٣): حديث (يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً) يبحث عنه في حرف (الياء) فنجده هناك في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

---

(١) أي فهرس أحاديث صحيح مسلم القولية.

(٢) في الموطأ، رواية محمد بن الحسن، الذي طبع بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وقد بلغ عدد الأحاديث (١٠٠٨) أحاديث. ومن المعلم أن للموطأ روايات متعددة عن الإمام مالك رحمه الله. ويلاحظ أن بينها اختلافاً كبيراً في عدد الأحاديث والآثار.

٤. مفتاح سنن ابن ماجه:

مؤلفه: هو الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي –رحمه الله.

وصفه: لا يختلف هذا المفتاح عن سابقه في وضعه وترتيبه. فلقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية، ورتبها على حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث، ثم ذكر أطراف هذه الأحاديث ووضع أمامها رقم الحديث التسلسلي التي في سنن ابن ماجه نفسها.

ووضع هذا الفهرس في آخر كتاب السنن، الذي تولى الشيخ محمد فؤاد تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه، وهو مفتاح مفيد يعين الباحث على الوصول إلى الحديث بيسر وأسرع وقت وهو نافع مفيد.

عدد أحاديثه:

بلغ عدد أحاديثه على وجه التقريب (٣١٠٠) في حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها حسب ترقيم مؤلف المفتاح (٤٣٤١) حديثاً.

أمثلة للتخريج من الكتاب:

مثال (١): حديث: (أحلت لنا ميتتان: الحوت والجراد).

يبحث عنه في حرف الألف (همزة القطع) فنجده هناك في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

مثال (٢): حديث: (كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم بالدم).

يبحث عنه في حرف (الكاف) فنجده هناك في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

مثال (٣): حديث: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً).

يبحث عنه في حرف (النون) فنجده هناك في الصفحة التي أشار إليها في الفهرس.

الفصل الرابع[*]
الطريقة الثالثة
تخريج الحديث عن طريق معرفة كلمة أو لفظه في متنه

تستخدم هذه الطريقة عند معرفة كلمة بارزة في متن الحديث، أو عند معرفة لفظة غريبة، ولا يشترط في هذه الطريقة معرفة اسم الراوي لهذا الحديث من الصحابة أو من دونهم، وعليه، فلا يشترط ذكر سند الحديث عند استخدامها.

وإذا كان متن الحديث قد ذكر كاملاً، فيجب الاجتهاد في انتقاء أكثر من كلمة من الكلمات البارزة، التي لا يكثر ورودها في معظم الأحاديث، ويجب الابتعاد عن الكلمات التي تشترك في معظم الأحاديث، كالحروف التي لا يخلو منها حديث، كما يجب التنبه إلى أن الكلمة المنتقاة، ربما وردت في أكثر من حديث، وعليه فيجب متابعة الأحاديث جميعاً، حتى يصل الباحث إلى الرواية المطلوبة.

فمثلاً نجد كلمة (**فلينظر**)، مشتركة بين مجموعة من الأحاديث، منها:

١. حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة **فلينظر** إلى هذا) [١].
٢. حديث أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخَلْقِ، **فلينظر** إلى من هو أسفل منه) [٢].

(*) أعد هذا الفصل: د. "محمد عيد" الصاحب.

(١) البخاري، الجامع الصحيح، الزكاة، باب وجوب الزكاة، م١، ص١١٢، ومسلم، الجامع الصحيح، ومعه شرح النووي، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل الجنة، م١، ص ١٧٤.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه، م٨، ص١١٢، ومسلم، الجامع الصحيح، الزهد والرقاق، م١٨، ص٩٦.

٣. حديـــث سهل بن سعد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار، **فلينظر** إلى هذا)[١].

٤. حديث عبد الله بن مسعود، في الشك في الصلاة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (.....وإذا شك أحدكم في صلاته، **فلينظر**، أحرى ذلك للصواب...)[٢].

٥. حديـــث المُسْـــتَوْرِدِ بن شدادٌ،قال،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(والله ما الدنـــيا فــي الآخـــرة إلا مـــثل ما يجعل أحدكم إصبعه هذه في اليم **فلينظر** بم ترجع)[٣].

٦. حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الرجل على دين خليله **فلينظر** أحدكم من يخالل) [٤].

٧. حديـــث جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سرّه أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض **فلينظر** إلى طلحة بن عبيد الله)[٥].

٨. حديـــث أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (...إذا جـــاء أحدكـــم إلى المسجد **فلينظر**، فإن رأى في نعليه قذراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما) [٦].

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، الرقاق، باب الإعمال بالخواتيم، م٨، ص١١٣.

(٢) مسلم، الجامع الصحيح، المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة، م٥، ص٦١. والنسائي، السنن، كتاب السهو، م٣، ص٢٨، وأحمد، المسند، م١/ ص٤٥٥.

(٣) أخـــرجه مســـلم وغـــيره، انظر مسلم، الجامع الصحيح، الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا،م١٧، ص١٩٢.

(٤) أخرجه أبو داود، والترمذي وغيرهما، انظر: أبا داود، السنن، الآداب، باب من يؤمر أن يجـــالس، م٥، ص١٦٨، والترمذي، السنن، الزهد، باب ما جاء في أخذ المال بحقه، م٤، ص ٥٨٩.

(٥) الترمذي، السنن، المناقب، باب مناقب طلحة بن عبيد الله، م٥، ص٦٠٢.

(٦) أخرجه أبو داود وغيره، انظر أبا داود، السنن، الصلاة، باب الصلاة في النعل، م١، ص ٤٢٧

هـذه بعـض الأحاديـث التي وردت فيها كلمة **فلينظر**، وكما ترى فإن مجموعة من الأحاديث، اشتملت على هذه الكلمة.

وربمـا اختلفت الكلمة المنتقاة في لفظها من رواية لأخرى، فمثلاً كلمة **الشـراب** التـي اشتمل عليها حديث أنس: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتـنفس فـي الشـراب **ثلاثاً**، ويقول إنه أروى، وأبرأ، وأمرأ) [١]، وردت بلفظ **الإنـاء**[٢]. ومن هنا اقتضى الأمر أن نعود إلى أكثر من كلمة من متن الحديث، حتى يكون تخريجنا للحديث يتصف بالاستيعاب والاستقصاء والشمول.

المصنفات التي نستعين بها لاستخراج الحديث بهذه الطريقة:

يمكن للباحث الاستعانة بنوعين من المصنفات، لاستخراج الحديث بهذه الطريقة.

النوع الأول: فهارس الأحاديث المرتبة حسب كلمة فيها:

ويقصد بهذه الفهارس، تلك التي فهرست لأبرز الكلمات التي وردت في الأحاديـث الشريفة أو الآثار، في كتاب أو مجموعة من الكتب. وأول من ابتكر هذه الطريقة، وفهرس لأهم كتب السنة، كالكتب الستة، الشيخ مصطفى بن علي ابن محمد البيومي المصري[٣]، ومن أهم هذه الفهارس:

أولاً: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:

وهذا المعجم وضعه جماعة من المستشرقين، وكانوا قد تابعوا فيه الشيخ مصـطفى بـن علـي بن محمد البيومي، وساعدهم فيه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي[٤]، ويشتمل على الكلمات البارزة في أحاديث تسعة مصنفات حديثية، هي: الصحيحان، والسنن الأربع، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الدارمي.

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح، الأشربة، باب كراهة التنفس في الإناء، م١٣، ص ٢١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المرعشلي، يوسف عبد الرحمن، مقدمة فهرس أحاديث المستدرك على الصحيحين، ص ٢٧.

(٤) المرجع السابق.

وقـد تم عمل هذا المعجم وإخراجه بمساعدات مالية من المجامع العلمية الأجنبـية، كالمجمع العلمي البريطاني، والدانمركي، والسويدي، والهولندي، إلى جانـب مـنظمة الأنيسكو. ويتألف المعجم من ثمانية مجلدات ضخمة، استغرق إخراجها وقتاً طويلاً، حيث طبع المجلد الأول سنة ١٩٣٦م، وطبع المجلد الثامن سنة ١٩٨٨م.

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة، تبين عمل المستشرقين في الكتاب، أو تبين ترتيـبه وطـريقة تنظيمه، ولكن طبع في مقدمة المجلد السابع بعض التنبيهات والإشـارات، ونظـام ترتيب الألفاظ ومواردها في المعجم. كما طبع في مقدمة المجلـد الثامن الذي صنفه ويْم رَافِن، ويان يوست ويتكام، طبع عرض تاريخي لمشروع المعجم وإخراجه ونشره، حيث كتب يان يوست ويتكام مبيناً أن المجلد الثامـن هو المجلد الأخير من هذا المعجم؛ الذي ظهرت بدايته قبل نصف قرن، وأن المجلـد الأول مـنه لـم يكن قط منطلق المشروع، حيث أعلن ونسنك سنة ١٩٢٢ عن عزمه على وضع معجم لألفاظ الحديث النبوي، والفكرة ذاتها ترجع إلـى مـا قبل سنة ١٩١٦م، لكن العمل في المشروع سار سنة ١٩٢٢ على قدم وسـاق، وتبين أن ونسنك لم يشهد من مشروعه الذي بدأه سوى المجلد الأول، وبعـض الكراسات من المجلد الثاني، وبعد وفاة ونسنك سنة ١٩٣٩م، خلفه في العمـل ي. ب. منسنج، وأصدر سنة ١٩٤٣م المجلد الثاني، والتزم منهج سلفه، وتوفـي منسـنج سنة ١٩٥١م، وترك مهمة تحرير العمل لشابين مستعربين من هولـندا، ولم يُخْرِجا من المعجم شيئاً، وجاء بعدهما شابان آخران، تمكنا بفضل عـناية الدكـتور سي س برخ من إصدار المجلد الثالث سنة ١٩٥٥، بعد مرور اثنتـي عشـرة سـنة علـى طبع المجلد الثاني، أما المجلدات الرابع والخامس والسـادس والسـابع، فقد ظهرت برعاية الدكتور ي. بروخمان الذي عين سنة ١٩٦١ أسـتاذاً للعربـية فـي جامعة ليدن، حيث شكل فريق عمل من الأساتذة المسـاعدين والطلـبة، وأنهى إخراج المجلدات خلال ثماني سنوات، حيث طبع

المجلد الأخير سنة ١٩٦٩. وأما المجلد الثامن، فقد ظهر بعد السابع بحوالي عشرين سنة تقريباً.

ويشتمل المجلد الثامن على أربعة فهارس، هي:

-فهرس أسماء الأعلام.

-فهرس الأسماء الجغرافية.

-فهرس أسماء سور القرآن الكريم وآياته.

-فهرس آي القرآن الكريم على ترتيب السور وترتيب آياتها.

ترتيب المعجم:

تم ترتيب الكلمات البارزة في الأحاديث بوضعها تحت موادها، وذلك بعد ردها إلى جذورها، ثم رتبت هذه المواد على حروف المعجم. فنجد الجزء الأول يبدأ بالمواد التالية:

أَبَدَ، أَبَرَ، أَبَزْنَ، أَبَطَ، أَبِقَ، إبل، أَبَقَ، أَبَه، أبو، ثم الهمزة مع حرف التاء، ثم الهمزة مع حرف الثاء، والهمزة مع حرف الجيم، والهمزة مع حرف الحاء.... وهكذا إلى آخر المواد المرتبة على حروف المعجم.

ثم نجد تحت المادة الواحدة، الكلمات البارزة في الأحاديث التي تعود في أصلها إلى هذه المادة. فمثلاً مادة هلك[1]، نجد تحتها الكلمات التي تعود إلى هذه المادة، ومنها الكلمات التالية، فهلك، وهلكت، فهلكوا، لهلكوا، هلكتم، فهلكنا، يهلكن، أهلك، أنهلك، التهلكة، هالك، هلكاكم، هلكاهن، هوالك، أهلكته، أهلكوه، سيهلكون، تهلكة، تهالكت، هلكة، هلاك، مَهْلك[2].

وأنت كما ترى أن هذه الكلمات تعود في أصلها إلى مادة واحدة، رغم اختلاف نطقها، واختلافها في بداية حروفها، وتعدد صورها من حيث اللواحق.

---

(١) المعجم المفهرس، م٧، ص٩٨.

(٢) المصدر السابق، ص٩٨-١٠٥.

وبشـــكل عام فإن ترتيب هذه المواد وترتيب الكلمات فيها يقارب ترتيب المعاجم اللغوية ونظامها.

ونظـــام ترتيـــب المـــواد في المعجم، تم بيانه في مقدمة الجزء السابع، فليرجع إليه من أراد التفصيل، ولكن يمكن إجماله بالآتي:

١. الأفعال: وهي على النحو التالي: الماضي، ثم المضارع، ثم الأمر.
٢. ثم الأسماء.
٣. ثم المشتقات.

وفي أول الجزء السابع تم عرض بعض التنبيهات والإرشادات، وعرض الاصطلاح في الترتيب، إلى جانب دليل للمراجعة.

وربمـــا وجد الباحث تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري، أو تقديم غـــير الصـــحيحين على الصحيحين، وذلك عائد إلى أن المصدر المذكور أولاً يشـــتمل علـــى الكلمة باللفظ المذكور، فمثلاً عند لفظ (درجة) نجد جزء الحديث التالي:

ويَرْفَعه بها دَرَجَةً   م مساجد ٢٥٧، ٢٧٩؛ خ أذان ٣٠؛
ن إمامة ٥٠؛ جه طهارة ٦، صلاة ١٥٧، مساجد ١٤،
إقامة ٥٠، ٣٠١، ديات ٣٥؛ حم ١، ٢٨٣، ٤١٥، ٢، ١٩٥،
١٧٩، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٥٢، ٣، ٤٢٨**، ٤، ٢٣٥، ٥، ١٣٣، ١٤٧،
١٤٨، ١٦٤، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٦**، ٢٨٠، ٢٨٣، ٦، ٤٢، ٤٣،
٤٨، ٨٩، ١٦٠، ١٧٣، ١٧٥، ٢١٥، ٢٥٥، ٢٧٨، ٤٥٤

وكمـــا هو واضح من المثال بين يديك تقديم مسلم على البخاري، وذلك لأن عـــبارة (ويـــرفعه بهـــا درجـــة) وردت بهذه الألفاظ في مسلم ولم ترد في البخاري، وألفاظ البخاري هي: (لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة) [١].

ويجد الباحث في المعجم عند بعض الكلمات إحالات على كلمات أخرى، للبحث عن الحديث الذي فيه الكلمة التي رجع إليها، وبعض هذه الإحالات كثيرة جداً تعد بالعشرات أحياناً، بل ربما وصلت المائة أو أكثر كما هو الحال عند لفظ الجلالـــة (الله)، حيـــث وصلت الإحالات إلى مائة واثنتي عشرة إحالة[٢]. وإليك مثالاً يوضح لك صورة الإحالة عند كلمة سَلَّم[٣]:

سَلَّمَ [راجع أيضا دَابَّةٌ، رِدَاءٌ، سَكَتَ، سَلَامٌ، سِمَاطٌ، سَامٌ، شَمْسٌ، شِمَالٌ، تَشَهَّدَ، إِنْصَرَفَ، صُفُوفٌ، صَافَحَ، مُصَلَّى، عَصْرٌ، فُسْطَاطٌ، مَقْبَرَةٌ، قِبْلَةٌ، مِقْدَارٌ، قَضَى، قَطَعَ، مَقَامٌ، اِلْتَفَتَ، تَلَفَّعَ، اِمْرَأَةٌ، مَكَثَ، مِنْبَرٌ، نَهَضَ، وَاجَهَ، تَوَرَّكَ، تَوَكَّلَ، يَدٌ، يَسَارٌ، يَمِينٌ] □

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، م٢، ص١٣١.

(٢) المعجم المفهرس، م١، ص٧٩، العمود الأيسر.

(٣) المرجع السابق، م٢، ص٥٠٧، العمود الأيسر.

هذا الموضع كما ترى يشتمل على ثلاث وثلاثين إحالة، وهذه الكثرة من الإحــالات تصــيب الباحــث بــالملل، مما يؤدي به إلى ترك المراجعة، وعدم الوصول إلى تخريج الحديث المطلوب.

طريقة استخدام المعجم:

يمكــن للباحث استخدام المعجم المفهرس، بعد إرجاع الكلمة التي انتقاها إلى أصلها، ثم البحث عنها عند المادة التي تعود الكلمة إليها، فمثلاً كلمة (يَتَّكِلُ) نجدها تحت مادة (وَكَل) [1].

وإذا ما توصل الباحث إلى جزء الحديث المشتمل على الكلمة المذكورة، فإنــه يجــد إلى جانب هذا الجزء، رموز المصادر التي يوجد فيها الحديث، مثل (خ-، م-، د-) وهــذه الرموز تم بيان مدلولها في هامش صفحات المعجم، فلا حاجة لذكرها، ولا يوجد صعوبة في معرفتها. وإلى جانب رموز المصادر، يجد الباحــث أسماء الكتب في هذه المصادر -عدا مسند الإمام أحمد -ثم إلى جانب أســماء الكتــب، يوجــد رقم الباب في هذه الكتب، ما عدا صحيح مسلم وموطأ مــالك، الــذي يشــير الرقم فيهما إلى رقم الحديث في الباب، وليس إلى الرقم المتسلســل في الكتاب كله. وفيما يخص مسند الإمام أحمد، فإن الباحث يجد إلى جانب رمز المسند (حم-) رقمين، رقماً كبيراً هو رقم الجزء، ورقماً صغيراً هو رقم الصفحة.

ولتوضــيح ما تقدم، نورد النموذج التالي، لتحليل رموزه وأرقامه: ورد تحــت مــادة (جَفَــو)، عــند كلمة (جَافَى) [2]، جزء الحديث التالي مع الرموز والأرقام التالية:

---

(١) المعجم المفهرس، م٧، ص٣٠٥، العمود الأيسر.

(٢) المصدر السابق، م١، ص٣٥١، العمود الأيسر.

جَافَى *

... إذا سجد جافى م صلاة ٢٣٩، خ صلاة ٢٧، أذان ١٣٠،

دَ صلاة ١١٦**، ١٤٤، ١٥٤، تَ صلاة ٧٨، ١١٠،

نَ تطبيق ٣، ٤**، ٥، ٤٨، ٥٢، جه إقامة ١٧، ١٩**،

٧٣**، دى صلاة ٧٩**، ٩٣، حم ٣، ٢٩٥، ٤، ١١٩، ١٢٠،

١٧١، ٢١٧، ٢١٩، ٢٤٣، ٥، ٣٠، ٣١، ٢٧٤**، ٤٢٤، ٦، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥

وتحليل ما تقدم في النموذج المعروض، يتمثل بالآتي:

١. (م صـــلاة ٢٣٩): تعنـــي أن مسلماً أخرجه في صحيحه، في كتاب الصلاة، ورقم الحديث في الباب ٢٣٩.

٢. (خ صلاة ٢٧، أذان ١٣٠): تعني أن البخاري أخرجه في صحيحه في كتاب الصلاة باب رقم ٢٧ وفي كتاب الأذان باب رقم ١٣٠.

٣. (دَ صـــلاة ١١٦**، ١٤٤، ١٥٤): تعني أن أبا داود أخرجه في سننه، في كـــتاب الصلاة، في الأبواب ١١٦، ١٤٤، ١٥٤، والنجمتان على يسار رقم ١١٦، معناهما تكرار الحديث في الباب المذكور.

٤. (تَ صـــلاة ٧٨، ١١٠): تعني أن الترمذي أخرج الحديث في كتابه الجامع (السنن)، في كتاب الصلاة، في البابين رقم ٧٨، ١١٠.

٥. (نَ تطبيق ٣،٤**،٥،٤٨،٥٢): تعني أن النسائي أخرج الحديث في سننه، فـــي كـــتاب التطبيق، وذلك في الأبواب ذات الأرقام، ٣، ٤، ٥، ٤٨، ٥٢، والنجمتان إلى يسار الرقم ٤، معناهما أن الحديث مكرر في الباب المذكور.

٦. (جـه إقامة ١٧، ١٩، **، ٧٢**): تعني أن ابن ماجه أخرج الحديث في سننه، في كتاب الإقامة، في الأبواب ذات الأرقام: ١٧، ١٩، ٧٢، والحديث مكرر في البابين ١٩، ٧٢.

٧. (دي صلاة ٧٩ **، ٩٢): تعني أن الدارمي أخرج الحديث في مسنده (السنن)، في كتاب الصلاة في البابين ٧٩، ٩٢، مع تكرار الحديث في الباب رقم ٧٩.

٨. (حم **٣**، ٢٩٥، **٤**، ١١٩، ١٢٠، ١٧١، ٣١٧، ٣٤٢، **٥**، ٣٠، ٣١، ٢٧٤ **، ٤٢٤، **٦**، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥): وهذا الرمز مع الأرقام، يعني أن أحمد أخرج الحديث في مسنده في الأجزاء المذكورة المشار إليها بالرقم الكبير (**٣،٤،٥،٦**) وفي الصفحات ٢٩٥ من الجزء الثالث، و١١٩، ١٢٠، ١٧١، ٣١٧، ٣٤٢ من الجزء الرابع، و٣٠، ٣١، ٢٧٤، ٤٢٤ من الجزء الخامس، و٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥ من الجزء السادس، والنجمتان على يسار الرقم ٢٧٤ من الجزء الخامس، معناهما تكرار الحديث في الصفحة المذكورة.

وقد سبقت الإشارة إلى ضرورة الرجوع إلى أكثر من كلمة في متن الحديث، وذلك بسبب وجود الفروق في روايات الحديث -أحياناً- وحصول التعدد في بعض ألفاظ الحديث. وعليه، فعلى الباحث أن ينتقى أكثر من كلمة من كلمات الحديث البارزة، ثم يبحث عنها في المعجم، ويسجل الرموز التي تكون إلى جانب جز الحديث المشتمل على الكلمة موضع البحث، ثم يقوم بعدها بجمع هذه الرموز وحذف المكرر منه بحيث يجعلها موحدة لا تكرار فيها.

ويجب التنبه إلى أنه ليس بشرط أن يجد الباحث الكلمات البارزة جميعاً، فهناك كلمات لم يفهرس لها، وفي هذه الحالة يقوم الباحث بانتقاء كلمة أخرى من كلمات الحديث ليعود إليها.

ولتوضيح ما سبق نورد المثال التطبيقي التالي:

عـن أم كلـثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي الله عنها قالت: سمعت رسـول الله صـلى الله عليه وسلم، يقول: (ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فينمي خيراً أو يقول خيراً).

وبالنظر في هذا الحديث، يجد الباحث أن الكلمات البارزة التي يمكن أن يعـود إلـيها أربـع كلمات هي: الكذاب،ويصلح، وينمي، وخيراً، وأما الكلمات الأخرى، فهي من قبيل الحروف، أو الكلمات الشائعة التي ترد وتتكرر كثيراً في الأحاديث، ولهذا ينصح الباحث بانتقاء الكلمات القليلة الاستعمال.

وإذا ما رجع الباحث إلى الكلمات الأربع، يجد الآتي:

١. عند الرجوع إلى مادة (كذب)، التي تعد أصل كلمة الكذاب نجد ما يلي:

أ-كلمـة (كـاذب)، وتحت هذه الكلمة، يجد الباحث ضمن أجزاء الأحاديث ما يلي:

ليس بالكاذب من أصلح بين الناس	د أدب ٥٠، ت بر ٢٦
لا أعده كاذبا الرجل يصلح بين الناس	د أدب ٥٠

ب- كلمة (كذاب)، وعند هذه الكلمة يجد الباحث جزء الحديث الآتي:

ليس الكذاب [ب]الذى يُصلح بين الناس
خ صلح ٢، م بر ١٠١، حم ٦، ٤٠٣، ٤٠٤

٢- وعند الرجوع إلى مادة (صلح) ، التي هي أصل كلمة (يصلح)، نجد تحتها كلمة (أصلح) ، وعند هذه الكلمة ، يجد الباحث ما يلي :

ليس الكاذب بأن يقول الرجل فى إصلاح ما بين الناس - [راجع أيضا يُصلح، والإصلاح]، حم ٦، ٤٠٣
[باب] ليس الكاذب، الكذّاب الذى يصلح بين الناس [راجع أيضا فى إصلاح، والإصلاح]،
خ صلح ٢، م بر ١٠١، ت بر ٢٦، حم ٦، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٥٩، ٤٦١

لا أعدّه كاذبا الرجل يصلح بين الناس
د أدب ٥٠
من نمى بين اثنين ليصلح د أدب ٥٠
والكذب ليصلح بين الناس؛ كذب بين امرأين مسلمين ليصلح بينهما ت بر ٢٦، حم ٦، ٤٥٤

٣. وبالتفتيش عن مادة (نوس) [1]، التي هي أصل كلمة (الناس)، لم نجد ذكراً للمادة، ولم نجد جزء الحديث المشتمل على كلمة (الناس)، ولكن وجدنا كلمتين فقط تعودان إلى المادة المذكورة، هما: (أناس، نوسات).

(١) السابق، م٧، ص٣٨، سطر ٤٦، ٤٨.

٤. وبالـــرجوع إلـــى مـــادة (نمي)، التي هي أصل كلمة (ينمي) لم نجد المـــادة ولكن، وجدنا كلمة (نما، نمى)، ثم وجدنا تحت هذه الكلمة جزء الحديث التالي:

ليس الكذّاب، الكاذب... فقال خيرا أو نمى خيرا، فينمي خيرا خ صلح ٢،، م بر ١٠٠،، د أدب ٥٠،، ت بر ٢٦،، حم ٦، ٤٠٣، ٤٠٤

وأما الكلمات الأخرى الواردة في الحديث، وهي: ليس، الذي، بين، أو، يقـــول)، فلم نبحث عنها، لأن المعجم لم يفهرس لها باعتبارها حروفاً، أو كلمات شائعة يكثر ورودها في الحديث.

توحيد الرموز:

بالنظر في الكلمات التي تم الرجوع إليها، نجد التفاوت في الرموز التي أحـــال المعجـــم علـــيها، ولا نجد الاتفاق بينها، وذلك راجع إلى تعدد الروايات، واخـــتلاف الألفاظ، ولهذا فإن الأمر يقتضي منا توحيد الرموز، ليكون استيعاب المواضع عند استخراج الحديث، ويكون توحيد الرموز على النحو الآتي:

خ صـــلح ٢،، م بـــر ١٠٠، ١٠١،، دأدب ٥٠،، ت بر ٢٦،، حم ٦، ٤٠٣**، ٤٠٤، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦١.

تنبيهات وإرشادات:

أ- يجب على الباحث أن يعلم؛ أن بعض الأجزاء في الطبعة الأولى للمعجم، ورد فيهما الرمز لمسند أحمد برمز (حل) بدل (حم).

ب- يجب ملاحظة أرقام الأسطر في هامش الاجزاء، وبخاصة تلك الأرقام التي تقع في العمود الأيسر من كل صفحة، حيث توجد بعض الأرقام القريبة من رموز المصادر التي يظنها البعض أنها أرقام الأبواب، أو الصفحات، أو نحو ذلك، ثم يعود إليها في المصادر المذكورة، ويجهد في البحث عنها دون فائدة، ولتوضيح ذلك انظر الرقم (٦٠) في المثال التالي[١]، فهو رقم سطر:

سلّم: فسلّم، وسلّم، فسلّا، سلّموا على رسول الله [النبيّ (ص)، عليه] ت طهارة ٦٧، استئذان ٣٧، ٦٠
أدب ٤٥،، ن افتتاح ٧، تطبيق ١٥، سهو ٦٧**،،
جه صيام ٦٥،، دى صلاة ٧٨ **،، ط سلام ٧،،
حم ٢، ٤٠٨، ٢، ١٤، ٥، ٦٧/٦٨، ٨٠، ٢٢٥

ج-تجد في الجزء الثامن في فهرس الأعلام، كلمة (مسنده) أو (مسندها)، بعد ذكر رقم الجزء والصفحة في مسند الإمام أحمد، وهذا يعني أن الحديث منقول من طريق صاحب الترجمة في مسنده من مسند الإمام أحمد.

د-هناك إرشادات للقارئ في مقدمة الجزء الثامن، خاصة بالاصطلاحات، والفهارس وترتيبها، وموضوعاتها، والأمثلة الموضحة لاستخدامها، يعود الباحث إليها عند الحاجة.

---

(١) المعجم المفهرس، م٢، ص٥٠٧، العمود الأيسر.

الطبعات المعتمدة:

ورد في مقدمة الجزء الثامن[1] ذكر الطبعات لكتب الحديث التي اعتمدت في الفهرس، وبعض هذه الطبعات قليل الوجود أو مفقود لقدم طبعاته، والمتوافر منها هو ما كان بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، ويتمثل بالمصنفات التالية: صحيح مسلم، وسنن ابن ماجه، وموطأ مالك. والمتوافر كذلك طبعة مسند أحمد بالمطبعة الميمنية سنة ١٣١٣هـ.

وهناك طبعات لمصنفات لم تذكر في الجزء المذكور، وهي متفقة في ترقيم أحاديثها وأبوابها مع الترقيم في المعجم المفهرس، ومن هذه المصنفات متن صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، الذي طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة، ومطبعة الريان بالقاهرة، وكتاب سنن الترمذي، الذي طبع في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، وكان بتحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وآخر.

والباحث إذا لم يجد الطبعة المعتمدة للكتاب، أو لم يكن للكتاب طبعة معتمدة، عليه أن يعتمد العد الخاص للأبواب والأحاديث في الكتاب الذي لم يخدم بالترقيم، أو كان له ترقيم لم يساير الترقيم في المعجم، ويجب التنبيه إلى أن العد الخاص، أو الترقيم غير المتفق لا يوصل إلى الحديث المطلوب أحياناً، وفي هذه الحالة يلزم الباحث أن ينظر في بابين أو ثلاثة من الأبواب السابقة للباب الذي وصل إليه الباحث بِعدِّهِ الخاص، ومثلها لاحقة إذا لم يجد الحديث في المتقدم من الأبواب، وينظر في الأحاديث حتى يصل إلى مراده.

---

(١) المرجع السابق، م٨، صفحة ك.

ثانياً: المعجم المفهرس لألفاظ سنن ابن ماجه:

هذا المعجم من وضع محمد مصطفى الأعظمي، وقد جعله ضمن عشرة فهـارس لسـنن ابـن ماجه الذي قام بتحقيقه، وكان قد أعدها وصنفها بواسطة الحاسب الآلي، وأهم هذه الفهارس:

١. المعجم المفهرس لألفاظ أحاديث سنن ابن ماجه.
٢. فهرس الأحاديث القولية، رتب فيه أطراف الأحاديث القولية على حروف المعجم.
٣. معجم أسماء الرواة من الصحابة مع تعيين أحاديثهم.
٤. فهرس الآثار المروية عن الصحابة والتابعين وغيرهم.

وهـذه الفهارس مطبوعة مع سنن ابن ماجه، بتحقيق الأعظمي ذاته، في مطبعة شركة الطباعة العربية السعودية، بالرياض، وهي طبعة مكونة من أربعة أجزاء مع فهارسها، والطبعة الأولى منها كانت سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

ترتيب المعجم:

قام الأعظمي بالفهرسة للكلمات التي يقل ورودها في الأحاديث في سنن ابن ماجه، ولم يفهرس للكلمات التي يكثر ورودها، مما لا يخلو منها حديث من الأحاديـث، مـثل كلمات: قال، حدثنا، عن الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث أسـقط هـذه الكلمـات من المعجم، ولم يفهرس لها، وجعلها في قائمة في أول الكتاب.

ورتـب الأعظمي هذا الفهرس هجائياً مراعياً شكل الكلمة ولفظها، دون الـنظر لاشـتقاق الكلمة، أو دون مراعاة للمادة التي اشتقت منها الكلمة، فمثلا: كلمة (أكتب)، جعلها في حرف الهمزة، وكلمة (نكتب)، في حرف النون، وكلمة (يكتـب)، فـي حـرف الـياء، ولم يجعل هذه الكلمات في حرف الكاف حسب

الاشتقاق، حيث تعود جميعاً إلى مادة (كتب)، وقد استخدم هذا الأسلوب كما يقول لأنه أيسر للباحث، واختاره بعد التشاور مع غيره.

وهناك ملحوظات جعلها في المقدمة، مثل الرمز لقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرف (ص)، واستبدال الاسم في متن الحديث بنجمة (*)، وهكذا، وعلى الباحث أن يعود إليها عند استخدام المعجم ليعرف مراد الأعظمي من الاصطلاحات التي استخدمها، وحتى يصل الباحث إلى الحديث عند ابن ماجه بسهولة ويسر.

وعلى الباحث أن يفطن إلى أن بعض الكلمات متداخلة دون تمييز، بسبب ترتيب الكلمات حسب الشكل والنطق دون الاشتقاق مثل كلمات: قَبْل، قِبَل، قَبِلَ، قَبَّل، قُبُل.

طريقة استخدام المعجم:

استخدام المعجم المذكور سهل ميسور، حيث ينتقي الباحث كلمة غير شائعة في الحديث، ويعود إليها بحسب لفظها وموقعها في المعجم، وأمام هذه الكلمة يجد جزء الحديث الذي وردت فيه تلك الكلمة، ويجد إلى جانب ذلك رقم الحديث في سنن ابن ماجه في الطبعة الخاصة المذكورة.

ثالثاً: معجم الألفاظ (في صحيح مسلم) ولا سيما الغريب منها:

هذا المعجم من وضع محمد فؤاد عبد الباقي، وقد جعله آخر الفهارس الستة لصحيح مسلم، الذي قام بتحقيق نصوصه، وتصحيحه وترقيمه، والتعليق عليه، وأهم الفهارس الخمسة المتبقية ما يلي:

١. الفهرس الثالث: بيان الأحاديث التي أخرجها مسلم في أكثر من موضع.
٢. الفهرس الرابع: معجم ألف بائي بأسماء الصحابة –رضي الله عنهم–، وبيان أحاديث كل منهم.
٣. الفهرس الخامس: بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفابائياً حسب أوائلها.

وهـذه الفهارس مطبوعة مع صحيح مسلم، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نفسه، في مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، وهي طبعة مكونة من خمسة أجزاء، والجزء الخامس منها فيه مجموعة الفهارس، وقد كانت الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ.

ترتيب المعجم:

اشـتمل المعجـم على أجزاء الأحاديث التي تحتوي الألفاظ الغريبة في الأعـم الأغلب، أو أبرز الكلمات، وتم وضع كل جزء تحت جذر الكلمة الغريبة أو البارزة، وإلى جانب جزء الحديث يوجد رقم الصفحة في صحيح مسلم، وذلك فـي الطـبعة التـي حققها ورقمها محمد فؤاد عبد الباقي، فمثلاً نجد في حرف الهمزة، تحت مادة (أوب)، جزئين لحديثين، هما:

الأول: (حـتى آبـت الشمس)، وإلى جانب هذا الجزء نجد رقم الصفحة التـي يوجـد فيها الحديث المشتمل على كلمة (آبت)، وهي الصفحة ذات الرقم ٤٣٦.

الثاني: (صلاة الأوابين)، وإلى جانب هذا الجزء، نجد رقم الصفحة التي يوجد فيها الحديث المشتمل على كلمة (الأوابين)،وهي الصفحة ذات الرقم ٥١٦.

طريقة استخدام المعجم:

اسـتخدام المعجم المذكور سهل ميسور، حيث لا يلزم من الباحث إلا أن يعرف كلمة غريبة في الحديث أو كلمة بارزة غير شائعة، ثم يكون إرجاع هذه الكلمة إلى جذرها، ويتم بعد ذلك البحث عن هذا الجذر حسب ترتيبه في المعجم، ثـم ينظر في أجزاء الأحاديث أو جزء الحديث عند مادة الجذر لهذه الكلمة، فإذا وجد الباحث جزء الحديث المشتمل على الكلمة التي يريد، رجع إلى الصفحة في صحيح مسلم في طبعة عيسى الحلبي، ليجد الحديث الذي يسعى إلى تخريجه.

رابعاً: فهارس أخرى:

هناك فهارس لكتب حديثية أخرى، رتبت الأحاديث فيها حسب لفظة على حروف المعجم منها:

١. فهرس سنن الترمذي –لصدقي البيك.
٢. الذيل على المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني– ليوسف المرعشلي.

النوع الثاني: كتب غريب الحديث:

وكتب غريب الحديث: هي تلك الكتب التي توضح معنى ما يقع في متون الأحاديث من الألفاظ التي تحتاج إلى بيان، لخفاء معناها.

وهذه الكتب ليست متفقة في ترتيبها وصورة تصنيفها، وبناء على ذلك فالذي يفيدنا منها، ما كان ترتيبه على حروف المعجم أو على نسق قواميس اللغة، وبعض هذه الكتب، يعد مصادر أصلية في الحديث، حيث يروي المصنف الأحاديث الواردة في كتابه بأسانيد إلى نفسه، وبعضها يعد من المصادر غير الأصلية، حيث نجد السند محذوفا، ولا نجد إشارة إلى من روى الحديث، والفائدة من هذه المصنفات غير الأصلية، هي معرفة من روى الحديث من الصحابة، وهي فائدة تعين الباحث على استخراج الحديث بالطريقة الأولى.

ومن كتب الغريب التي تعيننا في هذه الطريقة ما يلي:

أولاً: كتاب غريب الحديث، لأبي اسحق إبراهيم بن اسحق الحربي المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وقد تم طبع الجزء الموجود من مخطوطته، وهي المجلدة الخامسة من الكتاب، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقام على تحقيقه سليمان بن إبراهيم العايد، ويعد الكتاب من الكتب الأصلية في الحديث، لأن رواياته منقولة بالسند إلى مصنفها.

ترتيب الكتاب:

اتبع الحربي في تصنيفه لكتابه طريقتين من طرق التصنيف، هما طريقة أهـل الحديـث، وطريقة أهل اللغة، أما طريقة أهل الحديث فهي جمع الأحاديث علـى المسـانيد، وأمـا طريقة أهل اللغة، فهي تنظيم المادة اللغوية على نظام التقاليب والمخارج[١].

والـذي يفيدنا في التخريج بهذه الطريقة هو الترتيب بطريقة أهل اللغة، أمـا الترتيب على المسانيد، فيفيد بالطريقة الأولى من طرق استخراج الحديث، حيث اشتمل الجزء المطبوع على غريب ما روى الموالي عن رسول الله صلى الله علـيه وسلم، والمذكور منهم على الترتيب: زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد، وثوبان الهاشمي، وعمار، وعباد، وصهيب، وأبو رافع، وسفينة، ...إلخ.

والحربـي رحمه الله لم يأت بالطريقتين اللتين اعتمدهما في كتابه على الوجـه الأكمل، إذا أخل بأصول نظام التقاليب، وفاتته طريقة المسانيد[٢]، فنجده مـثلاً في طريقة المسانيد؛ يكتفي أحياناً بإيراد حديث واحد لصاحب المسند، ثم

---

(١) طـريقة التقاليب عند اللغويين قائمة على تصنيف الحروف حسب مخرجها من الحلق، فـأول الحـروف فيه هي حروف الحلق، ثم الأقرب فالأقرب منه، وتوضح الكلمة حسب هذه الطـريقة في أول باب يعترضها بالنسبة لحروف الحلق أو ما قرب منها، ثم تقلب الكلمة بعد ذلك ويبين المهمل من تقليبها والمستعمل، فمثلاً مادة حرب، يكون تقليبها بتقديم الحاء: حرب، وحـبر، وبـتقديم الباء: برح، وبحر، وبتقديم الراء: رحب، وربح. وكلام العرب فيه الثنائي والثلاثـي والرباعي والخماسي، فيأتي من تقليب الثنائي مادتان، ويأتي من تقليب الثلاثي ست مـواد، ويأتـي مـن تقليـب الرباعي أربع وعشرون مادة، ويأتي من تقليب الخماسي مائة وعشـرون مادة. وليس كل كلمة في التقليب تكون مستعملة، فبعضها يكون مستعملاً وبعضها يكـون مهملاً غير مستعمل. انظر العايد، سليمان بن= إبراهيم، مقدمة تحقيق غريب الحديث للحربي، دار المدني للطباعة، جدة، سلسلة من التراث الإسلامي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، م١/ ص٩٣، ٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص٩٣.

بعد ذلك يقلب المادة اللغوية، ولا يكون في هذه التقاليب حديث واحد لصاحب المسند المذكور، فهذا أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]، روى له الحربي الحديث الأول تحت باب سقب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الجار أحق بسقبه)، وبعد ذلك قلب المواد، فجعل باب سبق، وباب قبس، وباب بسق، وباب قسب، وروى تحت هذه الأبواب أحاديث من رواية علي، وابن عباس، وأبي هريرة -رضي الله عنهم أجمعين[2].

طريقة استخدام الكتاب:

تبدو المراجعة في الكتاب لغير الخبير بنظام التقاليب صعبة غير ميسورة، وذلك لأنها تحتاج إلى معرفة ثم إلى دربة، ولكن المحقق قرب المنال لتحصيل الفائدة من الكتاب، بوضع فهرس الألفاظ اللغوية[3]. وهو الفهرس السابع بين مجموعة الفهارس التي وضعها للكتاب، حيث رتب الألفاظ بحسب فعلها الثلاثي المجرد، فمثلاً نجد كلمة (الكاهن) في حديث ابن مسعود: (أن النبي صلى الله عليه وسلم-نهى عن حلوان الكاهن)، نجدها في الفهرس عند مادة (كهن)[4]، ونجد إلى جانبها رقم الصفحة التي يوجد فيها الحديث، ويوجد فيها معنى الكلمة الغريبة، وربما كان عند المادة أكثر من رقم للصفحة، فليراجع الباحث أرقام الصفحات المذكورة ليستفيد من هذا الكتاب.

وهكذا تبدو المراجعة من خلال هذا الفهرس سهلة ميسورة، حيث يحتاج الأمر من الباحث إلى إرجاع الكلمة التي يريد أن يتبين معناها إلى أصلها، ثم

---

(١) المصدر السابق، م٣، ص١١١٥.

(٢) المصدر السابق، م١، ص٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٧٩.

النظر بعد ذلك في الفهرس، ليعرف رقم الصفحة التي يوجد فيها الحديث ومعنى الكلمة الغريبة، إن كانت هذه الفظة مذكورة في الكتاب.

ثانياً: كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر -لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، والمتوفى سنة ٦٠٦هـ:

جمع ابن الأثير مادة كتابه من كتب الغريب التي سبقته، فاستفاد من كتاب أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي الذي رمز له بحرف (هـ)، واستفاد من كتاب أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصبهاني، الذي رمز له بحرف (س) وما استفاده من غيرهما جعله مهملاً من غير رمز، وذلك ليتميز ما في الكتابين عما ليس فيهما[1].

ويعد كتاب النهاية من الكتب غير الأصلية في الحديث، ولم يذكر ابن الأثير من الأسانيد إلا الراوي من الصحابة أو ممن دونه، و في ذلك فائدة للباحث، حيث تعينه على استخراج الحديث بمعرفة الراوي له، وهي طريقة مرت سابقاً.

ترتيب الكتاب:

رتب ابن الأثير كتابه على حروف المعجم، وذلك بحسب أصل الكلمة الغريبة في الحديث أو الأثر، وجعل الكلمة بحسب فعلها المجرد تحت أبواب، نظراً للحرف الأول والثاني من الكلمات، وذلك من أجل تيسير النظر في كتابه، ولو نظرنا في بداية الكتاب، فإننا نجد باب الهمزة مع الباء، ثم باب الهمزة مع التاء، وهكذا إلى آخر الحروف.

---

(١) ابن الأثير الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ الطبع أو رقم الطبعة، مقدمة الكتاب، م١، ص١١.

وفـــي الباب الواحد يذكر المواد التي تشترك في الحرف الأول والثاني، فلــو أخذنا باب الواو مع السين[١]، فإننا نجد تحت هذا الباب مادة وسد، ووسط، وســع، ووســق، ووســل، ووسم، ووسن، ووسوس[٢]. وأنت كما ترى أن هذه المــواد بيــنها اشــتراك في حرف الواو وحرف السين، ثم إننا نجد عند المادة الواحــدة الكلمــات الغريــبة التــي اشتقت منها، فعند مادة (وسد)[٣]، نجد كلمة (وسادك)، وكلمة (يتوسد)، وكلمة (متوسد)، وكلمة (تتوسد)، وكلمة (وسد) وكلها كلمات وردت في أحاديث وتعود في أصلها لمادة (وسد).

طريقة استخدام الكتاب:

اســتخدام كتاب النهاية سهل ميسور، بسبب ترتيبه على حروف المعجم، وحــتى يصل الباحث إلى مراده في الكتاب، عليه أن ينظر في كلمة غريبة في الحديــث، ثــم يردها إلى أصلها المجرد، ثم ينظر في مادتها بحسب ترتيبها في المعجــم، ويبحث في المادة عن الحديث المشتمل على الكلمة الغريبة، فإذا وجد الحديــث نظر من أخرجه بحسب الرمز المستخدم (هـ، أو س)، أو نظر فيمن رواه مــن الصــحابة آو من دونهم إذا لم يجد رمزاً إلى جانب الحديث، ليخرج الحديث عن طريق معرفة اسم الراوي.

ومــن الأمــثلة التطبيقية على ذلك، حديث أم حرام رضي الله عنها، أن النبــي -صــلى الله علــيه وسلم- نام، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله، قال: (ناس من أمتي عُرِضُوا علي، غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج هذا البحر، ملوكاً على الأسرة).

---

(١) المصدر السابق، م٥، ص١٨٢.

(٢)المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٧.

(٣) ابن الأثير الجزري، النهاية، ص ١٨٢، ١٨٣.

وعـند النظر في الحديث نجد كلمة (ثبج) من الكلمات الغريبة، وإذا ما رددناهـا إلـى أصلها، فإن مادتها هي (ثبج)، وهذه المادة تقع في باب الثاء مع الباء،وعـند الرجوع إلى الباب المذكور(١)، ثم النظر في المادة المطلوبة (ثبج)، نجد مجموعة من الأحاديث ونجد من بينها ما يلي:

(س) وحديـث أم حـرام (قـوم يركـبون ثـبج هذا البحر) أي وسطه ومعظمه(٢). وكما ترى فقد رمز ابن الأثير أولاً برمز (س)، ليبين أن أبا موسى المديـني أخرجه في كتابه ثم ذكر من روى الحديث، وهي أم حرام بنت ملحان رضـي الله عنها، ثم ذكر جزء الحديث المشتمل على الكلمة الغريبة، وَبَيَّن بعد ذلك معناها.

وهكـذا فإنـنا نلحـظ مـن هذا المثال سهولة استخدام الكتاب، وسهولة المراجعة فيه، حتى يصل الباحث إلى مراده.

ثالثاً: مصادر أخرى في الغريب:

هـناك كتب أخرى في الغريب يمكن الاستفادة منها، والاستعانة بها في التخريج بهذه الطريقة، إما لأنها مرتبة على حروف المعجم، وإما لوجود فهارس تخدمها بحسب اللفظة الغريبة المرتبة على حروف المعجم، ومن هذه الكتب:

١. غريـب الحديـث -للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، المـتوفى سنة ٣٨٨، والأحاديث فيه تعد أصلية، لأنها مروية بالسند إلى مصنف الكـتاب، وطبعـته التي حققها عبد الكريم إبراهيم المغرباوي، طبعة دار الفكر بدمشـق، سلسلة من التراث الإسلامي (الكتاب السابع عشر)، نشر مركز البحث العلمـي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، وهذه الطبعة تشتمل على مجموعة من الفهـارس، ومن بينها الفهرس الثالث، وهو فهرس الألفاظ اللغوية، المترب على حروف المعجم، حيث يفيد الباحث في استخراج الحديث بهذه الطريقة.

---

(١) المصدر السابق، م١، ص٢٠٥.

(٢) ابن الأثير الجزري، النهاية، ص ٢٠٦.

٢. الفـــائق فـــي غريب الحديث –لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المـــتوفى ســـنة ٥٣٨، والألفاظ فيه مرتبة على حروف المعجم، ولهذا فإن من السهل استخدامه والرجوع إليه.

٣. غريـــب الحديـــث –لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، طبع في مطبعة مجلـــس دائـــرة المعـــارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧م، ط١، وطبع بالأوفست في دار الكتاب العربي ببيروت، واشتمل الكتاب فـــي آخـــر أجزائه الأربعة على فهرس ألفاظ الغريب في الكتاب، وهذا الفهرس يعين الباحث في الوصول إلى مراده في الكتاب المذكور.

الفصل الخامس*

الطريقة الرابعة

تخريج الحديث عن طريق معرفة موضوع الحديث

يتم استخدام هذه الطريقة، عن طريق تحديد موضوع الحديث أو موضوعاته، إذا كان يتعلق بأكثر من موضوع.

وهذه الطريقة قد تبدو شاقة للمبتدئ الذي ليس لديه اطلاع واسع على الأحاديث،و كتب الحديث. ولكن بالممارسة وطول النظر والمطالعة فإن هذه الطريقة تصبح سهلة ميسورة.

ويلجأ الباحث إلى هذه الطريقة إذا استحال التخريج أو تعذر بالطرق الأخرى الأكثر سهولة والأقرب منالاً.

والسبيل إلى معرفة موضع الحديث هو الاجتهاد في موضوع الحديث حسب الكتب والأبواب للمصنف الواحد.

ولنأخذ بعض الأمثلة لنتعرف على مواضع الحديث الواحد في مصادر الحديث المتعددة، وهذه الأمثلة هي:

أ. حديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كان زكريا عليه السلام نجاراً). هذا الحديث أخرجه مسلم وابن ماجه، والحاكم.

١. أما مسلم فقد أخرجه في صحيحه في كتاب الفضائل-باب من فضائل زكريا عليه السلام.

٢. وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب التجارات - باب الصناعات.

٣. وأخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب التاريخ - باب ذكر زكريا ابن آدن عليه الصلاة والسلام.

(*) أعدّ هذا الفصل السيد محمد عبدالله أبو صعيليك/ دائرة الإفتاء الأردنيه.

ب. حديث أن أبا بكر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أخبرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت. قال: (قل: اللهم عالم الغيب والشهادة، فاطر السماوات والارض، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه، قله إذا أصبحت وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك).

هذا الحديث أخرجه أبو داود، والترمذي، والدارمي، وابن حبان.

١. أخرجه أبو داود في سننه -في كتاب الأدب- باب ما يقول إذا أصبح.
٢. وأخرجه الترمذي في سننه -في كتاب الدعوات- باب رقم ١٤.
٣. وأخرجه الدارمي في سننه -في كتاب الاستئذان- باب ما يقول إذا أصبح.
٤. وأخرجه ابن حبان في صحيحه -في كتاب الرقائق- باب الأدعية.

ج. حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من قال لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة، كانت له عدل عشر رقاب، وكتب له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك).

هذا الحديث أخرجه: البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، ومالك، وابن حبان، وذلك على النحو التالي:

١. أخرجه البخاري في صحيحه -في كتاب بدء الخلق- باب صفة إبليس وجنوده، وفي كتاب الدعوات-باب فضل التهليل.
٢. وأخرجه مسلم في صحيحه -في كتاب الذكر- باب فضل التهليل والتسبيح.
٣. وأخرجه الترمذي في سننه -في كتاب الدعوات- باب ٦٠.
٤. وأخرجه ابن ماجه في سننه - في كتاب الأدب- باب فضل لا إله إلا الله.

٥. وأخـــرجه مـــالك في الموطأ – في كتاب القرآن– باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى.

٦. وأخرجه ابن حبان في صحيحه –في كتاب الرقائق– باب الأذكار.

وهكـــذا تـــرى من خلال الأمثلة السابقة، أن موضع الحديث الواحد في المصنفات التي أخرجته، يختلف من مصدر لآخر، وأن الأمر في اختيار المكان المناسب للحديث يقوم على اجتهاد المصنف، ولهذا لا يوجد اتفاق في الكثير من المواضـــع الحديـــث في كتب (الحديث الأصلية، مما يزيد في صعوبة البحث هذه الطريقة، ويجعل الباحث يختار طريقة غيرها.

المصنفات التي يستعان بها للتخريج بهذه الطريقة:

تنقسم المصنفات التي يستعان بها للتخريج بهذه الطريقة إلى ستة أقسام:

١. المصنفات الحديثية المرتبة على الكتب والأبواب (الموضوعات).
٢. المصنفات التي رتبت أحاديث كتب أخرى على الموضوعات.
٣. الفهارس الحديثية المرتبة على الموضوعات حسب حروف المعجم.
٤. كتب الفنون الأخرى غير كتب الحديث، التي اعتنت كثيراً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

هـــ. كتب التخريج.

و. الشـــروح الحديثـــية التـــي اعتنى مصنفوها بتخريج الحديث في أثناء الشرح والتعليق.

القسم الأول: المصنفات الحديثية المرتبة على الكتب والأبواب:

وهذه المصنفات تشمل معظم كتب الحديث والسنة النبوية المشرفة، وهي كثيرة يندرج تحتها الأنواع التالية:

أولاً: الجوامع

والجــامع: هــو ما يوجد فيه من الحديث جمع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرقائق، وآداب الأكل، والشرب، والسفر والمقام.

ومــا يــتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب والمثالب، وغير ذلك[1].

وأشهر هذه الجوامع:

١. الجــامع الصحيح للبخاري (ت ٢٥٦هـ) واسمه {الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه}.

٢. الجامع الصحيح لمسلم، (ت ٢٦١هـ).

٣. جامع سفيان الثوري، (ت ١٦١هـ).

٤. جامع الترمذي، (ت ٢٧٩هـ).

ثانياً: السنن:

وهــي الكتــب المرتــبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف (إلا النادر)، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلح المحدثين سنة، ويسمى حديثاً[2].

ومن أشهر كتب السنن:

١. ســنن أبــي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥ هـ).

٢. ســنن النسائي (المسمى بالمجتبى) -لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ).

٣. سنن ابن ماجه -لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، (ت ٢٧٣هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة، للكتاني ص ٤٢.

(٢) الرسالة المستطرفة، ص ٣٢.

٤.سنن الدارمي –لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ).

٥.سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ).

٦.سنن البيهقي (السنن الكبرى) –لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ).

ثالثاً: الموطآت:

وهي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة(١).

فهي كالسنن غير أنها لا تقتصر على المرفوع، بل تشمل الموقوف والمقطوع.

ومن أشهر كتب الموطآت:

موطأ الإمام مالك – لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).

رابعاً: المصنفات:

وهي كالموطآت رغم اختلاف التسمية: وهي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، التي تشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة(٢).

فهي كالسنن، لكنها لا تقتصر على المرفوع، بل تشمل الموقوف والمقطوع.

ومن أشهر المصنفات:

١. المصنف –لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ).

٢. المصنف –لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، (ت ٢٣٥هـ).

---

(١) أصول التخريج، د. محمود الطحان ص ١١٧.

(٢) أصول التخريج، د. محمود الطحان، ص ١٣٤.

خامساً: المستخرجات:

المستخرج: هو الكتاب الذي يخرج فيه مصنفه أحاديث كتاب آخر بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه. وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو، أو زيادة مهمة.

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها بها سنداً يرتضيه. وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب(١).

ملحوظة:

يجب ملاحظة أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب، لذا فإن موضوع المستخرجات هو موضوع الكتب المخرجة عليها نفسه.

والمستخرجات كثيرة، وقد ذكر معظمها في الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

سادساً: المستدركات:

المستدرك: هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث استدركها على كتاب آخر، مما فات مصنفه على شرطه.

ومن هذه المستدركات(٢):

المستدرك على الصحيحين –لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ).

---

(١) تدريب الراوي، السيوطي، ص١١٧.

(٢) هناك المستدرك على الصحيحين – للدارقطني لكنه مرتب على المسانيد. (الرسالة المستطرفة ص٢٣).

سابعاً: المجامع:

المجمـــع: هــو كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

وأشهر هذه الكتب:

١. الجمـــع بيـــن الصحيحين -لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي، (ت ٤٨٨هـ).

٢. جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم[١] -لأبي السعادات المعروف بابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ).

جمـــع فيه بين الكتب الستة ماعدا سنن ابن ماجه، فجعل مكانه موطأ الإمام مـــالك، كما فعل رزين الأندلسي، حيث وضع كتابه بعد اطلاعه على كتاب التجريد لرزين.

٣. جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد-لمحمد بن محمد بن سليمان المغربـــي، (ت ١٠٩٤هـ) وقد اشتمل هذا الكتاب على أحاديث أربعة عشر مصنفاً حديثياً، وهي: الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة {الكبير، والأوسط، والصغير}.

ثامناً: الزوائد:

الزوائد: هي الكتب التي يجمع فيها مصنفوها الأحاديث الزائدة في بعض المصنفات على الأحاديث الموجودة في مصنفات أخرى.

---

(١) ملحوظـــة: الأبـــواب فـــي كتاب جامع الأصول مرتبة على حروف المعجم، وكتابه يبدأ بحرف الهمزة، وأول باب تحت هذا الحرف الإيمان والإسلام.

ومن أشهر هذه الكتب:

١. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه -لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري، (ت ٨٤٠هـ)، ويشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة.

٢. إتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة -البوصيري، ويشتمل على زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة.

والمسانيد العشرة هي: مسند الطيالسي، والحميدي، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن يحيى العدني، واسحق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية -لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، ويشتمل على زوائد ثمانية مسانيد على ما في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وهذه المسانيد الثمانية هي: المسانيد التي جاء بها البوصيري في إتحاف المهرة، ما عدا مسندي إسحاق بن راهويه، وأبي يعلى الموصلي.

وقد تتبع ابن حجر ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من زوائد أبي يعلى، وذكر زوائد نصف مسند إسحق بن راهويه.

٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد -لعلي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ). وهي زوائد ثلاثة مسانيد وثلاثة معاجم على الكتب الستة.

والمسانيد الثلاثة هي: مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند أبي بكر البزار، والمعاجم الثلاثة هي: الكبير والأوسط والصغير، للطبراني.

تاسعاً: الأجزاء:

والجزء في اصطلاح المحدثين: نعني به أحد أمرين:

الأول: جمـــع الأحاديـــث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم[1]، مثل: جـــزء مـــا رواه أبـــو حنـــيفة عن الصحابة -لأبي معشر عبد الكريم الطبري، (ت ١٧٨هـ).

الثاني: جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء[2]، مثل: جزء رفع اليدين في الصلاة -للبخاري، وجزء القراءة خلف الإمام- أيضاً.

والـــذي يفـــيدنا فـــي الـــتخريج بالطريقة الرابعة، هو النوع الثاني من الأجزاء.

عاشراً: كتب الترغيب والترهيب:

وهـــي الكتب التي تجمع الأحاديث النبوية الشريفة، الواردة في الترغيب في الأعمال الصالحة، والترهيب من الأعمال السيئة.

وتقسم هذه الكتب إلى قسمين:

١. كتب مسندة، رويت بسند المصنف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ومن هذه الكتب:

كـــتاب الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، (ت ٣٨٥هـ).

وكـــتاب الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني (ت ٥٣٥هـ)، وفيه أحاديث موضوعة[3].

---

(١) أصول التخريج، د. محمود الطحان، ص١٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٥٧.

٢. كتب غير مسندة، لم تُروَ بسند مصنفها، ولكنها تعزو الأحاديث إلى مصادرها، وتورد تعليقات نافعة على الأحاديث، ومن هذه الكتب:

كتاب الترغيب والترهيب، لأبي محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، (ت ٦٥٦هـ).

وكتاب الترغيب والترهيب، للإمام عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ).

وكتب الترغيب والترهيب مرتبة على نوعين من الترتيب على الموضوعات:

١. ترتيب الموضوعات على حروف المعجم: الأمانة، الإيمان، ...إلخ.
٢. ترتيب حسب أهمية الموضوع، وهو الترتيب الغالب لكتب السنة، نحو الصحيحين، والسنن الأربع وغيرها.

حادي عشر: الكتب المصنفة في موضوع من الموضوعات أو في باب من الأبواب كالزهد، والفضائل، والآداب، والأخلاق، والأسماء والصفات، والإخلاص، والفتن والجهاد وغير ذلك:

ومصنفات هذا النوع كثيرة متعددة، يرجع إليها الباحث إذا كان حديثه يتعلق بموضوع الكتاب.

ومن هذه المصنفات:

١. كتاب الزهد–لعبد الله بن المبارك، (ت ١٨١هـ) وله كتاب الجهاد كذلك.
٢. كتاب فضائل القرآن –للإمام الشافعي.
٣. كتاب الفتن والملاحم– لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، (ت ٤٨١هـ).
٤. كتاب الأدب المفرد–للبخاري.

٥. كتاب الأمثال –لأبي الحسن علي بن سعيد العسكري (ت ٣٠٥هـ)، جمع فيه مصنفه ألف حديث، مشتملة على ألف مثل عن النبي صلى الله عليه وسلم[١].

ثاني عشر: كتب الأحكام:

هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط.

ومن أشهر هذه الكتب:

١. الأحكام الوسطى لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، (ت ٥٨١هـ)،وقد قيل إنها هي الأحكام الكبرى ،وله أيضاً الأحكام الصغرى.
٢. عمدة الأحكام عن سيد الأنام لعبد الغني المقدسي، وقد شرحه ابن دقيق العيد في كتاب سماه (إحكام الأحكام).
٣. المنتقى في الأحكام لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، (ت ٦٥٢هـ)، وقد شرحه الشوكاني في كتاب نيل الأوطار.
٤. نصب الراية للزيلعي
٥. البدر المنير وخلاصته لابن الملقن.
٦. طرح التثريب للعراقي.
٧. تلخيص الحبير لأبن حجر العسقلاني.
٨. سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر تأليف الصنعاني.
٩. نيل الأوطار للشوكاني.

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص٥٥.

القسم الثاني: المصنفات التي رتبت أحاديث كتب أخرى على الموضوعات.

اهتم بهذا اللون من التصنيف الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي: فقام بترتيب أحاديث عدة كتب حديثية على الأبواب، وأخرجها بثوب جديد في مصنفات منفصلة، وهذه المصنفات هي:

١. الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني.

رتب أحاديث المسند على الأبواب، وشرحه في كتاب آخر هو بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني.

٢. بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن.

جمع في هذا الكتاب أحاديث كتابي الشافعي المسند، والسنن، ورتبها جميعاً على الأبواب، ثم شرح الكتاب، وسمى هذا الشرح: القول الحسن شرح بدائع المنن.

٣. منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود.

رتب في كتابه هذا أحاديث مسند الطيالسي على الكتب والأبواب، وشرح الكتاب وعلق عليه وسماه: التعليق المحمود على منحة المعبود.

القسم الثالث: الفهارس الحديثية المرتبة على الموضوعات حسب حروف المعجم:

وهذه الفهارس هي:

١. مفتاح كنوز السنة

هذا الكتاب صنفه المستشرق الهولندي فنسنك باللغة الإنجليزية، ونقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي، حيث قام بترجمته، وتصحيح أخطائه، ومقابلة نصوصه، وتحقيقها، ونشر باللغة العربية سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

وهذا الكتاب فهرس لأربعة عشر كتاباً هي:

الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، ومسند الطيالسي، وموطأ الإمام مالك، وسنن الدارمي، ومسند زيد بن علي، وطبقات ابن سعد،و مغازي الواقدي، وسيرة ابن هشام.

ترتيب الكتاب:

رتب المصنف كتابه على المعاني، والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية، وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في الكتب التي اعتمد عليها.

وهذه الطريقة في الترتيب تعين الباحث في الوصول إلى الأحاديث في الموضوع الواحد وإن كان لا يحفظها أو لا يعرفها ابتداءً.

رموز الكتاب:

استخدم مصنف الكتاب ثلاثة وعشرين رمزاً؛ للإشارة إلى أسماء المصادر الحديثية، والكتب، والأبواب، والأحاديث، والأجزاء، والصفحات، وغير ذلك، وهذه الرمز هي:

بخ	: صحيح البخاري	ك	: كتاب
مس	: صحيح مسلم	ب	: باب
بد	: سنن أبي داود	ح	: حديث
تر	: سنن الترمذي	ص	: صفحة
نس	: سنن النسائي	ج	: جزء
مج	: سنن ابن ماجه	ق	: قسم
مي	: سنن الدارمي	قا	: قابل ما قبلها بما بعدها.
ما	: موطأ مالك	م م م	: فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر عدة مرات.

ز : مسند زيد بن علي (٤) : الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار، يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة، أو في الباب.

عد : طبقات ابن سعد

حم : مسند أحمد بن حنبل

ط : مسند الطيالسي

هش : سيرة ابن هشام

قد : مغازي الواقدي

ملحوظات:

١. يجب ملاحظة أن المصنف لم يذكر اسم الكتاب في المصنفات المرتبة على الأبواب، وإنما يذكر رقم الكتاب، ولهذا عمل محمد فؤاد عبد الباقي مفتاحاً، جعله في أول الكتاب، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة، وسنن الدارمي، وموطأ الإمام مالك، وإلى جانب الكتاب ذكر رقمه، وعدد الأبواب فيه، ما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك، فقد ذكر إلى جانب رقم الكتاب عدد الأحاديث فيه، وعلى ذلك فيرجع الباحث إلى هذا المفتاح، لمعرفة أسماء الكتب من خلال أرقامها.

٢. يجب ملاحظة أن المصنف اعتمد في ذكر أرقام الأجزاء، والصفحات، والأبواب، وغير ذلك، طبعات معينة أكثرها نادر في الوقت الحاضر، وهذه الطبعات هي:

١. صحيح البخاري -طبعة ليدن- سنة ١٨٦٢-١٨٦٨م، و١٩٠٧/ ١٩٠٨م.

٢. صحيح مسلم -طبعة بولاق - سنة ١٢٩٠هـ.

٣. سنن أبي داود - طبعة القاهرة- سنة ١٢٨٠هـ.

5. سنن النسائي – طبعة القاهرة– سنة ١٣١٢هـ.
6. سنن ابن ماجه – طبعة القاهرة – سنة ١٣١٣هـ.
7. سنن الدارمي – طبعة دهلي – سنة ١٣٣٧هـ.
8. موطأ مالك – طبعة القاهرة– سنة ١٢٧٩هـ.
9. مسند أحمد –المطبعة الميمنية بالقاهرة– سنة ١٣١٣هـ.
10. مسند الطيالسي – طبعة حيدر آباد– سنة ١٣٢١هـ.
11. مسند زيد بن علي – طبعة ميلانو – سنة ١٩١٩هـ.
12. طبقات ابن سعد – طبعة ليدن– سنة ١٩٠٤–١٩٠٨م.
13. سيرة ابن هشام –طبعة غوتنغن – سنة ١٨٥٩–١٨٦٠م.
14. مغازي الواقدي – طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢م.

3. لم يفهرس مصنف الكتاب الآراء الفقهية في الموطأ، ولم يرقم الأسانيد المكررة في صحيح مسلم.

الطبعات التي يعتمدها الباحث في الوقت الحاضر:

يعتمد الباحث عند استخدامه مفتاح كنوز السنة؛ الكتب التي تستخدم في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وأما الكتب الزائدة فيستخدم الطبعات التي اعتمدها المصنف إن وجدت،وإلا فيستخدم ما توفر بين يديه من طبعات كما تقدم بيانه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في الطريقة الثالثة.

أمثلة على ترتيب الكتاب:

يبدأ الكتاب بـ (آدم عليه السلام) وتحت هذا العنوان نجد الموضوعات التالية: احتجاج آدم وموسى/ آدم في السماء الأولى/ ما كان من عذب الأرض في خلقه وما كان من مالحها/ كيف صنع الله بطينته/ في يوم جمعة خلق آدم وأسكن الجنة وأهبط منها/ طول قامته/ لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم

الأول كفل منا/ خلقه من قبضة قبضها الله من جميع الأرض/ وإذ أخذ ربك من بنـــي آدم من ظهورهم ذريتهم/ هبة آدم لداود أربعين عاماً من عمره/ تسليم آدم على الملائكة وتسليمهم عليه/ هبوطه من الجنة واجتماعه بحواء وحجه إلى مكة ونســكه/ الشــجرة التي أكل منها هي الكرم / آدم أول الأنبياء/ بناءه المحراب بمكة/ خبر أولاده/ وفاته ودفنه.

ثم يأتي بعد ذلك موضوع (آدمي)، وفيه إحالة على عنوان آخر {انظر: الإنسان} ثم (آل محمد صلى الله عليه وسلم)، ثم (آمنة)، ثم (آمين)، وهكذا.

ولــنأخذ مــثالاً مــن موضوع (الأئمة) حيث نجد تحته عنوان (السمع والطاعــة حــق في غير المعصية) تحت العنوان الرموز التالية: بخ-ك ٥٦ ب ١٠٨و١٠٩ قا ١١١؛ ك٦٤ ب٥٩؛ ك٩٣ ب٤؛ ك ٩٥ ب١ -------- مس - ك٣٣ ح٣٨-٤٠-----بـــد-ك١٥ب٨٧؛ ك٣٤ب١----تر-ك٢١ب٢٨و٢٩ قا ك ٣١ ب ٤٧ - نس ك ٣٩ ب ٣٥ -------مج ك ٢٤ ب ٣٩ و ٤٠ قا --- مـــي - ك ٢٠ ب ٧٨ - حم - أول ص ٨٢ و ٩٤ و ١٢٤ و ١٢٩ و ٣١٠ و ٣٩٩ و ٤٠٩؛ ثان ص ١٧ و ١٤٢ و ١٩١؛ ثالث ص ٦٧ و ٢١٣؛ رابع ص ٦٩ و ٧٠ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٢ و ٤٣٦؛ خــامس ص ٦٦[٤] و ٦٧ و ٧٠ و ٣٢٥ و ٣٢٩ قا ٣٨١[٢] سادس ص ٢٤ و ٢٨ قا ٤٠٢[٦] و ٤٠٣[٣] - ط-ح١٠٩ و ٨٥٠ و ٨٥٦ قا ١٦٥٤(١).

حل رموز المثال السابق:

١. أخـــرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاده والسير - باب ١٠٨: السمع والطاعــة للإمام وباب ١٠٩: باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به، وقابل مـــع بـــاب (١١١): بـــاب عـــزم الإمام على الناس فيما يطيقون. وكتاب المغازي باب ٥٩.

---

(١) مفتاح كنوز السنة،لفنسينك ص٥.

وكتاب الأحكام –باب٤: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية.

وكتاب أخبار الآحاد–ب١: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة.

٢. وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة –حديث رقم ٣٨، ٣٩، ٤٠.

٣. وأخرجه أبو داود في سننه: كتاب الجهاد – باب ٨٧. وكتاب الفتن – باب ١.

٤. وأخرجه الترمذي في سننه: كتاب الجهاد – باب ٢٨: باب ما جاء في طاعة الإمام، باب ٢٩: ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخلاق. (وقابل مع حديث كتاب الفتن)، وكتاب الفتن – باب ٤٧: باب (حديث من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله).

٥. وأخرجه النسائي في سننه: كتاب البيعة – باب ٣٥.

٦. وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الجهاد – باب ٣٩: وباب ٤٠.

٧. وأخرجه الدارمي في سننه: كتاب الرقاق –باب ٧٨:

٨. وأخرجه أحمد في مسنده: الجزء الأول/ صفحة ٨٢، ٩٤، ١٢٤، ١٢٩، ٣١٠، ٣٩٩، ٤٠٩، والجزء الثاني/ صفحة: ١٧، ١٤٢، ١٩١،، والجزء الثالث/ صفحة: ٦٧، ٢١٣، والجزء الرابع/ صفحة ٦٩، ٧٠، ٤٢٦، ٤٢٧ ، ٤٣٢، ٤٣٦، والجزء الخامس/ صفحة ٦٦ مكرر أربع مرات، ٦٧، ٧٠ ، ٣٢٥، ٣٢٩ قابل و٣٨١ مكرر مرتين،، والجزء السادس/ صفحة: ٢٤، ٢٨ قابل ٤٠٢ مكرر ستة مرات، ٤٠٣ مكرر ثلاث مرات.

٩. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده – حديث رقم ١٠٩، ٨٥٠، ٨٥٦ قابل ١٦٥٤.

٢. مفتاح الصحيحين:

اشترك في وضعه ثلاثة هم: محمد صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبي، وزكريا علي يوسف.

وترتيب هذا الكتاب مثل ترتيب مفتاح كنوز السنة، حيث قام المصنفون بوضع أحاديث الصحيحين تحت موضوعات جزئية حسب اشتمال الحديث عليها، ثم ترتيب هذه الموضوعات على حروف المعجم. ويبدأ الكتاب بآباء، ثم آثار، ثم آجال، ثم آخر، وآخرة، وآخى، وآدم، ونجد تحت موضوع (آدم): ذرية آدم، ابن...، وهكذا، ونجد تحت لفظ (آباء) عناوين الموضوعات التالية: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم/ كان يعرف أسماء الناس وأسماء آبائهم/ فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم/ ....إلخ.

مثال من كتاب مفتاح الصحيحين: عند لفظ(آية)

آية المنافق ثلاث: خ ١: ١٦ م ١: ٥٦[١].

آية المنافق بغض الأنصار: خ ١ : ١٢ م ١: ٦٠ [٢].

والرقم الأول بجانب الرمز يشير إلى الجزء، والرقم الثاني يشير إلى الصفحة.

ولم يشر المصنفون إلى الطبعة المعتمدة لكل من الصحيحين.

٣. الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري.

لمحيي الدين عطية، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢/١٤١٢ مرتب فيه أحاديث صحيح البخاري على الموضوعات حسب حروف المعجم.

والكتاب من نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ويبدأ الكشاف بموضوع الآباء، ثم الآخرة، ثم آداب الضيافة...إلخ، وتحت كل موضوع، توجد المعاني المتعلقة بالموضوع، وإلى جانب كل معنى يوجد رقم الحديث في فتح الباري، ثم مواطن الحديث في صحيح البخاري حسب الكتاب، والباب، وأرقام أطرافه في فتح الباري.

---

(١) مفتاح الصحيحين، للتوقادي: ص٢٠.

(٢) المرجع السابق.

القســم الرابع: كتب الفنون الأخرى غير كتب الحديث التي اعتنت كثيراً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم

ومن أمثلة هذا القسم: كتب التفسير، والفقه، والتاريخ؛ التي أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات المقام، ومن هذه الكتب ما تذكر الحديــث بالســند إلى المصنف نفسه، ومنها ما تورده مجرداً عن السند، اعتماداً علــى مصــادر أخــرى، ولكــن تشير إلى من أخرجه من أصحاب المصنفات الأصــول، ومنها ما تورد الحديث بغير سند إشارة إلى من أخرجه، وهذا النوع الأخير لا يفيدنا في التخريج لأننا لا نستطيع أن نصل أو نهتدي إلى مكانه.

ومن هذه المصنفات التي يعتمد عليها:

أولاً: كتب التفسير:

وهي الكتب التي تجمع تفسير كتاب الله تعالى، مرتباً حسب السور.

وكتب التفسير يمكن تقسيمها إلى القسمين التاليين:

١. كتــب التفسير المسندة: وهي الكتب التي تجمع التفسير لكتاب الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم، وأهل القرون الأولــى، مــروياً بأسانيده إلى من نقل عنهم التفسير، ومن هذه المصنفات: تفســير ابــن أبــي حاتم، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل آي القــرآن، وتفســير عبد الرزاق الصنعاني، وتفسير النسائي، وغيرها. وهذه كتب مسندة وأصول مهمة، تجمع كثيراً من الأحاديث النبوية الواردة في التفسير، وكذلك آثار الصحابة والتابعين.

ويلتحق بهذا النوع من الكتب كتب مسندة في أسباب النزول، مثل كتاب أسباب النزول لأبي الحسن، علي بن أحمد الواحدي(ت ٤٦٨ هـ)، وغير ذلك.

٢. كتب التفسير غير المسندة: وهي الكتب التي تجمع التفسير بغير سند بل تذكر الــروايات التفسيرية، معزوة إلى مصادرها التي وردت فيها وهذا مثل كتاب

تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير، وكتاب الدر المنثور للإمام السيوطي، وكتاب فتح القدير للإمام الشوكاني.

وكـــان أصـــحاب هذه التفاسير، خاصة الحافظ ابن كثير ينقلون أحياناً الأحاديث النبوية الشريفة مع سندها من كتب المتقدمين، كالإمام أحمد في مسنده، وأصـــحاب الكتـــب الســـتة، وابـــن أبي حاتم في تفسيره، وغيرذلك. فإذا احتاج الـــدارس إلى معرفة تخريج حديث مرفوع له صلة بآية ما في كتاب الله تعالى، فيمكـــنه العودة إلى كتب التفسير هذه ليبحث عن حاجته فيها والتخريج منها على حســـب ســـور القرآن الكريم، فإذا أردنا حديثاً له صلة بسورة تبارك نعود إلى تفسير السورة فنجد حديثنا هناك عند تفسير الآية التي يتفق تفسيرها مع مضمون هذا الحديث، وهي طريقة سهلة كما ترى.

ويلتحق بهذا النوع من الكتب كتب في أسباب النزول، غير مسندة مثل كتاب العُجاب في أسباب النزول للحافظ ابن حجر العسقلاني، ولم يكمله ،وكتاب لـــباب الـــنقول في أسباب النزول للسيوطي،وكتاب الصحيح من أسباب النزول لمقبل بن هادي الوادعي.

كمـــا أن كتب التفسير المتقدم ذكرها تعد مراجع أساسيه لتخريج أسباب النزول والوقوف عليها.

ثانياً: كتب الفقه:

وهـــي الكتـــب التي صنفت لبيان الأحكام الفقهية، مقرونة بأدلتها التفصيلية من الكـــتاب والسنة، مرتبة على الموضوعات، وعند النظر في هذه الكتب، نجد أنها تقسم إلى القسمين التاليين:

١. كتـــب الفقـــه المسندة: وهي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث النبوية الشريفة، مـــروية بأســـانيد مؤلفيها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه مثل كتاب الأم للإمام الشافعي، والأوسط في الإجماع والسنن للإمام ابن المنذر، والمحلى للإمام

ابن حزم، والاستذكار لابن عبد البر، وهذه أصول مسندة يعزى إليها في التخريج، لأنها تسوق الأحاديث بأسانيدها الخاصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢. كتب الفقه غير المسندة: وهي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث بغير سند، معزوة إلى المصادر التي وردت فيها، وهذه تقسم إلى قسمين:

١. كتب الفقه الاستدلالي: وهي الكتب الفقهية التي تعنى بذكر مذاهب الفقهاء في شتى الأبواب الفقهية مع أدلتها، ومناقشة آراء المخالفين وترجيح الآراء الراجحة، وهذه مثل: كتاب المغني للإمام ابن قدامة الحنبلي، والمجموع للإمام النووي، وشرح فتح القدير للإمام ابن الهمام، والبناية بشرح الهداية للإمام العيني، وغيرها.

وهذه الكتب تجمع كماً كبيراً من أحاديث الأحكام مشروحة، ومعزوة إلى مصادرها من كتب الحديث، وفيها بيان لأحكام بعض الأحاديث، ولا غنى لطالب العلم عنها.

٢. كتب الفقه المختصرة: وهي الكتب التي تؤلف لحاجة الطلبة المبتدئين، وتعنى بتقرير الأحكام الفقهية وفق مذاهب أصحابها، ولا تعنى بإيراد الأحاديث إلا نادراً، ولا تعزوها إلى مصادرها الأصلية، ولذا لا يستفاد منها في مسائل التخريج.

ثالثاً: كتب التاريخ:

وهي الكتب التي تجمع الأخبار التاريخية مرتبة على السنوات، وتورد في ثناياها كثيراً من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتقسم هذه الكتب إلى قسمين:

أ- كتب التاريخ المسندة: وهي الكتب التي تسوق الأخبار بالسند، ومنها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، مثل كتاب: تاريخ الأمم والملوك للإمام الطبري،

ومثل هذه الأصول المسندة، يعزى إليها في التخريج لأنها تذكر الأحاديث بأسانيدها الخاصة.

ب- كتب التاريخ غير المسندة: وهي الكتب التي تذكر الأخبار التاريخية بغير سند، ولكنها تعزو الأحاديث والأخبار إلى مصادرها الأصلية، وتورد الحكم على تلك الأخبار والأحاديث، وهذه مثل: كتاب تاريخ الإسلام للذهبي، والبداية والنهاية للإمام ابن كثير، وشذرات الذهب للإمام ابن العماد الحنبلي، وغيرها.

وهذه الكتب يعود إليها الدارس لمعرفة مكان ورود الحديث؛ المتعلق بخبر تاريخي، فإن كان في مصدر أصل يعاد إليه، وإلا عزا إليه عن طريق هذا النوع من الكتب.

رابعاً: كتب المغازي والسير:

وهي الكتب التي تجمع الأحاديث الواردة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومغازيه، مرتبة على الموضوعات والسنين والأحداث.

وهذه الكتب تقسم إلى قسمين:

أ-الكتب لمسندة: وهي كتب تسوق أحاديث المغازي والسير بأسانيدها، وهذه مثل: السيرة النبوية لابن هشام، وهو تهذيب لكتاب السير لابن إسحاق، وكتاب المغازي للواقدي، وغيرها.

ب-الكتب غير المسندة: وهي الكتب التي تسوق أحاديث المغازي والسير بغير سند، مع عزوها إلى مصادرها الأصلية، والحكم عليها أحياناً، وهذه مثل: الدرر في اختصار المغازي والسير للإمام ابن عبد البر، وجوامع السيرة لابن حزم، وعيون الأثر لابن سيد الناس، والمواهب اللدنية للقسطلاني، وسبل الهدى والرشاد للصالحي، وغيرها.

خامساً: كتب العقيدة:

وهـــي الكتب التي تجمع الأمور التي يجب على المسلم اعتقادها، وهي نوعان:

أ. الكتب المسندة: وهي التي تسوق أحاديث العقائد بأسانيدها، مثل:

- خلق أفعال العباد- للبخاري.
- السنة – للإمام أحمد.
- الأسماء والصفات – للبيهقي.

ب. كتـــب غـــير مسندة: وهي الكتب التي تذكر أحاديث العقائد بغير سند، وهذه مثل:

- العقيدة الطحاوية – للإمام الطحاوي.
- العقيدة الواسطية – لابن تيمية.
- اللمع – للأشعري.
- الإبانة – للأشعري.

القسم الخامس: كتب التخريج:

هـــي المصنفات التي خرج فيها مصنفوها أحاديث بعض الكتب التي تشتمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

وهـــذه الكتب تعين الباحث كثيراً، حيث يجد الإشارة إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية، ويجد تعليق العلماء وأقوالهم على درجة الحديث ورواياته المختفة، وما يتعلق بإسناده ومتنه.

ومن أشهر هذه الكتب:

١. نصـــب الـــراية لأحاديـــث الهدايـــة[1] – لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، (ت ٧٦٢هـ).

---

(١) الهداية: كتاب في الفقه الحنفي، لأبي بكر المرغيناني.

٢. الدراية في تخريج أحاديث الهداية – لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وهو تلخيص كتاب نصب الراية، وترتيبه كترتيب الأصل في الأبواب.

٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير[١]-لابن حجر العسقلاني، لخص فيه ابن حجر كتاب البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير– لسراج لدين عمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ).

٤. المغني عن حمل الاسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء[٢] من الأخبار– للعراقي أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٢هـ).

٥. تخريج أحاديث الكشاف[٣]- للزيلعي أبي محمد بن يوسف.

٦. الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف – لابن حجر العسقلاني.

لخصه من تخريج الزيلعي، وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة، فإنه ترك تخريجها إما عمداً أو سهواً.

٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل[٤] – للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

٨. الهداية في تخريج أحاديث البداية[٥] – للشيخ أحمد بن الصديق الغماري.

---

(١) الوجيز: كتاب في الفقه الشافعي للإمام الغزالي، وشرحه الإمام الرافعي بكتاب اسمه فتح العزيز بشرح الوجيز ويعرف باسم (الشرح الكبير).

(٢) الإحياء: هو إحياء علوم الدين، للإمام الغزالي.

(٣) الكشاف: هو التفسير المعروف للإمام الزمخشري.

(٤) منار السبيل في رشح الدليل، كتاب في الفقه الحنبلي للشيخ إبراهيم بن ضويان شرح فيه كتاب دليل الطالب للإمام مرعي الحنبلي.

(٥) البداية: هي بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي.

القسم السادس: كتب شرح الحديث التي اعتنى مصنفوها بتخريج الأحاديث أثناء الشرح والتعليق:

ونقصد بهذه الكتب تلك التي شرحت كتب الحديث المرتبة على الموضوعات، حيث نجد شرح الحديث والتعليق عليه، وبيان من رواه، بحسب أصل الكتاب في الترتيب، وهذه الكتب تقسم إلى ثلاثة أنواع، من جهة الشرح والتعليق:

١. شروح مختصرة: وهذه لا تجمع في ثناياها أحاديث مخرجة تعزى إلى أصحابها، ذلك أنها تقتصر على الشرح المبسط المختصر، وهذا النوع لا يفيدنا في دراستنا.

ومن هذه الشروح: حاشية السندي على سنن النسائي.

٢. شروح متوسطة: وهذه الشروح تخدم معاني الأحاديث أكثر من خدمتها لتخريج الحديث. وهذا النوع؛ يرد في ثناياه أحياناً وبصورة نادرة أحاديث تعزى إلى مصادرها.

ومن هذه الشروح: شرح النووي لصحيح مسلم.

٣. شروح موسعة: وهي الشروح تستوعب كل ما ورد في الأحاديث من دراسة وتعليق، وشرح وتوضيح، ويكثر في ثناياها تخريج الأحاديث من جهة بيان من رواها وأخرجها، والتعليق على مرتبتها، وبيان عللها، وغير ذلك مما يتعلق بالحديث وتخريجه.

ومن هذه الشروح: كتاب التمهيد لابن عبد البر، وكتاب فتح الباري لابن حجر، وإكمال المعلم للقاضي عياض.

وهذا النوع وهو الأخير، هو الذي نعتمد عليه بصورة موسعة، لما فيه من فوائد كثيرة متعددة، ويمكننا أن نجعله قسمين:

أ-شــروح تروي الاحاديث بسند الشارح: وهذه حكمها حكم الكتاب الأصلي في الحديــث. ومــن هــذه الشــروح كــتاب التمهيد لابن عبد البر، ومعالم السنن، للخطابي.

ب-شــروح غــير مسندة: أي لا يرويها المصنف بسنده، ولكن يعزوها إلى من رواها وأخرجها. ومن أمثلتها، فتح الباري لابن حجر، ونيل الاوطار للشوكاني.

وإلــيك الآن بعــض النماذج من شروح كتب الحديث، من النوع الثالث الذي يعتني مصنفه بإيراد الأحاديث، والتعليق عليها في شرحه:

١. مــن كتاب التمهيد فما في الموطأ من المعاني والأسانيد- لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي (ت ٤٦٣هـ).

وممــا ورد فــي كتابه قوله: "روى النهي عن أكل الثوم بألفاظ متقاربة المعانــي عــن النبي صلى الله عليه وسلم - جماعة، منهم: عمر بن الخطاب، وعلــي بن أبي طالب، وحذيفة، وابن عمر....، وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحــيى، عــن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أكل من هذه الشجرة، فلا يقربن المساجد"(١).

٢. ومــن كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري - لأحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نورد إليك هذا المثال:

قــال ابن حجر في شرحه، في كتاب المناقب، عند باب/ وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وبيعة العقبة قال:

"وأخرج البيهقي وأصله عند أحمد، وصححه ابن حبان من حديث ربيعة بــن عباد بكسر المهملة وتخفيف الموحدة قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وســلم بســوق ذي المجــاز، يتبع الناس في منازلهم يدعوهم إلى الله عز وجل"

(١) التمهيد لابن عبد البر، م٦، ص٤١٣.

الحديث. وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث جابر "كان رسو اله صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول: هل من رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي؟ فأتاه من همدان فأجابه، ثم خشي أن لا يتبعه قومه، فجاء إليه فقال: آتي قومي، فأخبرهم ثم آتيك من العام المقبل، قال: نعم. فانطلق الرجل، وجاء وفد الأنصار في رجب. وقد أخرج الحاكم وأبو نعيم والبيهقي في الدلائل بإسناد حسن عن ابن عباس: حدثني علي بن أبي طالب قال: "لما أمر الله نبيه أن يعرض نفسه على قبائل العرب، خرج وأنا معه، وأبو بكر إلى منى، حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب، وتقدم أبو بكر، وكان نسابة، فقال: من القوم؟ فقالوا: من ربيعة، فقال: من أي ربيعة أنتم؟ قالوا: من ذهل. فذكروا حديثاً طويلاً في مراجعتهم وتوقفهم أخيراً عن الإجابة. قال: ثم دفعنا إلى الأنصار، لكونهم أجابوه إلى إيوائه ونصره. قال: فما نهضوا حتى بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1] انتهى.

(٣) كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري- لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ).

ومن أمثلة ما ذكره العيني في تخريج حديث الباب: ما قاله في شرحه لحديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى) – باب مناقب علي رضي الله عنه- كتاب المناقب قال: (والحديث أخرجه مسلم في الفضائل عن أبي بكر ابن أبي شيبة وأبي موسى وبندار[2]، ثلاثتهم عن غندر، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم،

---

(١) فتح الباري، للحافظ ابن حجر/ ٢١٩/٨ طبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) بندار: بضم الباء وفتحها وسكون النون: هو محمد بن بشار.

عـــنه {أي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه} به، وأخرجه النسائي في المناقب وابن ماجه في السنة جميعاً عن بندار به)[1].

(٤) كــتاب بلــوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني – لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي.

وقــد التزم المصنف الإشارة إلى تخريج الحديث الأصلي، الذي هو من مسند الإمام أحمد ويأتي أحياناً بما يخص السند، إذا كان أحد رجاله متكلم فيه.

مــن ذلك تخريجه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قيل لرسول الله صــلى الله عليه وسلم، أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: (الحنيفية السمحة) – كتاب الإيمان والإسلام– باب في سماحة ديننا الإسلام– الفصل الأول في سماحة الدين الإسلامي.

قــال في تخريجه: (طب طس بز، والبخاري في الأدب المفرد، وذكره الحافظ في الفتح عند الكلام في باب الدين يسر وحسنه)[2].

ومعــنى الــرموز التي سبقت، أن الطبراني أخرجه في معجميه الكبير والأوســط، والــبزار[3] في مسنده، والبخاري في الأدب المفرد، ثم بين أن ابن حجر ذكره في شرحه فتح الباري، وحكم عليه.

(٥) كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار – لمحمد بن علي الشوكاني. وكان مصنف المنتقى يهتم بتخريج الحديث، والتعليق عليه، ومن ذلك قوله تعليقاً على حديــث ابــن عــباس: (إنمــا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب

---

(١) عمدة القاري، للعيني، م١٦/ص٢١٨.

(٢) بلوغ الأماني، لأحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي ٨٩/١.

(٣) لم يضع البنا الساعاتي في رموز التعليق (ص٥) مراده من رمز (بز) والأرجح أن يكون البزار في مسنده. لأنه يشتق الرمز من اسم المصنف.

المصـــمت من قز) قال ابن عباس: (أما السدى[1] والعلم فلا نرى به بأساً) رواه أحمد وأبو داود – باب ما جاء في لبس الخز – كتاب اللباس.

قـــال الشـــوكاني: "الحديث في إسناده خصيف بن عبد الرحمن، وقد ضعفه غير واحـــد. قال في التقريب: هو صدوق سيء الحفظ خلط بآخره ورمي بالإرجاء، وقـــد وثقـــه ابـــن معين وأبو زرعة، وبقية إسناده ثقات، وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح، والطبراني بإسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح"[2].

---

(١) السدي: بفتح السين والدال: وهو خلاف اللحمة، وهو ما مد طولاً في النسج.

(٢) نيل الأوطار الشوكاني، م٢، ص١٠٠.

الفصل السادس*

الطريقة الخامسة

تخريج الحديث عن طريق معرفة صفة في السند أو المتن

بيان المراد بهذه الطريقة

نعنـــي بهذه الطريقة أن يتأمل الباحث في الحديث متناً وسنداً وأن يبحث في صفة مميزة في المتن أو السند أو فيهما معاً باستخدام المصنفات التي جمعت الأحاديث ذات الصفة المميزة.

وينقسم التخريج بهذه الطريقة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التخريج بمعرفة صفة في السند

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

١. المتواتر

فـــإذا علمت أو غلب على ظنك بأن الحديث الذي بين يديك متواتر فإنه يمكـــنك الاستفادة في تخريجه من الكتب التي جمعت الأحاديث المتواترة. ومن الكتب التي صنفت في الأحاديث المتواترة:

١. **قطـــف الأزهـــار المتـــناثرة في الأخبار المتواترة** تأليف الإمام جلال الدين السـيوطي المـتوفى سنة ٩١١هـ. أورد فيه ما رواه عشرة من الصحابة فصاعداً ويذكر عند كل حديث من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خـرجه من الأئمة المشهورين. وعدة ما فيه من أحاديث مائة وثلاثة عشر حديثاً. وهو مرتب على موضوعات الفقه[١].

(*) أعدّ هذا الفصل د. قاسم محمد غنّام / كلية الشريعة/ جامعة جرش الأهلية

(١) حقق الكتاب الشيخ خليل محيي الدين الميس، وطبعه المكتب الإسلامي.

٢. **لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة** تصنيف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي صاحب تاج العروس المتوفى سنة ١٢٠٥هـ،جمع فيه سبعين حديثاً متواتراً مما رواه عشرة من الصحابة فصاعداً. يذكر عند كل حديث من رواه من الصحابة ومن أخرجه من أصحاب المصنفات الحديثية(١).

٣. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر** لأبي الفيض مولانا جعفر الحسيني الإدريسي الشهير بالكتّاني المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

وقد ضمن كتابه كل الأحاديث التي جمعها السيوطي وزاد عليها، حتى تحصل له ثلاثمائة حديث مما هو متوتر لفظاً أو معنى، ومنهجه أن يورد الحديث ثم يذكر الصحابة الذين يروى عنهم. ومن حكم عليه من العلماء بالتواتر من غير أن يعزوَه إلى مصادره التي أخرجته. ويمكنك أن تهتدي إلى مصادره التي أخرجته من خلال معرفتك للصحابة الذين رَوَوْه(٢).

٢. المرسل:

إذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النوع فيمكن الاستعانة في تخريجه بكتب المراسيل ومنها:

أ. **المراسيل** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن المتوفى سنة ٢٧٥هـ.

جمع الإمام أبو داود في كتابه هذا أكثر من خمسمائة حديث مرسل، والكتاب مرتب على الموضوعات. فإذا كان الحديث المراد تخريجه مرسلاً وأردت أن تعرف إسناده من أجل دراسته، والحكم عليه فإنك قد تجده في هذا الكتاب، علماً بأن غالب هذه المراسيل عن أهل العدالة والضبط(٣).

---

(١) حقق الكتاب محمد عبد القادر عطا، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) أشرفت على طباعته دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) حقق الكتاب شعيب الأرناؤوط، وقامت بنشره مؤسسة الرسالة.

ب. **المراسيل** تصنيف الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

ذكر ابن أبي حاتم في كتابه هذا قريباً من خمسمائة رجل ممن يوجد في مروياتهم إرسال ورتبهم على حروف المعجم. علماً بأنه لم يستعمل المرسل بمعناه المشهور المتداول، وهو قول التابعي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه استعمله بمعناه الأعم وهو ما كان في إسناده انقطاع في أي جزء من السند. والكتاب يرويه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة الرازيين. ولا غنى للمشتغل في التخريج عنه إذ إنه يرشد إلى الكثير من الأسانيد المنقطعة التي يظن بأنها متصلة في حين أن فيها انقطاعاً[1]، ووجه الإستفادة من هذا الكتاب من حيث أن مؤلفه قد يذكر بعض الأحاديث المرسلة في تضاعيف التراجم التي تضمنها هذا المرجع، ومثله في الحصول على هذه الفائدة كتاب جامع التحصيل للعلائي.

ج. هناك بعض الكتب التي أفردت قسم للأحاديث المرسلة في آخرها مثل تحفة الأشراف للمزي، والجامع الكبير للسيوطي، وذخائر المواريث لعبدالغني النابلسي، وقد يكون كتاب الموطأ للإمام مالك مظنةً لوجود بعض الأحاديث المرسلة،وكذا المصنف لإبن أبي شيبة ،والمصنف لعبدالرزاق الصنعاني.

٣. من روى عن أبيه عن جده.

إذا كان في إسناد الحديث الذي بين يديك من روى عن أبيه عن جده. فيمكن الاستعانة في تخريجه بكتاب (من روى عن أبيه عن جده) للقاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ.

وقد جعله في بابين:

---

(١) قامت بنشر الكتاب دار الكتب العلمية، بيروت.

الـــباب الأول: ويشتمل على أنواع من روايات الأبناء عن الآباء، ورواية الآباء عن الأبناء، وذلك على النحو التالي:

١.مـــا يعود الضمير في قوله: (عن أبيه عن جده) على الراوي الأول. أي أن الجد هو جد الراوي الأول وليس جد أبيه، وهذا النوع هو معظم الكتاب.

٢.ما يعود الضمير في (جده) على الأب إذا ورد السند بقوله (عن أبيه عن جده)، أي أن الجد هو جد أب الراوي المذكور في السند، وليس جده هو.

٣.ما رواه جد الراوي المذكور في السند عن أبيه.

٤.ما رواه الراوي المذكور في السند عن جده، ورواه جده عن جده.

الـــباب الثاني: ويشتمل على ما رواه الراوي عن آبائه، وكان عددهم يزيد على الثلاثة.

والمؤلـــف يعـــزو كل حديث إلى من أخرجه، ويتكلم عليه من حيث الصحة أو الضعف. وفي الكتاب جملة من الفوائد[١].

القسم الثاني: التخريج بمعرفة صفة في المتن:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

١. الحديث القدسي:

فـــإذا وجد لديك حديث من هذا النوع، فإن الكتب المصنفة في الأحاديث القدسية تساعدك في تخريجه، ومنها:

أ. الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للشيخ العلامة محمد بن محمد بن صالح الشهير بالمدني، المتوفى سنة ١٢٠٠هـــ.

يقـــول رحمه الله في مقدمة كتابه: "هذا كتاب أوردت فيه ما وقفت عليه من الأحاديث القدسية الواردة بالأسانيد عن خير البرية، مرتباً على ثلاثة أبواب وخاتمة. الباب الأول: فيما صدر بلفظ قال. والباب الثاني فيما صدر بلفظ يقول.

١- حقق الكتاب د.باسم الجوابرة، ونشرته مكتبة العلا، الكويت.

والـــباب الثالث: فيما لم يصدر بهما بل يذكر في أثناء الحديث كلام الله ممزوجاً بالحديث. والخاتمة فيما يتعلق بتعريف الحديث القدسي وما يتعلق به".

وقد جمع فيه ثمانمائة وأربعة وستين حديثاً. يعزو كل حديث إلى من رواه مـــن الأئمـــة مـــع ذكر الصحابي. وقد يتكلم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف(٢).

ب. **المقاصـــد الســـنية فـــي الأحاديث الإلهية** تأليف: أبي القاسم علي بن بلبان المقدسي المتوفى سنة ٧٣٩هـــ.

روى فـــي هذا الكتاب بإسناده مائة حديث قدسي، منها الصحيح، ومنها الحســـن، ويوجـــد فيها الضعيف، والموضوع ولكنه قليل. ويعزو كل حديث إلى مصدره. وقد ضمن كتابه حكاياتٍ وعظيةً وأشعاراً زهدية، وليس للكتاب ترتيب معين. (١)

ج. **جامع الأحاديث القدسية** تأليف: أبي عبد الرحمن عصام الدين الضبابطي.

والكتاب من أوسع المصنفات في الأحاديث القدسية. جمع فيه مؤلفه ألفاً مائـــة وخمسين حديثاً قدسياً. وهو يعزو كل حديث إلى مصدره الأصلي ويحقق الأســـانيد ويحكـــم على الأحاديث ويشرح الغريب، وللكتاب جملة فهارس تسهل المراجعة فيه(٢).

د. **الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية** تأليف:عبدالرؤوف المناوي، لمتوفى سنة ١٠٣١هـــ.

٢- حقق الكتاب محمود أمين النواوي وقامت بطبعه دار الجيل، بيروت.

(١) الكـــتاب بتحقـــيق محيي الدين مستو، والدكتور حمد عيد الخاطر، ونشرته مكتبة التراث بالمدينة المنورة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق.

(٢) قامت بنشر الكتاب دار الريان للتراث.

٢. مختلف الحديث ومشكله:

إذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النوع، فإن الكتب المصنفة في هذا الفن تساعدك في تخريجه، فضلاً عن الفائدة الأهم لهذه المصنفات، وهي: التوفيق بين الأحاديث التي في ظاهرها التعارض. ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن:

أ. **اختلاف الحديث** للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، والكتاب مطبوع في ذيل كتاب الأم، ومطبوع وحدَه.

وقد روى الشافعي فيه أحاديث كثيرة في ظاهرها التعارض، ولكن الشافعي يوفق بينها، وقد يرجح حديثاً على آخر لسبب ما، أو يبين أن حديثاً ناسخٌ لآخر، والأحاديث مقسمة على أبواب الفقه لكن على غير الترتيب المعروف فهو يذكر نكاح البكر، ثم باباً في النجش، وينتقل إلى غسل القدمين وهكذا[١].

ب. **شرح مشكل الآثار** للإمام المحدث الفقيه المفسر أبي جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ.

وهو من أفضل ما صنف في هذا الفن، وقد قسمه المصنف على الأبواب، لكنه لم يراع ضم كل باب إلى شكله. فنجد أحاديث الوضوء مثلاً متفرقة من أول الكتاب إلى آخره. وكذلك بالنسبة لسائر الموضوعات.

ويتميز هذا الكتاب عن سائر ما ألف في هذا العلم بالاستيعاب والشمول، وغزارة المادة وطول النفس في جلاء المعنى، وإزالة التعارض، والبراعة في

---

(١) طبع الكتاب وحده بتحقيق إبراهيم الصبيحي، وهو في الأصل رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود، والكتاب مطبوع أيضاً في ذيل كتاب الأم.

نقد الحديث سنداً ومتناً، وعدة ما في الكتاب من الأحاديث بحسب النسخة المحققة ستة آلاف ومائة وسبعون حديثاً[١].

ج. وممـــن صنف في مختلف الحديث أيضاً ابن قتيبة الدينوري، المتوفى سنة ٢٧٦هـــ، واسم كتابه: **تأويل مختلف الحديث** [٢]

د. وكـــذا الحـــافظ أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك، واسم كتابه: **مشكل الحديث** وبيانه [٣].

هـــ. وقد يكون كتاب تهذيب الآثار للإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري،مظنةً قويـــةً لوجـــود كثـــير من الأحاديث المختلفة والمشكلة،وقد عالج ما حصل من إخـــتلاف بيـــن الـــروايات المتعارضـــة،وتجدر الإشـــارة إلى أن هذا الكتاب كبير،مرتـــب علـــى المسانيد ،وقد فقد معظمه، وبقيت منه قطعة من مسند ابن عباس وعلي وعمر رضي الله عنهم. وقد طبع في أربع مجلدات، بتحقيق: محمد أحمد رشيد ومحمود شاكر.

٣. ناسخ الحديث ومنسوخه:

إذا كـــان الحديـــث الذي تود تخريجه من هذا النوع، فيستعان بمصنفات ناسخ الحديث ومنسوخه، ومنها:

أ. ناســـخ الحديـــث ومنسوخه للحافظ العالم الإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـــ.

وقـــد أورد ابن شاهين في كتابه هذا ستمائة وستة وسبعين حديثاً يرويها بإسناده. وقد يعلق عليها ويقارن بينها من حيث القوة أو الضعف.

---

(١) حقق الكتاب بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، وتم في هذه الطبعة ضبط النص، وترقيم الأحاديث وعزوها إلى مصادرها، وقامت بنشره مكتبة الرسالة.

(٢) حقق الكتاب عبد القادر أحمد عطا، وقامت بطباعته دار الكتب الإسلامية، القاهرة.

(٣) قامت بنشره دار الكتب العلمية، بيروت.

وقد يذكر مذاهب الصحابة والأئمة فيما يورده من مسائل فقهية لكنه روى الكثير من الأحاديث واهية الأسانيد زعم بأنها ناسخة ومثلها لا يصلح للنسخ[1].

ب. **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ** من الآثار للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤هـ.

جمع في كتابه أحاديث ناسخة وأخرى منسوخة. وهو يحقق الأسانيد، ويذكر المذاهب الفقهية فيما يورده من مسائلَ مع ذكر الأدلة والراجح منها. والكتاب مرتب على أبواب الفقه[2].

ج. **رسوخ الأحبار في منسوخ الآثار** لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى سنة ٧٣٢هـ.

والكتاب مرتب بحسب موضوعات الفقه، وقد سار على نهج الحازمي في كتاب الاعتبار واستفاد منه كثيراً. وهو متأثر بمذهب الشافعية حيث كان ينتصر لهم، ويرجح مذهبهم، مع أن الصواب قد يكون مع غيرهم. وهو يذكر الأحاديث في الموضوع المعين ويذكر من رواها ثم من عمل بها من الصحابة والفقهاء، وهكذا بالنسبة لما يعارضها من أحاديث، ويحاول الجمع بين الأدلة دون اللجوء إلى النسخ[3]..

---

(١) حقق الكتاب سمير بن أمين الزهيري وقامت بنشره مكتبة المنار، الأردن.

(٢) قامت بنشره دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) حقق الكتاب محمد مقبول الأهدل، وقامت بنشره مؤسسة الكتب الثقافية.

القسم الثالث: التخريج بمعرفة صفة في السند أو المتن

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

١. الحديث الضعيف

فإذا كان الحديث المراد تخريجه ضعيفاً أو غلب على ظنك بأنه ضعيف فيمكـــنك الاستعانة في تخريجه بالكتب التي جمعت الأحاديث الضعيفة، وبالكتب التي صنفت في الضعفاء من الرواة، فإن هذه الكتب تورد في كثير من الأحيان أحاديثَ ضعيفةً عند الترجمة للضعفاء.

ومن الكتب المصنفة في الأحاديث الضعيفة:

أ- **العلــل المتناهــية فــي الأحاديث الواهية** لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـــ.

وقــد جمــع فيه الإمام ابن الجوزي أكثر من ألف وخمسمائة حديث من الأحاديــث الواهية. يقول رحمه الله في مقدمة كتابه. "وقد جمعت في هذا الكتاب الأحاديــث الشــديدة التزلزل الكثيرة العلل ورتبته على كتب الفقه ليسهل الأخذ منه".

وهــو يفصــل القول عند كل حديث مبيناً سبب ضعفه مسترشداً بأقوال جهابذة هذا الفن فأتى كتابه جامعاً لأقوال من تقدمه(١).

ب. **حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر** وأثر للشيخ محمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي المتوفى سنة ١٢٧٦هـــ.

يبيــن المؤلــف في هذا الكتاب ما في الأحاديث والأخبار والآثار التي جمعهــا مــن ضــعف واختلاف، وهو يذكر مواضعها في مصادرها مع بيان درجتها، والكتاب مرتب على أبواب الفقه(٢).

---

(١) حقــق الكــتاب إرشــاد الحق الأثري، وقامت بنشره دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان.

(٢) قامت بنشره دار المعرفة، بيروت.

ج. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وهو كتاب جمع فيه مصنفه الأحاديث الضعيفة والموضوعة وجعلها موضوع كتابه. وهو يحقق الأسانيد ويعزو الأحاديث إلى مصادرها ويحكم عليها.

وطبع الكتاب في ثلاثة عشر مجلداً، في كل مجلد فهارس تسهل البحث فيه والاستفادة منه[١].

وللشيخ الألباني أيضاً مجموعة من المصنفات في الأحاديث الضعيفة منها: ضعيف الجامع الصغير وزيادته، وضعيف سنن أبي داود، وضعيف سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه.

ومن الكتب المصنفة في الرواة الضعفاء:

أ. الضعفاء تصنيف: الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي المتوفى سنة ٣٢٢هـ.

ولم يكثر من ذكر الأحاديث كما فعل ابن عدي في (كامله)، وأحياناً لا يذكر إلا حديثاً واحداً. والأحاديث التي يذكرها من نوع الواهي والضعيف والمنكر وينبه إذا صح الحديث بإسناد آخر. وفيه فائدة هامة وهي: أنه إذا لم يصح في الباب شيء نص على ذلك ونبه إليه. وهي فائدة قلما توجد في كتب الحديث بل لعلك لا تجدها[٢].

ب. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ.

---

(١) قامت بنشره مكتبة المعارف، الرياض.

(٢) قامت بنشره دار الكتب العلمية، بيروت.

أراد مصنفه أن يستوعب الرواة الضعفاء والمتكلم فيهم من الثقات، ولهذا سماه الكامل، ولكن فاته شيء كثير. ومنهج المؤلف أن يروي بإسناده جملة من أحاديث الراوي الذي يترجم له، ويطيل أحياناً حتى إنه يذكر في بعض التراجم أكثر من ثلاثين حديثاً، وهذه الأحاديث إذا كانت في تراجم المتكلم فيهم فإنه يذكرها لبيان الأوهام والمناكير الموجودة في رواياتهم، أو ليبين أنه سبر حديث الراوي فلم يجد ما أخطأ فيه، فيرد عنه كلام من تكلم فيه، وعدة ما فيه كما ذكر مصنفه[١] اثنا عشر ألف حديث مسند، ومثلها مقطوع[٢].

ج- كتاب المجروحين للحافظ أبي حاتم ابن حبان البستي(ت٣٥٤هـ).

د- ويمكن أن يعد كتاب ميزان الإعتدال للحافظ الذهبي نموذجاً صالحاً على هذا النوع من الأحاديث،إذ يورد في تضاعيف التراجم كثيراً من أحاديث أصحابها التي انتقدت عليهم.

٢. الحديث الموضوع:

إذا ظهرت على الحديث أمارات الوضع كأن يكون ركيكاً في لفظه، أو فاسداً في معناه، أو مخالفاً لصريح القرآن أو السنة المتواترة، أو أن يكون راويه مرمياً بالوضع، فيبحث عنه في كتب الموضوعات. ومن الكتب المصنفة في هذا النوع من الحديث:

أ. **الموضوعات** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

وابن الجوزي في كتابه هذا يورد الحديث بسنده، ويتكلم حول رجال السند ويذكر أقوال العلماء فيهم لبيان سبب الحكم عليه بالوضع. والكتاب مرتب

---

(١) انظر ما أورده محقق الكتاب من أقوال العلماء في كتاب ابن عدي في المقدمة.

(٢) حقق الكتاب سهيل زكّار، وقامت بنشره دار الفكر، بيروت.

على أبواب الفقه[١]. إلا أن العلماء انتقدوا عليه تساهله فيه، حيث أورد الضعيف والحسن والصحيح مما هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومستدرك الحاكم، وغيرها من الكتب المعتمدة، بل فيه حديث من صحيح مسلم وآخر من البخاري[٢].

ب. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

ومنهجه أن يذكر الحديث من الكتاب الذي اعتمده ابن الجوزي. كالكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، بأسانيدهم بعد أن يحذف أسانيد ابن الجوزي إليهم، ثم يورد كلام ابن الجوزي، وإن كان متعقباً فإنه ينبه عليه ويقول في أول ما يزيده (قلت)، ويرمز لما أورده الجوزقاني في كتاب (الأباطيل) بحرف (ج) إعلاماً بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث، والكتاب مرتب على أبواب الفقه[٣].

ج. **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة** لأبي الحسن سعد الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني الدمشقي المتوفى سنة ٩٦٣هـ.

ذكر المؤلف مقدمة في أول الكتاب تتعلق بالوضع في الحديث، ثم سرد أسماء الوضاعين والمتهمين بالوضع مرتبين على حروف المعجم، وهو يذكر غالباً من أخرج الحديث، واستعمل الرموز كثيراً وذكر مفتاح هذه الرموز في مقدمة الكتاب، والكتاب مرتب على موضوعات الفقه[٤].

---

(١) حقق الكتاب الدكتور نور الدين شكري، وهو تحقيق قيم اعتمد فيه المحقق على ثمان نسخ خطية، ونشرته أضواء السلف والمكتبة التدمرية.

(٢) قامت بنشره دار المعرفة، بيروت.

(٣) قامت بنشره دار المعرفة، بيروت.

(٤) قامت بنشره مكتبة القاهرة، القاهرة.

وهناك كتب كثيرة مصنفة في الأحاديث الموضوعة منها:

د. كتاب **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** للإمام علي القاري الهروي وهو كتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة[1].

هـ. كتاب اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تأليف الشيخ أبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي، والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق أحمد زمرلي[2].

و. كتاب **تذكرة الموضوعات**، للعلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفتني. وقد ذيله بكتاب **قانون الموضوعات والضعفاء**، ذكر فيه عدداً كبيراً من الكذابين والوضاعين، ورتبهم على حروف المعجم. والكتابان مطبوعان في مجلد واحد[3].

و. **الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة للعلامة** محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

وهو كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي وصفت بالوضع وهو مطبوع في مجلد واحد، بتحقيق العلامة: المعلمي اليماني.

٣. الحديث المعل:

إذا كان في الحديث علة في إسناده، كوصل مرسل، أو رفع موقوف، أو علة في متنه، كإدخال جملة ليست منه، أو تغيير لفظ إلى لفظ آخر فيمكنك الاستعانة في تخريجه بكتب العلل ومنها:

أ. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** تأليف: الشيخ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

---

(١) قامت بنشره مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت.

(٢) قامت بنشره دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٣) قامت بنشره دار إحياء التراث العربي، بيروت.

والكتاب مكون من أسئلة وجهت للدارقطني حول أحاديث، في كل منها علة أو أكثر فيجيب عنا بما يفتح الله به عليه، وكثيراً ما يطيل النفس وقد يقصر أحياناً. ومنهجه أن يذكر ما في الأسانيد من علل كانقطاع أو اضطراب أو وصل مرسل أو رفع موقوف أو إبدال راوٍ بآخر، وهو غالباً يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عليه، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه. وإن روي الحديث بأكثر من طريق فإنه يورده بها ويقارن بينها وقد يحكم على الراوي فيقول مثلا: ثقة، ثقة مأمون، سيئ الحفظ، متروك الحديث، مجهول، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة، فبدأ بالعشرة ثم سائر الصحابة ثم مسانيد النسوة[1].

ب. **علل الترمذي الكبير** للإمام محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

رتبه على كتاب جامع الترمذي القاضي أبو طالب، إذ إن الإمام الترمذي لم يرتبه. ومعظم ما في هذا الكتاب من العلل ذكره في كتابه (الجامع).

ويعتمد في تعليلاته على شيخ العلل في عصره الإمام البخاري، وقد لازمه الترمذي واستفاد منه كثيرا. فلو قلت إن الكتاب للبخاري ما أبعدت. وقد ذكر المرتب فصلاً خاصاً في الأحاديث التي لم يروها الترمذي في جامعة، ولا تندرج تحت باب من أبواب الجامع[2].

ج. **علل الحديث** تأليف: الإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي الحافظ، ابن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

---

(١) حقق الكتاب د. محفوظ عبد الرحمن زين الله السلفي. وقامت بنشره دار طيبة، الرياض، السعودية.

(٢) الكتاب بترتيب القاضي أبي طالب. وقد حقق الكتاب حمزة ديب المصطفى، وقامت بنشره مكتبة الأقصى، عمان، الأردن.

جمـــع فـــيه ابن أبي حاتم أكثر من ألفين وثمانمائة حديث معل. والكتاب مرتـــب علـــى موضوعات الفقه. يذكر عند كل حديث ما فيه من علة. مثل أن يكـــون في إسناده من لا يحتج به، أو فيه وهم من أحد الرواة، أو قلب أو إدراج إلى غير ذلك من العلل.

والكتاب يرويه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة الرازي[١].

٤. الحديث المسلسل:

إذا كـــان الحديث بهذه الصفة فإن الكتب المصنفة في المسلسلات تساعد في تخريجه ومنها:

أ. **نـــزهة الحفاظ** للإمام أبي موسى محمد بن عمر المديني الأصبهاني المتوفى سنة ٥٨١هـــ.

جمـــع فيه ثمانية وخمسين حديثاً مسلسلاً يروها بإسناده، ومعظمها يكون تسلسله في بعض حلقات السند[٢].

ب. **المـــناهل السّلسَة في الأحاديث المسلسلة** تأليف: محمد عبد الباقي الأيوبي المتوفى سنة ١٣٥٧هـــ.

وهـــو كـــتاب ذكر فيه مؤلفه مسموعاته من الأحاديث المسلسلة بأسانيده على طولها. وذكر أحاديث مسلسلة انقطع تسلسلها.

وبعد روايته للحديث يذكر من أخرجه، ويتكلم عليه صحة وضعفاً، وعدد أحاديثه مائتان واثنا عشر حديثاً[٣].

ج -ومـــن الكتـــب المصـــنفة فـــي هذا الفن **المسلسلات الكبرى** للإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـــ. لكن هذا الكتاب لم يطبع وإنما ذكره الكَتّاني في

---

(١) قامت بنشر الكتاب دار المعرفة، بيروت.

(٢) حقق الكتاب مجدي السيد إبراهيم، وقامت بنشره مكتبة القرآن، القاهرة.

(٣) قامت بنشر الكتاب دار الكتب العلمية، بيروت.

(الرسالة المستطرفة) وذكر أن السيوطي جمع فيه خمسة وثمانين حديثاً مسلسلاً[1].

٥. المبهمات:

أي معرفة من أبهم اسمه في المتن أو الإسناد.

ومن صنف في هذا الفن قد يروي الأحاديث بأسانيدها، وقد يشير إلى من أخرج هذه الأحاديث في مصنفاتهم. ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للمشتغل بالتخريج. فضلاً عن الفائدة الأهم لهذه الكتب، وهي تعيين الاسم المبهم في المتن أو الإسناد. وفائدة هذا التعيين في المتن أن نعرف زمن إسلام الراوي المبهم أو سماعه للحديث، ومدى قربه أو بعده من وقوع حادثة ما، وهذا يساعد في معرفة ما إذا كان الحديث ناسخاً أو منسوخاً. أما تعيين المبهم في الإسناد فهذا يساعد في الحكم على الحديث، إذ إننا بتعيين المبهم نستطيع أن نعرف هل هو ثقة أم ضعيف، ونستطيع بعدُ معرفة صحة الحديث أو ضعفه.

ومن المصنفات في هذا الفن:

أ. **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة** تأليف: أبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

وهو خاص بمبهمات المتن. ومنهجه أن يرويَ الحديث الذي في متنه مبهم، وقد يسوق أكثر من رواية، ثم يروي الحديث الذي فيه تعيين المبهم، والكتاب مرتب بحسب أسماء المبهمين مما يقلل من فائدته، لأن الباحث إذا كان يعرف اسم هذا المبهم فإنه لا يرجع إلى الكتاب وإذا كان لا يعرف اسمه فإنه لا يستطيع أن يهتديَ إليه إلا بصعوبة، لكن وجود فهارس في النسخة المحققة يزيل هذا الإشكال.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٨٤.

وقد طبع بذيله كتاب (الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات) للإمام النووي(ت٦٧٦هـ)، وهو اختصار لكتاب الخطيب، وقد رتبه النووي على أسماء الصحابة، والكتابان مطبوعان في مجلد واحد[١].

ب. **الغوامض والمبهمات** لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال المتوفى سنة ٥٧٨هـ.

ونسجه على منوال كتاب الخطيب البغدادي، لكن كتاب ابن بشكوال أكبر منه وأكثر فائدة. وهو كالخطيب يروي الحديث الذي في متنه مبهم.

وقد يسوق أكثر من رواية، ثم يعينه ويقيم الحجة على ذلك برواية أو أكثر. وهو على غير ترتيب معين إلا أن وجود فهارسَ له يسهل البحث فيه كثيراً[٢].

ج. **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد** تصنيف: الإمام أبي زرعة العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ).

جمع في كتابه هذا كتب الخطيب والنووي وابن بشكوال مع زيادات كثيرة، ورتبه على الأبواب. وهو من أفضل ما صنف في هذا العلم، ويتميز عن غيره بأنه جمع بين مبهمات السند والمتن. والعراقي يختصر الأسانيد والمتون ويكتفي بإيراد الجزء الذي وقع فيه الإبهام، ثم يعين المبهم ويعزوه إلى قائله، وقد يعقب عليه، فإذا عقب ميز كلامه بقوله: (قلت) [٣].

وأخيراً، فهذه أهم ملامح التخريج بالطريقة الخامسة التي تعتمد على معرفة صفة في المتن أو الإسناد أو فيهما معاً، ويمكن القول بأن كل نوع من أنواع الحديث تقريباً يدخل في هذه الطريقة. لأنه ما من نوع من أنواع الحديث إلا وفيه مصنف أو أكثر. فإذا رجعت إلى هذه المصنفات فإنها تساعدك في تحديد المصادر الأصلية للحديث وفي الحكم عليه.

---

(١) أخرجه عز الدين السيد، ونشرته مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) حقق الكتاب محمود مغراوي وقامت بنشره دار الأندلس للنشر والتوزيع، جدة.

(٣) حقق الكتاب د. عبد الرحمن عبد الحميد البر، وقامت بنشره دار الوفاء ودار الأندلس.

الفصل السابع[*]
التخريج عن طريق الحاسوب

يعدُّ الحاسوب من الأجهزة المتطورة؛ التي تخدم قطاعاتٍ متعدِّدةً في الحياة الإنسانية، ويعود ذلك إلى الإمكانات الكبيرة التي يقدمها في مجال الحفظ والتخزين، وسرعة استدعاء المعلومات، وتدويرها، واستخراج النتائج منها، ولهذا أصبح من الأدوات الضرورية في أيامنا هذه.

ومن المجالات التي يقدم فيها الحاسوب خدمة جليلة، تخريج الأحاديث، ودراستها، وتحليل المسائل الخاصَّة بها. وهذه الخدمة دعت محبي السنة؛ إلى عمل الدراسات الخاصة بالحديث وعلومه، وإدخال كتب السنة في برامج الحاسوب، لخدمة الباحثين والدارسين، وخدمة أبناء المسلمين، وقد ظهرت عدَّة أعمال لخدمة الحديث عن طريق الحاسوب، منها: موسوعة الحديث الشريف، التي أصدرتها شركة صخر لبرامج الحاسب الآلي (إحدى شركات المجموعة العالمية)، والموسوعة الذهبية، التي تعدُّ من أوسع الأعمال في مجال خدمة كتب الحديث، وهي من إصدار مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن، وهناك موسوعة مكتبة الحديث الشريف، التي أصدرتها شركة العريس في لبنان. وهناك أعمال لم تظهر بعد، منا: عمل مركز خدمة السنَّة ؛ التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، وعمل الدكتور همام سعيد بالأردن، وعمل مركز السنَّة والسيرة النبوية؛ التابع لجامعة قطر، وغير ذلك من الأعمال المتعددة في البلاد العربية، والأجنبية.

وما تمَّ إخراجه من مشاريع؛ فيه نقص واضح في بعض الجوانب، كالحكم على درجة الحديث، ومعرفة المقبول من المردود، والإشارة إلى

(*) أعدّ هذا الفصل د. "محمد عيد" الصاحب، كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية، ود. عمر سليمان مكحل/ كلية الشريعة/ جامعة الزرقاء الأهلية.

الأحاديث بأنواعها مع التعليق العلمي عليها، وتعيين اسم الراوي المهمل في بعضها، ونحو ذلك، ورغم هذا النقص الحاصل في الأعمال الحالية؛ إلا أن الفائدة التي يحصِّلها الباحث تبقى فائدة كبيرة، حيث سهولة الكشف عن الحديث، واستيعاب المعلومات الخاصَّة به في مجالات معيَّنة، والوصول إلى معلومات وفوائد لا يمكن تحصيلها بالكشف اليدوي، بالإضافة إلى المعلومات الكثيرة المدخلة التي تخدم الحديث وعلومه المختلفة.

ولعل العذر في النقص الحاصل في الأعمال التي تم تنفيذها، يعود إلى أمرين اثنين:

الأول : ضخامة الأعمال الخاصَّة بالحديث الشريف، وتعدُّد الفنون التي تخدمه.

الثاني : حاجة هذه الأعمال؛ إلى فريق عمل كبير من أهل الاختصاص في الحديث وعلومه، يقوم على الدراسات اللازمة للحديث، والإشراف على المدخلات والمخرجات، ومراجعة ما تم تنفيذه وإخراجه من المادَّة العلمية.

ولا بدَّ من التنبيه إلى وجود أخطاء في الموسوعات الحديثة، وملحوظات على الأعمال المنفَّذة، شأنها شأن أي عمل بشري ؛ يلحق به النقص، ويعتروه الخلل، ولهذا لا بدَّ من الناحية العلمية؛ من الرجوع إلى مصدر المعلومة في الكتب المطبوعة، للتأكد من صحة النصّ، وبخاصَّة سند الحديث ومتنه، حيث تعدُّ هذه الموسوعات بالمعيار العلمي؛ مصادر غير أصيلة في الحديث.

وسوف نعرض في هذا الكتاب لموسوعتين من الموسوعات المتداولة، لنعرف كيفية الدخول إلى أهم برامجهما فيما يخص تخريج الحديث، وطريقة استخدامهما، ومجالات الاستفادة منهما في معرفة موضع الحديث، والحكم عليه.

الموسوعة الأولــى

موسوعة الحديث الشريف

(أ) : التعريف بها :

نفَّذ هذه الموسوعة ؛ شركة صخر لبرامج الحاسب الآلي، وتشتمل على أحاديث تسـعة كتب، هي الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وقد صـدر منها إصداران، يزيد الثاني منهما على الأول ؛ بالشروح الحديثية، حيث تـمَّ إدخـال بعض كتب شرح الحديث، مثل فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابـن حجـر، وشـرح صـحيح مسلم، للنووي، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري.

(ب) : مجالات الاستفادة من الموسوعة في معرفة موضع الحديث :

يمكن الاستفادة من الموسوعة في مجالات متعدِّدة، منها :

١-تخريج الحديث بالطرق الخمسة التي مرَّت آنفاً.

٢-معرفة حال الرواة في الجرح التعديل، والحكم عليهم [(١)].

٣-معرفة نوع الحديث ؛ من حيث الرفع والوقف، ونحوه.

٤-معرفة نوع الحديث ؛ من حيث الاتصال وعدمه.

٥-عرض أطراف الحديث.

٦-بيان معنى الكلمات الغريبة في الحديث، ومعرفة شرحه.

٧-معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه.

٨-تخـريج الحديث ؛ بمعرفة من رواه من أصحاب الكتب التسعة، التي اشتملت عليها الموسوعة.

---

(١) يأتـي تفصـيل ذلك في القسم الثاني من الكتاب ؛ عند الحديث عن موضوع سند الحديث والترجمة للرواة.

(ج) : طريقة استخدام الموسوعة :

علـــى الطالب الذي يريد الاستفادة من الموسوعة ؛ أن يكون ملماً بمبادئ تشغيل الحاســـوب، وعالمـــاً بطـــريقة استخدامه، حتى يستطيع التعامل مع الموسوعة، ويحصِّـــل الفـــائدة المطلوبـــة. وتبدأ الخطوة الأولى بفتح شاشة الحاسوب على موســـوعة الحديـــث، وعندها تستقبلك في أعلى الشاشة ؛ عناوينُ الكتب التسعة مفـــردة وعـــنوان يشـــملها جميعاً، كما تستقبلك قوائم البحث التي تشتمل عليها الموســـوعة، وهي : عرض، بحث، معاجم، تعريفات، ... الخ، (انظر الصورة رقم ١).

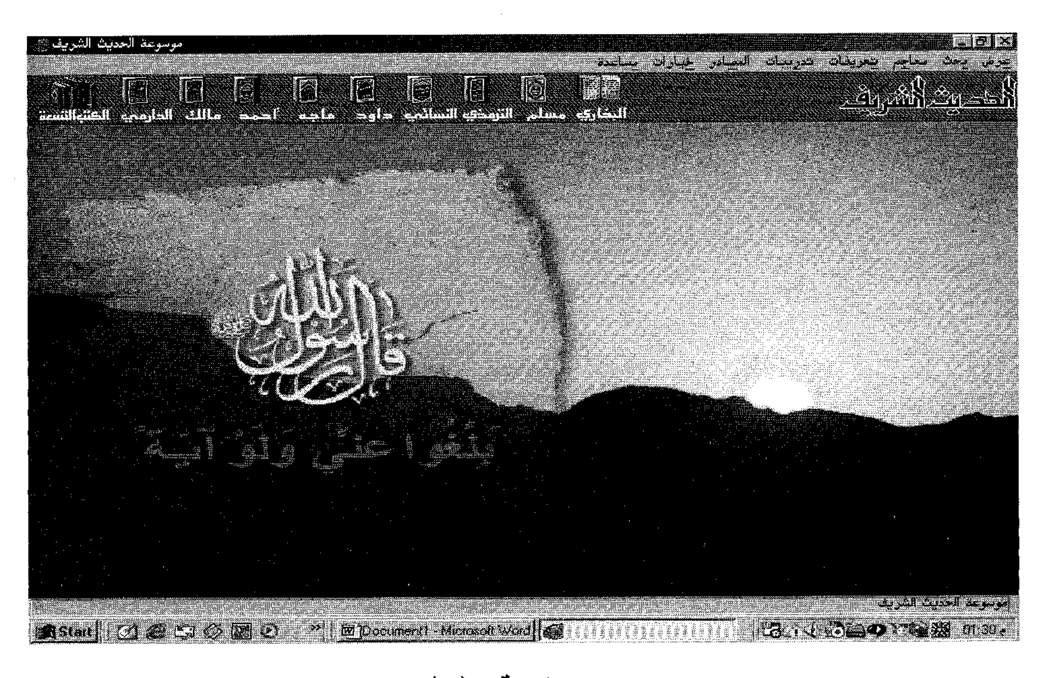
وفـــيما يخـــص الكتب التسعة، فإن الباحث يستطيع التعامل معها جميعاً في آن واحـــد، كما يستطيع التعامل مع بعضها، ويحدد ذلك طبيعة البحث وموضوعه. فـــإذا أردنـــا البحـــث فـــي الكتب التسعة، أبقينا الكتاب الدالِّ على الكتب التسعة مفـــتوحاً، (انظر الصورة رقم ٢)، وإذا أردنا البحث في صحيح البخاري وحده مثلاً، فتحنا الكتاب الدالِّ على صحيح البخاري بواسطة المشيرة [١]، وأغلقنا بقية الكتـــب، وفي هذه الحال ؛ يكون مجال البحث هو صحيح البخاري فقط. ويمكن أن نجعـــل مجـــال البحـــث الصـــحيحين مثلاً، أو الصحيحين وواحداً من السنن الأربع، وهكذا، (انظر الصورتين رقم ٣، ٤).

---

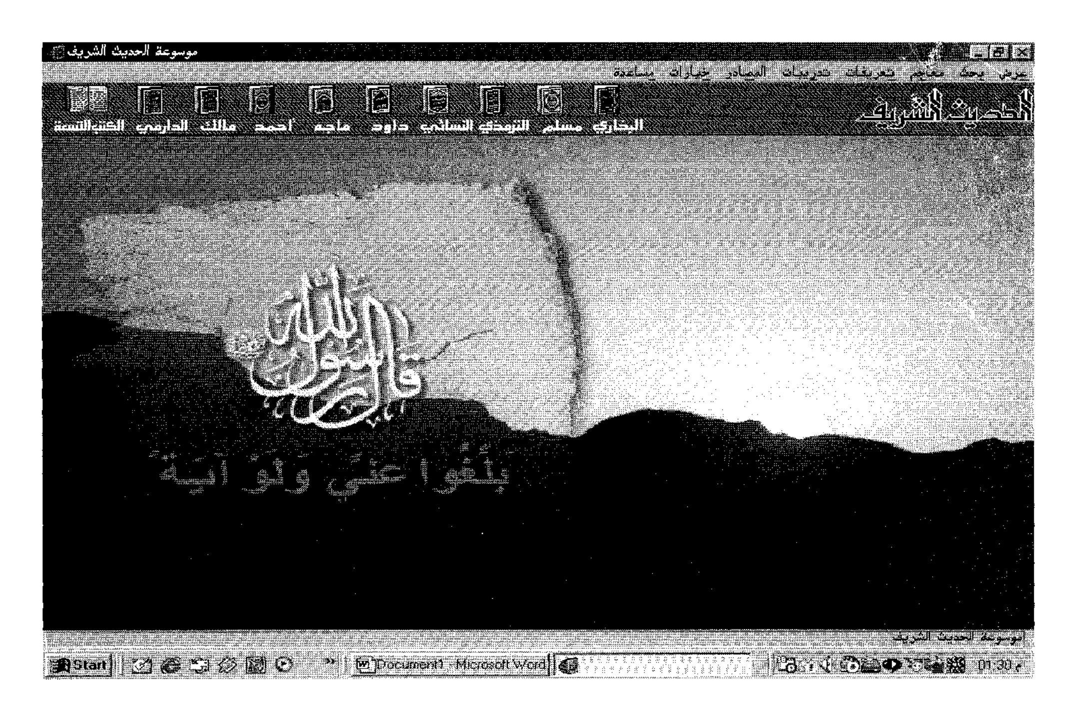
(١) المشـــيرة : هي الفأرة التي تحرك السهم نحو مجال البحث، واسمها في جهاز الحاسوب (mouse).



صورة رقم (١)



صورة رقم (٢)



صورة رقم (٣)



صورة رقم (٤)

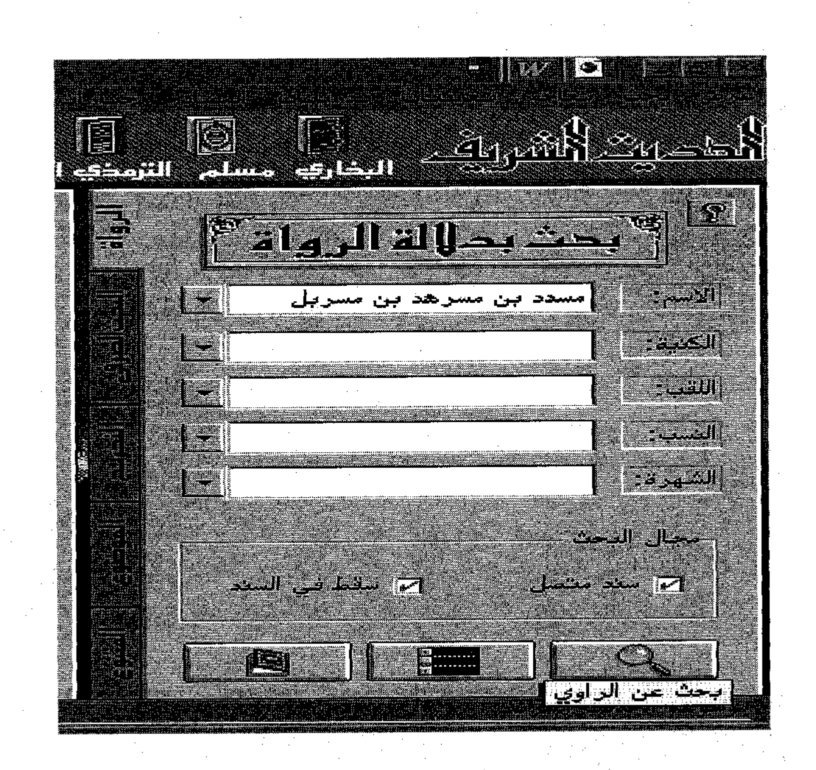
ولاستخراج الأحاديث بواسطة الموسوعة، نستخدم مجالاً أو أكثر من مجـــالات البحث؛ لكل طريقة من طرق التخريج، وذلك على النحو الآتي :

أولا : استخراج الحديث بمعرفة اسم راوي الحديث:

يتم استخراج الحديث ؛ إذا عرفنا اسم من رواه من الصحابة أو من يليهم، وذلـك باختيار قائمة (**بحث**) من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعنـد الضغـط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر عندنا مجموعة من مجالات البحث، حيث نختار من بينها (**بحث – بدلالة رواة الحديث**)، (انظر الصورة رقم ٥). وبهذا الاختيار – بعد الضغط عليه – تظهر شاشة (**بحث بدلالة الـــرواة**)، (انظـر الصورة رقم ٦).



صورة رقم (٥)

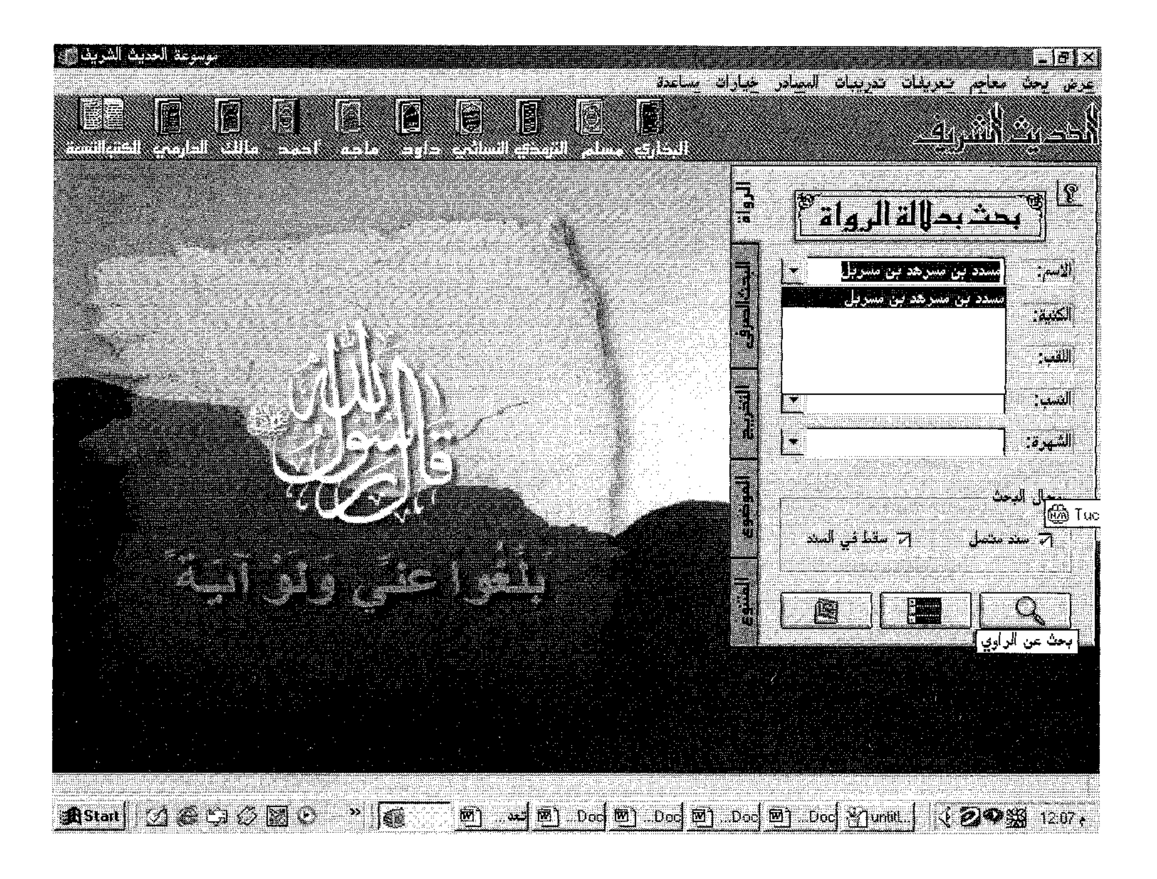


الصورة رقم (٦)

ويتم تخريج الحديث بمجال **(بحث بدلالة الرواة)**؛ بطريقتين:

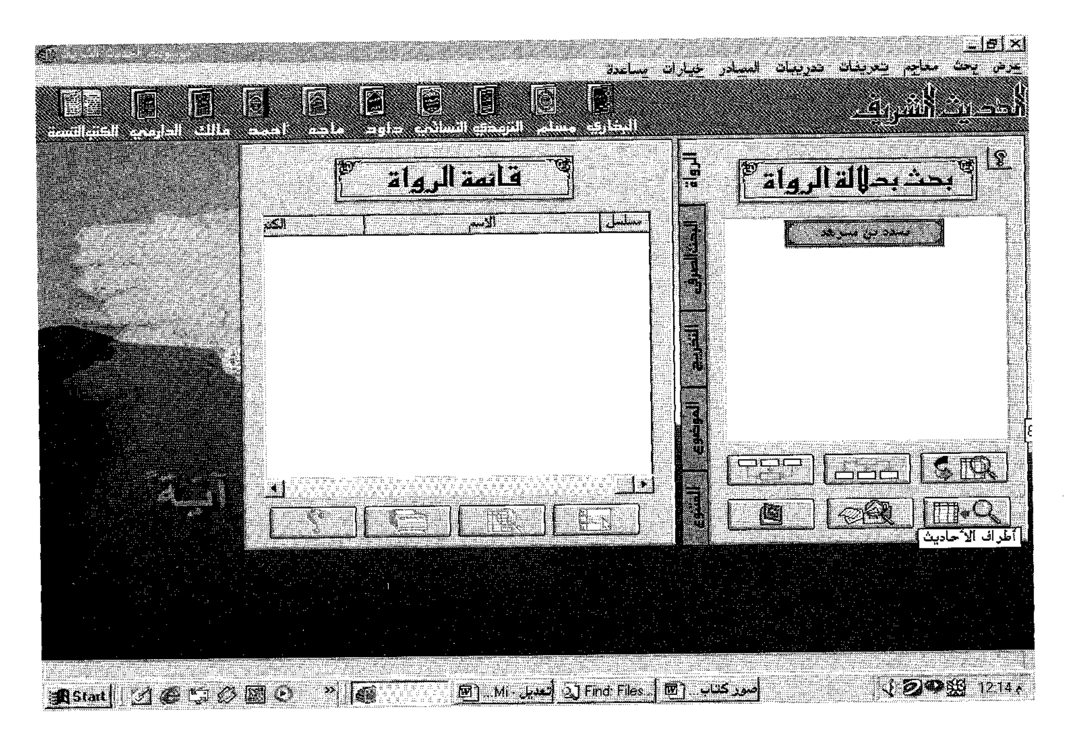
البحث بواسطة اسم الراوي، أو كنيته، أو لقبه، أو نسبه، أو شهرته، أو أول جزء من أيٍّ من هذه الأوصاف، وذلك بكتابة شيء من بيانات الراوي في الخانات المخصصة لذلك، ثم الضغط على خيار **(بحث عن الراوي)**؛ حيث يقوم البرنامج بالبحث عن ذلك الراوي؛ وتظهر نتيجة البحث عن ذلك الراوي في كتب الحديث التسعة ؛ في جدول جانبي، على يسار الشاشة، يسمى **(قائمة الرواة)**، وفي أسفل قائمة الرواة؛ يتم الضبط على خيار **(اختيار الراوي)**، فيظهر على يمين الشاشة تحت عنوان بحث بدلالة الرواة؛ اسم الراوي المطلوب، ولنأخذ مثالاً لذلك الراوي: مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد، وكنيته أبو الحسن، ونسبه الأسدي، وفي حال إجراء الخطوات السابقة، يظهر اسم مسدد في

قائمة الرواة، وبالضغط على زر[1] (**اختيار الراوي**)، يظهر اسم مسدد بن مسرهد في أعلى قائمة (**بحث بدلالة الرواة**)؛ في الجهة اليمنى من الشاشة، ثم بالضغط على زر (**أطراف الأحاديث**)، تظهر قائمة ناتج البحث التي تشتمل على عدد عناصر القائمة، والقائمة التي تضم الرقم المتسلسل، والمصدر، ورقم الحديث، واسم راوي الحديث من الصحابة، وطرف الحديث، (انظر الصور رقم ٧، ٨، ٩).

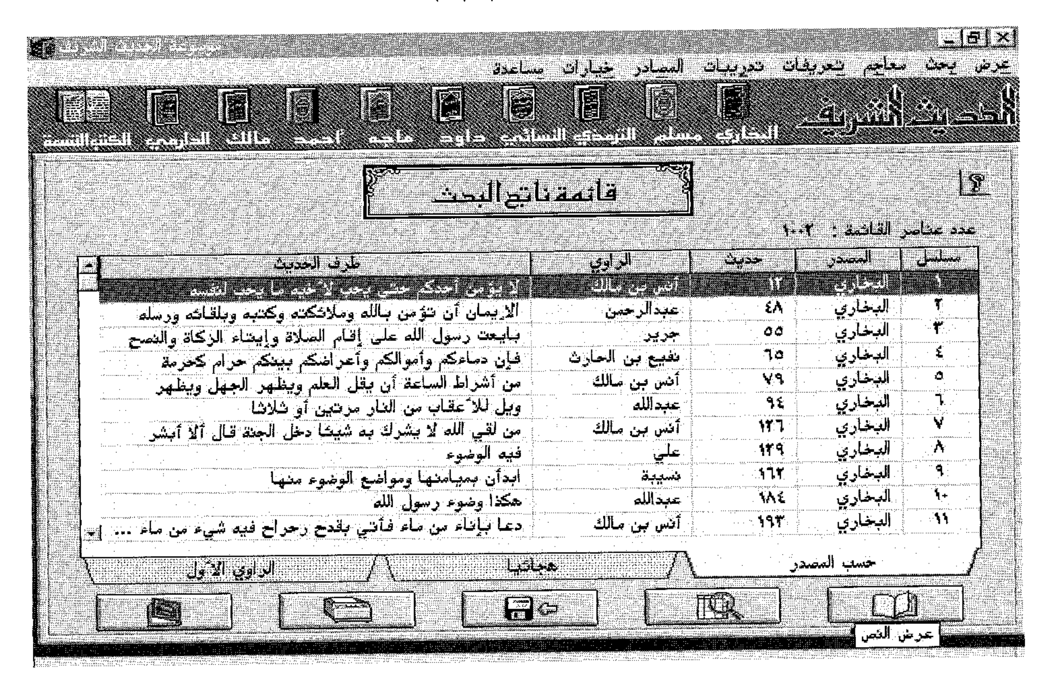


صورة رقم (٧)

([1]) يسمى الزر في بعض البرامج أيقونة.



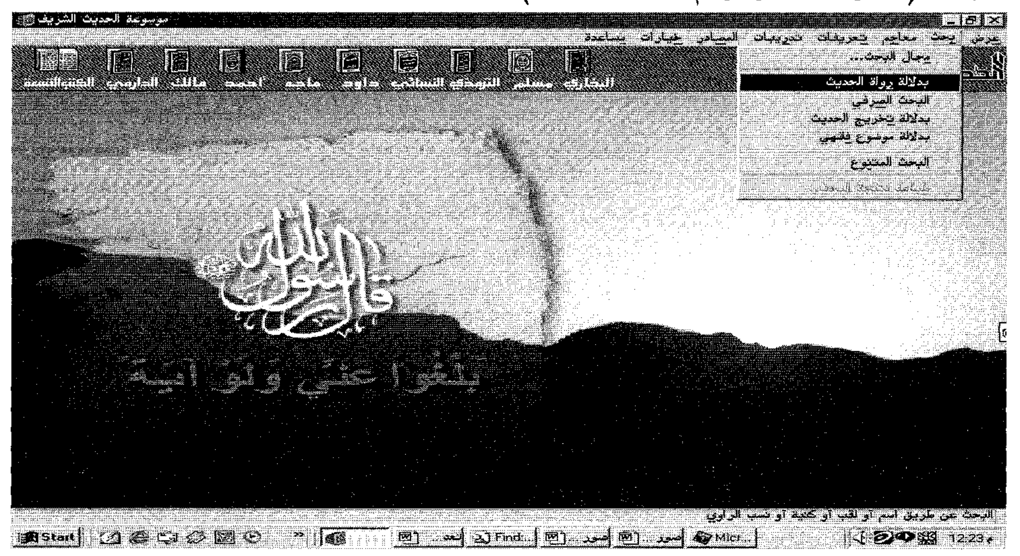
صورة رقم (٨)



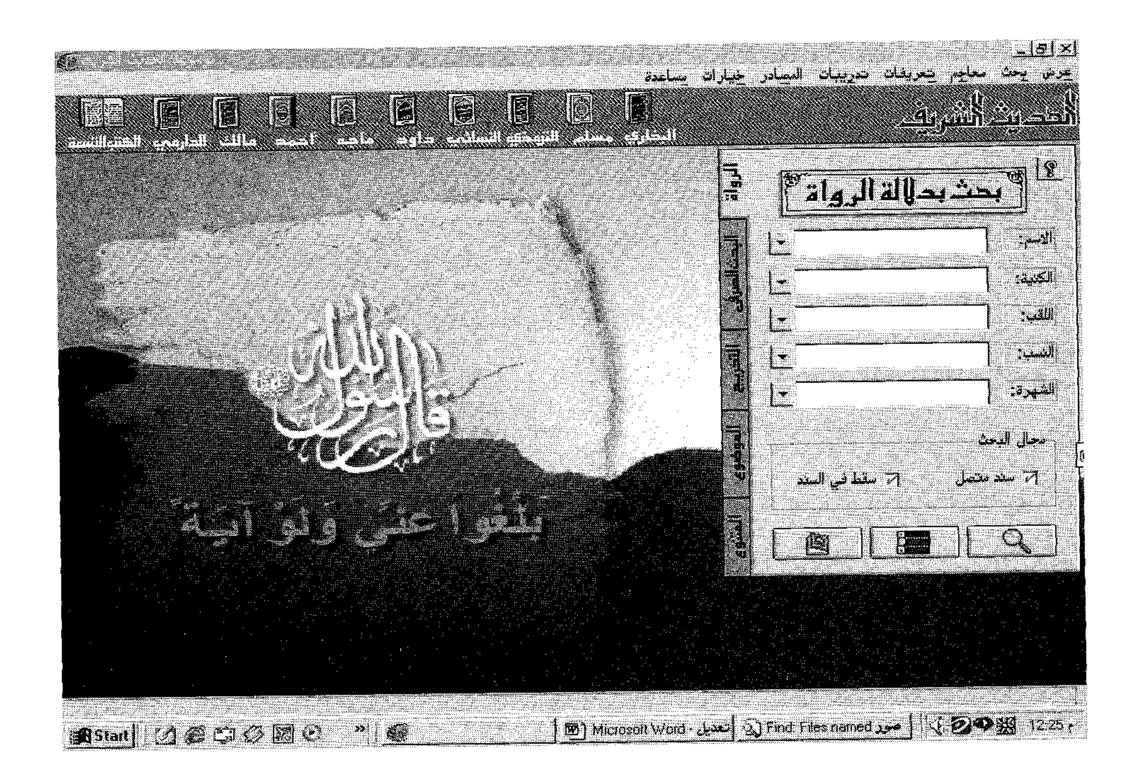
صورة رقم (٩)

ويجب التنبيه إلى أن الشاشة المعدَّة لكتابة البيانات عن الراوي، تشـــتمل علـــى خيارين للبحث، أحدهما: **(سند متصل)**، ويعني أن البحث عن أطراف الأحـاديث الخاصَّة بالراوي موضوع البحث، يكون في الأسانيد المتصلة فقـــط، والثـــاني: **(سقط في السند)**، ويعني أن البحث عن أطراف الأحاديث الخاصَّــــة بـــالراوي موضوع البحث، يكون في الأسانيد غير المتصلة فقط، ويمكن للباحث أن يختـار أحدهما بالضغط على مربع الاختيار أو يختارهما معاً بالضغط على المربعيـــن جميعاً.

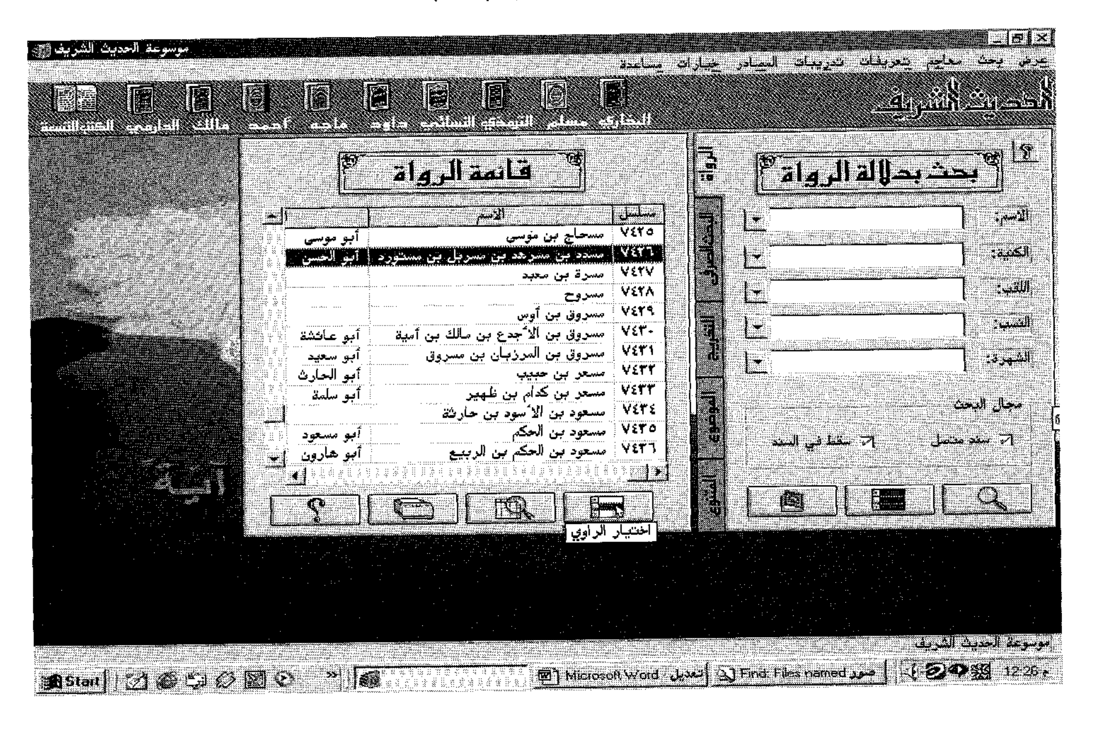
البحث بواسطة **(قائمة كل الرواة)**، حيث يختارها الباحث من شاشة **(بحث بدلالة الرواة)**، وهذا الخيار يمكِّن الباحث من استعراض كل الرواة فـــي الموســوعة، ويتم الوصول إلى الراوي وأحاديثه بالضغط على زر **(قائمة كل الرواة)**، فتظهر على اليسار **(قائمة كل الرواة)** الذين تم ترتيبهم على حروف المعجم. وبتحريـك المربع الواقع على أقصى يسار الشاشة، أو تحريك السهمين العلوي والسفلي يتـم الوصول إلى الراوي، الذي يختاره الباحث، ثم يقوم بالضغط بعدهـــا بالمشـيرة على زر **(اختيار الراوي)**، ويتمم بعد ذلك الخطوات التي تقدَّمت فـــي الطريـق الأول، (انظر الصور رقم ١٠،١١،١٢).



صورة رقم (١٠)



صورة رقم (١١)



صورة رقم (١٢)

وقائمة الرواة تحتوي على عناصر البحث من الرواة، فتذكر اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، ونسبه، وطبقته، ويمكن استعراض هذه المعلومات باستخدام السهم الموجود أسفل الجدول.

ويمكن أن تتم هذه الطريقة ؛ باختيار زر **(بحث في قائمة)** من شاشة **(قائمة الرواة)**، وبالضغط على هذا الخيار ؛ تظهر شاشة **(بحث)**، التي تحتوي خانة **(الكلمة)**، وهذه الخانة يُطبع فيه اسم الراوي، أو كنيته، أو لقبه، أو نسبه، أو طبقته، وذلك بحسب الاختيار الذي يحدده الباحث من خلال السهم الموجود على يسار شاشة **(بحث)**، وبطباعة البيان الذي حدده الباحث للراوي، وبالضغط بعد ذلك على زر**(تم)**؛ يظهر اسم الراوي المطلوب، أو يظهر اسماً آخر يشترك مع الاسم المطلوب في بعض بياناته. فإذا كان الاسم الذي تحدد على الشاشة هو اسم الراوي موضع البحث، قمنا بالضغط على زر **(تم)** لاختيار الراوي، وإذا كان المطلوب راوياً آخر، قمنا بالضغط على زر **(تالي)**؛ من أجل أن يتابع البرنامج عرض اسم راوٍ آخر؛ أو أسماء رواة آخرين، حتى يصل الباحث إلى الاسم المطلوب، وعندها يقوم بالضغط على زر **(تم)**، ويتابع بعدها إجراء كامل الخطوات السابقة؛ التي توصل إلى أطراف أحاديث الراوي؛ الذي نبحث عن تخريج حديثه، (انظر الصور رقم١٣، ١٤، ١٥، ١٦).

صورة رقم (١٣)

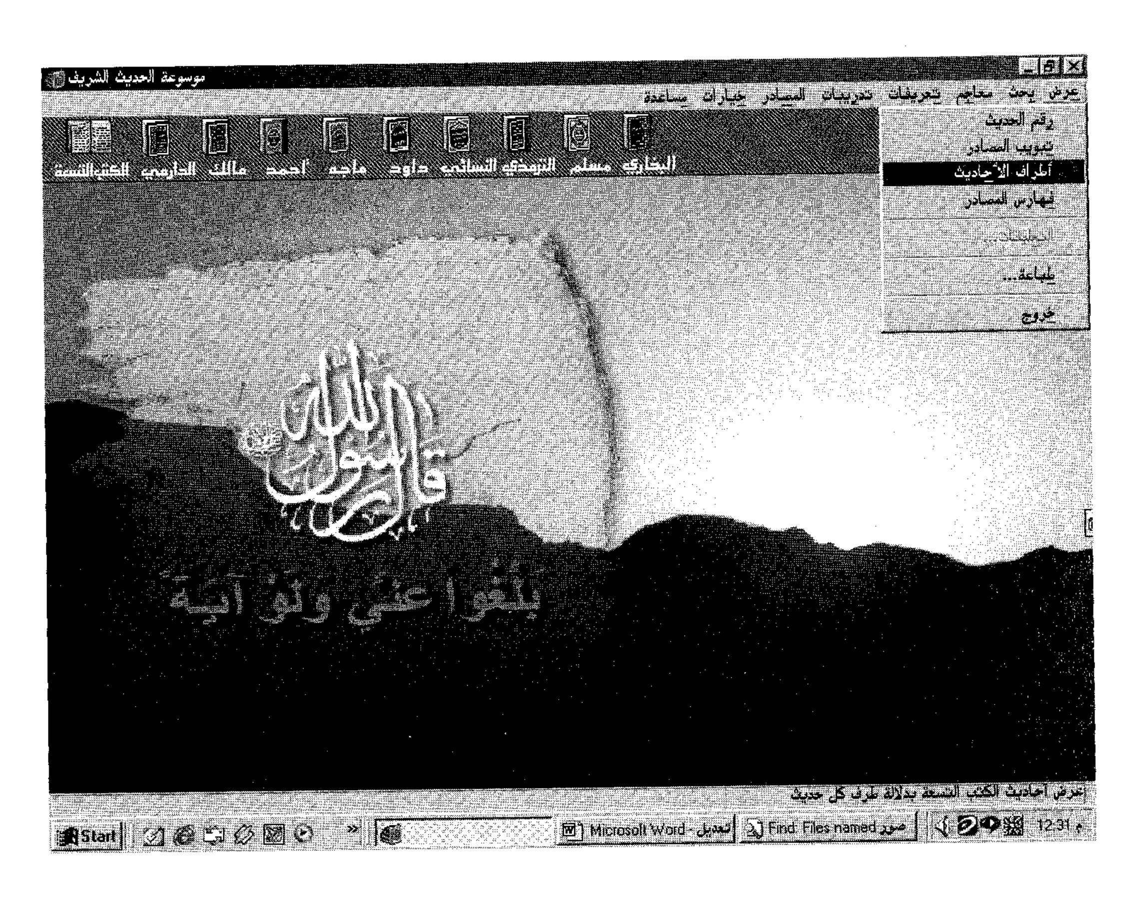
صورة رقم (١٤)

صورة رقم (١٥)

صورة رقم (١٦)

ثانياً : استخراج الحديث بمعرفة طرفه :

يتم استخراج الحديث من الموسوعة؛ إذا عرفنا طرف الحديث (يعني أول جـــزء فيه)، وذلك باختيار قائمة **(عرض)** من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعند الضغط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر لنا مجموعة من مجالات البحـث، التي نختار من بينها **(أطراف الأحاديث)**، (انظر الصـــورة رقــم ١٧). وبــهذا الاختيار – بعد الضغط عليه – تظهر شاشة **(عرض بدلالة الأطراف)**،(انظـــر الصورة رقم ١٨).



صورة رقم (١٧)



صورة رقم (١٨)

ويتم استخراج الحديث بمجال **(عرض بدلالة الأطراف)** ؛ بالضغط أولاً على دائرتي **(جامع)** و **(كل الرواة)**؛ الموجودتين على شاشة العرض بدلالة الأطراف، وبعد ذلك يتم استعراض أطراف أحاديث كل كتاب من الكتب التسعة على حدة، باختيار الكتاب عن طريق الضغط عليه بالمشيرة في المربع الخاصِّ به،(انظر الصورة رقم ١٩).



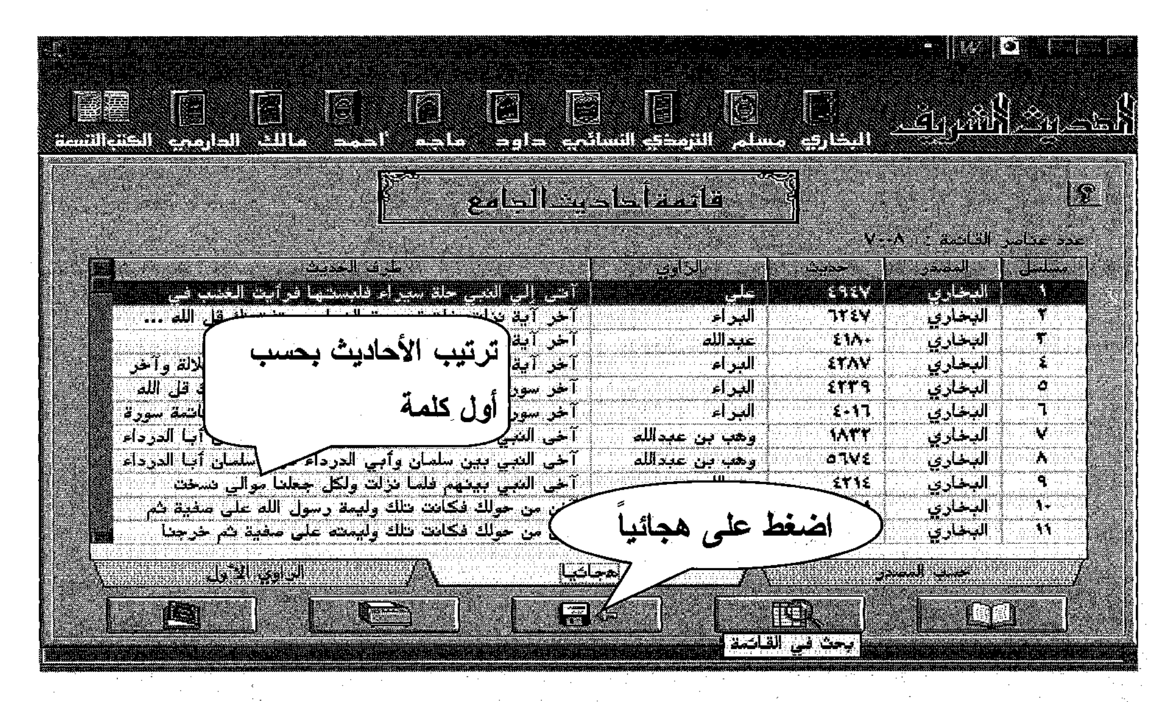
صورة رقم (١٩)

ويتم استعراض أحاديث كل كتاب من الكتب التسعة؛ بالضغط على زر **(قائمة الأحاديث)**، حيث تظهر شاشة **(قائمة أحاديث الجامع)**؛ التي تشتمل على خمس خانات، هي: مسلسل، والمصدر، وحديث، والراوي، وطرف الحديث. والذي يلزمنا من هذه الخانات؛ خانة **(طرف الحديث)**، ولأجل سهولة الوصول إلى الحديث المطلوب عن طريق طرفه، يتم اختيار **(هجائياً)** من أسفل الشاشة؛ بواسطة الضغط على الموضع الخاصِّ به، وعندها يقوم البرنامج بترتيب أطراف الأحاديث في الكتاب على حروف المعجم. وحتى نصل إلى طرف الحديث في قائمة الأحاديث، نستخدم المربع الواقع على يسار القائمة، أو نستخدم السهمين في الأعلى والأسفل، حيث يقوم الباحث بالنظر في القائمة واستعراضها، ومعرفة إن كان الحديث مخرجاً في الكتاب المذكور أو غير

مخَرَّج، فإن كان مخرجاً؛ تم استعراضه من خلال زر **(عرض النصِّ)** الموجودة أسفل الشاشة، ومن ثمَّ تُؤخذ المعلومات الخاصة بالحديث؛ مما يلزمه البحث. فإذا كان البحث مثلاً؛ عن حديث (**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة ؛ هل ترى فيها جدعاء)** لزمنا البحث عن موضع حرف الكاف في قائمة الأحاديث - بعد ترتيب القائمة على حروف المعجم - والنظر في طرف الحديث الذي يبدأ بكلمة (**كلُّ**)، (انظر الصور رقم ٢٠، ٢١، ٢٢).



صورة رقم (٢٠)



صورة رقم (٢١)

قائمة أحاديث الجامع

عدد عناصر القائمة : ٧٠٠٨

مسلسل	المصدر	حديث	الراوي	طرف الحديث
٤٢٤٦	البخاري	٥٠٥٥	عدي بن حاتم	كل ما أمسكن عليك قلت وإن قتلن قال وإن قتلن قلت
٤٢٤٧	البخاري	٣٩٩٧		كل مسكر حرام رواه جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن
٤٢٤٨	البخاري	٥٥٦٢		كل معروف صدقة
٤٢٤٩	البخاري	٤٩٥٨		كل مما يليك
٤٢٥٠	البخاري	١٢٩٦		كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه
٤٢٥١	البخاري	٦٩٩٦		كل ميسر لما خلق له
٤٢٥٢	البخاري	٦١٠٧	عمران بن ...	كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له
٤٢٥٣	البخاري	٤٦٧٤	عبدالله	كلاكما محسن فاقرأا أكبر علمي قال فإن من كان قبلكم
٤٢٥٤	البخاري	٣٢١٧	عبدالله	كلاكما محسن ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا
٤٢٥٥	البخاري	٢٣٦٨	عبدالله	كلكم راع فمسئول عن رعيته فالأمير الذي على الناس
٤٢٥٦	البخاري	٨٤٤	عبدالله	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول

الحديث المطلوب

الراوي الأول — هجائيا — حسب المصدر

عرض النص

صورة رقم (٢٢)

ثالثاً : استخراج الحديث بمعرفة كلمة من متن الحديث :

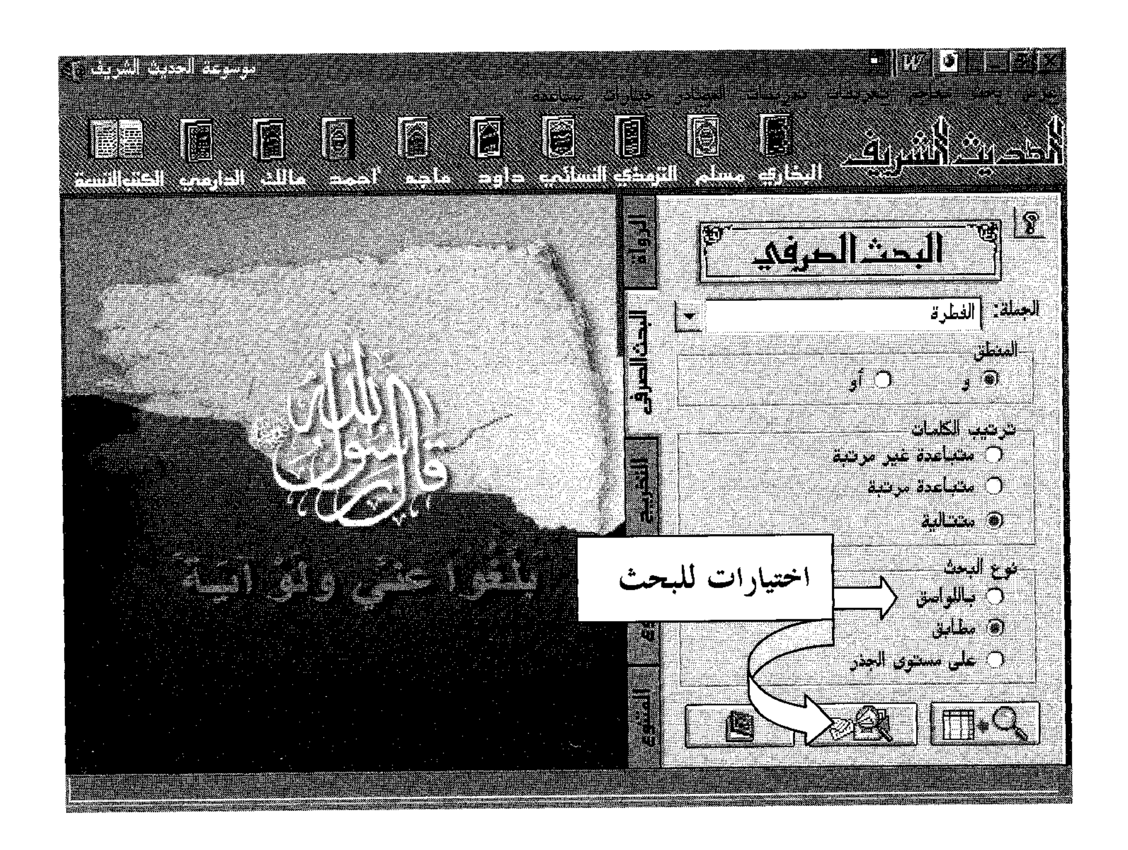
يتم استخراج الحديث من الموسوعة بهذه الطريقة ؛ إذا عرفنا كلمة من متن الحديث، وهناك وسيلتان لذلك :

١- اختيار قائمة **(بحث)**:

يتم اختيار قائمة **(بحث)** من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعند الضغط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر لنا مجموعة من مجالات البحث، التي نختار من بينها **(البحث الصرفي)**، (انظر الصورة رقم ٢٣). وبهذا الاختيار– بعد الضغط عليه – تظهر شاشة **(البحث الصرفي)**، (انظر الصورة رقم ٢٤).



صورة رقم (٢٣)



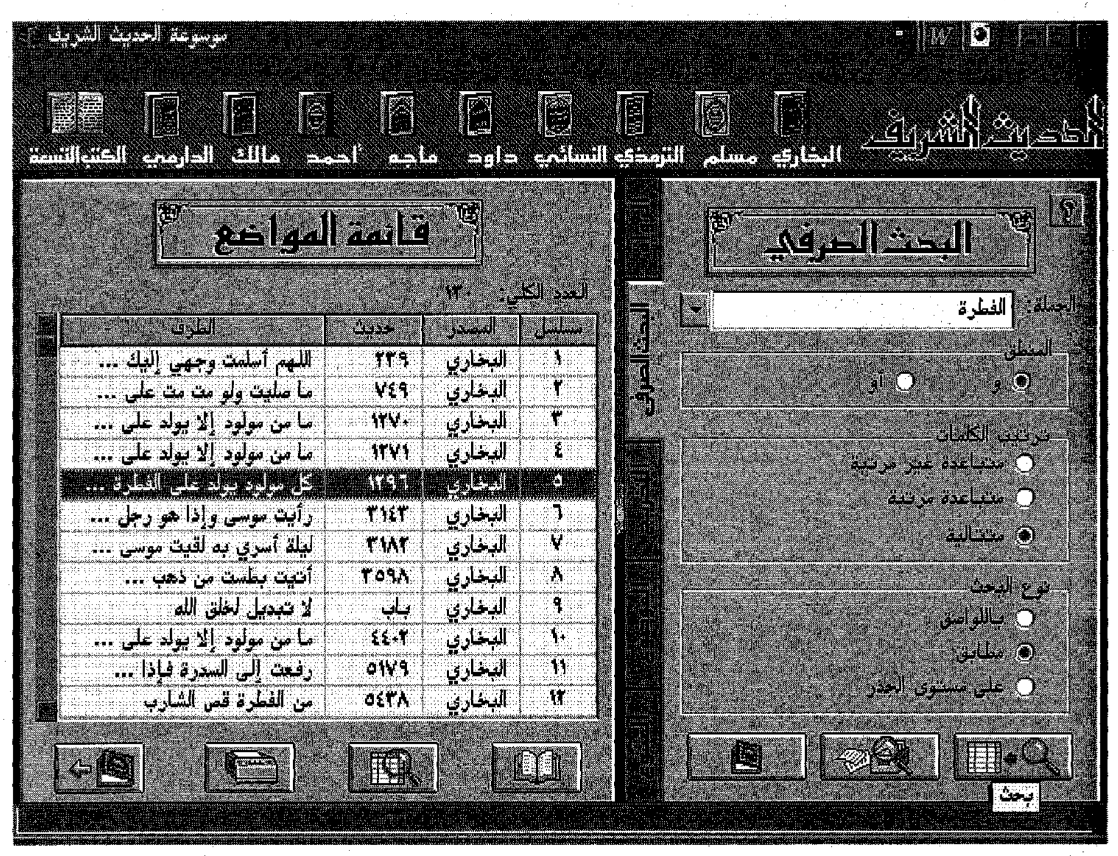
صورة رقم (٢٤)

واستخراج الحديث بالبحث الصرفي؛ يكون بكتابة كلمة أو أكثر من الحديث في مكان **(الجملة)** ثمَّ تحديد المكان المناسب عند عناوين **(المنطق**[١]**، وترتيب الكلمات، ونوع البحث)**، ثم الضغط على زر **(بحث)** أسفل الشاشة، حيث يظهر تبعاً لذلك شاشة **(قائمة المواضع)**؛ إن كان الحديث مخرجاً في الكتب التسعة أو بعضها.

---

(١) يقصد بالمنطق ؛ أن الباحث إذا أراد جميع الكلمات التي كتبها في خانة (الجملة)، فعليه الضغط على دائرة (و)، ويحدد بعد ذلك ترتيب الكلمات ونوع البحث، وأما إذا أراد أيَّ كلمة من الكلمات التي أدخلها ؛ دون تحديد كلمة بعينها – في حال ما كتب جملة– فعليه الضغط على دائرة (أو)، وفي حال اختيار هذا المنطق – أي اختيار أو – يصبح (ترتيب الكلمات) لا معنى له، ولهذا لا يكون مجاله نشطاً في الموسوعة.

وقائمة المواضع تشتمل على مجموعة خانات، هي خانة: مسلسل، والمصـــدر، وحديث، والطرف، وأسفل الشاشة يوجد زر **(عرض المواضع)**؛ الذي يســتخدمه الباحث؛ لعرض ما يشاء من الأحاديث التي ظهرت في القائمة، (انظر الصورة رقم ٢٥).



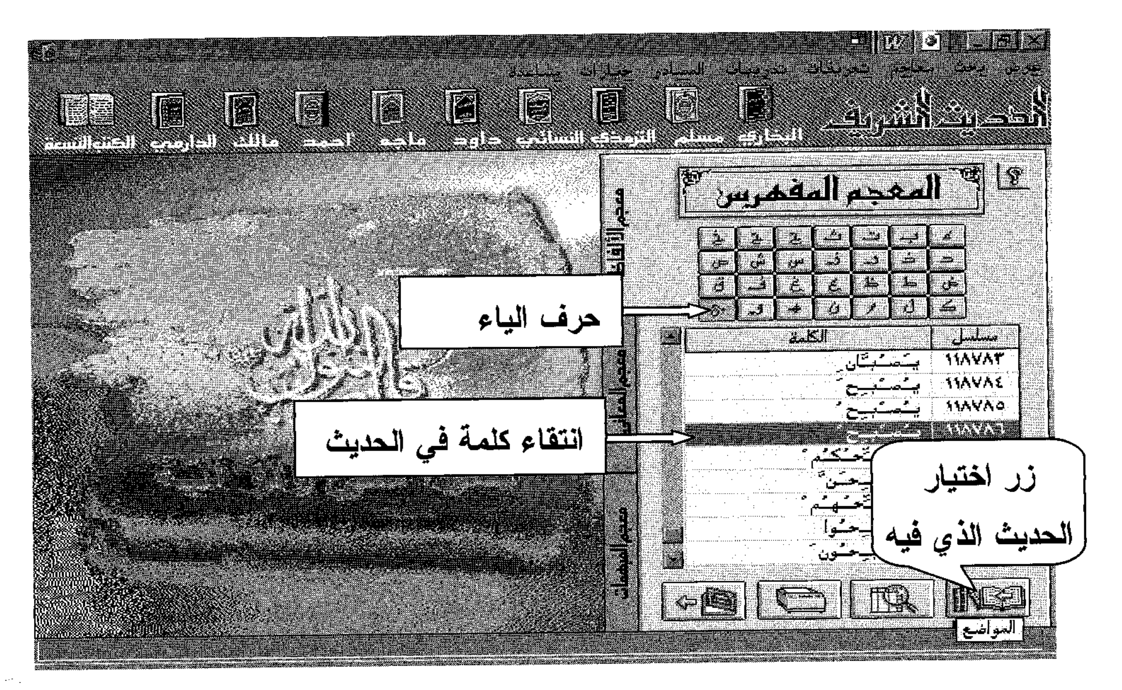
صورة رقم (٢٥)

٢- اختيار قائمة **(معاجم)**:

يتم اختيار قائمة **(معاجم)** من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعند الضغــط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر لنا مجموعة من مجالات البحـــث، التـــي نختار من بينها **(معجم ألفاظ الحديث)**،(انظر الصورة رقم ٢٦). وبهذا الاختيار- بعد الضغط عليه - تظهر شاشة **(المعجم المفهرس)**،(انظر الصورة رقم ٢٧).

اختيار معجم ألفاظ الحديث

صورة رقم (٢٦)



صورة رقم (٢٧)

واستخراج الحديث بواسطة المعجم المفهرس ؛ يكون بالبحث عن الكلمة التي اختارها الباحث من متن الحديث وذلك بالضغط على زر الحرف الذي تبدأ به الكلمة، واستخدام السهمين الواقعين على يسار الشاشة. وعند الوصول إلى الكلمة في المعجم ؛ يتم اختيارها بالضغط عليها بالمشيرة، ثم بالضغط على زر **(المواضع)** أسفل الشاشة، تظهر شاشة **(قائمة المواضع)**؛ التي تبين من أخرج الحديث ؛ وموضعه في كتابه.

وقائمة المواضع تشتمل على مجموعة خانات، هي خانة: مسلسل، والمصدر، واسم الكتاب، وحديث، ويوجد أسفل الشاشة زر **(عرض المواضع)**؛ الذي يستخدمه الباحث؛ لعرض ما يشاء من الأحاديث التي ظهرت في القائمة، (انظر الصورة رقم ٢٨).



صورة رقم (٢٨)

ويجب التنبه إلى أن الكلمات في المعجم المفهرس، مرتبة حسب صورتها وليس حسب جذرها، فكلمة (**القِثَّاء**) مثلاً، نجدها في حرف الهمزة وليس في حرف القاف، وكلمة (**فاختلط**)، نجدها في حرف الفاء وليس في حرف الخاء، وكلمة (**وكَفَلَهُم**)، نجدها في حرف الواو وليس في حرف الكاف، وهكذا[١].

وهناك معجم آخر ضمن قائمة المعاجم، هو (**معجم غريب ألفاظ الحديث**)، يمكن استخدامه لاستخراج الحديث بهذه الطريقة، وذلك حينما يكون لدينا كلمة غريبة في متن الحديث. وطريقة استخدام هذا الفهرس، تشبه تماماً طريقة استخدام معجم ألفاظ الحديث، ويمكن أن نستغني عن هذا المعجم بالمعجم الأول.

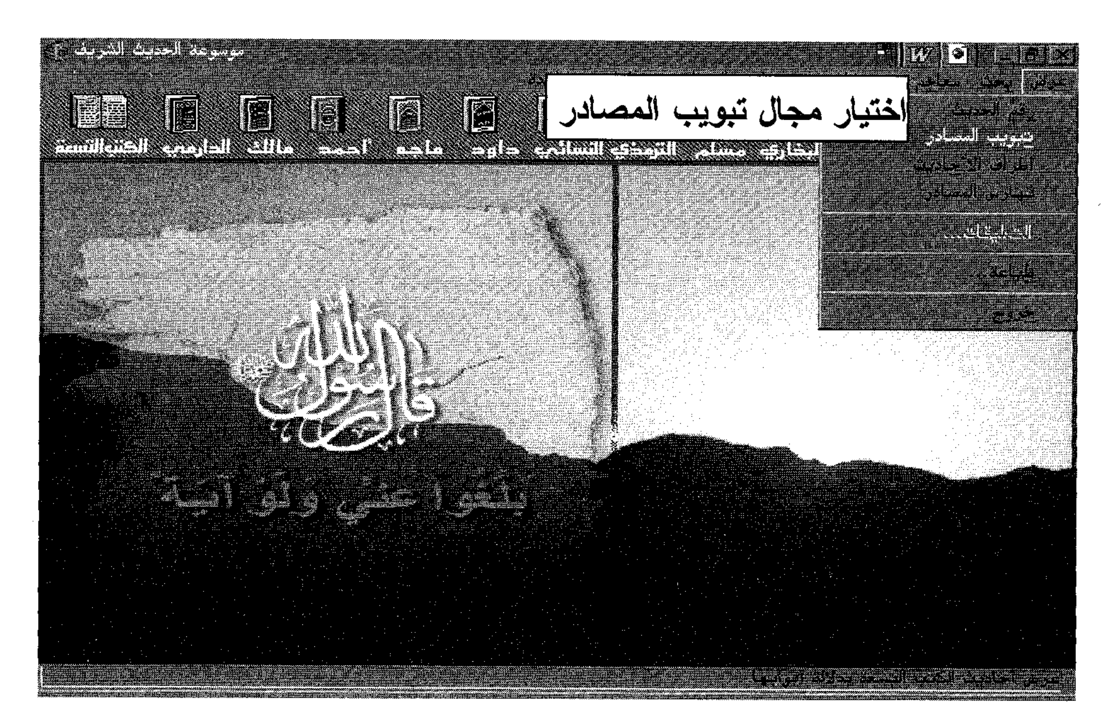
رابعاً : استخراج الحديث بمعرفة موضوعه :

يتم استخراج الحديث من الموسوعة بهذه الطريقة ؛ إذا عرفنا موضوع الحديث، وهناك وسيلتان لذلك :

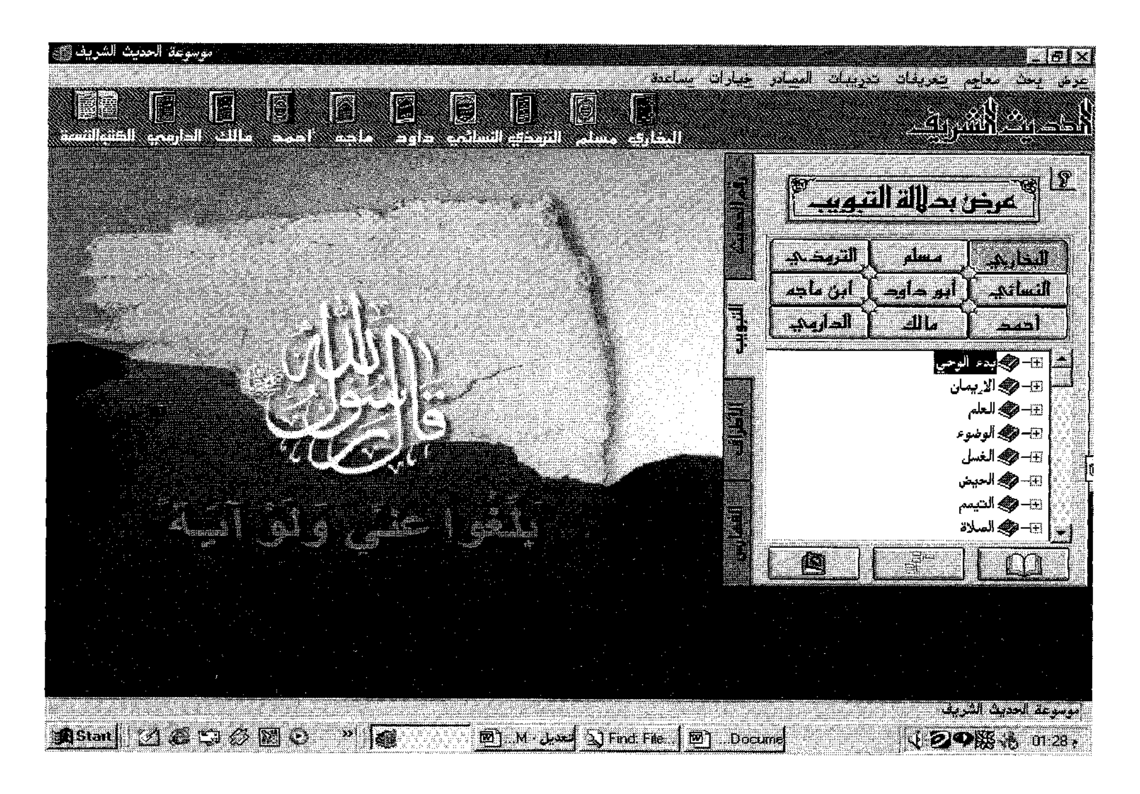
١- اختيار قائمة (**عرض**) من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعند الضغط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر لنا مجموعة من مجالات البحث، التي نختار من بينها (**تبويب المصادر**)، (انظر الصورة رقم ٢٩). وبهذا الاختيار – بعد الضغط عليه – تظهر شاشة (**عرض بدلالة التبويب**)؛ التي تشتمل على أزرار الكتب التسعة، وهذه الكتب تلزمنا جميعاً في التخريج بهذه الطريقة، عدا مسند أحمد؛ الذي تمَّ ترتيبه على المسانيد، (انظر الصورة رقم ٣٠).

---

(١) هذا النوع من الترتيب الذي يقوم على ترتيب الكلمات؛ حسب الشكل للكلمة، وحسب اشتقاقها ومع لواحقها ؛ يتعب الباحث كثيراً، وذلك لأن بعض الكلمات ؛ تختلف لواحقها، أو يختلف اشتقاقها من مصدر لآخر؛ مما يؤدي إلى اختلاف أول حرف فيها، ومن ثم يختلف مكان الكلمة في الفهرس. فمثلاً؛ كلمة (فأهريق) في حديث البخاري، وردت بلفظ (أو أهريق) في حديث أحمد.

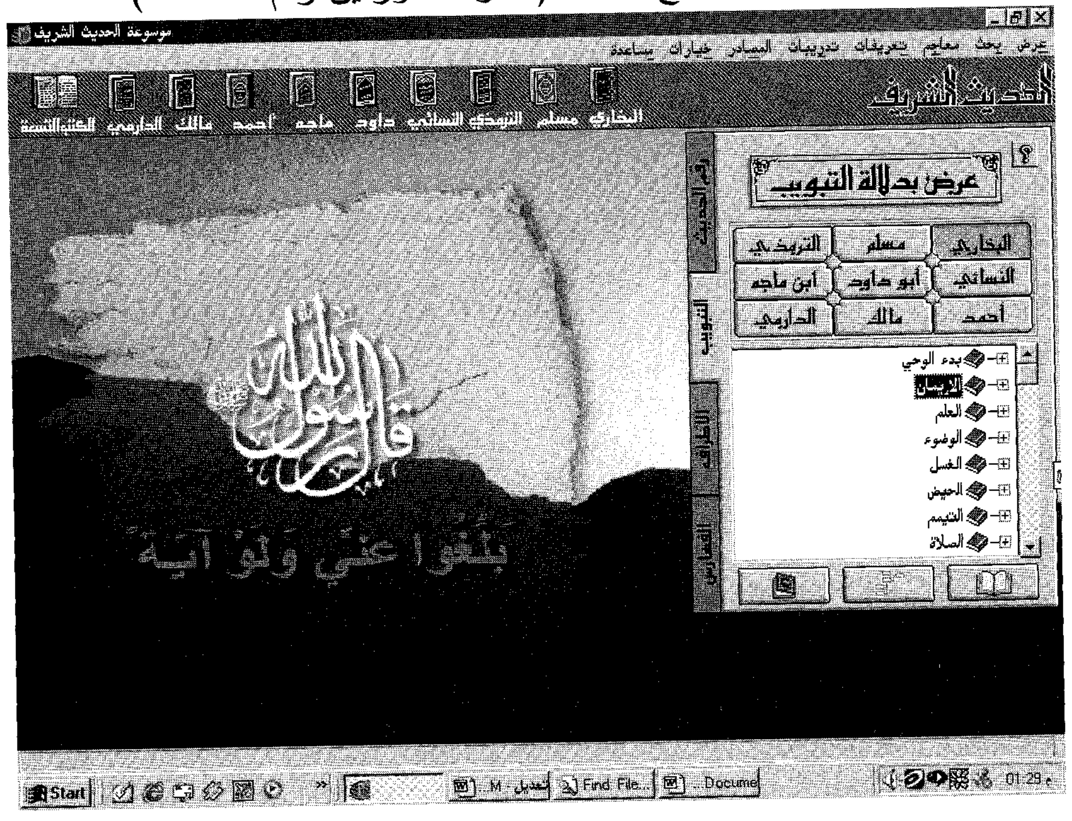


صورة رقم (٢٩)

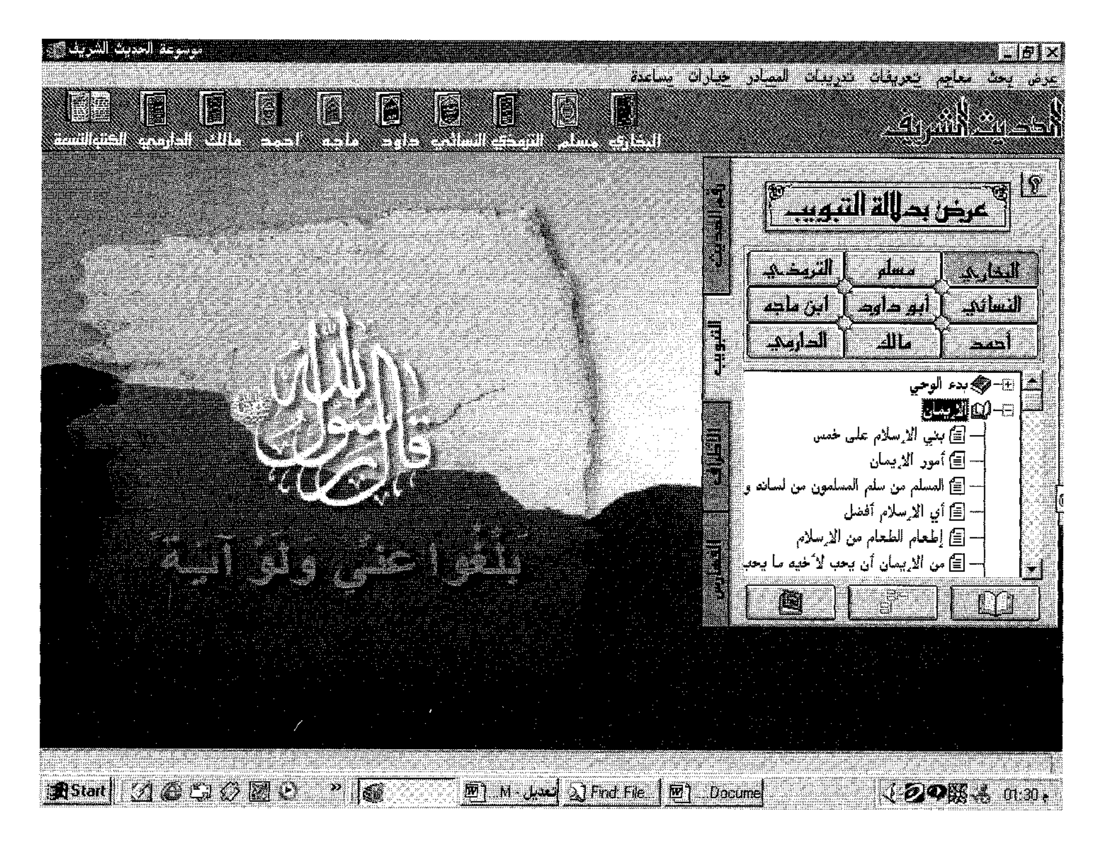


صورة رقم (٣٠)

ويتم التخريج بواسطة التبويب، باستخدام كل مصدر على حدة، وذلك لعدم اتفاق المصادر الحديثية في أسماء الكتب وعددها، فإذا أردنا التخريج من صحيح البخاري مثلاً، ضغطنا بالمشيرة على الزر الخاص بصحيح البخاري، حيث يظهر أمامنا أسماء الكتب التي يشتمل عليها الجامع الصحيح، ويظهر إلى جانب كل كتاب مربع في داخله إشارة +، وصورة كتاب مغلق، ومن خلال النظر في موضوع الحديث ؛ ننتقي الباب المناسب لموضوع الحديث. فلو كان موضوع الحديث، هو الكلام عن الإيمان، استعرضنا الكتب التي يشتمل عليها صحيح البخاري، حتى نصل إلى كتاب الإيمان، ثم نقوم بالضغط بالمشيرة على إشارة + داخل المربع، وذلك عند ظهور صورة يد، فيفتح الكتاب المغلق، وتظهر قائمة الأبواب التي يشتمل عليها كتاب الإيمان، وباستعراضها يتم تحديد الأبواب التي يظن الباحث أن الحديث يندرج تحتها، (انظر الصورتين رقم ٣١، ٣٢).

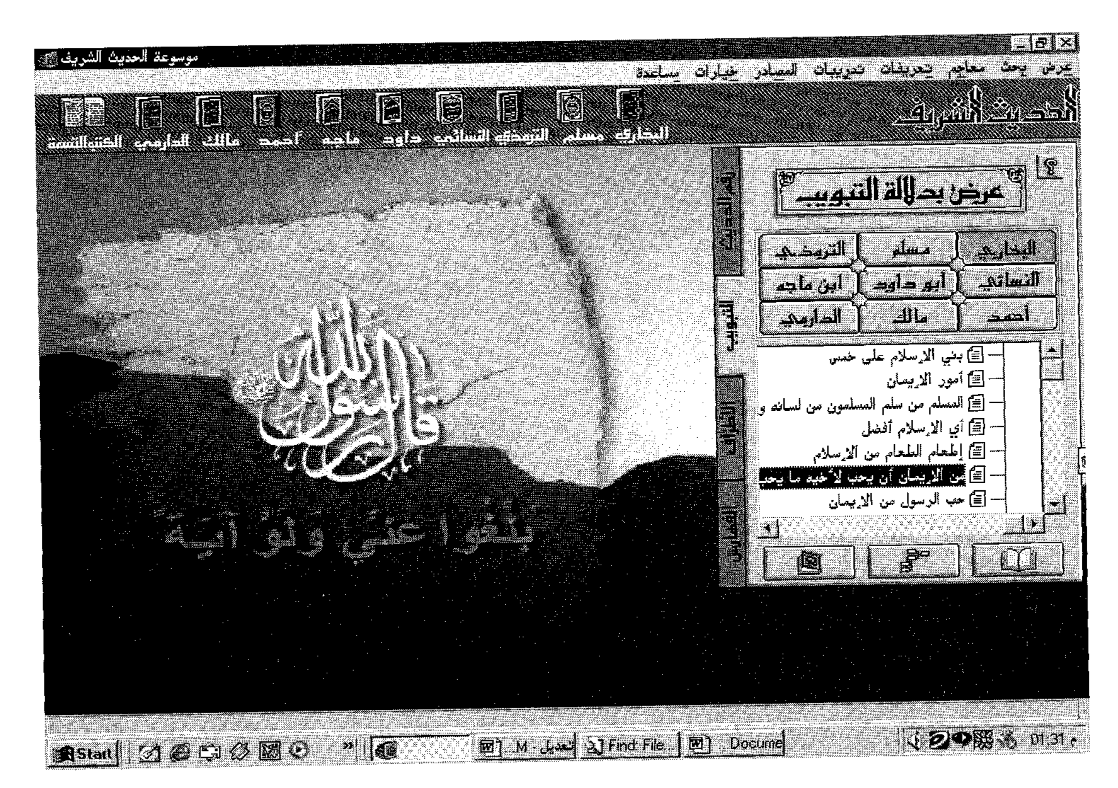


صورة رقم (٣١)

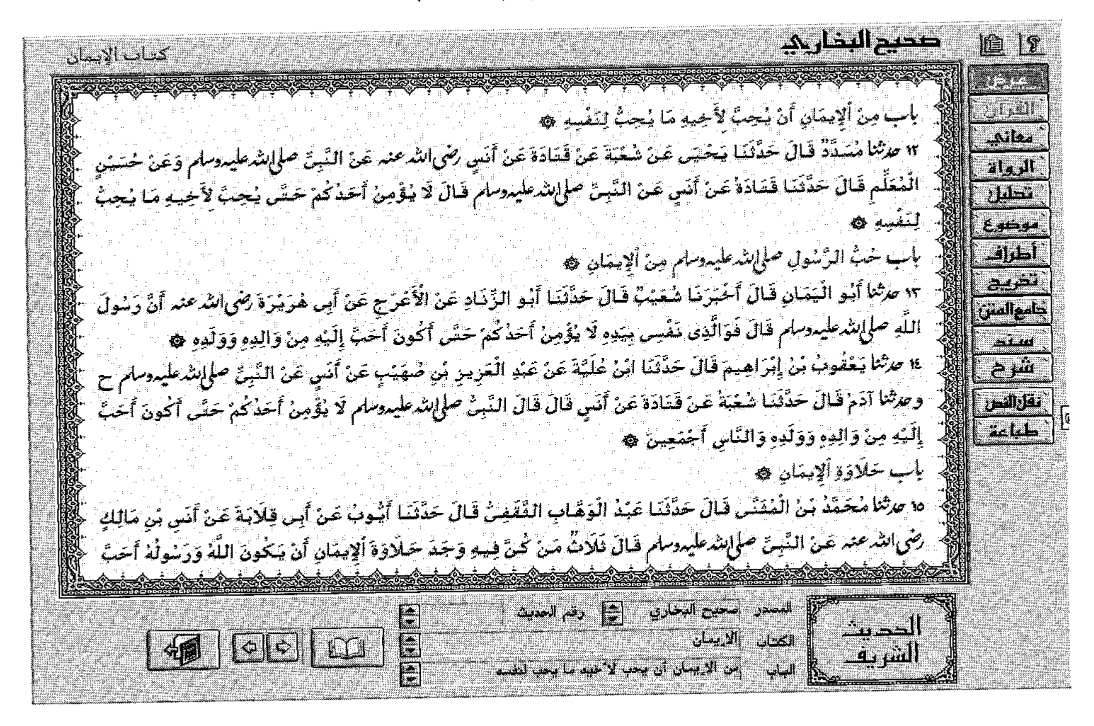


صورة رقم (٣٢)

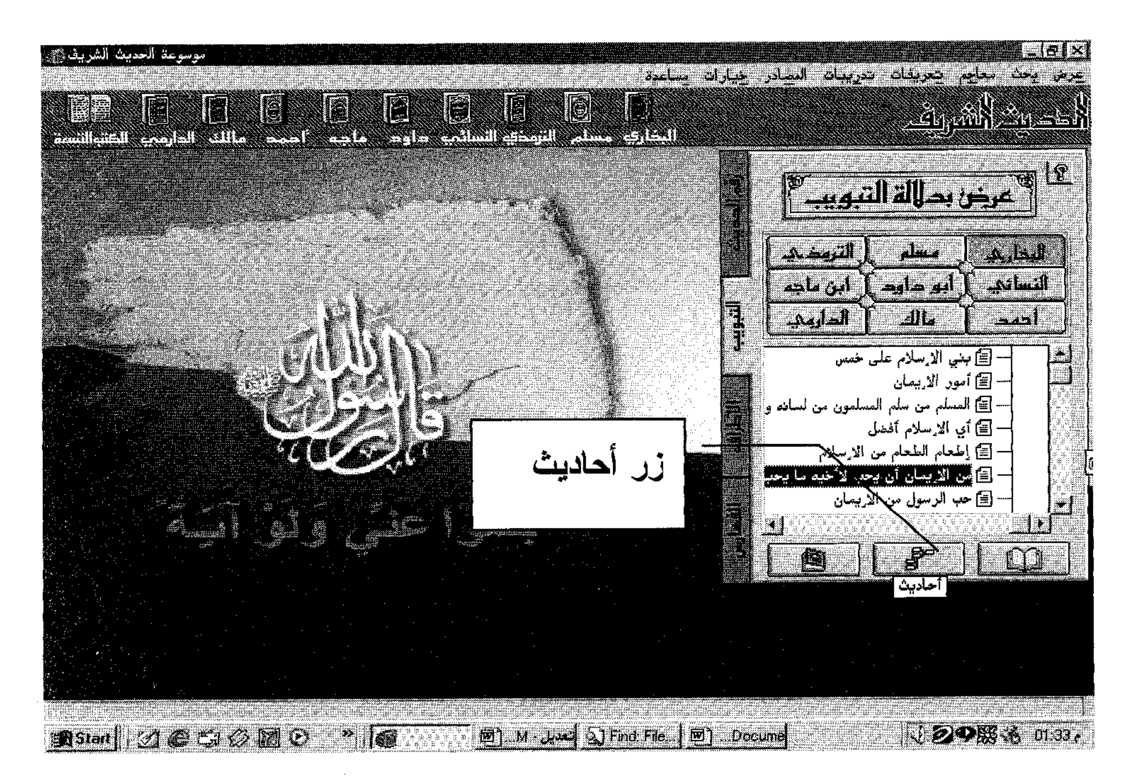
وعند إرادة استعراض أحاديث باب من الأبواب، يتم تظليل ذلك البـــاب بالضغط عليه، ثم ينتقل الباحث إلى زر **(عـــرض)**، أو زر **(أحـــاديث)** أســفل الشاشة. وبالضغط على زر عرض؛ يقوم البرنامج بعرض اسم الباب والأحاديث مباشرة، وبالضغط على زر أحاديث ؛ يقوم البرنامج بعرض **(قائمة الأحـــاديث)**؛ التي تشتمل على الرقم المتسلسل، وطرف الحديث، ورقمه؛ في ذلك المصــــدر، حيث يقوم الباحث باستعراض أطراف الأحاديث الموجودة، وينتقي الحديث الذي يتفق مع حديثه (انظر الصورتين رقم ٣٣، ٣٤).



صورة رقم (٣٣-أ)



صورة رقم (٣٣-ب)



صورة رقم (٣٤-أ)



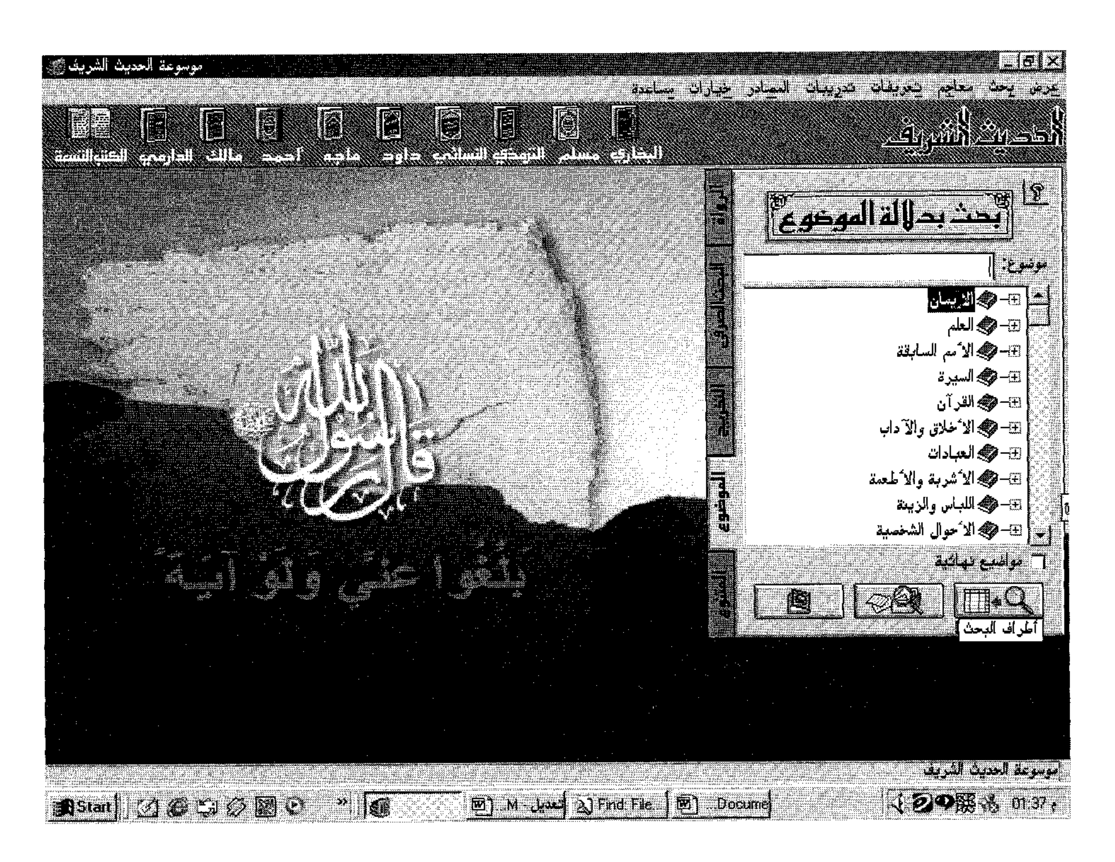
صورة رقم (٣٤-ب)

ويفضل استخدام زر عرض ؛ في حال معرفة موضوع الحديث دون معرفة متنه، كما يفضل استخدام زر أحاديث ؛ في حال معرفة موضوع الحديث ومعرفة متنه.

٢- اختيار قائمة **(بحث)** من بين القوائم الموجودة أعلى الشاشة، وعند الضغط بالمشيرة على القائمة المذكورة، يظهر لنا مجموعة من مجالات البحث، التي نختار من بينها **(بدلالة موضوع فقهي)**، (انظر الصورة رقم ٣٥). وبهذا الاختيار – بعد الضغط عليه – تظهر شاشة **(بحث بدلالة الموضوع)**، وهذه الشاشة تشتمل على خانة موضوع، لكتابة الموضوع الذي يريده الباحث، وتحت هذه الخانة توجد قائمة بعناوين الموضوعات الكلية ؛ نحو : الإيمان، والعلم، والأمم السابقة، والسيرة، والقرآن، والأخلاق والآداب، والعبادات، ... الخ (انظر الصورة رقم ٣٦).



صورة رقم (٣٥)



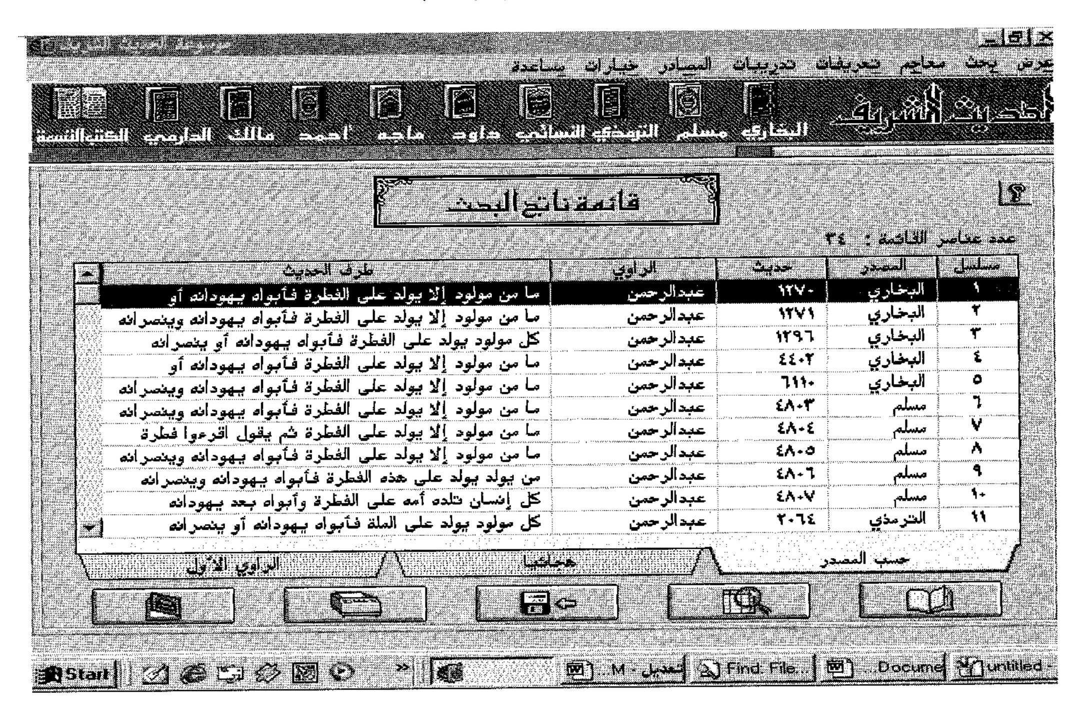
صورة رقم (٣٦)

ويتم استخراج الحديث بواسطة **(بحث بدلالة الموضوع)** بصورتين :

١- كتابة موضوع الحديث المراد تخريجه في الخانة المعدَّة لذلك، ثم الضغط على زر أطراف الحديث أسفل الشاشة، حيث تظهر شاشة **(قائمة ناتج البحث)**، وهذه القائمة ؛ يمكن استعراض الأحاديث فيها بعد ترتيب أطراف الأحاديث على حروف المعجم ؛ لتيسير البحث، كما يمكن استعراضها من غير ترتيب ؛ بواسطة السهمين الموجودين على يسار الشاشة. وعند الحاجة لمعرفة النص ؛ يتم الضغط على زر عرض النص الموجود أسفل الشاشة (انظر الصورتين رقم ٣٧، ٣٨).

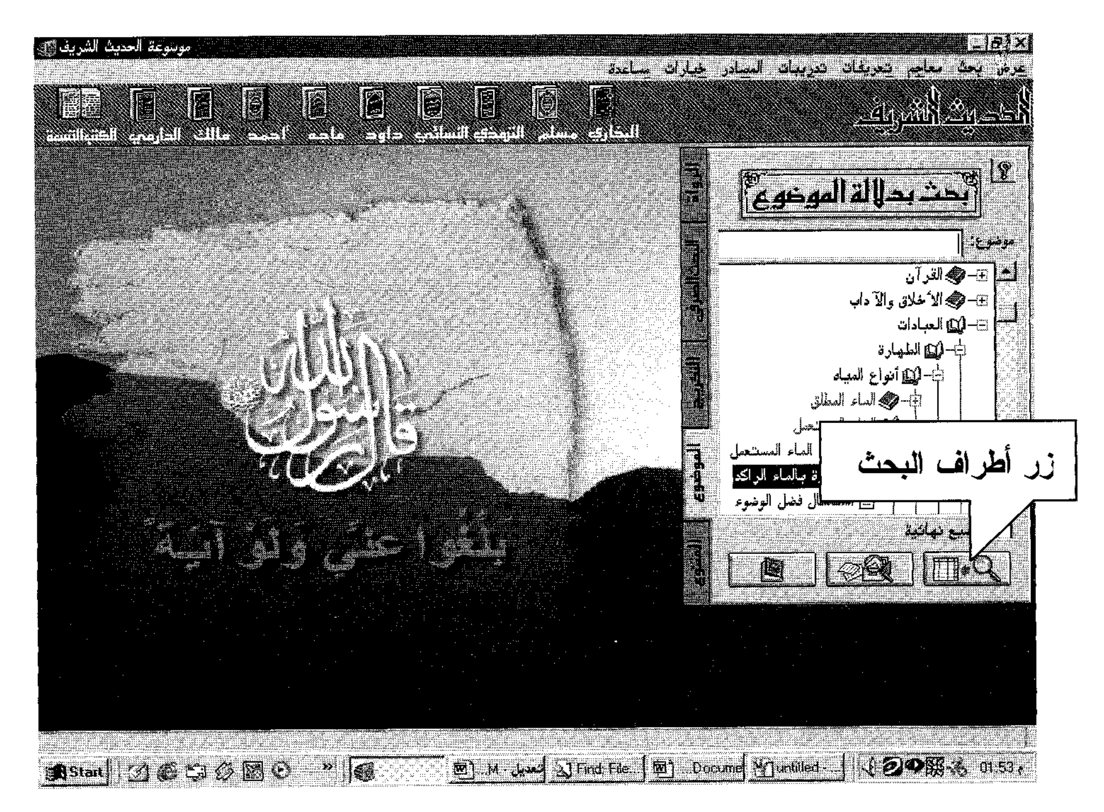


صورة رقم (٣٧)

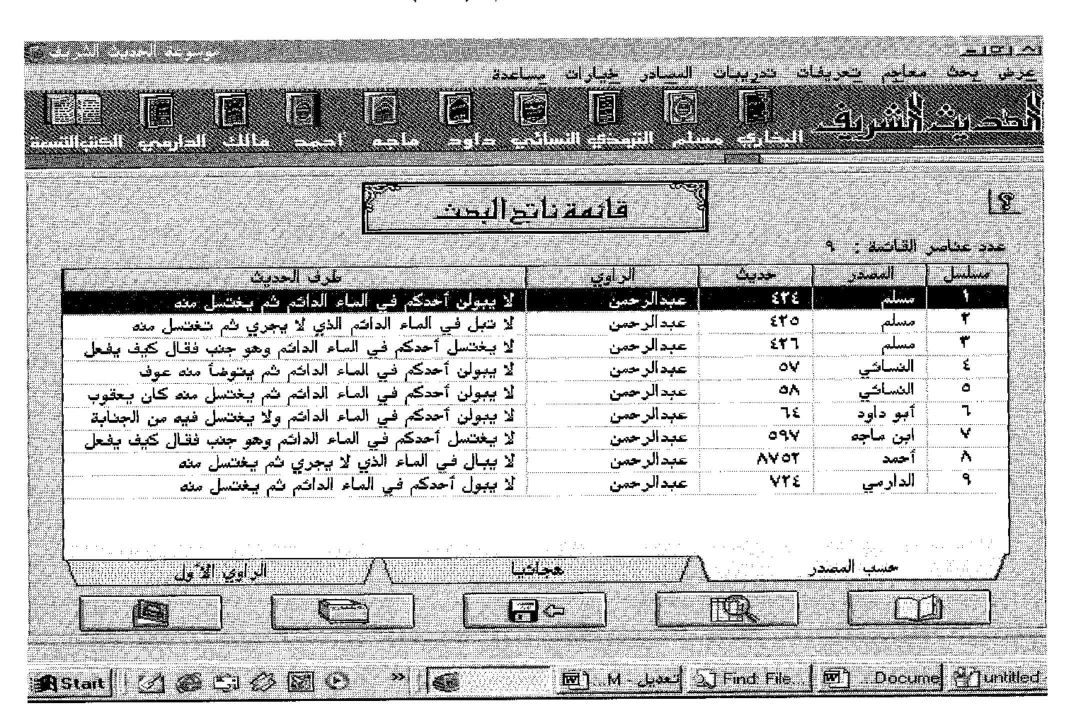


صورة رقم (٣٨)

٢- الضـغط علـى مـربع موضـوع مـن الموضوعات الكلية، حيث تظهر موضـوعات فرعـية، وهذه الموضوعات ؛ تشتمل على موضوعات أخرى إذا وجدنا جانبها صورة كتاب مغلق، ولتوضيح ذلك، نمثّلُ بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ). هذا الحديث موضوعه (**الطهارة**)، وعند النظر في قائمة الموضوعات الكلية ؛ نجد أن الحديث يندرج تحت موضوع (**العبادات**)، وبالضغط على مربع كتاب العـبادات تظهـر العناويـن الفرعية ؛ ومن بينها (**الطهارة**)، وبالضغط على المربع المجاور لموضوع الطهارة ؛ تظهر عناوين أخرى ؛ ومن بينها (**أنواع المـياه**)، وباختيار موضوع أنواع المياه والضغط على مربعه، تظهر مجموعة عناوين ؛ فيها عنوان (**الماء المستعمل**)، وبالضغط على المربع الخاصِّ به ؛ تظهر مجموعة عناوين أخيرة، وإلى جانب كلٍ منها صورةٌ لصفحة كتاب، ونجد من بين هذه العناوين (**الطهارة بالماء الراكد**)، فنقوم بتظليله بواسطة المشيرة، ونضغط على زر أطراف البحث أسفل الشاشة، فتظهر (**قائمة ناتج البحث**) ؛ التي تشتمل على بيان موضع الحديث في المصادر التي أخرجته، وكل موضع ؛ فـيه بيان لمصدر الحديث، ورقمه، والراوي له من الصحابة، وطرفه (انظر الصورتين رقم ٣٩، ٤٠).



صورة رقم (٣٩)



صورة رقم (٤٠)

خامساً : استخراج الحديث بمعرفة صفة في السند أو المتن :

يتم استخراج الحديث من الموسوعة بهذه الطريقة؛ إذا كان الحديث يشتمل على صفة معينة، فإذا كان في الحديث اسم مبهم في السند أو المتن، استخدمنا **(معجم مبهمات الحديث)** الواقع في قائمة معاجم، بتظليله والضغط عليه، وانتقاء الاسم المبهم من القائمة بعد استعراضها.

ونجد **(فهارس المصادر)** الواقعة في قائمة **(عرض)**؛ تشتمل على مجموعة من الفهارس الفرعية التي تخدم استخراج الحديث عن طريق صفة في الحديث، فإذا فتحنا شاشة **(عرض بدلالة الفهارس)** – بالضغط على **(فهارس المصادر)** – تظهر مجموعة من الفهارس الفرعية التي تخدمنا في هذه الطريقة، وهذه الفهارس تتمثل بالأزرار التالية:

١-**أطراف الحديث**: ونستخدمه – بالضغط عليه – إذا كان الحديث قدسياً، أو كان موقوفاً أو مقطوعاً.

٢- **الأعلام**: ونستخدمه – بالضغط عليه – إذا كان في الحديث اسماً من الأسماء المشهورة، كأن يكون اسماً لنبي، أو لمَلَكٍ من الملائكة، أو لصحابي، أو لعظيم، أو لمكان، ونحو ذلك، حيث نضغط على زر قائمة الفهارس أسفل الشاشة، بعد انتقاء العنوان المناسب للاسم وتظليله.

٣-**رواة**: ونستخدمه – بالضغط عليه – إذا كان في الحديث أسانيد غير متصلة، ويشمل ذلك مواضع تعليق (يعني أحاديث معلَّقة)، ومواضع إرسال، ومواضع انقطاع. فإذا كان في الحديث صفة من الصفات المذكورة، فإننا نظلل العنوان المناسب، ونضغط بعد ذلك على زر قائمة الفهارس؛ الموجود أسفل الشاشة.

٤-**أقوال**: ونستخدمه – بالضغط عليه – إذا كان في الحديث بيت من الشعر، حيث نظلل العنوان الخاص بأبيات الشعر، ثم نضغط على زر قائمة الفهارس؛ الموجود أسفل الشاشة.

الموسوعة الثانية
الموسوعة الذهبية

أ. تعريف بالموسوعة:

تعتبر هذه الموسوعة من أكبر الموسوعات التي جمعت مئات من كتب الحديث الشريف، التي روت الأحاديث بأسانيدها ومتونها، من كتب الصحاح، والجوامع، والسنن، والموطآت، والمسانيد، وكتب المستدركات والمستخرجات، وشروح الحديث، وغريبه، وكتب الرجال، والتاريخ، والسير.

وقد نفذ هذه الموسوعة مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي.

ب. مجالات الاستفادة من (الموسوعة الذهبية) في معرفة موضع الحديث:

يمكن الاستفادة من الموسوعة في مجالات متعددة والتي تعرضها لنا القائمة الرئيسية في الصورة رقم (١).



صورة رقم (١)

جـ. طرق التخريج بواسطة الموسوعة:

١. عن طريق معرفة الراوي للحديث.

٢. عن طريق معرفة طرف الحديث.

٣. عن طريق معرفة كلمة أو أكثر في الحديث.

٤. عن طريق معرفة موضوع الحديث.

٥. عن طريق معرفة لفظة في الحديث (المعاجم).

كيفية استخدام الموسوعة للتخريج:

كما تقدم في الموسوعة السابقة، لا بد للباحث الذي يريد الاستفادة من هذه الموسوعة أن يكون ملماً بمبادئ تشغيل الحاسوب.

وعند اللجوء إلى الحاسوب في عملية التخريج، نستخدم الخطوات الآتية:

أ. عند الدخول إلى الموسوعة من قائمة البرامج، ننتظر حتى تظهر شاشة القائمة التي تشتمل على مجموعة القوائم –انظر الصورة رقم (١) وتحتوي على (المقدمات، العرض، البحث، الموسوعات، المعاجم، الفهارس).

ب. تحرك المؤشر، وهو عبارة عن سهم يتم تحريكه بواسطة الفأرة **(Mouse)** إلى الجهة المطلوبة، ومن هنا نبدأ التخريج حسب الطرق المتعددة السابقة وهي:

١. الطريقة الأولى: عن طريق معرفة الراوي للحديث

في هذه الطريقة نختار مجال فهرس أسماء الرواة الأعلام، وبالبحث عن اسم الراوي، نختار الحرف الذي يبدأ به الاسم؛ من قائمة الحروف التي في أعلى الشاشة.

فمثلاً: لو أن راوي الحديث من الصحابة، هو: (جابر بن عبدالله) –رضي الله عنه– فإننا نضغط على حرف الجيم في أعلى الشاشة، فتظهر قائمة الرواة، وفيها من اسمه "جابر" من الرواة. وباستعراض أسماء (جابر بن عبد

الله) عن طريق تظليل الاسم والضغط على زر (عرض)، نميز اسم الصحابي الذي نقوم باستعراض أحاديثه في الموسوعة.

٢. الطريقة الثانية: عن طريق طرف الحديث

بعد ظهور شاشة (القائمة الرئيسية) في الصورة رقم (٢) نضع السهم على كلمة (الموسوعات)، ثم نضغط عليه، فتظهر لنا قائمة جديدة على يسار القائمة الأولى، وقد كتب عليها: "موسوعة الأطراف" و"تراجم الرواة".



صورة رقم (٢)

نضع السهم على كلمة "موسوعة الأطراف، ونضغط عليه فتظهر لنا شاشة جديدة كما هو في الصورة رقم (٣) كتب عليها في أعلاها حروف المعجم، وتحتها تأتي قائمة الأحاديث مرتبة، ونختار الحرف الذي يتفق مع طرف الحديث المراد تخريجه.



صورة رقم (٣)

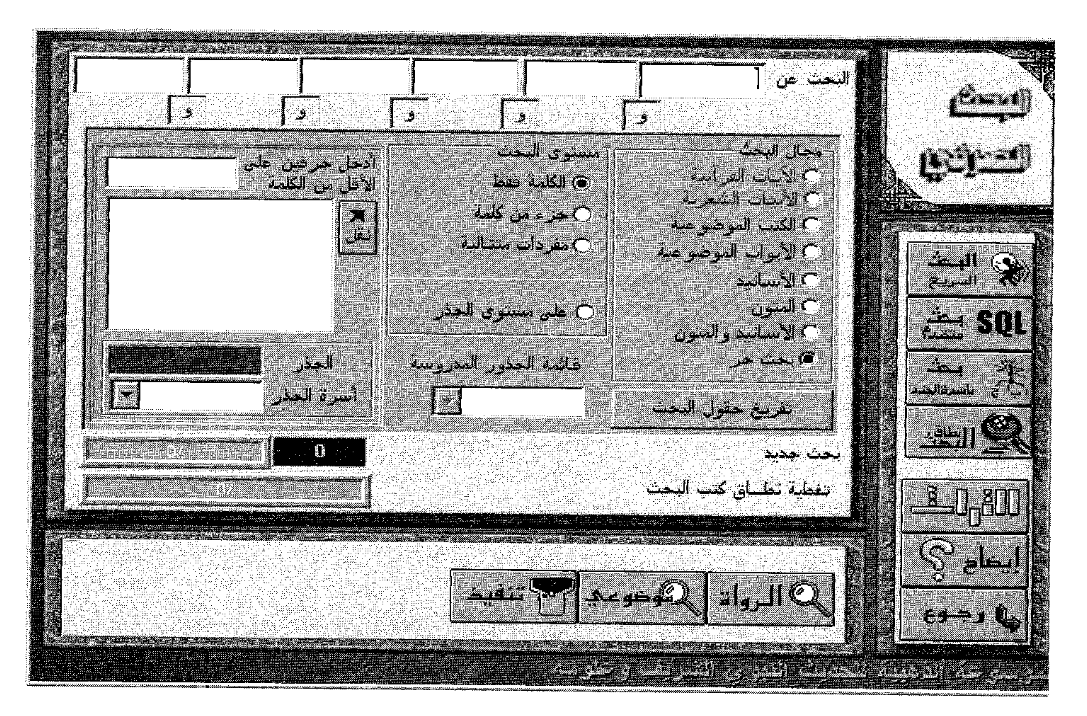
فمثلاً: حديث: "بأبي أنت يا رسول الله وأمي استغفر لي...إلخ" نختار له حرف (الباء)، فتظهر قائمة أطراف الأحاديث التي تبدأ بحرف (الباء)، ونقوم باستعراضها حتى إذا وجدنا طرف الحديث المطلوب قمنا بتظليله، والضغط على زر (عرض) لنأخذ ما نحتاجه من الحديث.

٣. الطريقة الثالثة: عن طريق كلمة أو أكثر في الحديث.

مثال ذلك: حديث: "أنا فرطكم على الحوض من ورده شرب منه".

أ. نقوم بتوجيه السهم إلى القائمة الرئيسية ونضعه على كلمة (البحث)، ثم نضغط عليه، فتظهر لنا مجالات للبحث كما في الصورة رقم (١).

ثم نضع السهم على كلمة (البحث الصرفي) ونضغط عليها، فتظهر لنا شاشة جديدة، كتب عليها (البحث الصرفي) انظر الصورة رقم (٤).



صورة رقم (٤)

ب. ندخل كلمة (الحوض) في الحقل الثاني. كما هو مبين في الصورة رقم (٤)، ويلاحظ أن أداة الربط في السطر الذي يليها هي حرف (و) حتى يستدعي لك البرنامج جميع النصوص التي فيها كلمة (فرطكم) وكلمة (الحوض) في الوقت ذاته.

ج. نضع السهم على زر أو كلمة (تنفيذ) في أسفل الصورة، ونضغط عليه، وعند انتهاء البحث، تظهر شاشة فيها جدول بالنتائج التي خرج بها البحث كما في الصورة رقم (٣) وفي هذا المثال كان عدد النتائج (١٠٩)، وذلك من جميع الكتب التي أخرجت هذا الحديث بهذه الألفاظ.

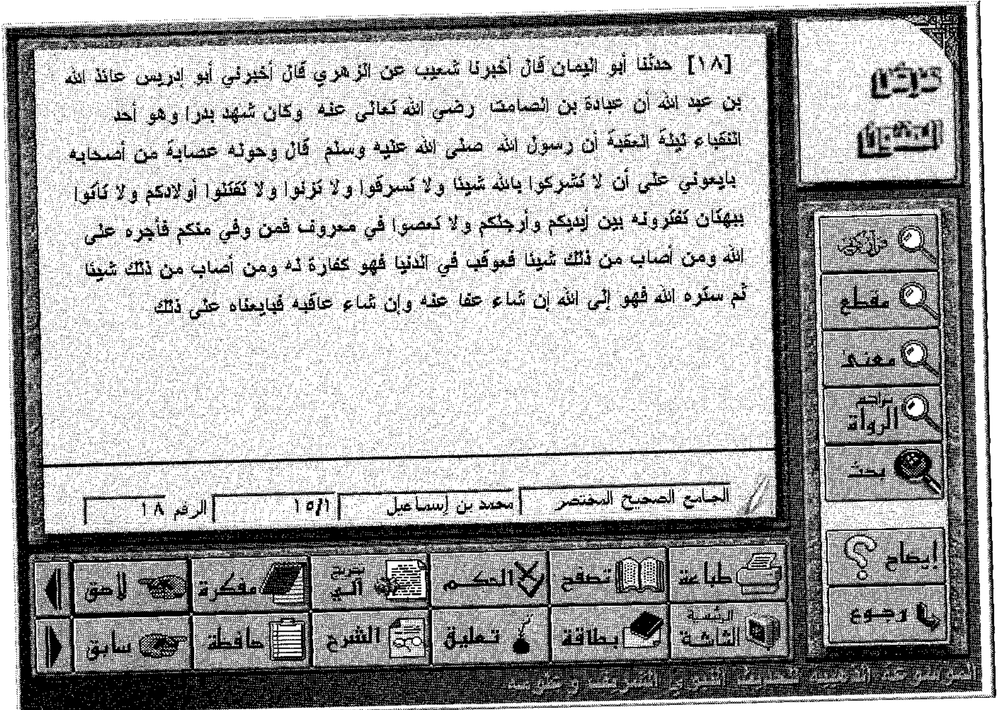
د. للدخول على النصوص واستعراضها، نقوم بوضع السهم على زر (عوض) ثم تنضغط عليه فيقوم البرنامج بنقلنا إلى النصوص كما هي في الكتب. كما في الصورة رقم (٤)، وسنلاحظ أن الكلمتين (فرطكم)، (الحوض) حذفهما، ونختار ما نحتاجه من النصوص في أثناء العرض.

ويمكننا تخريج الحديث نفسه عن طريق كلمة، أو كلمتين متتاليتين، أو جزء من الكلمة، أو جذرها.

وهناك مجال آخر يمكن أن نستخدمه للتخريج بهذه الطريقة، هو مجال المعاجم، حيث نختار من بين المعاجم، المعجم المفهرس لألفاظ الموسوعة. وعند استعراض الألفاظ في المعجم نختار اللفظة لموضوع البحث ونقوم بتظليلها، ثم نضغط على زر (عرض) فتظهر شاشة البحث السريع، ونقوم بالضغط على زر (تنفيذ) الذي يقوم باستقصاء مواضع الحديث في الموسوعة، وإعطاء نتيجة البحث المطلوبة.

٤. الطريقة الرابعة: عن طريق معرفة موضوع الحديث

بعد ظهور الشاشة الرئيسية، نضع السهم على كلمة (البحث) فيظهر أمامنا قائمة جديدة، نقوم باختيار مجال (البحث الموضوعي)، وبالضغط عليه، تظهر قائمة الكتب والأبواب، ثم نضع السهم على المصدر الحديثي المطلوب، ثم نظلله، وبالضغط عليه تظهر لنا قائمة الكتب الموضوعية في ذلك المصدر، وبعد اختيار الكتاب الموفق لموضوع الحديث نقوم بتظليله والضغط عليه فتظهر شاشة عرض المتون، وبالضغط على زر (لاحق) تظهر الأبواب والأحاديث، وباستعراضها بالضغط المتكرر على زر (لاحق) نصل إلى الحديث إذا كان موجوداً في ذلك المصدر. **صورة رقم (٥)**



القسم الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

الفصل الأول*

جمع روايات الحديث سندا ومتنا، والمقابلة بينها

بعد أن تعرفت أيها الطالب على طرق تخريج الحديث وأساليب الكشف عن مواضعه، آن لك الآن أن تتدرب على كيفية إجراء المقابلة بين الروايات من أجل إصدار الحكم عليها بشكل دقيق. إن هذه المقابلة مرحلة مهمة من مراحل الحكم على الحديث، يسمونها أحياناً: "المقارنة"، وأحياناً أخرى يطلقون عليها اسم: "المعارضة"، وهي في أبسط صورها تعني جمع الروايات وإجراء المقارنة بينها، ومقابلة بعضها ببعض، ويلجأ النقاد إليها عند الفحص والتنقيب، نظراً لأهميتها، واعتمادهم عليها(١)

ولن يستطيع الباحث إجراء المقارنة تلك إلا بعد جمع طرق الحديث من مظانه المختلفة في المصادر الاصلية، كما أن هذا الجمع والتقصي لطرق الحديث سوف يمكِّن من تحديد الراوي الذي دار عليه الإسناد. والطريقة المثلى لتحديد المدار الكلي في الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، أو المدارات الفرعية الأخرى هي رسم شجرة لكل إسناد ثم جمع شجرات الأسانيد كلها في شجرة واحدة، الأمر الذي يفيد في رصد مواضع التفرد أو الاتفاق والاختلاف بين الرواة، مما له أكبر الأثر في إصدار الحكم على الحديث بوجه أقرب إلى الدقة والصواب.

ومما ينبغي على الباحث علمه أن مرحلة جمع الروايات واستقرائها تتطلب منه التأني والصبر وعدم اليأس عند البحث عن المعلومة المراد تسجيلها، وكل هذه بلا شك شروط مسلكية ينبغي أن يتحلى بها كل باحث علمي، لا سيما

(*) أعدّ هذا الفصل د. سلطان سند العكايلة/ كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية.

(١) انظر: يحي بن معين وكتابه التأريخ، تأليف: د. أحمد نور سيف ١/٨٥، بتصرف.

ونحن نرى أن كثيراً من الأحكام التي تطلق على الأحاديث في هذا العصر تفتقر إلـى خطوة الجمع بين الروايات، وتحتاج إلى المقارنة بينها بشكل متأنٍ ودقيق. ومـرد ذلـك هو العجلة وفقدان الصبر واللجاجة عند طلب المعلومة، إذ الناس غالباً ما ينزعون إلى الوصول إلى أهدافهم بما لا يكفلهم عناء البحث والتفتيش. وهذا منهج خطير، لأنه يفضي إلى نتائج مشوهة، وأحكام غير محترمة عند أهل الخبرة والمعرفة.

وأحسـن الوسـائل عـند جمع طرق الحديث أن يعتمد الباحث أسلوب تسجيل المعلومة أو الرواية الحديثية على بطاقة مستقلة، وأن يحرص على أن لا يضـيف إلـى هذه الرواية رواية أخرى بدافع توفير بطاقة، أو البخل بها على حساب الوقت الذي سيبذله عند فرز الروايات وتصنيفها بالاعتبار الذي يراه.

وهـنا لا بد أن ننصح الباحث أن يبادر إلى تدوين كل معلومة أو رواية تخـص الموضـوع الـذي يبحث فيه، وأن لا يؤجل تسجيل ذلك، لأن الإنسان عرضة للنسيان، الأمر الذي يضطره للبحث عن هذه المعلومة مرة أخرى، وقد لا يجدها، وإن وفق للعثور عليها فبعد لأيٍ وصعوبة.

والمهـم فـي تسجيل الروايات على هذه البطاقات أن تكون مستقاة من المصـادر الأصلية. وتقل أهمية تسجيل الروايات كلما كان الكتاب متأخراً بنقل الـرواية أو المعلومـة عـن كتـب سابقة، ويشعر الباحث أن لا جديد في تلك المعلومة سوى النقل المجرد.

ولا بـد للباحث أن يتعرف على مناهج أصحاب الكتب التي يرجع إليها فـي جمع روايات الحديث، ومعرفة طرائق العلماء في ترتيبها وسياقة الأحاديث داخلهـا، فابن عديٍّ على سبيل المثال حينما يروي حديثاً في كتابه: "الكامل في ضـعفاء الـرجال"، فإنـه يسوق ذاك الحديث ليبين أنه منكر، إذ كثيراً ما يختم ترجمة الراوي بعبارة : و أنكر ماله كذا

ويتأكد ذلك حين تعلم أن كتاب ابن عدي ما هو إلا ديوان للضعفاء من الرواة. كما أنك تجد أن الكثير من أصحاب المعاجم حينما يروون حديثاً في معاجمهم فإنهم يروونه ليبينوا وجه غرابته في الإسناد أو المتن، ومن أراد أن يزداد يقيناً فليطالع بتأمل كتب: الأمالي والأفراد، والمعاجم والمشيخات، ونحو ذلك.

كما أن كتب: "علل الحديث" إنما تذكر الروايات التي أعلها النقاد بوجه من وجوه التعليل، ويلزم الباحث حين التخريج منها أن يكون على دراية أن هذه الأحاديث المروية داخل تلك الكتب إنما سيقت مساق التعليل أو المقارنة بين الروايات، فإن استفدت منها رواية فكُن على علم بذلك.

وهكذا فإن النقل المجرد من هذه المصادر من غير معرفة لطرائق أصحابها في تأليفها سوف يجر إلى إصدار أحكام غير دقيقة على الأحاديث، أو الاستدلال بها والحال أنها غير مؤهلة لذلك.

وكثير من هذا السلوك يقع في جهود غير المتخصصين في علم الحديث الشريف، فترى لهم استدلالات عجيبة بأحاديث منكرة وغرائب، ونحو ذلك من نوع الضعيف مما يكثر وروده في المصادر المشار إليها آنفاً.

إن الباحث مع التدرب المستمر يكسب ممارسة وخبرة في إجراء المقابلة بين ما جمع من الروايات، ولا شك أن استخدام وسائل العصر وتقنياته المتقدمة له أكبر الأثر في جمع طرق الحديث، وتسهيل رسم شجرات الأسانيد، وتحديد المدار الرئيس، والمدارات الفرعية التي دارت عليها الروايات. وكل ذلك سوف يفضي بلا شك إلى إصدار الحكم على الحديث بشكل أقرب إلى الدقة والصواب. وقد خطت مؤسسات وأفراد خطوات لا بأس بها في مجال توظيف الحاسوب لخدمة السنة المشرفة. ويمكن أن نعدَّ -باطمئنان- الحديث النبوي أبرز مجال في المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها الحاسوب دوره في الجمع والاستقصاء وإجراء المقارنة بين الروايات، ورصد حالات التفرد والاتفاق والاختلاف بين

الرواة، مما يجعل هذه التقنية وسيلة فعالة لإجراء التطبيقات العملية لما قد درسه الطالب من علوم الحديث وقواعده على شكل نظريات صامتة أثناء السنة الأولى في المرحلة الجامعية المبكرة.

إن على الباحث بعد هذه الخطوات أن يقوم بتلخيص ما ورد في شجرة الأسانيد الكلية على شكل نقاط مرتبة، ثم القيام بصياغة نتائج ما أسفرت عنه عملية الجمع والمقابلة. وإن مدى صحة صياغة هذه النتائج ليتوقف على ثقافة الباحث النقدية، وتمكنه من فهم قواعد علوم الحديث ومصطلحاته التي درسها سابقاً.

كما أن الممارسة الطويلة لكلام العلماء في الجرح والتعديل، ونقد الأحاديث وإعلالها، وتعليقاتهم على النصوص المختلفة، كل ذلك سيوصل الباحث بلا شك إلى صياغة نتائج جيدة و محترمة عند ذوي الشأن.

نموذج على طريقة إجراء المقابلة[1]:

قال الإمام البخاري في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه (١٦٠/٥) (فتح الباري –تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)

(١) حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل أو تكلَّم".

وقال في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق...(٣٨٨/٩)

(٢) حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبى هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلَّم".

---

(١) اخترنا هذا النموذج من كتاب كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة ص ٧١-٧٤.

وفي الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان(١١/٥٤٨-٥٤٩)

(٣) حدثنا خلاد بن يحي حدثنا مسعر حدثنا قتادة حدثنا زرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلّم".

وقال الإمام مسلم في كتاب الأيْمان باب تجاوز الله عن حديث النفس(١/١١٦-١١٧):

(٤) حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد ومحمد بن عبيد الغبري، واللفظ لسعيد، قالوا: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلّموا أو يعملوا به".

(٥) حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب قالا :حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ح، وحدثنا أبو بكربن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر وعبدة بن سليمان ح وحدثنا ابن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا ابن أبي عدي، كلهم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلّم به".

(٦) وحدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا مسعر وهشام ح وحدثنا إسحاق ابن منصور أخبرنا الحسين بن علي عن زائدة عن شيبان، جميعاً عن قتادة بهذا الإسناد مثله.

وقال ابن ماجة: في سننه،كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي،(١ /٦٥٩)، حديث رقم (٢٠٤٤):

(٧) حدثنا هشام بن عمار حدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن

الله تجاوز لأمتي عما توسوس به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم، وما استكرهوا عليه".

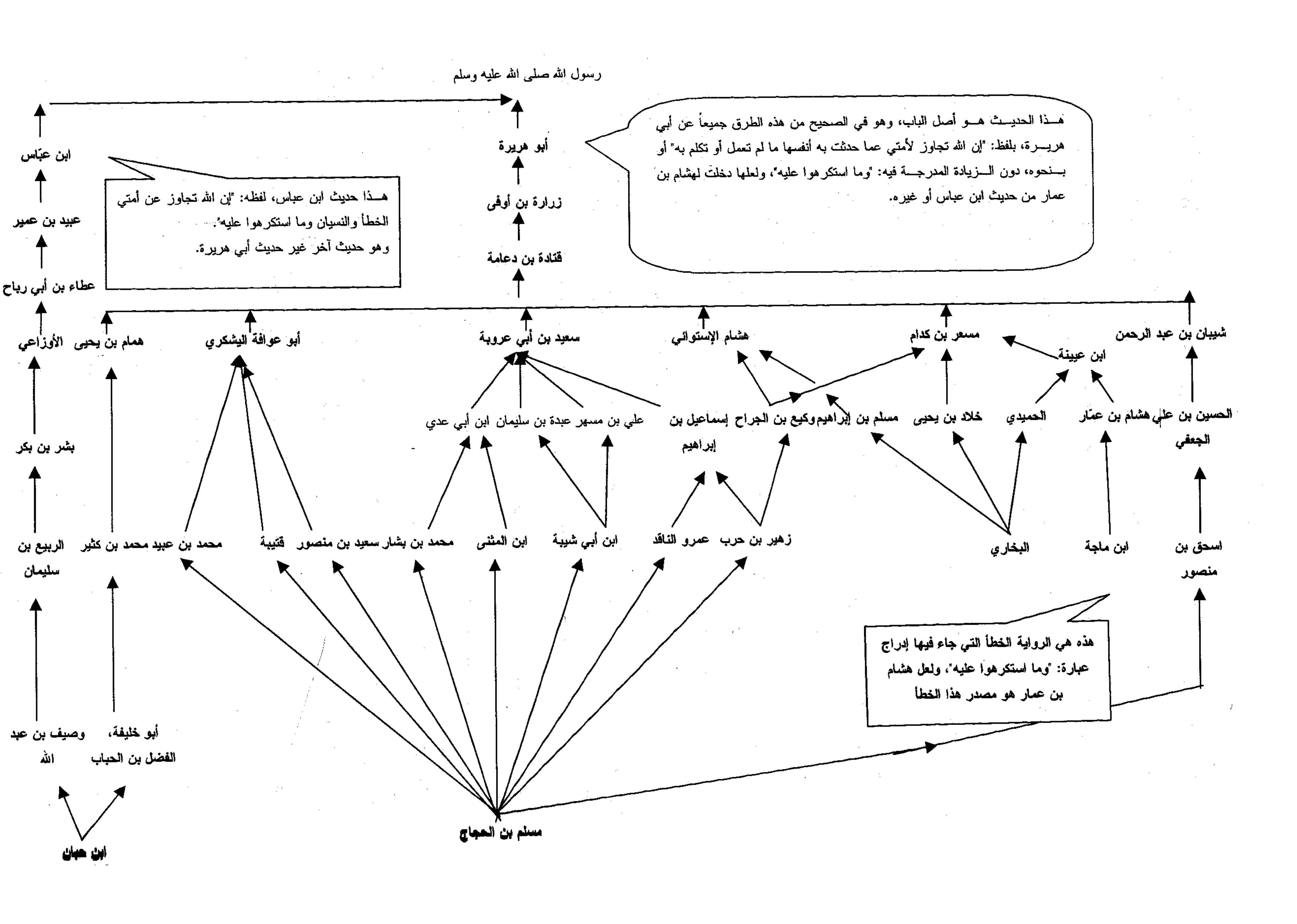
وقال ابن حبان في صحيحه (الإحسان) كتاب إخباره عن مناقب الصحابة، باب ذكر الأخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة (٢٠٢/١٦):

(٨) أخبرنا وصيف بن عبدالله الحافظ بأنطاكية حدثنا الربيع بن سليمان المرادي حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه".

وفي كتاب الأيمان، باب ذكر الأخبار بأن الأيمان والعقود إذا اختلجت ببال المرء ...(١٧٨/١٠):

أخبرنا أبو خليفة حدثنا محمد بن كثير العبدي حدثنا همام عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لأمتي عن كل شيء حدثت به أنفسها ما لم تكلَّم أو تعمل به".

إن أول ما ينبغي القيام به بعد جمع طرق الحديث هو رسم شجرة أسانيده بشكل دقيق، ليتبين بجلاء الراوي الذي دارت عليه الروايات، وينصح المبتدئ برسم شجرة لكل إسناد على حدة، ثم بعد ذلك يجمع شجرات الأسانيد في صورة واحدة، وربما يجد الباحث المبتدئ صعوبة في بداية عمله هذا، لكن ذلك يزول بمزيد من المراس والتدريب، وننصح المدِّرس أن يختار عدة تمارين للطلبة ليتدربوا من خلالها أثناء الفصل على كيفية رسم شجرات الأسانيد، وتحديد المدارات الكلية والفرعية، وفي الصفحة التالية شجرة أسانيد الحديث الذي اخترناه نموذجاً:



رسول الله صلى الله عليه وسلم
هــذا الحديــث هــو أصل الباب، وهو في الصحيح من هذه الطرق جميعاً عن أبي هريــرة، بلفظ: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به" أو بــنحوه، دون الــزيادة المدرجــة فيه: "وما استكرهوا عليه"، ولعلها دخلت لهشام بن عمار من حديث ابن عباس أو غيره.
أبو هريرة
زرارة بن أوفى
قتادة بن دعامة
ابن عبّاس
عبيد بن عمير
عطاء بن أبي رباح
هــذا حديث ابن عباس، لفظه: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"...
وهو حديث آخر غير حديث أبي هريرة.
شيبان بن عبد الرحمن
مسعر بن كدام
ابن عيينة
هشام الإستوائي
سعيد بن أبي عروبة
أبو عوافة اليشكري
همام بن يحيى
الأوزاعي
الحسين بن علي الجعفي
هشام بن عمّار
الحميدي
خلاد بن يحيى
مسلم بن إبراهيم
وكيع بن الجراح
إسماعيل بن إبراهيم
علي بن مسهر
عبدة بن سليمان
ابن أبي عدي
بشر بن بكر
اسحق بن منصور
ابن ماجة
البخاري
زهير بن حرب
عمرو الناقد
ابن أبي شيبة
ابن المثنى
محمد بن بشار
سعيد بن منصور
قتيبة
محمد بن عبيد
محمد بن كثير
الربيع بن سليمان
هذه هي الرواية الخطأ التي جاء فيها إدراج عبارة: "وما استكرهوا عليه"، ولعل هشام بن عمار هو مصدر هذا الخطأ
أبو خليفة، الفضل بن الحباب
وصيف بن عبد الله
مسلم بن الحجاج
ابن حبان

بعد إنعام النظر في شجرة الأسانيد في الصفحة السابقة تبيّن ما يأتي:

١-كان قتادة بن دعامة مداراً للروايات كلها، حيث أخذ عنه مجموعة من الرواة هم: ابن أبي عروبة، وأبو عوانة، والدستوائي، وشيبان التميمي، وهمام بن يحي.

٢-كان ابن أبي عروبة مداراً فرعياً لمجموعة من الروايات التي جاء بها الإمام مسلم في صحيحه.

٣-كان مسعر بن كدام مداراً فرعياً آخر لمجموعة من الروايات التي وردت عند الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما.

٤- كان أبو عوانة اليشكري مداراً فرعياً آخر لمجموعة من الروايات عند الإمام مسلم أيضاً.

٥- جاءت إحدى روايتي ابن حبان بسند مستقل من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، بينما كانت كل الروايات الأخرى عند غيره تعود إلى أبي هريرة رضي الله عنه، كما هو واضح في الشجرة.

وهكذا فقد عرفنا المدار الكلي للروايات، والمدارات الفرعية المنبثقة عنه، وقد آن الأوان لإجراء المقارنة بين الروايات المتشعبة عن هذه المدارات: نبدأ بالمدار الفرعي وهو: ابن أبي عروبة. بعد التأمل لم نجد ما نأخذه على هذا الراوي، إذ قد اتفق جمع من الرواة في الأخذ عنه دون فروق تذكر، وكذا المدار الفرعي : أبو عوانة؛ حاله مثل حال سابقه : ابن أبي عروبة، ثم ننتقل إلى مدار فرعي آخر، وهو مسعر بن كدام، وهو المدار محل النظر من بين هذه المدارات؛ حيث التقت عنده روايات البخاري ومسلم وابن ماجة، وقد أخذ عن مسعر في هذا الحديث ثلاثة من الرواة هم : سفيان بن عيينة، وخلاد بن يحي، ووكيع بن الجراح.

أما رواية خلاد فهي عند البخاري كما ترى في الشجرة، وأما رواية وكيع فهي عند مسلم. بقيت رواية ابن عيينة؛ الذي أخذ عنه اثنان من تلاميذه هما : الحميدي في سند البخاري، وهشام بن عمار في سند ابن ماجة. وبمزيد

من التأمل في متن الحديث من طريق كل راو وجدنا هؤلاء الرواة قد اتفقوا على قوله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل أو تكلّم**"لفظاً أو معنىً. صحيح أن هناك بعض التفاوت في بعض ألفاظ الحديث مثل عبارة :" وسوست به صدورها"، حيث وردت في بعض الطرق:" حدثت به أنفسها"، وهذا غير ضار إن شاء الله، لإنه قد يروي الراوي الحديث بالمعنى، فإذا أصابه من غير زيادة أو نقصان فلا ضير.

لكن رواية واحدة من بين هذه الروايات، وهي رواية هشام بن عمار عند ابن ماجة من طريق أبي هريرة قد انفرد بها هذا الراوي بزيادة:" وما استكرهوا عليه".

قال الحافظ ابن حجر في الكلام على هذا الحديث: (رواه ابن ماجة وزاد في آخره :"وما استكرهوا عليه، والزيادة أظنها مدرجة، كأنها دخلت على هشام ابن عمار من حديث في حديث)[1] وقال الحافظ كذلك: (وزاد ابن ماجة عن هشام ابن عمار عن ابن عيينة في آخره:" وما استكرهوا عليه"،وأظنها مدرجة من حديث آخر، دخل على هشام حديث في حديث)[2].

بعد هذا تبين لنا أن هشام بن عمار في إسناد ابن ماجة هو مصدر ما حصل في المتن من إدراج عبارة:"وما استكرهوا عليه"، ونحن لا ننفي أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال هذه العبارة، لكن ليس في حديث أبي هريرة، وإنما ورد ذلك من حديث ابن عباس عند ابن حبان، وهذا معنى قول الحافظ فيما تقدم : "كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث"، يعني دخلت عليه في حديث أبي هريرة من حديث ابن عباس، أو غيره. وحين الوقوف على ترجمة هشام بن عمار من كتب الرجال الموسعة نجد خلاصة

---

(١) التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢٨٢/١

(٢) فتح الباري ١٦١/٥.

القول فيه: صدوق مقرئ،كبر، فصار يتلقّن، فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، مات سنة٤٥ هـ، يعني بعد المئتين، وله اثنتان وتسعون سنة.[١]

لقد اشترك هشام بن عمار في رواية هذا الحديث مع الحميدي، كلاهما عن ابن عيينة، والحميدي هو: عبد الله بن الزبير، شيخ البخاري، قال فيه أبو حاتم الرازي: "هو أثبت الناس في ابن عيينة،وهو رئيس أصحابه"[٢]، وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي:" قدمت مكة عقب وفاة ابن عيينة، فسألت عن أجلِّ أصحابه فقالوا:" الحميدي"[٣].

وهكذا فقد اختلف على ابن عيينة اثنان من تلاميذه، هما: الحميدي، وهشام بن عمار، وقد عرفت حال كل واحد منهما، ولا يساوي هشامُ بن عمار الحميديَّ في ابن عيينة،ثم إن الحميدي قد جاءت روايته موافقة لروايات جمع من الثقات، اشتركوا فيها مع ابن عيينة عن مسعر بالألفاظ نفسها أو نحوها، دون الزيادة التي جاء بها هشام بن عمار، وهؤلاء الثقات هم: خلاد بن يحي في إحدى روايات الإمام البخاري، ومسلم بن إبراهيم في رواية أخرى عند البخاري أيضاً، ووكيع بن الجراح في رواية عند الإمام مسلم. وهؤلاء كلهم أئمة حفاظ لا يحتمل حال هشام بن عمار مخالفتهم، ولا يقال: إنها زيادة من ثقة، لاسيما وأن مخرجها متحد وهو: مسعر بن كدام في المدار الفرعي، وقتادة في المدار الرئيس[٤].

---

(١) تقريب التهذيب، للحافظ بن حجر ٣٢٠/٢.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢١٥/٥

(٣) المصدر السابق

(٤) قال الحافظ ابن حجر:" وانما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث تقع في الحديث الذي يتحد مخرجه، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها". النكت على كتاب ابن الصلاح ٦٩٢/٢

وهكذا تسنى لك من خلال جمع طرق الحديث، ورسم شجرات الأسانيد، والمقابلـــة بيـــن الروايات أن تقف على مصدر الخطأ فيها، وهذا هو الهدف من التخريج أصلاً.

وممـــا يجـــدر ذكره أن النتائج التي نصل إليها من خلال جمع الروايات والمقارنة بينها ليست نهائية، كما ينبغي لك أيها الطالب أن تعلم أنه كلما جمعت أكبر عدد ممكن من الروايات كلما كانت طريقة المقابلة أسلم وأحكم، ولهذا فإننا ننصـــح بتتـــبع طرق الحديث من كتب الرواية، وكتب العلل، والأجزاء الحديثية المـــتفرقة، كمـــا ننصـــح بالإطلاع على أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً من كتب الـــتراجم، وكتب الجرح والتعديل، وكتب العلل أيضاً؛ إذ كل ذلك له أثر بيِّن في إجراء المقابلة بين الروايات بشكل سليم.

أهمية المقابلة وفوائدها(١):

إن الفحـــص والتنقيب عن قضية ما في الحديث؛ سنداً أو متناً تكشف عن أهمية إجراء المقابلة بين الروايات، ويمكن تلخيص أهمية هذه الخطوة بما يلي:

١-معـــرفة المـــتابعات والشواهد التي تفيد في ترقية الحديث من درجة دنيا إلى درجة عليا.

٢-معرفة الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر والمعلل والمدرج والمزيد في متصل الأسانيد... وغيرها.

٣-الدقة في إصدار الحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم، والكشف عن أوهامهم وأخطائهم.

٤-تفيد في الوقوف على روايات رواة مدلسين، صرحوا فيها بالسماع من طرق أخرى.

---

(١) التقطـــت هذه الفوائد من كتاب نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، تأليف الدكتور سلطان العكايلة، ص٢١-٢٢، وانظر التعليق عليه.

٥-تفـــيد في الوقوف على روايات من وصفوا بالاختلاط وقد تبيَّن عند المقابلة أنها مما سمعها منهم تلاميذهم القدماء، الذين أخذوا عنهم قبل اختلاطهم.
٦- تفيد في الكشف عن كذب الرواة، وانتحالهم ما ليس من حديثهم.

إن إجـــراء المقابلـــة بيـــن الروايات له أهمية، ليس في مجال التأكد من ضـــبط الـــراوي فحسب؛ وإنما في مجال التأكد من عدالته وصدقه كذلك. وكم كشـــفت المقابلة عن حالات من الكذب والفسق واتباع الهوى في روايات جانب أهلُهـــا طريقَ الصدق والتقوى والورع، وكم فضحت هذه الخطوة دوافع ضعفاء النفوس ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا تنبغي روايته.

وتتأكد تلك الأهمية حين الشك في الرواية، حيث تفيد المقابلة في الكشف عـــن مـــدى عدالة الناقل أو كذبه، لذا فقد قال سفيان الثوري قديماً: "لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ"[١]

ومع التأكيد على أهمية إجراء المقابلة بين الروايات من أجل الاطمئنان إلـــى عدالـــة الـــراوي، فإن جهود النقاد قد انصبت بشكل كبير على إجراء هذه المقابلـــة بغـــرض الـــتأكد من ضبط الراوي، حيث إن مسألة الضبط هي ميدان الفحـــص أساساً، كما أن معايير النقد المتعددة قد وظفت في الغالب لمصلحة هذا الجانب في الراوي[٢]

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص١٩٣

(٢) انظـــر كـــتاب: نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية للدكتور سلطان العكايلة ص ٢١.

وقد نوه النقاد عن أهمية استعمال المقابلة للكشف عن ضبط الراوي وسلامته من كل ما يقدح فيه، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[1].

وقال علي بن المديني كذلك: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[2]

وقال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث من مائة وجه ما وقعنا على الصواب"[3]

ونحن نجد مصداق كلام الأئمة هذا في أحكام الترمذي على الحديث، حيث إنه لم يحكم على الحديث بمفرده من خلال السند الذي يسوقه، وإنما كان يحكم على الباب كله أو على أصل الحديث.

ولا شك أنه ما كان للترمذي الوصول إلى ذلك الحكم الكلي إلا بعد جمع طرق الحديث واستيعابها قدر المستطاع، ولهذا ما أكثر ما يقول بعد الحكم على حديث ما: وفي الباب عن فلان وفلان- يعني من الصحابة-.

تمرين: استخرج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:"تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي... الحديث من جميع طرقه، ثم ارسم شجرة أسانيد هذا الحديث، ولخص من خلالها ما تراه من اختلاف بين أداء الرواة فيه.

ترتيب مصادر الحديث[4]:

بعد أن نقوم باستخراج الحديث من مصادره ينبغي أن نقوم بترتيب هذه المصادر ترتيبا علميا، حتى لا نقدم ما حقه التأخير أو العكس.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، ٢ / ٣١٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٣١٦.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلي الخليلي ٢/٢٩٥.

(٤) استفدنا هذا العنوان ومادته من كتاب: تخريج الحديث النبوي، لأخينا الفاضل: د.عبدالغني التميمي، ص ٥٩-٦٧.

إن من حق أهل العلم أن نعرف لهم أقدارهم وننزلهم المنزلة التي يستحقونها.

ولترتيب المصادر الحديثية طريقتان:

الطريقة الأولى:

ترتيب هذه المصادر حسب التقدم الزمني، فإذا كان الحديث قد أخرجه كل من البخاري، وأحمد، ومالك، وأصحاب السنن الأربعة (هكذا غير مرتبة) فإننا نقوم بترتيب المصادر على النحو التالي فنقول:

أخرجه مالك في الموطأ، وأحمد في السنن، والبخاري في الصحيح..إلخ أما الكتب الأخرى إن وجد الحديث فيها فنقوم بإيرادها أيضاً مرتبة بحسب التقدم فنقول مثلاً: أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبيهقي في سننه.. إلخ.

الطريقة الثانية:

التقديم حسب الصحة والمكانة العلمية للكتاب، فإذا كان الحديث مُوجوداً في الموطأ والصحيحين، والسنن الأربعة، ومسند أحمد وغير ذلك من الكتب الحديثية، فإننا نقوم بترتيب هذه الكتب حسب الشهرة والمكانة العلمية، وأكثر ما يظهر هذا في تقديم الكتب الستة على غيرها من الكتب، سواء على الطريقة الأولى أم على الطريقة الثانية. وعليه فإننا نبدأ بالبخاري، ثم بمسلم، ثم بالترمذي، ثم بأبي داود، ثم بالنسائي، وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة بأيها بدأنا لا يضرنا[١]، ثم ابن ماجة، ثم نردف بإيراد ما تبقى من الكتب التي أخرجت الحديث حسب شهرة الكتاب أو صحة أحاديثه، فنورد مثلاً المجموعة الماضية على النحو التالي:

---

(١) أرى أن يكون ترتيب هذه الكتب الثلاثة على النحو الآتي: سنن النسائي- أعني: الصغرى، سنن أبي داود، سنن الترمذي.

أخرجه البخاري/ ومسلم/ وأبو داود/ والترمذي/ والنسائي/ وأحمد.

والأمــر واسع بين هاتين الطريقتين، وإن كان المشتهر الشائع الترتيب على الطريقة الأولى، ومما يرجح العمل بتلك الطريقة إلى جانب مراعاة التقدم، أن المــتأخر قــد يكون أخرج الحديث من طريق المتقدم وبإسناده، فلا يستحسن والحالة هذه أن يبدأ به، وهو إنما أخذ الحديث عمن سبقه، أو أخرجه بإسناده.

كــأن يكــون الحديث مثلاً أخرجه مالك في الموطأ، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله بــن يوسف، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فــالأوْلى تقديم مالك هنا، لأن الحديث إنما وصل البخاري بسببه أو عن طريقة، ويقال في هذه الحالة: أخرجه مالك في الموطأ/ ومن طريقه البخاري.. إلخ.

أما إذا أردنا أن نورد للمصنف الواحد عدداً من الكتب، فنرتبها مبتدئين بالأشهر منها أو الأصح، فإذا كان الحديث قد أخرجه البخاري وأبو داود في عدد مــن كتــبهما، فــنقول: أخرجه البخاري في صحيحه، وفي الأدب المفرد، وفي التاريخ، وأبو داود في السنن، وفي القدر، وفي المراسيل.. وهكذا.

مراعاة لفظ الحديث وسنده في الترتيب:

هــذا الترتيب للمصادر بوجه عام، وذلك إذا ما اشتركت هذه الكتب في إخراج الحديث بعينه سنداً ومتناً، أما عند الاختلاف فيراعى في إيرادها ما يلي:

أولاً: نبدأ بالكتاب الذي يتطابق مخرجه ومتنه مع الحديث الذي نريد أن نخرجه، فــإذا كــان الحديث المراد تخريجه عن أنس مثلاً بلفظ معين، فنبدأ أولاً بالكتاب الــذي أخرج هذا اللفظ بعينه عن أنس رضي الله عنه، فإن كان قد أخرجه عدد من المصنفين فنقوم بترتيبهم على النحو السابق، ونشير إلى موضوع التقائهم في السند، وفي لفظ الحديث فنقول مثلاً:

أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والدارمي، والطبراني، كلهم من طريق ثابت عن أنس به، فإن كان المخرجون يلتقون في السند قبل ثابت براو أو راويين، فنقول: أخرجوه من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي به، أي ببقية سنده ومتنه.

ثانياً: نثني بالكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث عن أنس رضي الله عنه بألفاظ مختلفة، ونبدأ من هؤلاء بالأقرب لفظاً مع الإشارة إلى اختلافهم في اللفظ عمن سبقهم من المخرجين، أو عن لفظ الحديث المراد تخريجه مع مراعاة السند، وذلك بأن نورد المتابعة التامة ثم المتابعة القاصرة، فنقول: وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان عن أنسٍ رضي الله عنه بنحوه، أو بمعناه، أو أخرجاه بزيادة كذا، أو بلفظ كذا، أو زادا فيه كذا، أو وفي رواية أخرى للبخاري بزيادة كذا، أو بلفظ كذا أو أخرجه مسلم أو الترمذي من طريق أخرى عن أنس ونشير إليها، من طريق يحي بن أبي كثير، عن أنس مثلاً، أو حميد الطويل عن أنس.. إلخ وزادا فيه كذا، أو بلفظ كذا، ونذكر الزيادة وحدها، أو أخرجها البخاري ومسلم واللفظ له.. إلخ وقد يكون اللفظ عندهم أو عند بعضهم ليست فيه جملة معينة، موجودة في الحديث المخرج، فنقول: أخرجوه بلفظ كذا أو أخرجه الترمذي عن أنس ولم يقل فيه كذا.. إلخ، والأولى أن لا نقول أخرجه مختصراً [1].

ثالثاً: نعقب بالكتاب، أو الكتب التي أخرجت الحديث عن غير أنس رضي الله عنه، أي الشواهد ونقوم بترتيبها على إحدى الطريقتين المتقدمتين.

فنقول: أخرجه البخاري، وابن الجارود في المنتقى، أو حديث رقم، عن عائشة رضي الله عنها، أو من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ كذا.

---

(١) وانظر فتح المغيث للسخاوي ٤١/١

فـإن اختلفت ألفاظهم فإننا نشير إلى ذلك كأن يقول: أخرجوه بنحوه، أو بقريب منه، أو بقريب من لفظه، أو بلفظ كذا، ونقتصر على موضع الشاهد فيه، أو نورده كله. وهذا إذا كانت هذه المصنفات قد جاء فيها الحديث باللفظ نفسه، أو باختلاف يسير في الألفاظ.

رابعاً: نورد الكتب التي جاء الحديث فيها عن صحابي آخر، وبلفظ آخر مختلف عن لفظ الحديث الذي نريد تخريجه اختلافاً كثيراً إلا أنه أو بعضه يشهد لحديث أنس رضي الله غنه من حيث المعنى، فنقول: وأخرج عبدالرزاق- ولا نقول أخرجه- في المصنف، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال، ونذكر طرف الحديث ونقول.. الحديث وفيه كذا، فنقتصر على ذكر الجزء الذي يشهد لحديث أنس.

وبهذا نكون قد أوردنا الكتب التي أخرجت الحديث إيراداً سليماً، وقمنا بجمع طرقه، أو متابعاته، وشواهده حتى يتسنى لنا النظر في هذه الطرق والمتابعات ودراستها والحكم على الحديث حكماً دقيقاً، أو مقارباً يغلب على ظننا صدقه.

وهذه الأمور وإن كانت فنية تنظيمية، إلا أن لها دوراً لا يخفى في جمع المعلومات، وسهولة الموازنة والنظر فيها.

قولهم من طريق فلان: قد يقولون أحياناً هذه العبارة إشارة إلى أن هذا الكتاب يلتقي مع كتاب آخر في سند معين، أو مع الحديث الذي يراد تخريجه في هذا الراوي بعينه، وقد يقال ذلك للتنبيه على أن هذا الراوي قد اختلف عليه في روايته للحديث، أو للتنبيه على أنه ضعيف متكلم فيه، أو أن الحديث قد أعل من طريقه، كأن يكون موصوفاً بالتدليس وعنعنه، أو بالإختلاط، أو بسوء الحفظ، وقد يستعمل ذلك للإشارة إلى كونه عاضداً للطريق الأخرى، وهكذا فإن لقولهم من طريق فلان نكتة معينة لا ينبغي إهمالها.

تنبيه:

عندما نقوم بعزو الحديث إلى مصادره يستحسن ذكر(الكتاب والباب) من الكتـــب المبوبة على الموضوعات إلى جانب الجزء والصفحة، ولا نقتصر على الإشـــارة إلـــى الجـــزء والصفحة لاختلاف الاجزاء والصفحات بسبب اختلاف الطـــبعات، أما غير هذه الكتب فنشير إلى الجزء والصنفحة، وإذا كان الكتاب قد رقمت أحاديثه بأرقام متسلسلة فنشير إلى رقم الحديث إلى جانب الكتاب والباب.

نموذج تطبيقي:

ليكن التطبيق على حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، سمعت رسول الله صـــلى الله عليه وسلم يقول:" من أمّ الناس فأصاب الوقت، وأتم الصلاة فله ولهـــم، ومـــن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم " فنقول: أخرجه أحمد في مســـنده (١٤٥/٤) مـــن طـــريق الحكـــم بـــن نافع ثنا إسماعيل بن عياش عن عبدالرحمـــن بن حرملة الأسلمي عن أبي علي الهمْداني، قال: خرجت في سفر ومعـــنا عقـــبة بن عامر، قال: فقلنا له: إنك يرحمك الله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأُمّنا، فقال: لا، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:"من أمّ الناس ...... فذكره.

وأخـــرجه من هذا الوجه ابن خزيمة في صحيحه(الصلاة-التغليظ على الأئمة -١٥١٣) من طريق ابن عياش به.

وأخرجه أحمد (٢٠١/٤) من طريق علي بن عاصم، قال: حدثني عبدالرحمن بن حرملة به.

قال أبو عبدالرحمن- يعني عبدالله بن أحمد-: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، كتب إليّ الربيع بن نافع أبو توبة.

وأخـــرجه الـــبخاري في التاريخ(١٦٠/١) من طريق عبدالرحمن بن حرملة به بلفظ: من أم قوماً له ولهم، وإن نقص فعليه النقصان.

وأخـــرجه أبوداود(الصلاة- جماع الإمامة-٥٨٠)، وابن خزيمة وابن حـــبان (الصـــلاة- ذكر وصف الإمامة- ٢٢٢١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤/٣)، والحاكم (٢١٠/١) وصححه على شرط البخاري، والطبراني - يعنـــي فـــي الكبـــير-(٩٠٧/١٧) من طريق يحي بن أيوب عن عبدالرحمن بن حرملة به.

وأخـــرجه ابن ماجة(الصلاة- ما يجب على الإمام - ٩٨٣) من طريق ابن أبي حازم، عن عبدالرحمن بن حرملة عن أبي علي الهمداني: أنه خرج في ســفينة فــيها عقــبة بن عامر الجهني، فحانت صلاة من الصلوات فأمرناه أن يؤمنا... فذكره.

وفائدة هذه الرواية تعيين نوع السفر وأنه كان في البحر.

وأخرجه الطيالسي(الصلاة- أبواب الإمامة-١٠٠٤)، وأحمد (١٥٤/٤) مـــن طـــريق الفـــرج بـــن فضالة عن عبدالله بن عامر الأسلمي، عن أبي علي الهمداني به.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، فقد أخرجه البخاري(الصلاة-إذا لم يتم الإمام أتم من خلفه -٦٩٤)، وابن حبان من حديثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم". لفظ البخاري

تنبيه:

ند ذكر الشاهد، أو الشواهد للحديث ينبغي التأكد من أن يكون هذا الشاهد موافقاً- لا مخالفاً ولا مغايراً - للحديث من حيث المعنى. وإلا فإن الاستدلال به لتقوية الحديث لا يصلح.

تمرين: ارسم شجرة حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه مبيناً على هذه الشجرة طرقه عن هذا الصحابي، وشواهده، والخلافات بين أداء الرواة في متنه.

الفصل الثاني*
تعيين الــــراوي

يبحـــث هــذا الفصل؛ في الراوي الذي يذكر في السند من دون بيان ما يمــيزه عن غيره؛ سواء ذكر باسمه فقط كأحمد، أو كنيته كأبي محمد، أو نسبه كالقرشـــي، أو اسمه واسم أبيه، وشاركه آخرون في ذلك، مثل الخليل بن أحمد وهم ستة أشخاص، أو من ذكر بابن فلان كابن مهدي، و من روى عن أبيه، أو عـــن أبـــيه عـــن جده، مثل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أو كان مبهماً، كقولهم في السند: حدثني رجل.

فوائد تعيين الراوي:

١- دفع التباس راوٍ براوٍ آخر، خاصة إذا كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً.

٢- عـــدم توهم الشخص الواحد اثنان، في حال ذكره مرة باسمه، وأخرى بنسبه أو كنيته.

٣-تعيين اسم الراوي المبهم.

طرق تعيين الراوي:

من وسائل تعيين الراوي ما يلي:

١- تعييـــن الراوي بمعرفة الشيخ؛ إذا كان شيخ الراوي معيناً، فيتم الرجوع إلى ترجمـــته في كتب التراجم الموسعة؛ ككتاب تهذيب الكمال للمزي، الذي يذكر التلاميذ في الكتب الستة على وجه الاستيعاب، ويرتبهم على حروف المعجم، وكتاب تهذيب التهذيب لابن حجر.

٢-تعييـــن الـــراوي بمعـــرفة التلمـــيذ؛ وبالطـــريقة السابقة، يمكن معرفة أسماء شيوخه،وتعيين الراوي المطلوب.

(*) أعدّ هذا الفصل د.زياد أبو حماد/ كلية الشريعة/ جامعة مؤتة

٣-تحديـــد طبقة الراوي؛ ويستعان في هذه الطريقة بكتب الطبقات، أو الكتب التي ذكـــرت طبقة الراوي، مثل كتاب تقريب التهذيب، حيث قسم الرواة إلى اثنتي عشرة طبقة.

٤-بواسطة جمع طرق الحديث؛ فيجد الباحث عند تخريج الحديث، وجمع الطرق تعييناً للراوي غير المعين.

٥-بواسطة كتب الشروح الحديثية التي اعتنى مؤلفوها بتعيين أسماء الرواة، مثل كـــتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري، وكتاب شرح النووي على صحيح مسلم.

٦-باســـتعمال كتب المستخرجات؛ حيث نجد فيها أحياناً تعيين الراوي الذي أبهم اسمه في بعض الطرق في الكتب المستخرج عليها(١).

أولاً: من ذكر باسمه فقط.

مـــن الرواة من ذكر في السند باسمه، دون ذكر أبيه، أو نسبه، أو نحو ذلـــك، وهذا النوع من الأسماء يحتاج إلى تعيين، وخاصة إذا اشترك في الاسم الأول أكـــثر من راوٍ، مثل سعيد، أو عمرو، حيث نجد جماعة من الرواة عرفوا بهذا الاسم، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

روى الـــبخاري في صحيحه قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، ثنا اسماعيل بن جعفر، عن عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله تعـــالى عـــنه، أنـــه قـــال: قلـــت: يا رسول الله! "من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟.... الحديث" (٢).

---

(١) من زيادات د. سلطان العكايلة

(٢) الـــبخاري؛ محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـــ، الجامع الصحيح، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م (١٤٩/١) (٢٤٠٢/٥) ،والنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـــــ)، الســـنن الكبرى، تحقيق د. عبد الغفار سليمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م (٤٢٦/٣)،وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـــ)، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر، (٣٧٣/٢).

وبالنظر في السند، نجد عمرواً غير معين، وبالرجوع إلى كتاب تقريب التهذيب لابن حجر، نجد الكثير ممن سمي بهذا الاسم؛ ولتعيينه يمكن أن نرجع إلى ترجمة شيخه سعيد بن أبي سعيد المقبري في كتاب تهذيب الكمال للمزي[1] الذي رتب التلاميذ على حروف المعجم، فنجد من بينهم عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وعمرو بن شعيب، وهذا الأخير ليس هو المراد في سند البخاري، فلم يبق إلا عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، ولمزيد من التأكد، نرجع إلى ترجمة تلميذ عمرو في السند،وهو إسماعيل بن جعفر[2] فنجد من بين شيوخه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وإذا استقصينا التخريج، فإننا نجد في رواية عند الإمام البخاري في الصحيح، وابن أبي عاصم في السنة[3]، ذكر عمرو بن أبي عمرو، معيناً غير مهمل.

ثانياً: من ذكر بنسبه فقط.

قد يُنْسب الراويُ إلى قبيلته، أو إلى بلده، أو إلى صنعته، أو غير ذلك، ولا يُذْكر اسمه في السند، ويكون الرواة الذين عرفوا بذلك عدة، ولتعيين الراوي، نرجع إلى كتاب الأنساب للسمعاني، أو كتاب الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لمحمد بن طاهر المقدسي، وكذا يمكن أن نرجع إلى كتب التراجم التي تفرد فصلاً خاصاً بالأنساب في آخرها، ولتوضيح ما تقدم نسوق المثال التالي:

---

(١) المزي؛ يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٠م (٤٦٩/١٠).

(٢) المصدر السابق (٥٨/٣).

(٣) البخاري، الجامع الصحيح (٤٩/١)، ابن أبي عاصم، السنة (٣٩٤/٢).

روى ابــن ماجــه فــي ســننه، قال: حدثنا محمد بن بشار، ثنا الأنصاري، ثنا المسعودي، ثنا عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "الحية فاسقة...الحديث"[١].

وبالــنظر في السند، نجد الأنصاري راوياً من رواة الحديث، وبالرجوع إلــى كتب الأنساب نجد نسب الأنصاري يطلق على جماعة؛ منهم صحابي من الصــحابة؛ روى عنه عروة بن رويم اللخمي، قيل أنه جابر بن عبد الله، ومنهم محمــد بــن عــبد الله، وإسحاق بن موسى[٢]. فالصحابي لا يمكن أن يكون هو المــراد، لأن الأنصاري الذي ورد في السند متأخر الطبقة، وأما محمد فهو من الطــبقة التاســعة وتوفــي سنة ٢١٥هــ، وأما إسحاق، فهو من الطبقة العاشرة وتوفي سنة ٢٤٤هــ، وحتى نفرق بينهما، يمكن أن نرجع إلى ترجمة محمد بن بشــار تلميذ الأنصاري في سند الحديث، ثم ننظر في تهذيب الكمال[٣]، فنجد من بيــن شــيوخه، محمــد بن عبد الله الأنصاري بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك، فنعلم أنه الراوي المراد، وللتأكد من ذلك نرجع إلى ترجمة محمد بن عبد الله[٤]، حيــث نجــد مــن بيــن تلامــيذه محمد بن بشار (بندار)، ومن شيوخه المســعودي، المذكــور فــي سند الحديث، وعند البحث في ترجمة إسحاق بن

---

(١) الشــيباني، أحمــد بن حنبل، المسند(٢٠٩/٦، ٢٣٨)، والقزويني؛ محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٥هــ)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت (١٠٨٢/٢)، البيهقي؛ أحمــد ابــن الحسين (ت٤٥٨هــ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، (٣١٦/٩).

(٢) ابن حجر؛أحمد بن علي(ت٨٥٢هــ)، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، (٣١٩/١٢).

(٣) المزي، تهذيب الكمال (٥١٢/٢٤).

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧٤/٩).

موسى[1]، لا نجد هذه المعلومات، فيتبين لنا أن الأنصاري هنا هو محمد بن عبد الله لا غيره.

وبالطريقة نفسها يمكن أن نحدد من هو المسعودي، خاصة إذا رجعنا إلى كتاب الأنساب المتفقة للمقدسي[2]، فقد ذكر أن المسعودي اثنان؛ هما عبد الرحمن بن عتبة بن عبد الله، والفضل بن عبد الله بن وستجد أن المراد في السند هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة.

ثالثاً: من ذكر بكنيته فقط.

ونقصد بذلك؛ من ذكر بأبي فلان، ولمعرفة من ذكر بالكنية، يمكن الرجوع إلى كتب الكنى؛ مثل: الكنى للبخاري، والكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج، والأسامي والكنى للإمام أحمد، وأسماء من يعرف بكنيته للأزدي، والكنى والأسماء للدولابي، كما يمكن الرجوع إلى كتب التراجم العامة التي تفرد فصلاً خاصاً في نهاية كلٍ منها لمن عرف بالكنية، مثل كتاب تهذيب الكمال ومختصراته، ولتوضيح ما تقدم، نسوق المثال التالي:

روى البخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو الوليد، ثنا شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح"[3].

---

(١) المزي، تهذيب المال (٤٨٢/٢).

(٢) المقدسي؛ محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ)، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ص ٢٠١.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح (١٥٩٢/٤) ،(٢٦٤٩/٦)، النسائي، السنن الكبرى (٥٧/٥)، الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند (١٧٥-٣٣١/٣)، والبستي؛ محمد بن حبان ٣٥٤هـ، الصحيح بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م (٤٦٢/١٥).

وبالنظر في سند الحديث نجد أبا قلابة أحد الرواة مذكوراً بكنيته، وحتى نعرف اسمه، نرجع مثلاً إلى كتاب الكنى والأسماء لمسلم[1]، حيث ذكر أبا قلابة في حرف القاف، وذكر اسمه فقال: "هو عبد الله بن زيد، سمع أنس ابن مالك، ومالك بن الحويرث، وروى عنه خالد الحذاء وأيوب"، وعند مراجعة ترجمة عبد الله بن زيد في تهذيب التهذيب[2]، تتأكد لنا صحة المعلومات، حيث نجد من شيوخه أنس بن مالك، ومن تلاميذه خالد الحذاء، وبالطريقة نفسها، يمكن معرفة اسم أبي الوليد شيخ البخاري.

رابعاً: من ذكر بلقبه.

يذكر الراوي أحياناً بلقبه، دون اسم أو كنية، فيقال مثلاً الأعمش، أو الأعرج، أو غندر، ولتعيين اسم الراوي، يمكن الرجوع إلى الكتب الخاصة بالألقاب، مثل كتاب نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر، وكتاب كشف النقاب عن الألقاب للسيوطي، وكتب تراجم الرواة التي تفرد في الغالب فصلاً خاصاً بألقاب الرواة في آخرها، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

روى ابن ماجة في سننه قال: حدثنا دحيم، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، ثنا يحيى بن أبي كثير، ثنا أبو سلمة، عن جعفر بن عمرو، عن أبيه، قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والعمامة"[3].

---

(١) النيسابوري؛ مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق د.عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ (١/٦٩٩).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٢٢٤).

(٣) الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند (٤/١٧٩-٥٥٢)، (٥/٢٨٨)، والترمذي؛ محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١/١٧١)، البستي، الصحيح بترتيب ابن بلبان (٤/١٧٥)، لقزويني،ابن ماجه، السنن (١/١٨٦)، البيهقي، السنن الكبرى (١/ ٢٧٠-٢٧١)،

وبالنظر في سند الحديث، نجد راوياً ذكر بلقب دحيم، وهذا اللقب يطلق على أكثر من راوٍ من رواة الحديث، قال ابن حجر في نزهة الألباب: دحيم جماعة؛ أشهرهم عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي الإمام الحافظ شيخ البخاري، ومنهم عبد الرحمن بن عباد أبو إسماعيل المغولي، وعبد الرحمن بن سليمان بن برد بن نجيح البصري، وعبد الرحمن بن محمد بن موسى الأسدي، وعمارة بن صدقة، والحسن بن القاسم الدمشقي(١)، ولتحديد الراوي المطلوب، نرجع إلى كتاب التقريب، لأن الراوي من رجال البخاري، وأبي داود، والنسائي،وابن ماجة، وعند ذلك نجد أنه لا يوجد بهذا اللقب إلا واحداً، هو عبد الرحمن بن إبراهيم، فتعين أنه هو المراد، ويؤيدنا في ذلك أن ابن حجر قال فيه: "شيخ البخاري"، وعند الرجوع إلى ترجمة البخاري وابن ماجة نجده من شيوخهما كما تقدم.

ومن الألقاب ما يجري مجرى الكنية؛ مثل: أبو الرجال، ومنها ما يجري مجرى الاسم؛ مثل: سفينة؛ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبدان: عبد الله بن عثمان المروزي.

خامساً: من نسب إلى أبيه (ذكر بابن فلان).

من الرواة من يذكر في السند بابن فلان، أو ابن فلانة، دون ذكر اسمه، ولتعيينه، يمكن الرجوع إلى كتب التراجم التي تفرد في نهايتها فصولاً فيمن نسب إلى أبيه، أو أمّه، أو جدّه، أو عمّه، أو خاله، ولتوضيح ما تقدم نسوق المثال التالي:

---

(١) ابن حجر؛ أحمد بن علي ٨٥٢هـ، نزهة الألباب في الألقاب، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م، ص ١٢٥.

روى النسائي في سننه قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا النضر بن شميل، ثنا شعبة، عن يزيد بن خمير، قال سمعت حبيب بن عبيد، يحدث عن جبير بن نفير، عن ابن السِّمط، قال: رأيت عمر بن الخطاب يصلي بذي الحليفة ركعتين، فسألته عن ذلك، فقال: "إنما أفعل كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل"[١].

وبالنظر في سند الحديث، نجد راوياً ذكر بابن السِّمط، ولتعيينه، يمكن أن نرجع إلى باب من نسب إلى أبيه أو أمِّه أو جدِّه في كتاب تقريب التهذيب حرف السين، حيث نجد الحافظ ابن حجر قد ذكر ثلاثة ممن عرف بابن السِّمط هم: شرحبيل وثابت ويزيد[٢] فالأول: ثابت بن السِّمط شامي، قال ابن حبان: هو أخو شرحبيل، صدوق من الثالثة[٣] والثاني: شرحبيل بن السِّمط الكندي الشامي، جزم ابن سعد بأن له وفادة، ثم شهد القادسية، وفتح حمص، وعمل عليها لمعاوية، مات سنة أربعين أو بعدها[٤] وأما الثالث فهو: يزيد بن السِّمط الصنعاني[*]، أبو السِّمط الدمشقي، الفقيه، ثقة، من كبار التاسعة، مات بعد الستين[٥]، وبالتأمل نجد ابن السِّمط في السند يروي عن عمر رضي الله عنه، ولهذا لا يمكن أن يكون هو الثالث، لأنه متأخر الطبقة كثيراً، فبقي عندنا

---

(١) النسائي؛ أحمد بن شعيب ٣٠٣هـ، المجتبى من السنن، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٩٨٦م (٣/١١٨).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، دار نشر الكتب الإسلامية، كوجرانواله، الهند، ط١، ١٩٧٣م، ص٤٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) المصدر السابق ص ١٤٤.

(*) الصنعاني: نسبة إلى صنعاء دمشق، لا إلى صنعاء اليمن

(٥) المصدر السابق ص ٣٨٢.

الأخوان ثابت وشرحبيل، وبالرجوع إلى ترجمة ثابت في التهذيب[1] نجد أنه روى عن عبادة بن الصامت، ولم يرو له إلا ابن ماجة؛ حيث روى له حديثاً واحداً في تسمية الخمر بغير اسمها، وهذه المعلومات لا تفيد أنه هو الراوي المراد، فلم يبق إلا شرحبيل الذي قيل فيه ما يلي: مختلف في صحبته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر، وعنه جبير بن نفير[2]، فتبين لنا أن الراوي المراد شرحبيل لا غيره.

ويجري مجرى ما تقدم من نسب إلى أمه أو جده أو عمه أو خاله، ونحو ذلك.

سادساً: من روى عن أبيه أو عن أبيه عن جده.

نجد بعض الرواة يروي عن أبيه، مثل هشام بن عروة عن أبيه، أو يروي عن أبيه عن جده، مثل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولتعيين الراوي، يمكن الرجوع إلى كتاب إيضاح الإشكال لمحمد بن طاهر المقدسي، وكتاب من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا، ولتوضيح ما تقدم نسوق المثال التالي:

روى النسائي في سننه قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال أنا الليث، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: "المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا... الحديث"[3].

وبالنظر في سند الحديث نجد أن عمرو بن شعيب، يروي عن أبيه عن جده، فالأب معروف وهو شعيب لكن الجد يحتمل أن يكون في الرواية هو محمد ابن عبد الله، وهو جد عمرو، أو عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو جد شعيب، وهذا الأخير هو المقصود في الرواية على الراجح من قول أهل العلم، لأن

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٢٨٣/٤).

(٣) النسائي، المجتبى (٢٤٨/٧-٢٥١)، النسائي، السنن الكبرى (٧/٤-١٠)، السجستاني،أبو داود، السنن (٢٧٣/٣)، والشيباني،أحمد بن حنبل، المسند(٥٦/١)، والبيهقي، السنن الكبرى (٢٦٨/٥)، والطبراني، المعجم الأوسط (٣١٤/٧)، (١٩٦/٨).

محمداً لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ويؤكد ذلك سياق أبي داود، حيث روى الحديث من طريق ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص،[1] فظهر من ذلك أن الجد في هذه الرواية هو عبد الله بن عمرو والله أعلم.

سابعاً: المتفق والمفترق.

وهـو مـا اتفقت فيه أسماء الرواة وأسماء آبائهم خطاً ولفظاً وافترقت أعيانهم، وعندها قد يُظنُّ الجماعة من هؤلاء شخصاً واحداً، ويزداد الإشكال إذا كـانوا في عصر واحد، أو طبقة واحدة، أو بلد واحد، ولتحديد الراوي المطلوب يمكن الرجوع إلى الكتب الخاصة بتوضيح المتفق والمفترق، مثل كتاب موضح أوهـام الجمـع والـتفريق للخطيـب البغدادي، وكتاب مشتبه أسامي المحدثين للهروي، وإيضاحاً لما تقدم نسوق المثال التالي:

روى النسائي في سننه قال: أخبرنا قتيبة، ثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئـب، عن سعيد ابن خالد، عن سعيد بن المسيِّب، عن عبد الرحمن بن عثمان، "أن طبيـباً ذكـر ضـفدعاً في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنهى رسـول الله صلى الله عليه وسلم عن قتله"[2] وعند الرجوع إلى ترجمة سعيد بن خـالد في تقريب التهذيب[3] مثلاً، نجد أربعة من الرواة ممن سمي بهذا الاسم، وهم:

الأول: سعيد بن خالد بن أبي طويل القرشي، منكر الحديث، من السادسة/ ق.

الثاني: سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ الكناني، صدوق، من الثالثة/ د س.

---

(١) السجستاني؛ سليمان الأشعث ٢٧٥هـ، السنن، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (٣/٢٧٣).

(٢) النسائي، المجتبى (٧/٢١٠)، الشيباني، المسند (٣/٤٥٣) (٤/٧/٣٦٨).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١٢٠-١٢١.

الثالث: سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان، ثقة، من السادسة/ م.

الرابع: سعيد بن خالد الخزاعي، المدني، ضعيف، من السابعة/ د.

ويمكن أن نحدد الراوي المطلوب بإحدى الوسائل الآتية:

أ-من خلال الطبقة؛ فسعيد بن خالد الموجود في السند، يروي عن التابعي سعيد بن المسيِّب، الذي يعد من كبار الطبقة الثانية، وعليه فإن سعيد بن خالد لن يتعدى الطبقة الخامسة، فيكون الراوي المراد هو سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ.

ب-عن طريق ترجمة شيخه، سعيد بن المسيِّب فنجد أن ممَّن روى عنه: سعيد بن خالد بن عبد الله القارظي[1].

ج-وإذا تتبعنا طرق الحديث نجد في إحداها عند الدارمي[2] النصّ على اسمه: سعيد بن خالد القارظي.

د- وبالنظر في الرموز عند هذه التراجم نجد أن الأول قد رمز عنده برمز ابن ماجه فقط، والثالث قد رمز عنده الإمام مسلم فقط، والرابع رمز عنده برمز أبي داود فقط، ومعلوم أن الحديث لم يروه واحد من أصحاب هذه الرموز المذكورة، وعندما نظرنا في الراوي الثاني وجدناه قد رمز بالرمز (دس)، يعني: أخرج أبو داود والنسائي، وما دام أننا قد ذكرنا أن الحديث من رواية النسائي ولم نذكره من رواية أبي داود، إذن فقد تعين أن هذا الراوي الثاني هو المراد، لا سواه[*].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال (١١/٦٨-٦٩).

(٢) الدارمي، السنن (٢/ ١٢١).

(*) من إضافات د. سلطان العكايلة.

ثامناً: المبهم.

وهـو ما لم يذكر اسمه في سند الحديث أو متنه، ويقال فيه: عن فلان، أو: عـن رجـل، ولمعرفة المبهمات يمكن الرجوع إلى كتاب غوامض الأسماء المـبهمة لابـن بشكوال، والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد للولي العراقي، وهـدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر: فصل المبهمات، وكتاب: الأسـماء المـبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، وكتب التراجم التي اعتنـت بعقـد فصـل خاص بالمبهمات في أواخرها مثل كتاب تهذيب الكمال ومختصراته، ولتوضيح ما تقدم نسوق المثال التالي:

روى الإمـام مـالك في الموطأ قال: عن ابن شهاب، عن رجل من آل خـالد بـن أسيد، أنه سأل عبد الله بن عمر، فقال: "يا أبا عبد الرحمن! إنا نجد صلاة الخوف، وصلاة الحضر في القرآن،.... الحديث"[١].

وبالـنظر إلـى سند الحديث نجد راوياً لم يذكر اسمه، ولمعرفته يمكن الـرجوع إلـى كـتاب ابـن بشكوال غوامض الأسماء[٢] فساق الحديث، وقال: "والرجل هو أمية بن عبد الله بن خالد ابن أسيد".

---

(١) الأصـبحي، مـالك بن أنس ١٧٩هـ، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، (١/١٤٥)، والبستي، ابن حيان، الصحيح بترتيب ابن بلبان (٤/٣٠١) (٦/٤٤٤)، والأزدي، الربيع بن حبيب، المسند، تحقيق محمد إدريس، دار الحكمة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، ص ٨٢.

(٢) ابن بشكوال؛ خلف بن عبد الملك (ت٥٧٨هـ)، غوامض الأسماء المبهمة، تحقيق د. عز الديـن السـيد ومحمد كمال الدين عز الدين، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، (٢/ ٦٠٦).

وعـــند تتبع طرق التخريج نجد أن ابن حبان في صحيحه ذكر اسمه في طريقين[1]، وكذلك ابن عبد البر في التمهيد[2]، وقال: والرجل الذي لم يسم، أمية بن عبد الله بن خالد.

---

(١) البستي، الصحيح بترتيب ابن بلبان (٤/٣٠١)، (٦/٤٠٤).

(٢) الــنمري؛ أبـــو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأســـانيد، تحقـــيق مصـــطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكريم البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٧٨هـ (١١/١٦١).

الفصل الثالث*
ترجمة الراوي

يمكننا بحث هذا الموضوع المهم، وتيسيره للدارس الكريم من خلال الآتي:

أولاً: معنى ترجمة الراوي:

تعني الترجمة: التعريف بالراوي بما يؤدي إلى قبول خبره أو رده.

وهذه الترجمة تحقق للدارس الفوائد الآتية:

تعرفنا بخطأ الرواة ووهمهم وصوابهم، وضبطهم فيما رووه، فالدارس لسيرة حياة الراوي، وخاصة ما تعلق منها بالرواية، يقف على وصف المترجمين له، ومن وصفهم له بيان خطئه وصوابه، ووهمه وضبطه، وغير ذلك مما عني به المترجمون.

- للتأكد من دقة الأحكام التي يصدرها النقاد على أحاديث الرواة.
- معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره من الرواة(١).
- الحكم على الرواة بما يقتضي قبول رواياتهم أو ردها.

ثانياً: حدود الترجمة:

لا يُشترط أن يبحث الدارس جميع تفاصيل حياة الراوي من مولده إلى وفاته، لكن يلزمه أن يبحث المسائل التي تمكنه من معرفة حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وهذا يحوجه إلى معرفة ما يلي:

- اسمه وكنيته ونسبه ولقبه: وذلك حتى نأمن الاشتباه بغيره من الرواة.
- شيوخه وتلامذته: من أجل تمييز الرواة المتشابهة أسماؤهم، وإثبات السماع ونفيه.

(*) أعدّ هذا الفصل السيد محمد عبدالله أبو صعيليك/ دائرة الإفتاء الأردنية

(١) انظر كتاب كيف ندرس علم تخريج الحديث، للدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة ص ٩-١٠٠ بتصرف.

- أقوال العلماء فيه: من أجل إصدار الحكم الدقيق عليه، ومن ثم على رواياته.
- رحلته العلمية: للتأكد من لقاء من روى عنهم، والوقوف على كثرة رواياته أو قلتها.
- الأوصاف التي تؤثر في روايته كالإرسال والتدليس والاختلاط وغيرها.
- مولـــده ووفاته:من أجل تمييزه عن غيره من الرواة، والتأكد من لقاء شيوخه، وأخذ التلاميذ عنه.

ثالثاً: قواعد يجب الاعتناء بها عند الحكم على الراوي(١):

لا بد للدارس من مراعاة قواعد معينة يجب الاعتناء بها عند الحكم على الرواة، وقد نص المحدثون على هذه القواعد الهامة، الآتية:

١-على الباحث إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت أن تلك الترجمة هي لذاك الراوي، لأن الأسماء كثيراً ما تشتبه، ويقع الغلط والمغالطة فيها.

٢-ليستوثق الباحث من صحة النسخة، وليراجع غيرها، إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

٣-إذا وجــد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة، فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا.

٤-ليتثبــت أن لفــظ الجــرح والتعديل قد قيل في صاحب الترجمة، فإن الأسماء تتشــابه، وقــد يقــول المحدث كلمة في الجرح والتعديل في حق راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك.

٥-إذا رأى فـــي الترجمة "وثقة فلان"، أو "ضعفه فلان"، أو "كذبه فلان"، فليبحث عن عبارة فلان هذا، فقد لا يكون قال: هو ثقة، أو ضعيف، أو كذاب.

---

(١) النقاط (١-١٠) من كتاب التنكيل للمعلمي ١/٦٢-٧٢) بتصرف.

٦-أصـــحاب كتب الجرح والتعديل كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي على الباحث أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها.

٧-قـــال ابـــن حجـــر فـــي لسان الميزان: "وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلـــك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوســـط فـــي حديـــثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفـــلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده، بين حاله في التوسط"[1].

ينبغي على الدارس أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فـــإن أئمـــة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفـــتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفي من عاصره ولم يلقه، ولكن بلغة شيء من حديثه، وفي من كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه.

ليبحـــث الدارس عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

- إذا جـــاء فـــي الـــراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات ما بين الراوي وجارحه أو معدله من عداوة أو محبة.
- الوقوف على بقاء الجارح والمعدل على قوله أو رجوعه عنه.
- تعدد عبارة الناقد في الراوي بين التوثيق والتضعيف.

---

(١) لسان الميزان،للحافظ ابن حجر ٢٩/١.

- علـــى المتصدر للبت في منزلة الراوي أن يكون عارفاً بمدلول ألفاظ الجرح والتعديل، واصطلاح كل إمام(١).

هذه قواعد لا بد للدارس من مراعاتها عند البحث في تراجم الرواة بقصد الحكم علـيها جـرحاً وتعديلاً لما يقتضي قبول رواياتهم أو ردها، وفي الغفلة عن هذه القواعد خطر كبير على الرواية والمروي لا تخفى عواقبه ولا تحمد عقباه.

رابعاً: معرفة الصفات المخلة بالعدالة والضبط:

ذكر العلماء خوارم العدالة والضبط، الآتية:

أ. خوارم العدالة(٢) :

١. الكذب ٢. التهمة بالكذب ٣. الفسق بالقول والعمل.

٤. الجهالة. ٥. البدعة بالاعتقاد.

ب. خوارم الضبط (٣):

١. الغلط الفاحش. ٢. الغفلة في السماع والتحمل.

٣. الوهم ٤. المخالفة. ٥. سوء الحفظ.

٦. التفرد. ٧. قبول التلقين. ٨. الجهالة

---

(١) الـنقاط ١١-١٣ من كلام الشيخ "بكر أبو زيد" في كتابه التأصيل للأصول التخريج ص ١٧٦-١٧٧بتصرف.

(٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، ص ٦٦

(٣) المصدر السابق.

خامساً: تعارض الجرح والتعديل:

بحـــث المحدثون مسألة تعارض الجرح والتعديل من قبل المحدث الناقد الواحـــد، أو مـــن قـــبل عدد من النقاد. ولا بد للدارس من الإلمام بهذه المسألة، وتفصيل ذلك كما يلي:

يقصـــد بالتعارض: وجود قولين متناقضين في راو واحد أحدهما يوثقه والآخر يجرحه.

تعـــارض الجـــرح والتعديل من ناقد الواحد: إذا صدر الجرح والتعديل من نقاد واحـــد فإن المحدثين يقررون أن العمل يكون على آخر القولين، إن علم المتأخر منهما، وإن لم يعلم وجب التوقف[1].

تعـــارض الجرح والتعديل من عدة علماء: إذا صدر الجرح أو التعديل في راو واحـــد مـــن عـــدة نقاد، فقد اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة، وأرجح هذه الأقوال في هذا: أن الجرح مقدم مطلقاً على التعديل، لأن مع الجارح زيادةَ علم لـــم يطلـــع عليها المعدل، ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به من ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر خفي على المعدل، ويكون ذلك بالشروط الآتية:

١-أن يكون الجرح مفسراً مستوفياً لسائر الشروط.

٢-أن لا يكون الجارح متعصباً على المجروح أو متعنتاً في جرحه[2].

٣- أن لا يبيـــن المعـــدل ان الجـــرح مدفـــوع عن الراوي، ويبين ذلك بالدليل الصـــحيح، مـــثل ثابـــت بن عجلان الأنصاري، قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديـــثه، وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه

---

(١) الـــرفع والتكميل،للكـــنوي، ص ٥٤، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٠، وأسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحدب، ٢/ ٥٥٣.

(٢) توضـــيح الأفكار،للصـــنعاني ١/١٥٨-١٥٩، وإرشـــاد الفحول،للشوكاني ص ٦٨-٦٩، والكفاية للخطيب ص ١٧٥، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٢.

رواية المناكير، وخالفة الثقات، وأقر ذلك الحافظ ابن حجر[1] فقال، وهو كما قال[2].

سادساً: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما [3]:

ذكر علماء الحديث مراتب الجرح والتعديل وألفاظها وهذه المراتب هي:

أولاً: مراتب ألفاظ التعديل

١-ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن "أفعل"، وهي أرفع المراتب، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا. أو فلان أثبت الناس، أو أوثق من أدركت من البشر.

٢- ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

٣- ما دل على التوثيق من غير تأكيد، مثل: ثقة، أو حجة، أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو عدل ضبط.

٤- ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، مثل: صدوق: أو محله الصدق، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة. أو مأمون، أو خيار.

٥- ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس، أو إلى الصدق ما هو، أو وسط، أو شيخ وسط.

٦- ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو يعتبر به، أو مقارب الحديث، أو صالح.

---

(١) هدي الساري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ٢/١٢٠.

(٢) منهج النقد، للدكتور نور الدين عتر، ص ١٠٠-١٠١.

(٣) أصول التخريج، الدكتور محمود الطحان، ص ١٤٤- ١٤٦.

أمـــا المراتـــب الثلاث الأولى، فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض، وأمـــا المرتبـــتان الـــرابعة والخامســـة فلا يحتج بأهلهما، ولكن يكتب حديثهم ، ويختـــبر،وإن كـــان أهـــل الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة. وأما أهل المرتبة السادســـة فلا يحتج بأهلها ولكن يكتب حديثهم للإعتبار فقط دون الإختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

ثانياً: مراتب ألفاظ الجرح.

١- مـــا دل على التليين، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل: فلان لين الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف، أو ليس بذاك، أو ليس بمأمون.

٢- ما صرح بعدم الاحتجاج به، وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به أو ضعيف، أو له مناكير، أو واه، أو ضعفوه.

٣- مـــا صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الراوية عنه، أو ضعيف جداً، أو واه بمرة، أو طرحوا حديثه.

٤- مـــا دل علـــى اتهامـــه بالكذب أو نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو ليس بثقة.

٥- ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.

٦ - مـــا دل علـــى المـــبالغة فـــي الكـــذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح والتعديل)، مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو هو معدن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع.

أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم طبعاً، لكن يكتب حديثهم للأعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل الأولى.

وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة(الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) فلا يحتج بحديهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به، لإنه لا يصلح أن يتقوّى، أو يقوّي غيره.

سابعاً: معاني بعض ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة عند بعض المحدثين:

من خلال المراجعة لكتب الرجال وجدت مصطلحات خاصة لبعض علماء الجرح والتعديل يجدر بطالب العلم أن يكون على معرفة بها، وبمدلولاتها، وهي:

١. معنى قول البخاري: سكتوا عنه، وفيه نظر.

يقول الحافظ العراقي: يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه(١). ويقصد أنه شديد الضعف كالمتهم بالكذاب.

٢. معنى قول البخاري: منكر الحديث:

للبخاري اصطلاح خاص في وصف حديث الرجل بالنكارة، فهو يقول: كل من قلت عنه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه(٢). يعني أن روايته شديدة الضعف، وأما عند غيره فمنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث، وهي المرتبة الخامسة من الجرح، فيكتب حديثه اعتباراً(٣).

٣. معنى قول الإمام أحمد منكر الحديث:

يقول الحافظ ابن حجر: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك الاستقراء من حاله(٤). يغرب يعني يتفرد بالحديث عن أقرانه.

٤. معنى قول ابن معين: ليس بشيء:

إذا قال ابن معين في الراوي ليس بشيء، يعني أن أحاديثه قليلة جداً(٥).

---

(١) شرح ألفية العراقي ١١/٢، وفتح المغيث للسخاوي ٣٧١/١.

(٢) ميزان الإعتدال للذهبي ٦/١، ٢٠٢/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٩/٢، وفتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١، والرفع والتكميل للكنوي ص ١٢٩، ١٤٩، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٨.

(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي، ص ٢٧٨.

(٤) هدي الساري، لابن حجر ٢/ ١٧٣.

(٥) هدي الساري، لابن حجر ١٤٤/٢، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي، ص ٢٦٣.

٥. مراد ابن أبي حاتم من تجهيل الرواة:

إذا قال الإمام ابن أبي حاتم عن راو إنه مجهول، فإنما يعني به غالباً جهالة الوصف لا جهالة العين[١]، وقال الإمام السخاوي على أن قول ابن أبي حاتم في الرجل إنه مجهول: لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد[٢].

٦. مراد ابن معين من قوله لا بأس به:

يقول ابن معين: إذا قلت لا بأس به فهو ثقة[٣].

٧. معنى قول ابن معين: يكتب حديثه:

إذا قال ابن معين عن رجل يكتب حديثه فهو من جملة الضعفاء[٤].

٨. مراد ابن القطان بقوله: هم ممن لم تثبت عدالتهم:

إذا قال ابن القطان عن راوٍ إنه ممن لم تثبت عدالته، فهذا يعني أنه ما نص أحد على أنه ثقة[٥].

٩. معنى قولهم: تركه يحيى القطان:

إذا قيل في الراوي أنه قد تركه يحيى القطان فهذا لا يخرجه عن حيز الاحتجاج به مطلقاً، فليس تركه لأجل اتهامه بالكذب، وإنما تركه لأجل حفظه[٦].

١٠. قول المحدثين: ليس مثل فلان:

إذا قال المحدثون في راوٍ إنه ليس مثل فلان، فهذا ليس بجرح يوجب إدخال الراوي في جملة الضعفاء[٧]. وإنما ينظر في عبارة من صدرت

---

(١) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، ص ٢٦٧.

(٢) فتح المغيث، للسخاوي ص ١٣٦/١.

(٣) الرفع والتكميل، للكنوي ص١٠٠.

(٤) الرفع والتكميل، ص ١٠٢، وميزان الاعتدال، للذهبي ١/ ٣٣.

(٥)ميزان الاعتدال، ٣/٣، والرفع والتكميل ص ١١١.

(٦) الرفع والتكميل، للكنوي ص ١١٢.

(٧) الرفع والتكميل ص ١١٣، وقواعد في علوم الحديث،للتهانوي ص ٢٧٣.

عـــنه من المحدثين، فقد يكون قارن ثقة بضعيف، أو قليل الضعف بمن هو أضعف منه، فقال هذه العبارة التي تفيد المقارنة بين راويين، ولا تفيد حكماً على الراوي.

١١. معنى قولهم: أنكر ما لفلان:

إذا قال المحدثون: أنكر ما لفلان، فلا يلزم منه ضعف الحديث، ولا ضعف راويـــة فإنهم ربما يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجـــرد تفرد راويه[١]. لأن مرادهم بالنكارة هنا مطلق التفرد وهذا مسلك المتقدمين من المحدثين.

١٢. معنى قولهم: له أوهام:

إذا قـــالوا في رجل له أوهام، أو يهم في حديثه، أو يخطئ، فهذا لا ينز له عن درجة الثقة، فإن الوهم اليسير لا يضر، ولا يخلو عنه أحد[٢].

ثامناً: حكم الرواة المسكوت عنهم:

نجـــد فـــي كتـــب الرجال رواة سكت عنهم علماء الجرح والتعديل، ولم يذكـــروا فـــيهم جـــرحاً أو تعديـــلاً، ويكثر هذا في كتابي التاريخ الكبير للإمام الـــبخاري، والجـــرح والـــتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وعدد هؤلاء الرواة لا يستهان به، وهذا يحوج إلى معرفة حكم هؤلاء عند المحدثين، وتفصيل ذلك كما يلي:

١-معنى سكوت المحدثين عن الرواة، أن لا يذكر في الراوي عبارة تفيد الجرح أو التعديل.

٢-حكم سكوت المحدثين عن الرواة[٣].

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٥.

(٣) انظـــر قواعد في علوم الحديث للتهانوي، ص ٢٢٣، ٣٥٨، ٤٠٣، وأصول التخريج ص ١٧٧، وبحوث في تاريخ السنة للدكتور أكرم العمري، ص ١١٠، ١١١، ومجلة أصول الدين عدد ٢ سنة ١٣٩٩/١٤٠٠هـــ، ورواة الحديث ص ٢٥٣، وبيان الوهم ٣/٣٠٨.

اختلف المحدثون في سكوت النقاد عن الرواة على قولين هما:

أ-أن سكوت المحدثين عن الرواة يعد توثيقاً لهم. وهذا رأي كل من الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والدكتور محمود الطحان.

ب-إن سكوت المحدثين لا يعدّ توثيقاً لهم، بل يعد تجهيلاً لهم. وهذا رأي ابن القطـان فـي كـتاب الوهم والإيهام، ووافقه بعض المعاصرين. ولكل من أصحاب هذين القولين حجته ودليله.

تاسعاً: أقسام العلماء في الجرح والتعديل:

لا بـد للباحث في كتب الجرح والتعديل من معرفة لأقسام العلماء في الجرح والتعديل ليسهل عليه الحكم على الرواة، وهم على النحو الآتي:

١-قسـم متعنـت فـي الجـرح، متثبـت في التعديل، يجرح الراوي بالغلطة، والغلطتين، والثلاث، ويضعف بذلك حديثه، وهؤلاء مثل: شعبة بن الحجَّاج، ويحي القطان ،وابن معين، وأبي حاتم الرازي، والجوزجاني، وابن حبان.

٢-قسم متساهلون في التعديل، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي.

٣-وقسم معتدلون في الجرح والتعديل لا يتشددون في جرح، ولا يتساهلون في تعديل، وهؤلاء كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي(١).

هذا التقسيم مبني على الخبرة في التعامل مع كتب هؤلاء الأئمة ومعرفة بآرائهم في الجرح والتعديل، فحري بالدارس معرفة ذلك.

---

(١) ذكـر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للسخاوي، ص ١٧١، ١٧٢، والمتكلمون في الرجال، للذهبي، ص ١٣٨، ١٤٥.

عاشراً: تنبيهات في الجرح والتعديل:

ذكــر المحدثــون تنبــيهات على مسائلَ محددة في الجرح والتعديل تعد مكملة لمباحث الجرح والتعديل، وهذه التنبيهات هي:

١. لا يقبل جرح المجروح في نفسه:

لا يقــبل المحدثــون جــرح مــن عرف بأنه مجروح في نفسه كأبي الفتح الأزدي[١].

٢. لا يقبل المحدثون جرح من عرف بالتشدد في الجرح، والتعنت فيه، وقد تقدم ذكــر العلماء المتشددين في الجرح والتعديل في المبحث السابق. لأن هؤلاء يجرحون الراوي بأدنى جرح، يطلقون عليه من الأحكام ما لا يقبل[٢].

وهذا مثل جرح كل من: أبي حاتم، النسائي، ابن معين، ابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبان[٣].

٣. الجــرح إذا صــدر عن تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مــردود[٤]. كمــا أنه لا يقبل كلام الأقران من العلماء بعضهم في بعض لا ســيما إذا كان بسبب خصومة أو عداوة أو غيرها، فلم يقبل المحدثون منهم ذلك، بل ردوه، كما وقع بين الإمام مالك ومحمد بن إسحاق، والنسائي وأحمد بــن صالح المصري، وغيرهم[٥].،وقد قالوا : لا يعبأ بكلام الأقران بعضهم في بعض.

٤. لا يقــبل جــرح من ثبتت أمانته وعدالته وكثُر مادحوه، وكانت هناك قرينة حال على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره[٦].

---

(١) الرفع والتكميل للكنوي، ص ١١٦، ١١٧.

(٢) الرفع والتكميل، ص ١١٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الرفع والتكميل للكنوي، ص ١٨٧.

(٥) الرفع والتكميل، ص ١٩١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

الفصل الرابع*
كتب الرجال

التمهيد: المقصود بكتب الرجال

يختص هذا الفصل بالحديث عن كتب الرجال في أحوال الرواة، من حيث عدالتهم، وضبطهم، والحكم على مروياتهم، وهو علم جليل لما فيه من إثبات الشرع، والتحري عن صحة النقل، وقد صنف النقاد من أئمة الحديث في الرجال مصنفات كثيرة، تعددت بتعدد الأغراض لها.

وسنعرض في هذا الفصل بالتفصيل لأهم تلك الكتب، ومناهج العلماء فيها، والأسس التي اعتمدوها في اختيار الرجال المراد ترجمتهم.

المبحث الأول
كتب مختصة بنوع من الرواة

المطلب الأول: كتب معرفة الصحابة

معرفة الصحابة من العلوم الضرورية في الحديث الشريف، ذلك لأنه ينبني عليها تمييز الحديث المتصل من المرسل، وقد أفرد العلماء مصنفات خاصة في الصحابة تتناول ذكر أسمائهم، وأنسابهم، وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شاركوا فيها، ووفياتهم- رضوان الله عليهم جميعاً-.

وهذه المصنفات في معرفة الصحابة بدأت مبكراً عبر مسيرة تدوين العلوم الشرعية[1].

(*) أعدّ هذا الفصل السيد علي أبو شكر/ وزارة التربية والتعليم/ الأردن

(١) يراجع في ذلك كتاب الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٩٤، وكتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري، ص ٦.

وفيما يلي أهم تلك المصنفات:

* **الآحـــاد والمثاني:** تصنيف أبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك ابن أبي عاصم ت ٢٨٧هـــ.

* **كتاب الصحابة:** تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة ت ٣٠١هـــ. وعليه ذيل من تصنيف محمد بن عمر المديني ت ٥٨١هـــ.

* **معجـــم الصحابة:** تصنيف أبي الحسين عبد الباقي بن قانع ت ٣٥١هـــ. رتب الأســـماء فيه على حروف المعجم. ويخرج لكل صحابي حديثاً أو حديثين يذكره بإسناده إليهم.

* **معرفة الصحابة:** تصنيف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ت ٤٣٠هـــ.

* **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** تصنيف ابن عبد البر الأندلسي ت ٤٦٣هـــ. والكـــتاب مرتب على حروف المعجم، على الحرف الأول فقط. وقد وجهت لهذا الكـــتاب عـــدة انـــتقادات لما أورده من مسائل الخلاف والشجار الذي دار بين الصحابة.

* **أســـد الغابـــة في معرفة الصحابة:** تصنيف ابن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـــ. رتب الأسماء فيه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول، ثم الحرف الثاني، وهكذا.....

ومـــن فوائـــد هذا الكتاب أنه يذكر إلى جانب كل ترجمة من أورده من المصـــنفين الذين سبقوه، حيث رمز لكل واحد منهم برمز، مثل: د/ابن مندة، ع/ أبو نعيم، ب/ابن عبد البر، س/ أبو موسى.

مثال: حرف الثاء. (باب الثاء مع الألف) [1]:

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري –دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٩٧٠.

(دع) ثابت بن حسان بن عمرو بن بني عدي بن النجار: لا عقب له، شهد بدراً. (ج١/٢٦٦).

(باب الثاء مع العين): ثعلبة بن أبي بلتعة: أخو حاطب بن أبي بلتعة، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وعامة روايته عن الصحابة. (ج١/ ٢٨٣).

* **تجريد أسماء الصحابة:** تصنيف أبي عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ.

* **الإصابة في معرفة الصحابة:** تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

قسم كتابه هذا إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أم ضعيفة، مع بيان كل ذلك.

القسم الثاني: الذين توفي عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم دون سن التمييز.

القسم الثالث: جعله للمخضرمين ممن أدركوا الجاهلية والإسلام، إلا أنه لم يرد خبر يثبت اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم.

القسم الرابع: وهم الذين سبق ذكرهم في كتب الصحابة السابقة على سبيل الوهم والغلط، ومناقشة ذلك. وقد جاء ترتيب الأسماء في كل قسم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول ثم الحرف الثاني وهكذا.

مثال: من اسمه سعد: حرف السين.

(القسم الأول)[١]: سعد بن معاذ بن النعمان، سيد الأوس، شهد بدراً، ورمي بسهم يوم الخندق... (رقم الترجمة ٣١٩).

---

(١) الإصابة في معرفة الصحابة/ لابن حجر العسقلاني – دار الكتب العلمية– بيروت.

(القسم الثاني): سعد بنْ زيد الأنصاري: ذكر ابن سعد انه ولد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن عمر، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان (رقم الترجمة ٣٦٣٣).

(القسم الثالث): سعد بن مالك الأعرج: أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ووفد على عمر بن الخطاب. (رقم الترجمة ٣٦٦٩).

(القسم الرابع): سعد بن أبي السرح: ذكره خليفة بن خياط، وهو وهم، وإنما هو ابنه عبد الله (رقم الترجمة ٣٧٣٨).

وقد أفرد بعض المصنفين أجزاء من كتبهم لمعرفة الصحابة، نذكر بعضها في هذا الموطن بصورة مجملة، وسيأتي تفصيلها في مكانها فيما بعد:

١- **كتاب الطبقات**: تصنيف ابن سعد ت ٢٣٠هـ: حيث جعل المجلد الثلاث والرابع من كتابه في الصحابة.

٢- **كتاب الطبقات**: تصنيف خليفة بن خياط ت ٢٤٠هـ: حيث رتب طبقة الصحابة على أنسابهم.

المطلب الثاني: كتب الثقات

* **الثقات**: تصنيف أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ت ٢٦١هـ لم يرتب العجلي كتابه على نسق معين، وجاءت تراجمه مختصرة، حتى رتبه الهيثمي على حروف المعجم.

* **الثقات**: تصنيف ابن حبان البستي ت ٣٥٤هـ رتب كتابه على الطبقات، الصحابة، ومن ثم التابعين وهكذا. وكان ترتيب كل طبقة فيه على حروف المعجم.

* **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم:** تصنيف أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ت ٣٨٥هـ وهو كتاب مرتب على حروف المعجم، وجاءت تراجمه مختصرة.

المطلب الثالث: كتب الضعفاء

١- **الضعفاء الصغير:** تصنيف الإمام البخاري ت ٢٥٦هـ.

٢- **الشجرة في أحوال الرجال:** تصنيف إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ت٢٥٩ هـ.

٣- **أسامي الضعفاء:** تصنيف أبي زرعة الرازي ت ٢٦٤هـ.

٤- **كتاب الضعفاء والمتروكين:** تصنيف أبي عبد الرحمن النسائي ت ٣٠٣هـ.

٥- **الضعفاء:** تصنيف أبي جعفر العقيلي ت ٣٢٣هـ.

٦- **كتاب المجروحين:** تصنيف ابن حبان البستي ت ٣٥٤هـ.

٧- **الكامل في الضعفاء:** تصنيف أحمد بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥هـ. وهو كتاب واسع، مرتب على حروف المعجم، ذكر فيه كل من تكلم فيه سواء ثبت ذلك أم لم يثبت.

٨- **الضعفاء والمتروكون:** تصنيف على بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ.

٩- **الضعفاء والمتروكون:** تصنيف أبي الفرج ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ.

١٠- **المغني في الضعفاء:** تصنيف شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ.

١١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** تصنيف شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ. قال في مقدمة كتابه: هذا كتاب مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار، ألفته بعد كتاب المغني، وطولت العبارة فيه، وفيه أسماء عدة من الرواة زائداً على من في المغني، زدت معظمهم من كتاب الكامل لابن عدي، وأصله وموضوعه في الضعفاء، وفيه خلق من الثقات، ذكرتهم للذب عنهم، لأن الكلام

غـير مؤثر فيهم ضعفاً، وقد رتبته على حروف المعجم، حتى في الآباء ليقرب تناوله(١).

١٢- **لســان الميزان:** تصنيف الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ. وهذا الكـتاب اختصار لكتاب ميزان الاعتدال، مع زيادات عليه رمز لها بـ (ز) عند الـترجمة، وزاد فيه الكلام على الرجال على ما ذكره الذهبي، مميزاً كلامه عن الذهبي بقوله (انتهى) عند نهاية كلامه.

المطلب الرابع: كتب من عرف بصفة خاصة في الرواية

أولاً: كتب المدلسين.

١- **التبيين لأسماء المدلسين:** تصنيف برهان الدين سبط ابن العجمي ت٨٤١ هـ.

٢- **تعـريف أهـل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، والمعروف بطبقات المدلسـين:** تصنيف الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، حيث جعل كتابه على خمس طبقات، حسب درجة تدليس الرجل:

الأولى : من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

الثانية :من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه.

الثالـثة :من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا به بالسماع.

الـرابعة: مـن اتفـق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم.

الخامسـة: مـن ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع. وقد جعل ترتيب الأسماء في كل طبقة على حروف المعجم.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للأمام الذهبي ج١/ ص١ -دار المعرفة- بيروت.

٣- وللحافظ الذهبي منظومة في أسماء المدلسين.

٤- إتحـــاف ذوي الرســـوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ: لحماد بن محمد الأنصاري.

ثانياً: رواة المراسيل:

١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: تصنيف صلاح الدين كيكلدي العلائي ت ٧٦١هـــ: جعل من الكتاب الباب السادس لتراجم المرسلين والمدلسين.

٢- تحفـــة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: تصنيف ولي الدين أحمد ابن أبي زرعة العراقي ت ٨٢٦هـــ.

ثالثاً: الرواة المختلطون:

١- الاغتـــباط بمعرفة من رمي بالاختلاط: تصنيف سبط ابن العجمي ت ٨٤١ هـــ.

٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: تصنيف محمد بن أحمد ابن الكيال ت ٩٢٩هـــ.

رابعاً: الوضاعون:

١- الكشـــف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: تصنيف سبط ابن العجمي ت ٨٤١هـــ.

٢- قانون الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء: تصنيف محمد طاهر بن علي الهندي ت ٩٨٦هـــ.

خامساً: متفرقات:

١- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: تصنيف شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـــ.

٢-تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي: تصنيف جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـــ.

المطلب الخامس: كتب رجال مصنفات مخصوصة

١- **كـــتاب التابعيـــن ومن بعدهم ممن صحت روايتهم عند مسلم:** تصنيف أبي الحسن الدارقطني ت ٣٨٥هـــ.

٢- **رجال صحيح مسلم:** تصنيف أبي بكر أحمد بن علي المعروف بابن منجويه ت ٤٣٨هـــ.

٣- **الجمع بين رجال الصحيحين:** تصنيف أبي الفضل محمدبن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني ت ٥٠٧ هـــ.

٤- **الكمال في أسماء الرجال:** وهو في رجال الكتب الستة، تصنيف عبد الغني المقدسي ت ٦٠٠هـــ.

٥- **تهذيب الكمال:** تصنيف يوسف بن الزكي المزي ت ٧٤٢هـــ وهو اختصار لكتاب الكمال في أسماء الرجال، ترجم فيه المزي لرجال الكتب الستة، ولرجال بعـــض المصـــنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة، ورمز لكل ترجمة برمز تدل على من أخرج له من تلك الكتب، وهذه الرموز هي: ع/ للستة، ٤/للأربعة، خ/الـــبخاري، م/ مســـلم، د/أبو داود، ت/ الترمذي، س/النسائي، ق/ابن ماجه، خت/ البخاري في التعليق، بخ/البخاري في الأدب المفرد، ي/البخاري في جزء رفـــع اليديـــن، عخ/البخاري في خلق أفعال العباد، ز/البخاري في جزء القراءة خلـــف الإمام، حق/مسلم في المقدمة، مد/أبو داود في المراسيل، قد/أبو داود في القدر، خد/أبو داود في الناسخ والمنسوخ، ف/أبو داود في التفرد، صد/أبو داود فـــي فضائل الأنصار، ل/أبو داود في المسائل، كد/أبو داود في مسند مالك، تم/ الترمذي في الشمائل، سي/النسائي في عمل اليوم والليلة، كن: النسائي في مسند مـــالك، ص/للنسائي في خصائص علي، عس/ للنسائي في مسند علي، فق/ابن ماجه في التفسير.

حيث رتب المزي تراجم كتابه على حروف المعجم بحسب الحرف الأول فالثاني وهكذا، إلا أنه ابتدأ الهمزة بمن اسمه أحمد، وابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد.

*** طريقته في الترجمة:**

يستوعب قدر الإمكان ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه، ومصدراً قائمة الشيوخ بقوله: روى عن، ويصدر قائمة التلاميذ بقوله: روى عنه، ويرتب كل ذلك على حروف المعجم.

- يذكر قدر الإمكان الأقوال في الرجل جرحاً وتعديلاً، ويعزوها إلى قائليها.
- يخرج أحياناً بعض الأحاديث من طريق صاحب الترجمة بإسناده الخاص.
- وعلى الكتاب ذيل هو إكمال تهذيب الكمال: تصنيف علاء الدين مغلطاي ت ٧٦٢هـ.
- وللذهبي كتابان في اختصار تهذيب الكمال: تذهيب التهذيب، والكاشف.
- وقد اختصر تذهيب التهذيب الخزرجي ت ٩٢٤هـ وسماه خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.
- وللحافظ ابن حجر العسقلاني اختصار لكتاب تهذيب الكمال سماه: تهذيب التهذيب وقد اختصره في كتاب سماه: تقريب التهذيب.

* **كتاب الكاشف:** تصنيف شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ.

وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال: حيث اقتصر فيه على ذكر اسم الراوي واسم أبيه واسم جده، وأحياناً يذكر كنيته ونسبه. ولا يذكر للراوي سوى شيخين أو ثلاثة وكذا بالنسبة لتلاميذه، ويقتصر على ذكر حكم في الراوي بكلمة أو كلمتين.

- اقتصر فيه على ذكر تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم ممن ذكرهم المزي في كتابه.

* **كتاب تهذيب التهذيب:** تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ:

وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال للمزي، وهو على النحو التالي:

- أبقى على بعض شيوخ الراوي وتلاميذه وأشهرهم، ولم يرتبهم على حروف المعجم، وإنما سردهم حسب التقدم في السن والإسناد والقرابة ونحو ذلك.
- اختصر كثيراً من الكلام الذي لا صلة له بالتعديل والتجريح.
- زاد تراجم رأى أنه لا بد من أن تذكر، وميزها بقوله: تمييز.
- زاد في الكلام على الراوي جرحاً وتعديلاً، وميز قوله بعبارة: قلت.

* **كتاب تقريب التهذيب:** تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ:

وهذا الكتاب اختصار لكتاب تهذيب التهذيب، ومنهجه فيه على النحو التالي:

- اصطلح ابن حجر في مقدمة التقريب على مراتب خاصة في الجرح والتعديل، وعلى طبقات خاصة في الرواة، فينبغي على طالب العلم معرفتها، وأن يكون على استحضار لها عند استخدام الكتاب.
- التزم فيه على أن لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً.
- يحكم فيه على كل راوٍ بأصح ما قيل فيه بألخص عبارة.

* **المراتب الخاصة بالجرح والتعديل:**

المرتبة الأولى: الصحابة.

المرتبة الثانية: من أكد مدحه بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة ثقة ثقة أو بالتوكيد المعنوي.

المرتبة الثالثة: من أفرد بصفة: ثقة، متقن، ثبت....

المرتبة الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة: صدوق، لابأس به...

المرتبة الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة: صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، أو صاحب بدعة...

المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه، مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

المرتبة السابعة: من روي عنه ولم يوثق: مستور، مجهول الحال.
المرتبة الثامنة: لم يوجد فيه توثيق، ووجد فيه الضعف: ضعيف.
المرتبة التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق: مجهول.
المرتبة العاشرة: من لم يوثق، وضعف بقادح: متروك، أو ساقط.
المرتبة الحادية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب: وضاع، كذاب.

طبقات الرواة في التقريب: وتقسيمها حسب السنوات: الطبقة الأولى والثانية فهم قبل المائة.

الطبقة الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة.

الطبقة التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين.

الطبقة الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الطبقة الثانية: كبار التابعين.

الطبقة الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين.

الطبقة الرابعة: وهو ممن كانت جل روايتهم عن التابعين.

الطبقة الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة.

الطبقة السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

الطبقة السابعة: كبار أتباع التابعين.

الطبقة الثامنة: الطبقة الوسطى منهم.

الطبقة التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

الطبقة العاشرة: كبار الآخذين عن أتباع التابعين.

الطبقة الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالبخاري.

الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين كالترمذي والنسائي.

٦- **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال:** تصنيف محمد بن علي الحسيني الشافعي ت ٧٦٥هـ.

٧- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:** تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: موضوع هذا الكتاب هو زوائد رجال الأئمة الأربعة في كتبهم على الكتب الستة، وتلك الكتب هي: مسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من عنايته بمعرفة أحوال الرواة في الكتب المذكورة، والتي قلما ألف في تراجم رجالهم، وخاصة فيما يتعلق بتراجم رجال مسند أحمد بن حنبل، وقد أخذ الحافظ تراجم هؤلاء من كتاب التذكرة في رجال العشرة، ومن كتاب الإكمال وكلاهما للحسيني. وقد رتب الأسماء فيه حسب حروف المعجم.

مثال: الربيع بن عبد الله: عن أيمن بن نابل عن يعلى بحديث في غصب الأرض من مسند أحمد روى عنه زائدة بن قدامة، ذكره ابن حبان في الثقات رقم الترجمة (٣١٠).

٨- **الإيثار بمعرفة رواة الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني:** تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

٩- **الإيثار برجال شرح معاني الآثار للطحاوي:** تصنيف ابن قطلوبغا.

المبحث الثاني: كتب التراجم العامة

المطلب الأول: كتب الرواة عامة

١- **كتاب التاريخ الصغير:** تصنيف الإمام البخاري ت ٢٥٦هـ.

٢- **كتاب التاريخ الكبير:** تصنيف الإمام البخاري ت ٢٥٦هـ.

وترتيب الكتاب على النحو التالي:

-يذكر أسماء الصحابة ثم أسماء التابعين ثم من بعدهم في كل حرف من الحروف.

-في غالب تراجمه يذكر الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبه، ثم يذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الرواية.

-لم يلتزم فيه بالترتيب على حروف المعجم، فبدأ كتابه بمن اسمه محمد لشرف اسم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر الأسماء في حرف الألف مبتدئاً بمن اسمه إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم إسحاق، ثم أيوب، وهكذا.... فنراه اعتبر الحرف الأول فقط ولم ينظر إلى الحرف الثاني، وإنما يراعي في التقديم والتأخير شرف بعض الأسماء.

مثال: (باب البراء) البراء بن عازب: أبو عمارة الأنصاري الحارثي، نزل الكوفة، ذكر له حديثاً قال: غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة.

– البراء بن قيس: أبو كبشة: سمع حذيفة وسعداً، يعد في الكوفيين. ذكر له حديثاً عن حذيفة في مس الذكر (القسم الثاني ١/١١٧).

٣- **المعرفة والتاريخ:** تصنيف أبي يوسف يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧هـ: رتبه في البداية على الطبقات، إلا أنه لم يلتزم بذلك فيما بعد.

٤- **الجرح والتعديل:** تصنيف عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ: وهو من أشهر كتب الجرح والتعديل افتتح كتابه هذا بمقدمة نفيسة في تثبيت السنن وأحكام الجرح والتعديل وقوانين الرواية.

– طريقته في الترتيب: شرع في التراجم فرتبها على حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول من الاسم فقط، ففي باب الألف: بدأ بمن اسمه أحمد، ثم إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم إسحاق، ثم أيوب، ثم آدم، ثم أشعث، ثم إياس، ثم أسامة... وهكذا. فهو يراعي في التقديم والتأخير شرف بعض الأسماء. ويرتب الأسماء في الباب الواحد حسب أول أسماء الآباء.

- **ختم كتابه بستة أبواب:**

- **الباب الأول:** الذين لم يعرفوا إلا بابن فلان، ورتبهم حسب أسماء الآباء.

- **الباب الثاني:** من يقال له أخو فلان.

- **الباب الثالث:** المبهمات.

- **الباب الرابع:** من عرف ابنه ولم يعرف هو.

- **الباب الخامس:** من عرف بكنيته، ورتبها حسب الحروف.

- **الباب السادس:** من تعرف بكنيتها من النساء، ورتبها حسب الحروف.

- **مثال:** (باب من اسمه ثوبان)

- ثوبان بن سعيد: روى عن أبيه، روىعنه عبد الصمد بن محمد والحسن بن بشر سألت أبازرعة عن ثوبان فقال: لا بأس به (القسم الأول - الجزء الأول ص ٤٧٠).

٥- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** تصنيف أبي يعلى الخليلي القزويني ت ٤٤٦هـ: وضع فيه المؤلف المشهورين بالرواية، وبين الأقوال فيهم جرحاً أو تعديلاً، ورتبهم حسب البلاد والأصقاع.

٦- **كتب السؤالات:** والمقصود بها الأسئلة التي وجهها التلميذ لشيخه في بعض المسائل المتعلقة بالرواة:

* سؤالات ابن الجنيد ت ٢٦٠هـ لابن معين ت ٢٣٣هـ.
* تاريخ عثمان الدارمي ت ٢٨٠هـ عن يحيى بن معين.
* العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ.
* سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ت ٣٨٥هـ.

المطلب الثاني: كتب الطبقات

يستخدم المحدثون مصطلح (الطبقة)، لتمييز طائفة من الرواة تعاصروا زمناً كافياً، وتقاربوا في السن والإسناد. فقد جاء تصنيف بعض الكتب بالاعتماد

علــى طــبقة الــراوي لمــا لهذه الطريقة من فوائد ومزايا، لمعرفة المتقدمين والمتأخريــن، والتميــيز بيــن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومعرفة الحديث المتصــل والمــنقطع، وتميــيز الأسماء المتشابهة، وغيرها من الفوائد التي لا يستغني عنها طالب علوم الحديث.

ويمكن تقسيم كتب الطبقات إلى قسمين، هما:

- القسم الأول: كتب الطبقات الشاملة، والتي تذكر محدثي بلدان الإسلام كافة.
- القسم الثاني: كتب الطبقات الخاصة بمحدثي مصر من الأمصار، أو مدينة من المدن.

القسم الأول: كتب الطبقات الشاملة

١- **طبقات الفقهاء والمحدثين:** تصنيف الهيثم بن عدي الطائي الكوفي ت ٢٠٧ هـــ.

وهــو أقــدم مصــنف فــي علم الطبقات، والكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست.

٢- **الطــبقات:** تصنيف محمد بن عمر بن واقد الواقدي ت ٢٠٧هـــ. والواقدي من كبار علماء السير والمغازي، وكتابه هذا مفيد جداً، فهو يذكر الرجل وولاءه ومذهبه.

٣- **كتاب الطبقات:** تصنيف أبي عمرو خليفة بن خياط البصري ت ٢٤٠. يمتاز هــذا الكــتاب باهتمامه بالأنساب، وكذلك في الإشارات التي وضعها المصنف، والتي تبين الطريقة التي اعتمدها في تقسيم الطبقات، والقواعد التي سار عليها.

٤- **الطبقات الكبرى:** لمؤلفه محمد بن سعد بن منيع البغدادي ت ٢٣٠هـــ.

هذا الكتاب يعد من أشهر كتب الطبقات وأهمها، وقد اكتسب أهميته من اتساع تراجمه وبيانها بصورة تفصيلية. جعل أول الكتاب يتضمن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر فيها فصولاً وموضوعات اشتملت على فوائد جليلة.

وعن الواقدي أخذ ابن سعد أكثر علمه، إلى جانب شيوخ كثر، حتى أنه روى عن أقرانه أو حتى عمن هم دونه.

٥- **الطبقات:** للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١هـ:

اقتصر في كتابه هذا على الصحابة والتابعين، فلم يذكر سواهم، فهو كتاب مختصر، إلا أن مكانته العلمية رفيعة، بحيث اعتنى به العلماء قديماً وحديثاً.

٦- **مشاهير علماء الأمصار:** تصنيف أبي حاتم ابن حبان البستي ت ٣٥٤هـ:

انتزع كتابه هذا من كتاب "الثقات"، ترجم فيه من عدهم أشهر أهل العلم، وربتهم على الطبقات، إلى أربع طبقات: صحابة، تابعين، وتابعي تابعين، وأتباع تباعي التابعين.

٧- **تذكرة الحفاظ:** تصنيف الإمام الذهبي ت ٧٤٨هـ: قال في مقدمته: هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف، وقد رتب الأسماء فيه على الطبقات طبقة الصحابة، ومن ثم التابعين وهكذا.

وعلى الكتاب ذيول هي:

* لحظ الألحاظ بتذييل طبقات الحفاظ: تصنيف محمد بن فهد المكي ت ٨٧١ هـ.

* ذيل طبقات الحفاظ: تصنيف جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ

* ذيل تذكرة الحفاظ: تصنيف أبي المحاسن الحسيني الدمشقي ت ٧٦٥هـ.

* المعين في طبقات المحدثين: لمؤلفه الحافظ شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ:

وقد احتوى هذا الكتاب على أسماء حفاظ الحديث، ومن يليهم من مشاهير المحدثين والمسندين، وقسمهم إلى ثمان وعشرين طبقة.

القسم الثاني: كتب الطبقات الخاصة ببعض الأمصار:

وهـي الكتـب التي اهتم بها مصنفوها لعلماء بلد من البلدان، مثل الشام ومصر والحجاز.....

١- **طـبقات الشاميين:** تصنيف أبي سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم ت ٢٤٥هـ: كان دحيم حافظ الشام في عصره، ويعد كتابه هذا من أقدم المصنفات في بابه.

٢- **طبقات الشاميين:** تصنيف الحافظ أبي القاسم محمد بن إبراهيم بن سميع ت ٢٩٥هـ، وكتابه هذا مشهور، نقل عنه كثيراً الحافظ ابن عساكر في تاريخه.

٣- **طـبقات علماء إفريقية:** للحافظ أبي العرب بن أحمد بن تميم القيرواني ت ٣٣٣هـ: وهو أقدم كتاب في طبقات الأفارقة، ترجم فيه من دخل أفريقية من الصحابة والتابعين، مع ذكر سائر علماء أفريقية، واستقصى فيه رواة الحديث والفقهاء حتى القرن الرابع الهجري، مع ذكر فتوحات أفريقية وتاريخها السياسي.

٤- **الطـبقات:** للحافظ أبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البرقي ت ٢٧٠هـ: وقد خصص فيه حيزاً واسعاً للمصريين وفصل في تراجمهم.

٥- **طبقات الجزريين:** للحافظ أبي عروبة الحسين بن محمد السلمي الحراني ت ٣١٨هـ:

كان أبو عروبة شيخ الجزيرة الفراتية وحافظها، وعليه اعتمد علماء الحديث الكبار في القرن الرابع كابن عدي وأبي أحمد الحاكم في معرفة أهل الجزيرة الفراتية.

استفتح كتابه هذا بذكر الصحابة، ثم ذكر طبقة التابعين، وباقي الطبقات، حـــتى وصل طبقة أشياخه وكبار أقرانه، حيث استقصى ذكر رواة الجزيرة من أهل الرقة وحران وباقي الجزيرة.

٦-**طــبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها:** للحافظ أبي الشيخ عبد الله بن جعفر الأصفهاني ت ٣٦٩هـــ:

جعـــل مقدمـــة كـــتابه في فضل أصبهان وما امتازت به، ثم تاريخها العمراني والسياسي، ثم ذكر الطبقة الأولى من الصحابة الذين شاركوا في فتح أصبهان أو دخولهـــا، ثـــم الطـــبقة الثانية وهم التابعون، وهكذا، وقد بلغ عدد الطبقات عنده إحدى عشرة طبقة.

هـــذا بالإضـــافة إلـــى معرفة أن بعض المصنفات على الطبقات ذكرت رجالاً في فنون أخرى مثل علوم التفسير والفقه وأهل الزهد.

المطلب الثالث: كتب الوفيات

اهـــتم المحدثـــون بمعـــرفة المواليد والوفيات، وذكروها أثناء تراجمهم للـــرجال، وظهـــرت مصـــنفات خاصة في معرفة الوفيات، مما يدل على زيادة العـــناية بضبط سني الوفيات، لما لها من أهمية في نقد إسناد الحديث. ومن أهم المصنفات في ذلك:

- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم:** تصنيف أبي سليمان محمد بن زبر الربعي ت ٣٧٩هـــ.

وفـــيات الأعيان،وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين، أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـــ).

* الوافي بالوفيات، لصلاح الدين، خليل بن آيبك الصفدي(ت٧٦٤هـــ).

المطلب الرابع: كتب تواريخ البلدان المحلية

ذكرنا أمثال تلك الكتب لأنها تبرز ما يخص المحدث والحكم عليه، وهذه الكتـب ذكرت أسماء علماء البلد والذين أقاموا فيها، وما يخص البلد من تاريخ ومواقع وغيرها من الفوائد العلمية العديدة:

١- **تاريخ واسط:** تصنيف أبي الحسن أسلم بن سهل الواسطي، بحشل ت ٢٨٨ هـ.

٢- **تاريخ داريا:** تصنيف أبي عبد الله عبد الجبار الخولاني ت ٣٧٠هـ.

٣- **تاريخ جرجان:** تصنيف أبي القاسم حمزة السهمي ت ٤٢٧هـ.

٤- **ذكر أخبار أصبهان:** تصنيف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ.

٥- **تاريخ بغداد:** تصنيف الخطيب البغدادي أحمد بن علي ت ٤٦٣هـ.

وهـذا الكتاب من أشهر كتب تواريخ الرجال المحلية، وضعه مصنفه لخدمة علم الحديـث، فهو يعنى بالتعريف برجال الحديث وبيان حالهم من الجرح والتعديل، إلى جانب ذكر تراجم رجال في فنون أخرى ممن سكنوا بغداد أو دخلوها خلال لقـرون الثلاثة، التي تمتد من بناء مدينة بغداد إلى سنة ٤٤٤هـ، وكتاب تاريخ بغداد يعد مصدراً من مصادر الحديث الشريف حيث ساق فيه الخطيب البغدادي مجموعة كبيرة من الأحاديث كلها بأسانيده، إلى جانب الإضافات العلمية الدقيقة، والتنبـيهات المهمـة التي ذكرها عقب بعض الأحاديث التي رواها، فإما يذكر طـرقاً أخرى للحديث، ويبين الصواب منها، ويتعقب رجال أسانيدها ببيان حالهم مـن الجـرح والـتعديل، أو الـتعريف بهم وغير ذلك من أمور علوم الحديث المختلفة.

والكــتاب مرتب على حروف المعجم، ولكنه لم يلتزم هذا الترتيب دائماً، ويبدو أنــه راعــى نظــام الطبقات ضمن الحرف الواحد، فنجده يقدم المتقدمين على المتأخرين ضمن الاسم الواحد.

٦- **تاريخ دمشق:** تصنيف ابن عساكر علي بن الحسن ت ٥٧١هـــ.

٧- **التدوين في أخبار قزوين:** تصنيف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ت ٦٢٣هـــ،

حيــث جعل كتابه في الفصل الأول في بلدة قزوين وتاريخها وفضائها، ثم تكلم عن طبقة الصحابة ممن دخلها، ثم طبقة التابعين، ثم بدأ بسرد الرواة من أهــل قزويــن أو مــن دخلهــا مرتــباً ذلك على حروف المعجم مبتدئاً بأسماء المحمدين.

المطلب الخامس: كتب الأنساب والكنى والألقاب

والترتيــب على النسب يعني أن المصنف يجمع الرواة الذين هم ضمن العشيرة الواحدة أو القبيلة ويضعهم في موضع واحد.

١- **الأنساب:** تصنيف عبد الكريم بن أبي المظفر السمعاني ت ٥٦٢هـــ:

قــام باختصــار هذا الكتاب عز الدين ابن الأثير ت ٦٣٠هـــ، وزاد فيها أمورا، واســتدرك علـــى الســمعاني بأمور، وسماه: "اللباب في تهذيب الأسماء". وقام بتلخــيص هــذا الكتاب الإمام السيوطي، وزاد عليه أمورا، في كتاب سماه "لب اللباب في تحرير الأنساب".

٢- **كتاب العجالة:** تصنيف أبي بكر محمد بن موسى الحازمي ت ٥٨٤هـــ.

٣- **الكنى:** تصنيف الإمام البخاري ت ٢٥٦هـــ.

٤- **الكنى والأسماء:** تصنيف الإمام مسلم ت ٢٦١هـــ.

٥- **الكنى والأسماء:** تصنيف أبي بشر الدولابي ت ٣١٠هـــ.

٦- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: تصنيف محمد بن طاهر الهندي ت ٩٨٦هـ

المطلب السادس: كتب الأسماء المتشابهة والمتقاربة والمبهمة

١- المؤتلف والمختلف: تصنيف أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ.

٢- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: تصنيف علي بن هبة الله بن ماكولات ٤٧٥هـ.

٣- المتفق والمفترق.

٤- موضح أوهام الجمع والتفريق.

٥- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.

٦- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم. وهذه الكتب جميعاً تصنيف الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ.

٧- الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات: تصنيف شرف الدين النووي ت ٦٧٦هـ.

٨- مشتبه النسبة: تصنيف الإمام الذهبي٧٤٨هـ

٩- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: تصنيف ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

١٠- توضيح المشتبه – لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ).

الفصل الخامس*
التحقق من اتصال السند**

إن مسألة التحقق من اتصال السند من الأمور الواجب معرفتها من أجل الحكم على الحديث، وذلك لأن اتصال السند من شروط صحة الحديث، فقد عرف العلماء الحديث الصحيح بقولهم:

"ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلاً".

والمقصود باتصال السند: أن يكون كل راوٍ في سلسلة السند قد أخذ الحديث من شيخه الذي روى عنه مباشرة، بطريقة من طرق التحمل المعتبرة.

ولهذا لا بد للباحث في صحة الحديث أن يتحقق من اتصال السند من خلال النظر في الصيغة التي استخدمها الراوي في التعبير عن تلقيه الحديث.

حيث إن هناك صيغاً يستعملها الرواة تدل على الأخذ والتلقي المباشر من الشيخ، وهناك صيغ أخرى تحتمل التلقي المباشر وتحتمل التلقي بواسطة. ومما يساعد على معرفة الاتصال أو عدمه معرفة سنة مولد الراوي وسنة وفاة شيخه، وكذلك معرفة طبقة الراوي، وغير ذلك من القرائن التي يستفاد منها معرفة الاتصال أو عدمه.

(*) أعدّ هذا الفصل: د.ياسر أحمد الشمالي/ كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية

(**) من المراجع المختصة بهذا الفصل:

- التمهيد لابن عبد البر.
- غرر الفوائد المجموعة –رشيد الدين العطار– الطبعة الأولى.
- الإلماع – للقاضي عياض– تحقيق سيد صقر.
- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع، تأليف خالد الدريس – الطبعة الأولى.

لهـذا لا بد من تناول هذه القضايا بشيء من التفصيل مع ذكر الأمثلة الموضحة لذلك تحت العناوين التالية:

١- صيغ الأداء الدالة على السماع.

٢- صيغ الأداء الدالة على الاتصال دون السماع.

٣- صيغ الأداء التي تحتمل السماع وعدمه.

أولاً: صيغ الأداء الدالة على السماع والتلقي المباشر

اتفق العلماء على أن الراوي إذا عبر بقوله: حدثني أو حدثنا أو أخبرني أو أخـبرنا أو سمعت فإن هذه الألفاظ صريحة في التلقي المباشر من الشيخ، إلا أن "حدثني" و"أخبرني" تعني أنه حدثه وحده، و"حدثنا" تعني أنه حدثه مع جماعة من التلاميذ، إلا أن هناك فرقاً بين صيغة أخبرني وحدثني في عرف الإمام مسلم وعلماء الحديث المشارقة ومن تبعهم، وهو أن حدثني تستعمل لما سمع من لفظ الشيخ، أما أخبرني فتستعمل لما قرئ على الشيخ والتلميذ يسمع.

لكن غالب المغاربة من المحدثين لم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد اتباعاً لما كان في عصر الرواية الأول إذ لا فرق في اللغة بين حدثني وأخبرني[١].

ثانياً: صيغ الأداء الدالة على الاتصال دون السماع.

إذا تلقـى راوي الحديـث من الشيخ بإحدى وسائل التحمل غير السماع المباشـر مـن الشيخ أو القراءة عليه فإن الرواية تكون متصلة إذا كانت وسيلة التحمل معتبرة عند العلماء.

والوسائل المعتبرة هي:

---

(١) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر ص ١٣٠.

١. **المكاتبة:**

وهـــي أن يكتب الشيخ إلى تلميذه بأحاديث معينة وهنا يقول التلميذ عند الرواية، كتب إلى فلان أن فلانا حدثه....

وقد ذكر القاضي عياض أن هذا الأمر موجود في الأسانيد كثيراً، وقال: " قـــد استمر عمل السلف فمن بعدهم من المشايخ بالحديث قولهم: كتب إلي فلان قال: أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث وعدوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك".

ثم نقل القاضي عن الرامهرمزي قوله: "إذا تيقن أنه بخطه فهو وسماعه والإقـــرار منه سواء لأن الغرض من الخط -كما باللسان – التعبير عن الضمير فإذا وقعت بما وصفت فكله سواء"[١].

قلـــت: ولا شـــك أن المكاتبة تصح الرواية بها ويحكم لها بالاتصال بعد ثبوت صحتها عند المكتوب إليه بها ووثوقه بأنها عن كاتبها[٢].

ومن أمثلة ذلك؛ ما أخرجه مسلم في صحيحه في عدة مواضع من حديث مخرمة بن بكير عن أبيه فإنه لم يسمع من أبيه شيئاً إنما روى عن كتب أبيه كما ذكر الإمام أحمد وغيره[٣].

٢. **المناولة:**

وهـــي أن يدفع الشيخ أصله أو كتابه لطالب ويقول له: هذه روايتي عن فـــلان فـــاروه عني، واشترطوا في صحتها اقترانها بالإذن بالرواية وهي ارفع أنواع الإجازة.

---

(١) القاضي عياض، الإلماع، ص ٨٦.

(٢) رشيد الدين العطار، غرر الفوائد المجموعة، ص ٣٢٣.

(٣) النووي، شرح مسلم، ٢١٤/٣، ابن حجر، التهذيب ٤٣١/١٠، رشيد الدين العطار، غرر الفوائد ٣٢٣، العلائي، جامع التحصيل ٣٣٩.

والمناولة بدون إذن حكمها حكم المكاتبة يصح الرواية بها لكن لا يصح أن يقول أخبرني لعدم وجود الإذن[1].

٣. الإجازة:

استقر العلم على اعتبارها عند المتأخرين إذا كانت إجازة خاصة لمعين في كتاب معين، وهي دون السماع بالاتفاق، وهي مختلف في صحتها عند المتقدمين، والمتأخرون يعبرون عما تلقوه بالإجازة بكلمة أنبأ أو أنبأني[2].

٤. الوجادة:

وهي أن يجد بخط يعرف كاتبه فيقول: وجدت بخط فلان، ولا يسوغ فيه إطلاق "أخبرني" بمجرد ذلك إلاّ إن كان له منه إذن بالرواية عنه.

ومن أمثلة ما روي بطريقة الوجادة:

ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضل عائشة[3] حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتفقد يقول: أين أنا اليوم أين أنا غداً استبطاءً ليوم عائشة...

فهذه الرواية يتضح فيها أن أبا بكر بن أبي شيبة رواها بالوجادة واعتمدها مسلم، ولو كان عند أبي شيبة سماع أو قراءة على شيخه لصرح به.

وهذا الحديث لم يروه مسلم إلا من هذا الوجه، وقد أخرجه البخاري من طريق يحيى الغساني عن هشام عن عروة به.

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر -بهامشها حاشية بن قطلوبغا/ ١٣٣.

(٢) ابن حجر، نزهرة النظر ١٣٢، ١٣٦ مرجع سابق.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، حديث رقم ٢٤٤٣، ج٤/١٨٩٣.

ثالثاً: صيغ الأداء التي تحتمل السماع وعدم السماع، وهي:

١-صيغة "عن"

٢-صيغة "أن".

٣-صيغة "قال، ذكر، حدث، .... ونحوها".

١. صيغة "عن": ويقال لها صيغة العنعنة، وهي استخدام الراوي لكلمة "عن" في أثناء الإسناد بأن يقول: حدثنا مالك عن نافع، عن ابن عمر... إلخ، ويقال عنعن الحديث إذا رواه بعن من غير بيان للسماع أو التحديث أو الإخبار.

وفي المثال السابق فإن الراوي: عن نافع، يحتمل أن الذي عنعن هو مالك ويحتمل أن يكون الراوي عن مالك ويعرف ذلك من خلال جمع طرق الحديث والقرائن المحتفة بالرواية فقد يتبين أن أصل الرواية: حدثنا مالك حدثنا نافع حدثنا ابن عمر...

وإذا كان الأمر كذلك فإن العنعنة تكون من تصرف الراوي عن مالك. أما إذا لم يتبين ذلك فيحمل الأمر على أنها من مالك.

وقد استعمل الرواة لفظة "عن" في الأسانيد المتصلة كما استعملوها في الأسانيد غير المتصلة، ومن أجل هذا فهي لا تعني الاتصال ولا تعني عدم الاتصال لأنها تحتمل هذا وذاك، لهذا فإن قول المحدث "عن فلان" هو رد الحديث إلى الراوي وهو سائغ في اللغة وليس صريحاً في الاتصال لاحتمال أنه سمع بواسطة(١).

ونجد أن المدلسين قد استخدموا هذه الصيغة لإيهام السماع في أسانيدهم التي أسقطوا منها شيوخهم الضعفاء، وكذلك قد يستخدمها بعض الرواة في أسانيدهم المنقطعة عندما يروون عمن لم يدركوهم أو إذا رووا عمن عاصرهم لكن لم يلقوهم وهم ما يعرف بالإرسال الخفي، لذلك فإن السند المعنعن لا يحكم

---

(١) الرامهرزي، المحدث الفاصل ص/ ٤٥٠، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب.

لـــه بالاتصـــال إلا إذا توفــرت فيه شروط معينة، وهنا ننظر في الراوي الذي اســتخدم صــيغة العنعــنة هل هو موصوف بالتدليس أم لا، فإن كان موصوفاً بالتدلــيس فإن عنعنته لها حكم غير حكم عنعنة غير المدلس، ونبدأ أولاً بعنعنة المدلس.

أولاً: عنعنة الثقة المدلس

إذا وصــف الراوي الثقة بأنه مدلس فهذا يقتضي النظر في الصيغة التي استخدمها في السند؛ لأنه من المعلوم أن المدلس يستخدم صيغة العنعنة ليوهم أنه سمع الحديث من شيخه.

وإذا ثبــت كون الراوي مدلساً فإن هذا يقتضي عدم قبول روايته إلا إذا صـــرح بالسماع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ليس كل من وصف بالتدليس ترد روايته حيث إن المدلسين طبقات بحسب قلة استعمالهم للتدليس أوكثرته وبحسب موضـــع تدليســـهم وعمن يدلسون، وبعد الاستقراء قسمهم الحافظ ابن حجر إلى خمس طبقات:

الأولى: من لا يدلس إلا عن ثقة مثل سفيان بن عيينة.

الثانية: من يدلس نادراً وهو من الأئمة مثل سفيان الثوري.

الثالـــثة: من كثر منه التدليس مثل محمد بن إسحاق، أبو إسحاق السبيعي، عبد الملك بن جريج، الحجاج بن أرطأة.

الـــرابعة: مدلس التسوية: وهو من يسقط ضعيفاً بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، ومن المشهورين بفعل ذلك بقية بن الوليد، الوليد بن مسلم.

الخامسة: من كان مدلساً ومع ذلك مجروحاص في ضبطه.

فالطــبقة الأولـــى والثانـــية لا يضـــر تدليسهم ولذلك تقبل عنعنتهم ويحكم لها بالاتصال.

والطـــبقة الثالـــثة: يضر تدليسهم ولا يحكم لإسنادهم بالاتصال إلا إذا صرحوا بالسماع من شيوخهم.

والطـــبقة الرابعة: يُعدّ تدليسهم أسوأ أنواع التدليس لأنهم يسقطون الضعيف من السند سواء كان شيخاً لهم أم لم يكن.

ولهـــذا يشـــترط للحكم باتصال إسناد مدلس التسوية أن يصرح بالسماع في كل حلقات السند.

ولذلـــك لا بد لطالب العلم الذي يبحث في صحة الأسانيد أن يرجع إلى المصـــادر التـــي تبين الرواة المدلسين وتوضح مرتبتهم مثل كتاب: مراتب أهل التقديس لمن عرف بالتدليس "للحافظ ابن حجر العسقلاني".

ويمكـــن الـــرجوع إلـــى ترجمة الراوي المدلس في الكتب المعتمدة في تـــرجمة الـــرجال وإليك مثالان يوضحان موقف الباحث عندما يريد الحكم على إسناد فيه راوٍ مدلس:

المثال الأول:

روى محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ".....".

هذا الحديث رواته ثقات لم يوصفوا بالتدليس سوى محمد بن اسحق فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق يدلس".

وبالـــرجوع إلـــى كتاب "مراتب أهل التقديس" نجد أن الحافظ ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة، وهم الذين أكثروا من التدليس.

وهـــذا يقتضي عدم قبول روايته إلا إذا صرح بالسماع، وما دام أنه قد عـــبر بقوله "عن الزهري" فإننا نحكم على روايته بالضعف لوجود احتمال كبير أنـــه أسقط شيخاً ضعيفاً، ما لم تأت طريق أخرى عن الزهري يصرح فيها ابن إسحاق بالسماع من الزهري.

المثال الثاني:

روى الإمام أحمد: حدثنا عفان حدثنا بقية بن الوليد حدثنا الأوزاعي عن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "........".

رواة هذا الحديث كلهم ثقات لم يوصفوا بالتدليس سوى بقية بن الوليد فهو ثقة مدلس تسوية، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة.

ومدلس التسوية يسقط الراوي الضعيف من أي مكان في السند ليوهم اتصال السند ولذلك نشترط أن يصرح بالسماع في كل حلقات السند حتى نحكم على سنده بالاتصال.

وما دام أنه عنعن بين الأوزاعي وسعيد وبين سعيد ونافع فإننا نحكم على هذه الرواية بالضعف ما لم يتابع بقية في رواية هذا السند عن الأوزاعي، فإذا توبع يتبين أنه لم يدلس تدليس التسوية.

وهناك ملحوظة مهمة تتعلق ببعض الرواة وهو أنهم لا يروون عن المدلسين إلا إذا تحققوا أنهم صرحوا بالسماع.

مثال ذلك شعبة بن الحجاج فقد كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه، وقد روى يحيى القطان عن شعبة أنه كان يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا حفظته، وإذا قال عن فلان تركته، وقال شعبة، أيضاً: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو اسحق وقتادة" قال الحافظ: وهي قاعدة حسنة: تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها[1].

---

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ط١ ٢/٦٣٠-٦٣١.

ثانياً: عنعنة الثقة غير المدلس:

إذا كـــان الذي عنعن ثقة غير مدلس فقد اشترط العلماء أن يكون هناك معاصـــرة بيـــن الـــراوي وشيخه وإمكانية لقاء،والمقصود بالمعاصرة أن يكون الراوي قد أدرك شيخه وكان سنه عند وفاة شيخه يتيح له السماع وطلب العلم.

كيف تعرف المعاصرة:

١. من خلال البحث في سنة المولد للتلميذ وسنة الوفاة للشيخ.

ومن معرفة ذلك يتضح فيما إذا كان التلميذ عند وفاة شيخه يحتمل سنّه أخذ العلم عنه ومثال ذلك:

حدثنا زيد عن عمرو عن خالد...

بعـــد البحث تبين لنا أن وفاة خالد كانت سنة ٦٥هـــ ومولد عمرو سنة ٦٧هـــ، فهنا نعتبر أن عمراً وخالداً لا يوجد بينهم معاصرة لأن خالداً توفي قبل ولادة عمرو.

ولـــو فرضنا أنَّ عمراً ولد سنة ٦٠هـــ ففي هذه الحالة يكون عمرو قد كان له من العمر خمس سنوات عند وفاة خالد وهو سن لا يؤهله للسماع وطلب العلم لذلك نحكم هنا أنه لا معاصرة بينهما والسند منقطع.

لهـــذا لا بد أن يكون الراوي قد تجاوز سن البلوغ عند وفاة شيخه حتى يحكـــم له أنه أدركه وعاصره إلا إذا كانت هناك قرائن تفيد أنه سمع من شيخه قبل ذلك.

٢. أيضـــاً تعـــرف المعاصرة في حالة عدم معرفة سنة المولد والوفاة من خلال معـــرفة طبقة الراوي، والمقصود بالطبقة معرفة ما إذا كان الراوي من التابعين أو أتـــباع التابعيـــن أو تبع الأتباع وإذا كان من التابعين هل هو من كبارهم أو أوساطهم أو صغارهم وهكذا بالنسبة لأتباع التابعين.

ويمكن الرجوع هنا إلى موقع الراوي في السند وكذلك نستطيع الاستفادة من كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر حيث جعل الطبقات اثنتي عشرة طبقة.

فمثلاً إذا علمنا أن الراوي من أتباع التابعين والشيخ المروي عنه من التابعين فإن هذا وحده كاف لإثبات المعاصرة لأن أتباع التابعين هم من عاصر التابعين وأخذ عنهم مثل رواية مالك عن أحد التابعين.

وإذا كان الراوي من صغار التابعين –وهم الذين التقوا بعدد قليل من الصحابة ممن تأخرت وفاتهم مثل أنس بن مالك–.

فلو روى زيد –وهو من صغار التابعين– عن صحابي قديم الوفاة مثل عمر وعثمان فإنه يحكم على الرواية بالانقطاع لعدم وجود معاصرة.

أما إذا روى زيد عن صحابي تأخرت وفاته فإنه يحكم بالمعاصرة هنا إذا كان زيد قد سمع ممن عاصر ذلك الصحابي أو مات قبله.

أما إمكان اللقاء: فالمقصود به أن يكون الراوي من بلد الشيخ الذي روى عنه، أو ثبت أن التلميذ قد رحل إلى بلد الشيخ أو مر بها فإذا تحقق ذلك كانت إمكانية اللقاء متوفرة وبهذه الإمكانية يحكم على السند بالاتصال.

فالمعاصرة لها علاقة بالزمان وإمكانية اللقاء لها علاقة بالمكان والزمان فإذا توفر الشرطان فإن هذا كافٍ في إثبات الاتصال إذا كان الراوي غير مدلس، لأن الظاهر من حال الثقة أنه لا يروي عمن عاصره وأمكن لقاؤه له إلا ما سمعه منه.

أما إذا كانت المعاصرة متوفرة وعلم بأدلة أو قرائن أنه لم يحصل لقاء بين التلميذ وشيخه فهنا ينتفي الاتصال وتكون الرواية من باب المرسل الخفي. ولهذا كثر في كتب الرجال والجرح قولهم: فلان لم يسمع من فلان وهذا يعني أنه أدركه وعاصره لكن ثبت أنه لم يلقه.

وإذا قيل: لاي عرف له سماع، فهذا يعني أنه لم يثبت أنه سمع ولم يثبت أنه لم يسمع فتبقى هنا إمكانية السماع واللقاء متوفرة.

وما تقدم من الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء للحكم باتصال الرواية هو مذهب الإمام مسلم وتبعه عليه كثير من المحدثين.

ومـــن أمثلة الأحاديث التي اعتمدها مسلم وحكم لها باتصال السند بتوفر شرط المعاصرة مع إمكانية اللقاء.

ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن: ج ٤/ ١٩٩٣ رقم ٢٥٧٤.

مـــن طـــريق سفيان بن عيينة عن أبي محيصن عن محمد بن قيس عن عائشة قالت:

"لما نزلت: "**من يعمل سوءاً يجز به**"... الحديث".

محمـــد بـــن قيس المذكور في السند لم يثبت سماعه من عائشة إنما هو معاصـــر لها ويجمعهما قطر واحد وهو الحجاز فعلى مذهب مسلم تحمل روايته عنها على السماع.

وهناك رأي آخر:

وهـــو أن إمكانـــية اللقـــاء لا تكفي بل لا بد من ثبوت اللقاء حتى يحكم لعنعـــنة الثقة غير المدلس بالاتصال وهو رأي علي بن المديني والبخاري وأكثر المحققين من المحدثين والنقاد.

وخلاصـــة هـــذا الرأي: أنه لا يحكم للرواية بالاتصال في حالة العنعنة حـــتى يثبت سماع الراوي من شيخه ولو مرة واحدة، وإذا ثبت اللقاء ولم يعرف هل سمع منه أم لا فالأصل هر السماع.

ويثبـــت الحكم بالسماع بتصريح الراوي الثقة أنه سمع من شيخه بقوله: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت ونحو ذلك: أو بقرائن يفهم منها حصول اللقاء.

والــذي حمل البخاري ومن وافقه على اشتراط اللقاء هو شيوع الإرسال في العصر الأول وتجويزهم له، فكل حديث معنعن لم يثبت فيه لقاء الراوي لمن فوقــه في السند جائز أن يكون الراوي قد أرسله لأنه وجد أن الرواة قد يروون عمــن عاصـــرهم ولم يسمعوا منهم شيئاً فكان لا بد من ثبوت اللقاء حتى نحكم بالاتصال على ما يرويه الراوي عن شيخه بصيغة العنعنة إذا لم يكن مدلساً.

فهذا الفريق لا عبرة عنده بالمعاصرة إنما المهم ثبوت اللقاء.

لهذا درج البخاري وابن المديني وغيرهم من نقاد الحديث على إعلال الأحاديث بمجرد عدم ثبوت اللقاء، فمن أمثلة ذلك:

١. روايـــة منصـــور عـــن محمد بن أبان عن عائشة قالت: "من النبوة تعجيل الإفطار.....".[١]

قال البخاري: لا نعرف لمحمد سماعاً من عائشة.

قلـــت: يعنـــي أنه لم يثبت عنده أن محمد بن أبان سمع من عائشة حيث لم تأت روايـــة عنه صرح فيها بقوله حدثتني عائشة أو سمعت عائشة ونحو ذلك، مع أن محمداً هذا أدرك عائشة وعاصرها وأمكن لقاءه لها.

٢. روايـــة عـــثمان الطويـــل عن أنس قال: "أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم طائر".

قال البخاري: ولا يعرف لعثمان سماع من أنس[٢].

٣. قال أبو حاتم: زهرة بن معبد أدرك ابن عمر فلا أدري سمع منه أم لا[٣].

٤. قال أبو حاتم: "قد أدرك أبو قلابة النعمان ن بشير، لا أعلمه سمع منه"[٤].

٥. فـــي حديث جعفر عن أبي الزبير عن جابر "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا طيبة أن يحجمه في رمضان".

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، ج١/٣٢.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ج٢/٢.

(٣) ابن أبي حاتم، المراسيل ص٦٠.

(٤) المصدر السابق.

قـــال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وجعفر بن برقان لا يصح له السماع من أبي الزبير ولعل بينهما رجلاً ضعيفاً[1].

ولمـــا تقـــدم ينبغي مراعاة ثبوت اللقاء عند الحكم على حديث أنه على شرط البخاري حيث لا يكفي أن يكون رجال السند من رجال البخاري بل لا بد مـــن مراعاة الشروط الأخرى التي راعاها البخاري ومنها ثبوت اللقاء بين كل راوٍ وشيخه.

وكذلك الحال عند مسلم لا بد من مراعاة إمكانية اللقاء مع الشروط الأخرى.

وهذا مثال لما وقع فيه الوهم نتيجة عدم مراعاة ما تقدم وهو ما أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان:

بإســـناده عن ميمون بن شبيب عن معاذ بن جبل –رضي الله عنه– عن رســـول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها..."[2]. قال: صحيح على شرط الشيخين.

بين الحافظ ابن رجب أن تصحيح الحاكم فيه وهم من وجهين:

الأول: أن ميمون بن شبيب ليس من رجال الشيخين.

الثاني: أن ميمون لم يصح سماعه من أحد من الصحابة[3].

قلـــت: مع أن ميمون بن شبيب كان في زمن الصحابة وعاصر جماعة منهم لكن لم يثبت أنه لقي أحداً منهم.

٢. صيغة "أن".

يســـتخدم بعـــض الـــرواة صـــيغة "إن" مثل أن يقول: حدثني مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال....

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الحاكم، المستدرك، ج١/٥٤.

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم/ ١٣٦.

فجمهور أهل العلم على أن (عن) "وأن" سواء، بمعنى إذا ثبت اللقاء فهي محمولة على السماع، وعلى مذهب مسلم يكفي مجرد المعاصرة مع إمكانية اللقاء والسلامة من التدليس.

واستخدام "أن" في موضع "عن" عند المتقدمين يدل أنهم لم يكونوا يفرقون بين الصيغتين بسبب عدم استقرار المصطلحات، وكذلك لأن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه الراوي: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال... كل ذلك سواء عند العلماء(١).

وقد فرق العلماء بين حالتين لصيغة "أن".

الحالة الأولى: أن يكون خبرها قولاً كأن يقول الراوي: حدثنا زيد عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال سمعت كذا...

فهذه تلتحق بحكم "عن"، وهي نظير ما لو قال: حدثنا زيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: سمعت كذا...

الحالة الثانية: أن يكون خبرها فعلاً: كأن يقول الراوي: حدثنا عطاء عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم.

فباعتبار أن ابن الحنفية لم يدرك الواقعة ولم يشهدها يحكم العلماء على مثل هذه الرواية بالإرسال لأن ابن الحنفية أضاف الصيغة إلى الفعل الذي لم يدركه حيث إنه لا يوجد فرق بين أن يقول ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وبين أن يقولك أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بعمار، فكلاهما سواء في حكم الإرسال.

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج١/ ٢٦.

ولو أن ابن الحنفية أضاف إلى الصيغة القول، كأن يقولك عن عطاء عن ابـــن الحنفـــية أن عمـــاراً قال: مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم لكان ظاهر الاتصال[١].

وقد سئل الإمام أحمد، فقيل له: إن رجلاً قال عن عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله...

وعن عروة عن عائشة سواء؟

فقال: كيف هو سواء، ليس هو بسواء.

قال العراقي: وإنما فرق بين اللفظين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلـــك إلى عائشة ولا أدرك القصة، وإلاّ فلو قال عروة: إن عائشة قالت: قلت يا رســـول الله.. لكـــان ذلـــك متصلاً لأنه أسند ذلك إليها، وأما اللفظ الثاني فأسنده عروة إليها بالعنعنة فكان ذلك متصلاً[٢].

وهـــذا المذهب في التفريق بين الحالتين اختاره كبار الحفاظ والنقاد مثل أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني.

ورجحه كبار المحققين كالعراقي وابن رجب وابن حجر[٣].

٣. صيغة الأداء: قال/ حدث، ذكر ونحوها:

ومثالها: حدثنا زيد عن همام قال: قال قتادة......

فـــإذا كـــان همـــام المذكـــور في السند غير مدلس تكون روايته مقبولة ومتصلة لأنه لا يروى عمن لقيه إلا ما سمعه منه.

أمـــا إذا كان القائل لذلك معروفاً بالدليس فإن قوله: قال فلان مثل قوله/ عن فلان: لا تقبل حتى يصرح بالسماع منه.

---

(١) ابـــن رجب، شرح العلل، ٣٨٢/١-٧٧٣. ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٥٩١/٢-٥٩٢.

(٢) العراقي، التقييد والإيضاح -بهامش علوم الحديث ص ٨٦.

(٣) سبقت الإشارة إلى مصادرهم.

قال الإمام أحمد "كل شيء قال ابن جريج قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه منه".

وقال أيضاً: إذا قال ابن اسحق: وذكر فلان فلم يسمعه منه[1].

وبهـــذا نكون قد انتهينا من هذا الفصل في الكلام على التحقق من اتصال السند وبالله التوفيق.

(١) ابن رجب، شرح العلل ج١/ ٣٧٦.

الفصل السادس [*]

الاعتبـــار وسبر طرق الحديث

عرفت فيما مضى من دراسة مباحث مصطلح الحديث؛ معنى الاعتبار، والشاهد والمتابع، ولذلك سأقصر في هذا الفصل، على التذكير بما درسته سابقاً من معاني هذه المصطلحات من غير إطالة، للدخول من التعريف بها، إلى كيفية الاستفادة منها في دراسة الحديث، عند الحكم عليه، وإلى التعرف على ما ينتفع به الحديث مما لا ينتفع به من هذه المتابعات أو الشواهد.

معنى الاعتبار:

الاعتـــبار يــراد به عند المحدثين البحث عن طرق أخرى للحديث غير الطريق الذي ورد به، للتعرف على وجود المتابعات أو الشواهد، أو الحكم بتفرد رواية وعدم مشاركة غيره له.

فالبحـــث والتتبع والنظر في مصنفات الحديث المختلفة - من الجوامع، والمســانيد، والمعاجم، والمشيخات، والفوائد والأجزاء الحديثية...إلخ- للحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أو لا هو الاعتبار[1].

وقد أحسن العراقي في التعبير عن معناه نظماً في الألفية[2] فقال:

الاعتــبار ســبرك الحديــث هــل   شــارك راوٍ غــيره فــيما حمل

عــن شــيخه فــإن يكن شورك من   معتـــبر بـــه فـــتابع وإن

(*) أعدّ هذا الفصل د. عبد الرزاق أبو البصل/كلية الشريعة/جامعة اليرموك.

(١) انظر نزهة النظر، لابن حجر، ص ٧٢ ط د. العتر.

(٢) انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ص ٩٠. تحقيق الأستاذ محمود ربيع.

شــورك شــيخه ففــوق فكــذا ... وقــد يســمى شــاهداً، ثــم إذا
متــن بمعــناه أتــى فالشــاهد ... ومــا خــلا عــن كل ذا مفارده

وعليه، (فالاعتبار) هو الهيئة الحاصلة من الكشف عن المتابعة والشاهد كما قال ابن حجر[1]. أو هيئة التوصل إلى ذلك.

وهــذا المعــنى الاصــطلاحي له تعلق بالمعنى اللغوي، فالمعتبِر لغة: المستدل بالشيء على الشيء. والمعتَبر: هو الحديث المراد طلب التقوية والجابر له، أو الراوي المطلوب وجود المتابع أو الشاهد لروايته.

معنى المتابع والشاهد:

الــتابع لغة اسم فاعل من تبعه، ويأتي رباعياً فيقال: أتبعه أي قفى أثره، التابع والمتبع والمتابع –بكسر الباء– بمعنى واحد.

وفــي الاصطلاح: هو الراوي (الذي شارك) راوي الحديث الذي نقوم باعتباره في روايته للحديث عن شيخه أو مَن فوقه (إلى آخر السند).

الشــاهد لغة: اسم فاعل من شهد الأمر حضره وشاهده. والشهادة: قول صادر عــن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر. وقد يعبر بالشهادة عن الحكم وعن الإقرار[2].

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنىً، أو معــنىً فقــط (مع الاختلاف في المخرج). هذا وقد يطلق على المتابع شاهد، وعلــى الشاهد متابع، والمقصود منهما تقوية الحديث. إلا أن الذي يجري على ألســنة العلماء أن المتابعة تكون لإسناد حديث معين، من رواية صحابي معين،

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/٦٨٢).

(٢) انظر: المنهج الحديث –قسم المصطلح للعلامة السماحي، ص ٣٠٥.

فــلا بــد فيها من اتحاد الإسناد والمتن (المخرج) فإن اختلف المتن والإسناد فلا متابعة عند ذلك.

والشاهد: يكون للمتن دون السند.

متى نلجأ للاعتبار:

نلجأ للاعتبار عند نزول الحديث عن درجة الاحتجاج والقبول بانفراده، ولم يصل إلى درجة الترك.

والمحدثون لا يقتصرون على الاعتبار في أحاديث الضعفاء وحدهم، بل إنهم يتوسعون في ذلك حتى يشمل أحاديث الثقات لمعرفة التفرد والاختلاف في الــرواية اللذين عليهما مدار علم العلل لنفي التفرد والغرابة عنها، وقد كان من نتائج هذا الاعتبار والتتبع للطرق أنواع كثيرة من الحديث، كالغريب، والعزيز، والمشــهور، والمتواتر، وغير ذلك من أنواع الحديث المترتبة على عدد الرواة وتعدد الرواية!

الحديث الذي يقبل الاعتبار:

مــن المعلــوم المقرر، أن درجات الأحاديث تتفاوت بتفاوت رواتها من حيث القبول أو الرد، وعليه فليس كل حديث يصلح لأن يعتبر به. فالحديث الذي فــي مرتــبة الــترك لا يقــبل في الاعتبار، وإنما يقبل ما كان ضعفه يسيراً أو منجبراً.

قــال الإمام ابن الصلاح: "... ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه مــن وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر؛ عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضــعفه مــن حيث الإرسال؛ زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام

حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذين ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً". ثم قال رحمه الله: "وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة والله أعلم"[١].

وصدق رحمه الله. وانظر كلاماً آخر نحو ذلك للإمام ابن كثير[٢] والحافظ ابن حجر[٣] رحمهم الله جميعاً.

وقال ابن حجر في الفتح: "الأحاديث الضعيفة تتقوى بالاجتماع"[٤]، فطرق الحديث إذا كثرت، وتباينت مخارجها دل على أن للحديث أصلاً[٥].

أنواع المتابعات:

تنقسم المتابعات من حيث وجودها إلى قسمين لا ثالث لهما.

١. المتابعة التامة. ٢. المتابعة الناقصة (القاصرة).

١. المتابعة التامة: موافقة الراوي لغيره فيما رواه عن شيخه إلى نهاية السند.

قال السخاوي: "المتابعة التامة في رجال الإسناد كلهم"[٦].

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً في المتابعة التامة. ما يرويه كثير من المصنفين من الروايات التي فيها قرن الرواة، كما يصنع ذلك البخاري ومسلم، والناظر في صحيح مسلم يجد هذا الأمر واضحاً جلياً لأن الإمام مسلم- رحمه الله- يهتم بسوق الطرق وجمعها في باب واحد.

---

(١) معرفة أنواع الحديث لابن الصلاح، ص ٣٠-٣١، تحقيق العتر.

(٢) اختصار علوم الحديث، ومعه الباعث الحثيث، ص ٣٨.

(٣) نزهة النظر، ص١٠٣.

(٤) انظر فتح الباري، لابن حجر (١/٢٩٣) و (٢/٤٧٢).

(٥) المرجع السابق، (٨/٤٣٩، ٥٧٣).

(٦) فتح المغيث، للسخاوي (١/٢٤١).

مثاله: قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد، وعبد المجيد، وغيرهما عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بـن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- قال: إن رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم كان إذا افتتح الصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السـماوات والأرض... الحديـث[1]، وإنما فعل ذلك الشافعي -رحمه الله- لأن مسلم بن خالد الزّنجي متكلم فيه من جهة حفظه مع ثبوت عدالته وإمامته -رحمه الله- فقـرنه بعبد المجيد ليزيل هذا الضعف الناشئ في الرواية، بالمتابعة التامة في الرواية.

وعند البخاري من هذا مواضع متعددة في الصحيح.

٢. أمـا المتابعة الناقصة (القاصرة). فهي الموافقة لشيخ الراوي فمن فوقه فيما رواه إلى نهاية السند.

فـإن توبـع شيخه في روايته له عن شيخه ففوق إلى آخر السند فهي القاصرة وكلما بعد المتابع كانت أنقص[2].

قال ابن حجر: والمتابعة على مراتب:

إن حصلت للراوي نفسه فهي تامة. وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية[3].

مثال ذلك:

مـا رواه مسـلم[4] فقـال: حدثنا سعيد بن منصور وأبو الربيع العتكي، وقتيبة بن سعيد، قالوا : جدثنا حماد (هوابن زيد) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبـي أسـماء، عـن ثوبان. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا تزال

---

(١) المسند بترتيب السندي (١/ ٧٤ برقم ٢١).

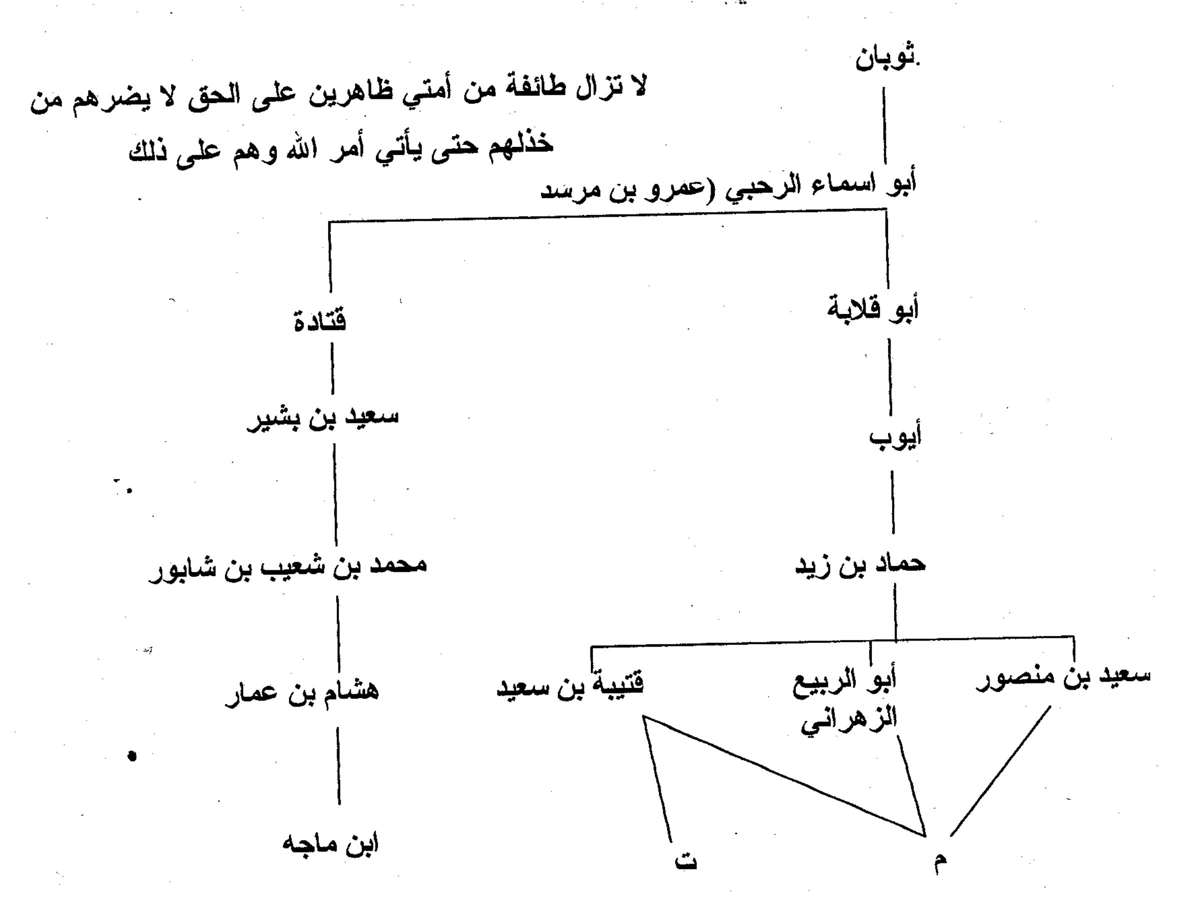
(٢) نظر فتح المغيث للسخاوي (١/٢٤١).

(٣) نزهة النظر لابن حجر، ص ٧٠-٧١).

(4) في كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..." برقم ١٩٢٠.

طائفـــة من أمتي ظاهرين على الحق. لا يضرهم من خَذَلهم. حتى يأتيَ أمرُ الله وهم كذلك". وليس في حديث قتيبة"وهم كذلك". وأخرجه الترمذي[1] فقال : حدثنا قتيبة بن سعيد به. وقال حديث حسن صحيح.

وابـــن ماجة[2] عن هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب بن شابور، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة به.



(1) في الفتن باب ما جاء في الأئمة المضلين(برقم ٢٢٢٩).

(2) في المقدمة (برقم ١٠)

أقسام المتابعة باعتبار أثرها على الحديث[1]

من المعلوم أن الهدف من الاعتبار هو البحث عما يقوي الحديث الذي قصر عن درجة الاحتجاج والقبول عند العلماء، أو نفي التفرد عنه.

والحديث يطلق على السند والمتن جميعاً، والمتابعة بحسب وجودها ومرتبتها وموقعها -قد ينتفع بها الحديث بتمامه سنداً ومتناً، وقد ينتفع بها واحدٌ منهما، وقد لا ينتفع بها، لا متناً ولا سنداً وعليه فتنقسم المتابعة بحسب الأثر المترتب عليها أو النفع الحاصل بها إلى أقسام:

١. متابعة يتقوى بها الحديث بتمامه سنداً ومتناً أو بتعبيرٍ آخر (الراوي ورِوايته).

القسم الأول:

والمتابعة التي يتقوى بها الراوي وروايته جميعاً هي التامة وذلك في حالتين:

الحالة الأولى:

تقوي المتابعة التامة الراوي وروايته إذا كان الراوي من أهل مرتبة الاختبار والنظر وذلك فيمن خدش ضبطه مع ثبوت عدالته وضبطه العام، إلا أنه وجد له بعض ما يقتضي الاختبار والنظر، مثل من قيل فيه: ثقة يخطئ، أو صدوق ربما وهم، أو صدوق له أوهام....إلخ فمن قيل فيه ذلك ينتفع إذا توبع على روايته، لأن علماء الجرح والتعديل إنما يضيفون هذه الألفاظ عقب توثيق الراوي للتوقف فيما تفرد به الراوي واختبار روايته.... فإذا توبع دل على أنه ضبط ولم يهم أو يخطئ قال ابن حجر: تعقيباً على قول ابن حبان في يحيى بن المتوكل "كان يخطئ وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده"[2].

مثال ذلك: قال الإمام الشافعي: أخبرنا غير واحد منهم: سعيد بن سالم، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: قال عمر: "لولا آخر

---

(١) تنبيه: استفدت هذه التقسيمات من شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم، في أثناء إشرافه علي في مرحلة الماجستير، وكان بيني وبينه نقاش في بعض هذه المسائل، رحمه الله تعالى وأعلى درجته.

(٢) النكت لابن الصلاح (٢/٦٧٨).

المسلمين، ما فتحت مدينة إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1].

فنلحظ أن الإمام الشافعي قرن رواية سعيد بن سالم بغيره حيث قال: أخبرنا غير واحد منهم سعيد ليبين أنه ضبط فإن سعيد بن سالم صدوق يهم كما قال ابن حجر.

وقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن إدريس وكلهم ثقات فرواية سعيد تكون صحيحة بهذه المتابعات[2].

الحالة الثانية:

تقوي المتابعة التامة الراوي وروايته أيضاً إذا كان الراوي ثقة عرف بتدليس التسوية والمتابع ليس مدلساً.

من المقرر لدى العلماء أن التوقف في رواية المدلس تدليس تسوية سببه خشية إسقاطه ضعيفاً أو مرغوباً عنه في الإسناد بين ثقتين يمكن التقاؤهما، ولذلك اشترط العلماء لقبول روايته التصريح بالتحديث في الإسناد كله لاحتمال أن يكون الإسقاط فيمن هو فوق شيخه.... فإذا توبع متابعة تامة في روايته عن شيخه ووافق رواية المدلس زال ما كان يخشى من إسقاطٍ في الإسناد بشرط كون المتابع غير مدلس وإلا بقي الإشكال قائماً لاحتمال كونه فعل مثلما فعل صاحبه -والله أعلم- وعليه فالمتابعة في هذا المقام يتقوى بها الراوي وروايته على حد سواء.

وينتفع المدلس تدليس التسوية بالمتابعة القاصرة أيضاً إذا كانت دون المكان الذي يخشى فيه من و جود التدليس والله الموفق.

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (٣١٧/٦) ومعرفة السنن والآثار (١٢٩/٥)ط. دار الكتب العلمية.

(٢) انظر تفصيل ذلك في رسالتي "الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي يرحمه الله".

مثاله: ما رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، قال حدثنا نافع عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه(١).

ورواه عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم به(٢).

قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث له علة قلَّ من يفهمها فقال: روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق به... وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. ثم نبه أبو حاتم على الخطأ في الرواية على بقية بعدم تفقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع أو عن نافع.

القسم الثاني:

المتابعات التي تتقوى بها الرواية دون الراوي.

يتقوى الحديث بالمتابعات –تامة أو قاصرة– دون الراوي، إذا كان راويها من أهل مرتبة الاعتبار، وكان المتابع مثله –أو أعلى منه.

فعلى سبيل المثال: من قيل فيه صدوق سيء الحفظ. (جمع له بين جرح وتعديل) كابن لهيعة مثلاً؛ فإنه لو توبع متابعة تامة على روايته، فإن هذه المتابعة تدل على أنه ضبط الرواية التي نحن بصدد الحكم عليها لا أنه أصبح بهذه المتابعة حافظاً ضابطاً، زال عنه سوء الحفظ الذي هو وصف ملازم له.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المجهول، أو المرسل، أو المدلس، أو كثير الخطأ والوهم –على خلاف فيه– فإذا توبع أحد الضعفاء من الرواة أو وجدت متابعة للأحاديث التي فقدت شرطاً من شروط الصحة والقبول فإنه يتقوى بها الحديث

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (٣١٧/٦) ومعرفة السنن والآثار (١٢٩/٥)ط. دار الكتب العلمية.

(٢) رواهما ابن أبي حاتم في علل الحديث(١٥٤/٢–١٥٥)،وانظر المجروحين (٢٠٠/١–٢٠١).

إذا كان المتابع من أهل مرتبة الاعتبار فما فوقها بشرط أن تسدد المتابعة موضع الضعف في الإسناد المراد تقويته.

فمــثلاً: لو كان في الحديث مدلس توبع على روايته من قبل مدلس آخر وكلاهمــا يــروي بالعنعنة -وكانا ممن لا يقبل تدليسهم أي ممن هم في الطبقة الثالــثة والرابعة بحسب ترتيب ابن جحر لطبقات المدلسين- فإن الإشكال الواقع فــي الــرواية لــم يــزل بالمتابعة لاحتمال رواية كل واحد منهما عن مجروح مرغوب في الرواية عنه بحيث لو اجتمعا لم يصح الحديث بهما عند ظهورهما، وهكذا الحال في المجهول والمبهم....إلخ، بمعنى عدم التقاء المتابع والمتابع على محــل العلــة أو الشبهة التي ضعف أو رد الطريق الأول لأجلها كما يستفاد من كــلام الأئمــة وتصــرفاتهم، ولذلــك اشترطوا في قبول المرسل تعدد مخارجه وتباينها.

ويــتقوى الحديث أيضاً بالمتابعة القاصرة دون راويه، وهي متفاوتة في قوتهــا فكلما كانت اقرب كانت أنفع في التقوية مما إذا كانت أبعد إلا أنها تشعر بــأن الحديث له أصل يمكن الاعتماد عليه إذا لم يكن راويها متروكاً أو ضعيفاً ضعفاً شديداً لا ينجبر.

القسم الثالث:

المتابعات التي لا يتقوى بها الراوي ولا الرواية:

ســبق بــيان انــتفاع الحديث بالمتابعات (تامة أو قاصرة) المساوية أو الأعلــى مــن الحديث المراد تقويته، إلا أن هناك متابعات لا ينتفع منها الحديث بقسميه سنداً أو متناً أو بتعبير آخر: (لا الراوي ولا الرواية).

قال ابن دقيق العيد في "الإمام" معقباً على قول البيهقي -في راوْ ضعيف- إنه لم يتفرد به، قال: "لا يكفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبته ومرتبة مشاركه، فليس كل من يوافق مع غيره في الرواية يكون موجباً للقوة والاحتجاج. أ. هــ" [١].

ولهذا القسم ثلاث حالات:

---

(١) نصب الراية (١٥٣/١).

الحالة الأولى:

- المـــتابعات التي تكون من أصحاب مرتبة الترك سواء كانت تامة أم ناقصة. فإن متابعات هؤلاء لا ينتفع بها.

قـــال العلامـــة أحمد شاكر رحمه الله: "...إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي، أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، ازداد ضعفاً إلـــى ضعف، لأن تفرد المتهمين بالكذب، أو المجروحين في عدالتهم، بحيث لا يرويه غيرهم، يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم"(١).

وقـــال الســـيوطي رحمه الله: "أما الضعيف لفسق الراوي، أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له؛ إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر؛ نعـــم؛ يرتقـــي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام"(٢). ولذلك اشترط الترمذي –رحمه الله– في الحديث الحسن لغيره كون راويه غير متهم بالكذب، أي باعتبار وصفه.

مثال ذلك:

ما أخرجه ابن ماجه في سننه، قال: حدثنا محمد بن أبان البلخي، ثنا عبد الـــرزاق. أنبأنا إسرائيل، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب؛ قال: انكسرت إحدى زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجبائر.

قال أبو الحسن بن سلمة: أنبأ الدبري، عن عبد الرزاق، نحوه(٣).

---

(١) الباعـــث الحثيـــث، ص٣٨. وقد نبه –رحمه الله– في أول كلامه هذا على خطأ كثير من العلمـــاء المتأخرين في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح.

(٢) تدريب الراوي (١/١٧٧).

(٣) ابن ماجه، باب المسح على الجبائر (١/ ٢١٥ برقم ٦٥٧).

وأخرجه الدارقطني في السنن فقال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا جعفر بن محمد الوراث ثنا محمد بن أبان بن عمران، ثنا سعيد ابن سالم، ثنا إسرائيل، نا عمرو بن خالد بإسناده مثله[١].

وبالنظر في الطرق السابقة، نجد أن سعيد بن سالم تابع عبد الرزاق الصنعاني في الرواية عن إسرائيل، إلا أن الروايات تلتقي في عمرو بن خالد الواسطي، وهو متروك كما قال الدارقطني في السنن.

وكذبه أحمد وابن معين، وقال وكيع وأبو زرعة: يضع الحديث...إلخ.

وقد توبع متابعة قاصرة عند الدارقطني فقال: ثنا دعلج بن أحمد، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ -بمكة-، حدثنا أبو الوليد -وهو خالد بن يزيد المكي-، ثنا الحسن بن زيد، عن أبيه عن علي رضي الله عنه به نحوه.

وأخرجه بإسناده آخر من طريق أبي الوليد، نا إسحاق بن عبد الله، نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن الحسن بن زيد عن أبيه به مثله.

قال الدارقطني: أبو الوليد خالد بن يزيد المكي ضعيف[٢]. وذكر ابن حجر أن أبا حاتم ويحيى كذباه، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الإثبات[٣].

فمتابعته لم تنفع عمرو بن خالد، ولذلك قال الحافظ ابن حجر عقب رواية ابن ماجه والدارقطني:

"وفي إسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب، ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين آخرين أوهى منه. ثم نقل مجموعة من الشواهد الضعيفة ثم قال:

وقال البيهقي: "لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء".

وقال النووي: "اتفق الحافظ على ضعف حديث علي في هذا"[٤].

وهناك أمثلة كثيرة جداً في هذا المقام في كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي[١].

---

(١) السنن (١/ ٢٢٧).

(٢) سنن الدارقطني (١/٢٢٦-٢٢٧).

(٣) لسان الميزان (١/ ٣٨٩).

(٤) التلخيص الحبير (١/١٤٦-١٤٧).

ومـــثال آخر: حديث "صلوا خلف من قال لا إله إلا الله، وصلوا على من قال لا إلـــه إلا الله". قال ابن حجر: الدارقطني من طريق عثمان ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عمر، وعثمان كذبه يحيى بن معين. ومن حديث نافع عنه، وفيه خـــالد بـــن إسماعيل عن العمري به، وخالد متروك-ووقع في الطريق عن أبي الوليد المخزومي، فخفى حاله على الضياء المقدسي- وتابعه أبو البختري وهب، وهـــو كـــذاب، ومـــن طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك. وهو في الطبراني أيضاً وله طريق أخرى من رواية عثمان بن عبد الله العثماني عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وعثمان رماه ابن عدي بالوضع[٢].

الحالة الثانية:

- المـــتابعات التـــي تلتقي في ضعيف لا يعتمد عليه في الرواية، فإذا كان مدار الـــرواية على ضعيف أو متروك لا يتابع على روايته فلا ينتفع هو ولا روايته مـــن هـــذه المتابعات التي تلتقي عنده، فكم من حديث روي بطرق كثيرة مداره على ضعيف أو متروك.

مثاله حديث: "ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما عند الناس يحبك الناس"[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال (١/ ١٨٢-١٨٣، ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٠-٢٨٢، ٣١٥-٣١٦، ٣١٦-٣١٨، ٣١٩-٣٢٠) وغيرها كثير،لم يغتر بكثرة طرقها فأعلّها.

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٣٥).

(٣) قـــال الألبانـــي رحمه الله: أخرجه ابن ماجه (٤١٠٢) وأبو الشيخ في التاريخ ص ١٨٣، والمحاملـــي في مجلسين من الأمالي (١٤٠/٢)، والعقيلي في الضعفاء (١١٧)، والروياني في مســـنده (٢/ ٨١٤)، وابن عدي في الكامل (٢١٧/٢)، وابن سمعون في الأمالي (١٥٧/٢/١) أبو نعيم في الحلية و(١٣٦/٧)، وفي أخبار أصبهان (٢٤٤/٢-٢٤٥)، والحاكم في المستدرك (٣١٣/٤)، مـــن طرق عن خالد بن عمرو القرشي، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: "أتى النبي صلى الله عليه وسلم، رجل فقال: يا رسول الله دلني علـــى عمـــل إذا أنـــا عملته أحبني الله، وأحبني الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره.

الحالة الثالثة:

- المتابعة التي لا تسدد ولا تجبر موضع الضعف في الرواية المراد طلب المتابعة لها.

فمثلاً إذا كان في الإسناد راوٍ مبهم، تابعه على روايته متابعة تامة مجهول، أو مبهم مثله فإنه حينئذ لا ينتفع هو ولا روايته من هذه المتابعة، لاحتمال أنه المبهم نفسه، فإن كان كذلك فيبقى الحديث ضعيفاً، وإن كان غيره فيحتمل أنه لا يصلح للاعتبار بحديثه، فقد يكون متروكاً أو كذاباً..إلخ، وكذلك الحال في التدليس إذا تابع مدلس مدلساً على روايته في موضع يخشى فيه من وجود ضعيف، آو مبتدع تابع آخر مثله أو أعلى منه في الغلو في بدعته، فمثل هذه المتابعة لا ينتفع بها الراوي ولا روايته، وكذلك مختلط تابع غيره، وهكذا في كل متابعة تامة أو ناقصة لا ترفع شبهة الضعف في الحديث، وتقرر هذا الأمر ووضوحه عند الأئمة المتقدمين جعل حكمهم على أحاديث جاءت من طرق متعددة بالضعف غير مستغرب لديهم، على خلاف ما نراه عند كثير من المشتغلين بالحديث في عصرنا واستغرابهم وتعجبهم من تضعيف الأئمة

قال الحاكم: صحيح الإسناد. ورده الذهبي بقوله: قلت: خالد وضاع". قال العقيلي: في الضعفاء: ليس له من حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني ولعله أخذه عنه ودلسه، لأن المشهور به خالد هذا. أ. هـ. (٢/١١).

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/١٠٧) سألت أبي عن حديث رواه علي بن ميمون الرقي عن محمد بن كثير عن سفيان فذكر الحديث، وقال: فقال أبي: هذا حديث باطل، يعني بهذا الإسناد، وتابع محمد بن كثير الصنعاني أبو قتادة عبد الله بن واحد الحراني، أخرجها محمد بن عبد الواحد المقدسي في المنتقى من حديث أبي علي الأوقى (٣/٢) كما ذكر الألباني: لكن أبا قتادة هذا متروك كما قال ابن حجر في التقريب، وعليه فمتابعته لا تنفع لا الراوي ولا الرواية شيئاً.

ومما سبق يتضح أن مخرج الحديث واحد، وخالد بن عمرو لا يشتغل به كما قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم "الحديث الحادي والثلاثون": والحديث لا يصح.

انظر السلسلة الصحيحة (برقم ٩٤٤) وبذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد لأبي عبد الله عادل السعيدان مكتبة ابن الجوزي - الإمام.

لأحاديث لها طرق يقتضي النظر الظاهر تحسينها ولم يحسنوها. فمثلاً: حديث عائشة في فضل الصلاة بالسواك على الصلاة التي لا يستاك لها... الحديث فقد رواه جمع من طرق. قال فيه يحيى بن معين: هذا الحديث لا يصح له إسناده، وهو باطل، قال ابن حجر: قلت: رواه أبو نعيم من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث جابر، ثم قال: وأسانيده معلولة[1].

ومثل هذا كثير والله الموفق.

أقسام الشواهد:

بعد الانتهاء من الحديث عن المتابعات بأقسامها وما ينفع الحديث وما لا ينفعه، يحسن إتباع ذلك؛ ببيان أقسام الشواهد، وما ينفع منها في تقوية الحديث وما لا ينفعه، وممن اعتنى بالشواهد في الحديث من الأئمة المتقدمين الإمام الترمذي -رحمه الله- حيث يقول عقب الحديث وفي الباب عن فلان وفلان وفلان من الصحابة -رضوان الله عليهم- وتظهر الشواهد بوضوح في صحيح الإمام مسلم. حيث يورد الأحاديث في الباب الواحد أو يورد الأسانيد ثم يحيل على المتن السابق بقوله: مثله أو نحوه، هذا وتنقسم الشواهد من حيث وجودها إلى قسمين:

القسم الأول: شواهد للحديث بتمامه.

القسم الثاني: شواهد لجزء من الحديث.

أما القسم الأول وهو الشواهد للحديث بتمامه ولها صور عدة.

الأولى: المماثلة بين الحديث الشاهد والحديث المشهود له من حيث اللفظ والمعنى وهذا أعلى الشواهد إذا كان صالحاً من حيث الإسناد، بحيث يكون مساوياً أو أعلى في الرتبة من المشهود له، وفي هذه الحالة ينتفع الحديث بهذا الشاهد.

---

(١) انظر التلخيص الحبير (١/٦٧-٦٨).

مثال ذلك:

أخـــرج مسلم في صحيحه حديثاً من عدة طرق عن ابن عمر رضي الله عـــنهما، منها: رواية ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله أن عبد الله ابن عمـــر قـــال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لكل غادر لواء يوم القيامة".

ثم ذكر عقبه حديث أبي وائل عن عبد الله -يعني ابن مسعود- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لكل غادر لواء يوم القيامة: يقال هذه غدرة فلان".

ثـــم ذكر أيضاً حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به".

ثـــم ذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صـــلى الله عليه وسلم: "لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره. ألا ولا غـــادر أعظم غدراً من أمير عامة"[١] فمن هذا المثال نلحظ أن الأحاديث الأربعة تتابعت على الجملة الأولى لفظاً ومعنى.

الثانية: اتفاق الحديث الشاهد للمشهود له في المعنى دون اللفظ.

والحديث يتقوى بذلك إذا كان الشاهد مساوياً أو أقوى رتبة.

الحالة الأولى: يشهد لبعض المعنى، أو للمعنى في الجملة.

الحالة الثانية: أن يكون موافقاً في كل المعنى لا في بعضه.

مـــثاله: ما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث أنس بن مالك رضي الله عـــنه قال: يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر[٢].

وأخـــرج الـــبخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم قال: "قلب الشيخ شاب على حب اثنتين: حب العيش أو قال: طول الحياة، وحب المال"[٣].

---

(١) أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر.

(٢) انظر جامع الأصول وحاشيته (٣/ ٦٢٧-٦٢٨).

(٣) انظر فتح الباري (٨/٦٣٧+٦٣٨).

ويخـــدم في هذا المقام كتاب جامع الأصول كثيراً ومثله الكتب الجامعة للأبواب كمجمع الزوائد ونحوها.

القسم الثاني: الشواهد لجزء من الحديث

وهـــو إما أن يشهد للجزء الأول من الحديث، ا، للجزء الأخير منه، أو لجملـــة واحـــدة منه. فما شهد له من الحديث إذا كان ضعيفاً وجاء ما يقويه مما يساويه أو أعلى منه فيقبل، وما لا يشهد له يتوقف فيه حتى نجد له ما يقويه والله أعلـــم. وهكـــذا كان تصرف الأئمة في التعامل مع الشواهد والمتابعات فيقوون القدر المشترك فيه بين الشاهد والمشهود له.

قـــال الطبرانـــي[1] فـــي: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال حدثنـــي أبـــي، عن أبيه، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن عمرو ابن العـــاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن البيان كل البيان شعبة من الشيطان".

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ثور إلا يحيى بن حمزة.

ويحيى بن حمزة ضعيف كما قال الهيثمي في المجمع[2]، ويشهد لحديثه مـــن حيث المعنى ما أخرجه الترمذي في جامعه[3]، قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، عن أبي غسان محمد بن مطرف، عن حسان ابن عطية، عـــن أبـــي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق".

قـــال أبـــو عيسى: هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث أبي غسان محمد بن مطرف.

وكذلك في المتابعات فإن البخاري رحمه الله قال في حديث:

---

(١) الأوسط (٥٩/١) برقم ٤٤.

(٢) مجمع الزوائد (٨/ ١١٦).

(٣) جامع الترمذي، كتاب البر والصلة (٣٧٥/٤ برقم ٢٠٢٧).

حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان قال الزهري حدثناه قال حدثني أبو إدريـــس ســـمع عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أتبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا، ولا تسرقوا؟ وقـــرأ آية النساء –وأكثر لفظ سفيان: قرأ الآية–فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فهو كفارة له، ومن أصاب منها شيئاً من ذلك فستره الله فهو إلى الله: إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له".
قال: تابعه عبد الرزاق عن معمر في "الآية".

فنلحظ أن البخاري دقق فيما تابعه، ولم يترك الأمر بدون تقييد. وكذلك الحـــال في الشواهد، وهو ملحظ لا بد منه عند الحكم على الحديث وتترتب على ملاحظـــة ذلك الحكم بالشذوذ على بعض الألفاظ التي لم يأت ما يشهد لها، مثل: التثليـــث في مسح الرأس، أو زيادة كلمة "مسلمة" في حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم"... إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة، كما في زيادة "إنك لا تخلف الميعاد"، في الدعاء عقب الأذان.

كيفية رسم شجرة الأسانيد وفوائدها:

من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم هو موضوع علم الحديث من حيث معرفة ذاته وأخباره، وضبط أقواله وأفعاله.

وكـــان يـــتلقى عـــنه أصـــحابه رضوان الله عليهم، وهم كانوا يتعلمون ويروون ما يسمعونه ويعرفونه من أخباره ولم يكونوا على درجة واحدة في هذا المقـــام فمن مقل ومن مكثر. والمتلقون عنهم كذلك. وكلما بعد المتلقي عن النبي صلى الله عليه وسلم تشعبت الطرق في الوصول إلى رسول الله صلى الله عليه وســـلم كالشجرة تماماً. فتبدأ عقب نبات البذرة لها ساق واحد وتتفرع عن الساق أغصان، ويتفرع عن كل غصن آخر أقل منه، ثم يتفرع عنه الأوراق ثم الثمرة، وكـــل ذلـــك مرجعه إلى الساق حامل الشجرة وأصلها. وهكذا الحال في الرواية تـــبدأ مـــن النبـــي صـــلى الله علـــيه وســـلم ثـــم تتفرع إلى الصحابة فالتابعين فأتباعهم....إلخ، حتى دونت في الكتب ثمرة الجهود السابقة كلها.

أهمية معرفة شجرة الأسانيد وكيفية رسمها

لرسم شجرة الأسانيد أهمية بالغة، حيث تكشف عن مواطن التفرد والاتفاق في الرواية، وبها تظهر المتابعات التامة والقاصرة، ومواطن الضعف والقوة في الأسانيد. ومواطن التقاء الطرق، ومن عليه مدار الحديث، ومن كثر حملُ الرواية عنه ممن قل حملهم عنه، ويتفرع عن ذلك من اشتهرت الرواية عنه ممن لم تشتهر كل ذلك يظهر من خلال رسم شجرة الأسانيد التي تكون كالتصوير لعملية الاعتبار، ومن خلال هذا التصوير يسهل الحكم على الحديث من خلال النظر إلى مخطط شجرة الأسانيد.؟

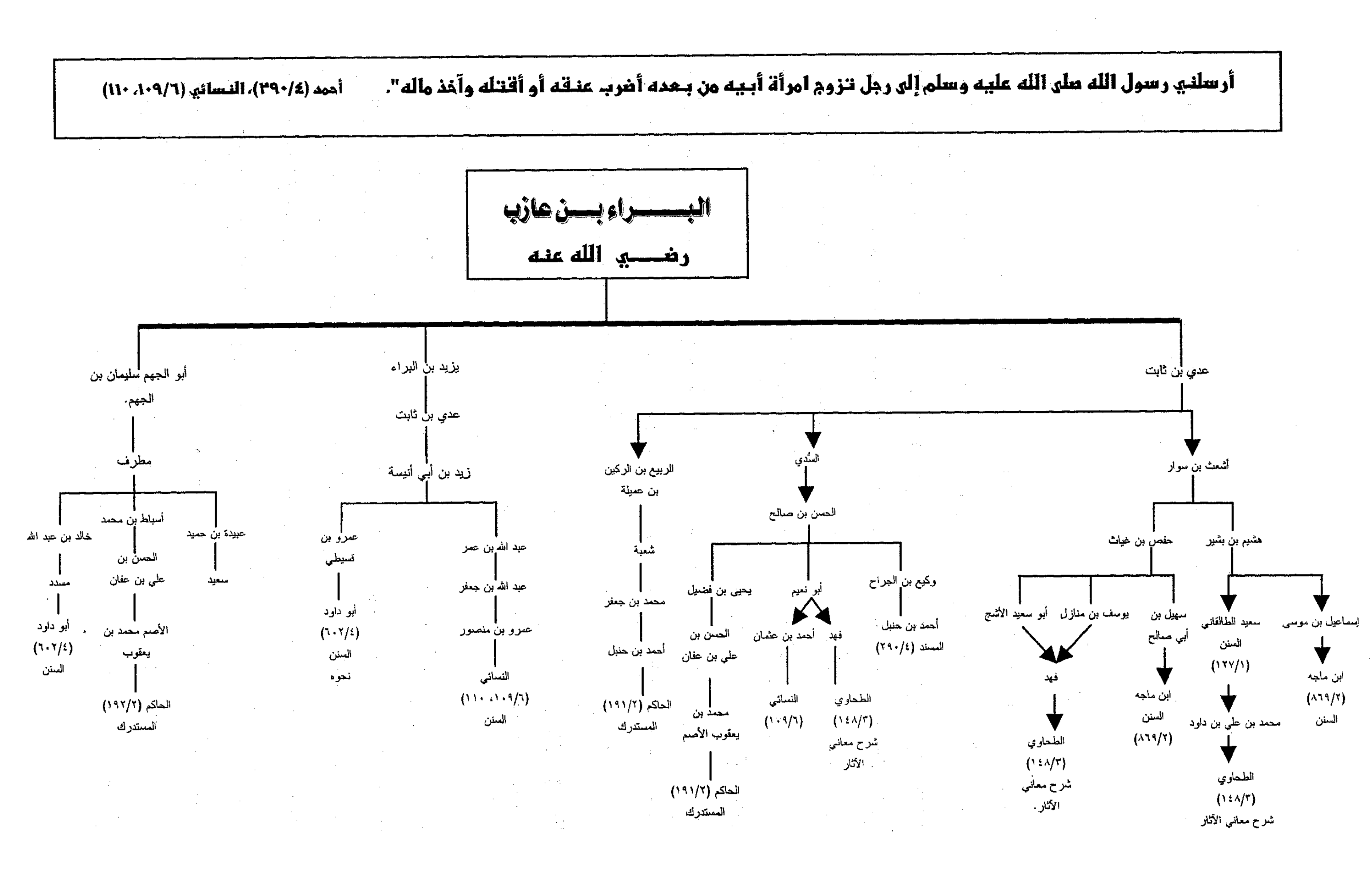
هل هو فرد أو عزيز، أو مشهور، أو متواتر....إلخ من حيث الأنواع، ثم الحكم عليها بعد النظر في رجالها.

كيفية رسم شجرة الأسانيد

إذا أردت أن ترسم شجرة الأسانيد فتعامل معها كما تتعامل مع البذرة عند غرسها وشقها الأرض. فتبدأ بأصل الإسناد المراد رسم المخطط له وأصله النبي صلى الله عليه وسلم. ثم تنزل سهماً أو خطاً أو أكثر بحسب عدد الرواة عنه لكل واحد سهم خاص به.

فإذا روى عنه -أي الصحابي ثلاثة- فتنزل لكل واحد سهماً خاصاً به يلتقي مع الصحابي، وإذا روى عن كل واحد واحد أو أكثر فتعمل مثل ذلك إلى آخر الإسناد. وأكثر كتاب يعين على رسم مخطط الأسانيد كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لاعتنائه بهذه الناحية كثيراً. فيبدأ بذكر الأغصان منتهياً إلى الصحابي بطريق متسلسلة فإذا أردت رسم مخطط إسناد منه فابدأ بالعكس تصب إن شاء الله تعالى، لأنه يذكر مفصل الإسناد ثم الفروع عقبه.

أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده أضرب عنقه أو أقتله وآخذ ماله". أحمد (٣٩٠/٤)، النسائي (١٠٩/٦، ١١٠)



الفصل السابع
بيان درجة الحديث*

تعد معرفة طرق الوصول إلى الحديث في مظانه، وكيفية جمع رواياته ومقارنتها والتحقق من اتصالها، وما يقويها من المتابعات والشواهد، والترجمة لرواتها إلى غير ذلك من قضايا علوم الحديث ومباحثه، من القضايا التي يوظفها الباحث للوصول إلى الحكم على الحديث بوجه عام من حيث القبول أو الرد، وبيان درجته من القوة والضعف، وهذه هي ثمرة التخريج والهدف منه، وإلا فيبقى مجرد عملية آلية تُعني بذكر مصادر الحديث دون الوصول إلى الثمرة المطلوبة.

وفيما يلي عرض موجز لشروط الحديث المقبول الذي يحتج به العلماء :

أولاً: شروط الحديث المقبول

أ : شروط الحديث الصحيح

يعد الإمام الشافعي أول من بيّن شروط الحديث الصحيح في كتابه الرسالة[1]. وبعده تتابع المحدثون على ذكر هذه الشروط في كتب مصطلح الحديث، ويمكن تلخيص هذه الشروط في خمسة أخذاً من تعاريف أهل العلم للحديث الصحيح[2]:

١- **العدالة** : وشروطها أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

(*) أعدّ هذا الفصل : عبدالكريم الوريكات -كلية الشريعة- جامعة اليرموك.

(١) ص ٣٧٠.

(٢) راجع: الذهبي: الموقظة ص ٢٤، والعراقي: التقييد والإيضاح ص ٢٠-٢١، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح ١/٢٣٤ ونزهة النظر ص ٥٤، والسخاوي: فتح المغيث ١/١٥-١٧.

تعنـــي العدالـــة من خلال هذه الشروط أن يكون الراوي ملتزماً بدينه، صالحا تقيا، مبتعدا عن الكبائر غير مُصرّ على الصغائر وما يخرم المروءة.

٢- **الضـــبط** : يشترط العلماء في راوي الصحيح زيادة على الدين والتقوى أن يكون متقناً لحديثه، ضابطا له[١]؛ لأن التقوى شيء والحفظ شيء أخر، وبما أن الراوي قد يروي من الحفظ أو من الكتاب اشترطوا في من يروي من حفظه أن يكـــون حافظا متقنا لما يروي، عالما بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى، و إذا روى مـــن كـــتابة أن يكـــون محافظا على كتابه، ضابطا له، مراعيا فيه قواعد الكـــتاب والإصـــلاح والتصويب، فإذا اجتمعت في الراوي الصفتان المذكورتان (العدالة والضبط) سمي ثقة.

٣- **اتصال السند** : لا يكفي أن يكون رجال السند كلهم ثقات توفرت فيهم صفتا العدالـــة والضـــبط بـــل لا بد من التأكد من أن كل راو في سلسلة الإسناد سمع الحديث من شيخه.

ومـــن الكتـــب التي تفيد في التحقق من السماع كتاب " تهذيب الكمال " للحـــافظ المـــزي ت ٧٤٢ هــ، فإنه يذكر شيوخ الراوي وتلاميذه وقد قال في مقدمة كتابه المذكور : " ذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم، وأسماء من روى عـــن كـــل واحـــد منهم في هذه الكتب أو في غيرها على ترتيب حروف المعجم".[٢] وكتابه مخصص لرواة الكتب الستة كما هو معروف.

---

(١) لا يشـــترط في راوي الصحيح أن لا يخطئ أبدا، لأنه ما من بشر مهما علت مكانته في العلم والحفظ إلا ويخطئ، فقد أحصى النقاد أخطاء كبار الثقات كمالك، وشعبة، وابن المبارك وغيرهم.

(٢) المزّي : تهذيب الكمال ١ / ١٥١، وفات المزي رحمه الله ذكر شيوخ وتلاميذ كثر لعدد غير قليل من الرواة فلا يعتمد عليه اعتمادا كليا في إحصاء شيوخ الراوي وتلاميذه.

٤- **الخلو من الشذوذ :** يرى كثير من أهل المصطلح المتأخرين، [١] أن الشاذ هـو مخالفـة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه. فالراوي إذن هو ثقة توفرت فيه صـفتا العدالة والضبط على وجه الإجمال، ولكنه قد يروي وهْمًا رواية يخالف فـيها غيره من الثقات، فنستدل بهذه المخالفة على خطئه فنرد روايته هذه دون غيرها، مع بقاء صفة الوثاقة له [٢].

٥- **السـلامة مـن العلة :-** العلة شيء يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السـلامة منه [٣]، وميدانها حديث الثقة لآن هذا الثقة كأي بشر قد يخطئ أحيانا، فقد يتوهم سماع ما لم يسمع، أو يصل منقطعا أو يرفع موقوفا، أو يختصر المتن فيغـير المعنى، أو يزيد فيه أو ينقص منه إلى غير ذلك، ثم إن هذا الثقة ليست أحاديـثه وأحوالـه على وتيرة واحدة فقد يضبط عن بلد أو شيخ، أو يضبط في مـرحلة ما من مراحل حياته، وقد يخلط أو ينسى ، أو يهم فتضعف روايته عن شـيخ بعينه أو في حال من أحواله، فمن هنا كانت مهمة الناقد شاقة تتعامل مع روايـة الـثقة مع قوتها وصحتها من حيث الظاهر لإستخراج ما فيها من خلل، وهذا يستدعي دقة ونباهة، وفقهاً نقدياً واسعاً.

---

(١) قلت ذلك لأن بعض أهل العلم من المتقدمين لا يفرقون بين الشذوذ والنكارة.

(٢) هـذه القاعدة ليست مطردة، فقد يحكم لمن هو أقل ثقة على الأوثق أحيانا في شيخ بعينه أو بلـد. راجع بعض الأمثلة : التاريخ لابن معين برواية الدوري ٢ / ٥٥٩ برقم ٤٨٤٩، المجتبى للنسائي ٦ / ٥٩، كتاب النكاح / باب النهي عن التبتل.

(٣) قـيد جـل المتأخرين من أهل المصطلح العلة بكونها خفية وقادحة، ولكنها عند متقدمي أهل الاصطلاح أوسع من ذلك، فواقع كتب العلل يشهد بأنها قد تكون ظاهرة وخفية، وقادحة وغير قادحة.

هـــذه هي الشروط الخمسة للحديث الصحيح التي توصّل إليها المحدّثون بعـــد السبر والتتبع، فإن اكتملت في حديث ما يحكم عليه بالصحة، وسيأتي قريباً مثال على ذلك.

مثال: إسناد لم تكتمل فيه كل شروط الصحة[1]

أخرج أبو داود في سننه في كتاب الطهارة برقم ٣٣ قال: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع قال: حدثني عيسى بن يونس عن بن أبي عَروبة (واسمه سعيد) عن أبي مِعْشر (واسمه زياد بن كُليب) عن إبراهيم (وهو ابن يزيد النَّخَعي) عن عائشـــة رضـــى الله عـــنها قالت: "كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم لطهوره وطعامه، وكانت يده اليسرى لخلائه، وما كان من أذى".

وهـــذا إســـناد ضعيف لم تتوفر فيه شروط الصحة؛ لأن إبراهيم النخغي - وهـــو إمام عالم فقيه ثقة- لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، فهو منقطع، والمنقطع ضعيف.

ب- شروط الحديث الحسن :

تباينـــت أقـــوال العلماء في تحرير مفهوم الحديث الحسن، ، فقال الإمام الذهبـــي ت ٧٤٨هــــ "وفي تحرير معناه اضطراب " ثم قال : " لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك "[2].

والعـــرض السريع لاستخدام أهل العلم لهذا المصطلح يساعدنا في فهمه وإنزاله منزلته بين هذا الكم الكبير من التعريفات والمفاهيم له. فأقول باختصار :

(١) أما بالنسبة لمثال اكتملت فيه جميع الشروط فسيأتي قريبا في كلامنا عن الصحيح لذاته.

(٢) الموقظة ص ٢٨. والشكوى والصعوبة نفسها أشار إليها ابن كثير في اختصاره لمقدمة ابـــن الصـــلاح ص ٣٧ مع الباعث، ومن المعاصرين المشتغلين بالحديث ممّن أشار إلى ذلك أيضا الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٣ / ٣٦٣.

ذكـــر ابـــن تيمـــية رحمه الله ت ٧٢٨ هـــ أن الإمام الترمذي هو أول من قسم الحديـــث إلى صحيح وحسن وضعيف، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، ثم قال : وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف [١].

لكن جاء ذكر الحديث الحسن عند العلماء قبل الترمذي كالشافعي، وابن المدينـــي، وأحمـــد والبخاري وغيرهم، غير أنهم يستعملونه أحيانا في الصحيح المتفق عليه، وأحيانا في الحسن لذاته، وأحيانا في الحسن لغيره [٢].

فالحســـن إذن عـــند المتقدميـــن من المحدثين كان أوسع مدلولا، إذ كان يشمله اسم الصحيح عندهم، وهذا ما يفسر لنا وجود أحاديث كثيرة عند البخاري ومســلم هـــي باصطلاح المتأخرين تعد من قبيل الحسن؛ لأنهم كانوا ينتقون من أحاديـــث الضـــعفاء مـــا غلـــب علـــى ظنهم أن هؤلاء الضعفاء قد ضبطوه، وخصوصـــا إذا كانت متون هذه الأحاديث غير مستنكرة، وكانت منسجمة مع أصول الشريعة وليست بمعارضة بغيرها من الأحاديث الصحيحة[٣].

ولكـــن جلّ أهل المصطلح من المتأخرين درجوا على تمييز الحسن عن الصـــحيح وجـــاءت تعريفاتهم كلها تصب في هذا الاتجاه، وجعلوه مرتبة دون الصـــحيح وفـــوق الضعيف. وأجمع تعريف رأيته يعبر عن مفهوم الحسن عند

---

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ١٨ / ٢٣ – ٢٥.

(٢) راجـــع : ابن الصلاح : المقدمة ص ٣٦، والعراقي: التقييد والإيضاح ص ٥٢، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح ١ / ٤٢٤ – ٤٢٩

(٣) بعض المعاصرين المشتغلين بالحديث لا يولون المتن اهتمامهم عند الحكم على الحديث، فـــي حين أن أهل الصحيح وخصوصاً عند الشيخين يولون المتن اهتمامهم وعنايتهم، فنجدهم يخرجون في كتبهم بعض الأحاديث إذا رأوا متونها مقبولة مع نزول رواتها عن الدرجة العليا في الإتقان.

هؤلاء هو تعريف الإمام السخاوي ت ٩٠٢ هـ رحمه الله إذ قال :" واما مطلق الحسن : فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط
المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، مع خلوهما من الشذوذ والعلة "[١].

وبناءً على ما سبق فان شروط الحديث الحسن هي نفسها شروط الحديث الصحيح من حيث العدالة، واتصال السند، والخلو من الشذوذ والعلة، ولكن ضبط راويه أنزل قليلا من راوي الصحيح إلا أنه ليس من فاحشي الخطأ وليس ممَّن غلبت عليهم الغفلة والوهم.

درجات الحكم على الحديث :

الصحيح

ويجعله أهل المصطلح على قسمين : الصحيح لذاته والصحيح لغيره.

١- الصحيح لذاته :

يتباين الرواة في الضبط ومِن أعلاهم درجة الحافظ الضابط الذي يوثق بروايته وإتقانه ولو روى الحديث منفردا بحيث لا يحتاج إلى متابع أو شاهد لتقوية روايته، لأن ثقتنا بحفظه وضبطه جعلتنا نقبل روايته استقلالا، فهذا نحكم على روايته بالصحة، وهو ما يطلق عليه أهل المصطلح الصحيح لذاته، ومعظم أحاديث الجامع الصحيح للبخاري والأحاديث الأصول في المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج من هذا النوع.

ومثال الصحيح لذاته :

ما أخرجه البخاري [٢] قال : حدثنا محمد بن المثنى، قال : حدثنا عبد الوهاب الثقفي، قال : حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي (ﷺ)

---

(١) فتح المغيث، ١ / ٧٠.

الجامع الصحيح، مع فتح الباري، كتاب الإيمان / باب حلاوة الإيمان، ١ / ٦- برقم ١٦.

قال : " ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار ".

وبالنظر في هذا الحديث نجد أن الشروط الخمسة اللازمة للحكم على الحديث بالصحة توفرت فيه سنداً ومتناً.

وقبل أن نبدأ بتطبيق هذه الشروط على الحديث الذي بين أيدينا، لابد من التذكير بأن بعض رجال هذا الإسناد كما نرى ذكر بكنيته (أبو قلابة)، وبعضهم ذكر مهملا (أيوب وأنس) وهذا يتطلب منا تعيين أسماء هؤلاء الرواة حتى لا يلتبسوا بغيرهم، وقد مر معك كيفية الوصول إلى ذلك في فصول سابقة مما لا حاجة لتكراره، كما مر معك أيضا كيف تترجم لرجال الأسانيد ولمن تترجم منهم، والى أي الكتب ترجع، أما الآن فإلى تبين هذه الشروط في الحديث الذي بين أيدينا :

أولا : التحقق من شرطي العدالة والضبط :

يضم هذا الإسناد ستة رواة كما نلاحظ وهم :

١- مُخرج الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، وهو أمير المؤمنين في الحديث[١].

٢-محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، ثقة ثبت.

٣-عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، **ثقة تغيّر قبل موته بثلاث سنين.**

---

(١) ينبغي معرفة حال مصنف أي كتاب من حيث القوة والضعف، لأن بعض المصنفين من الضعفاء والكذابين ممن لا يوثق بكل ما يروون.

٤-أيــوب بن أبى تميمة كيسان السّختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، ت ١٣١ هـــ.

٥-أبـــو قلابـــة عبد الله بن زيد، أبو عامر الجرمي البصري، ثقة فاضل، **كثير الإرســـال**، قـــال العجلي : " كان يحمل على علي، ولم يرو عنه شيئا قط" [(١)] ت ١٠٤ هـــ.

٦-أنـــس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، الصحابي المشهور، ت ٩٢ هـــ.

ومن خلال هذا العرض السريع لتراجم هؤلاء الرواة نلاحظ بأنهم جميعا مـــن الـــثقات، وهذا يعني أنهم عدول ضابطون، وأنس رضي الله عنه صحابي والصـــحابة كلهم عدول كما نعلم، أما ما ذكر من قول العجلي في أبى قلابة بأنه يحمل على علي – وهذا يعني بأنه ناصبي – فالمبتدعة يقبل حديثهم إذا كان في غـــير موضوع بدعتهم كما هو مقرر في علم المصطلح، وهذا الحديث لا علاقة له بالتشيع والنصب.

أما بالنسبة للضبط فانهم كما ذكرتُ قبل قليل جميعا من الثقات، ووصف الـــثقة يعنـــي العدالة منضافاً إليه الضبط، وأما ما ذكر من اختلاط عبد الوهاب الثقفي – والاختلاط خلل في ضبط الراوي كما نعلم – فإنه قد اختلط قبل موته بـــثلاث سنين، وفي هذه الفترة لم يحدّث عن شيخه أيوب ولذلك عد ثقة فيه كما قال ابن معين[(٢)]، كما أنه لم يثبت لنا أن تلميذه محمد بن المثنى قد سمع منه في هـــذه الفـــترة شيئاً، فتحقق لنا صحة روايته عنه، وهكذا نجد أن شرطي العدالة والضبط قد تحققا في سند هذا الحديث.

---

(١) تاريخ الثقات ص ٢٥٧ برقم ٨١٣.

(٢) تاريخ عثمان الدارمي عنه ص ٥٥ برقم ٦٦ و ٦٦١.

١. ثانيا : التحقق من شرط اتصال السند:

مـــر معـــك كـــيف تتحقق من اتصال الإسناد وذلك بالرجوع إلى تراجم رجالـــه ومعـــرفة تلاميذهم وشيوخهم، ومواليدهم ووفياتهم ومدى إمكانية سماع بعضهم من بعض وبمساعدة علم الطبقات يعنى بالعلاقات بين الرواة.

وبالنظر في إسناد هذا الحديث يتبين سماع كل راو من شيخه، فالبخاري سمع من محمد بن المثنى، ومحمد بن المثنى سمع من عبد الوهاب الثقفي، وعبد الوهـــاب سمع من أيوب، وأيوب سمع من أبى قلابة، وأبو قلابة سمع من أنس رضـــي الله عنه، وأنس سمع من رسول الله (ﷺ). وأما ما ذكر من أن أبا قلابة كان كثير الإرسال وهذا يستدعي التحقق من سماعه من أنس، وبالبحث في هذه المســـألة نجـــد أنـــه كان يرسل عن جمع من الصحابة أما عن أنس فإن روايته متصلة[١]. ولذا اعتمدها البخاري.فتحقق إذن شرط اتصال السند.

ثالثا : التحقق من شرطي الخلو من الشذوذ و السلامة من العلة.

بعـــد تخريج هذا الحديث ومعرفة طرقه ورواياته والمقارنة بينها – وقـــد مر معك كيفية ذلك – لم يتبين لنا أن في الحديث شذوذا أو علة سواء في السند أو المتن، ولذا أودعه البخاري صحيحه.

وبعـــد هـــذا البيان الموجز لمدى تحقق شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث تبين لنا أنها موجودة فيه دون حاجة لرواية أخرى تشهد لمعناه أو تتابع رجاله.

٢- الصحيح لغيره :

مـــا ســـبق الكلام عليه كما بيناه هو الحديث الصحيح الذي اكتسب صفة الصحة بذاته دون شواهد أو متابعات، أما هذا النوع فهو في أصله حديث حسن، ومن المعلوم أن راوي الحديث الحسن أقل رتبة في الضبط من راوي الصحيح،

---

(١) راجع : ابن أبي حاتم: المراسيل ص ٩٥-٩٦، والعلائي : جامع التحصيل ص ٢١١.

فإذا شاركه غيره في الرواية نفسها أو بمعناها ممَّن هو مثله أو أعلى منه درجة فـــي الضبط والإتقان ارتقى حديثه إلى رتبة أعلى وهي الصحيح لزوال ما كنا نخشـــاه مـــن خفـــة الضبط، وهذا ما يسميه أهل المصطلح بالصحيح لغيره لأنه اكتسب هذه الصفة بتقوية غيره له.

إذن يرتقي الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره بأمرين :

الأول: أن يكون المتابع أو الشاهد بقوة الحديث الحسن أو أعلى درجة منه، أما إن كانت المتابعات والشواهد ضعيفة فإنها لا ترقيه وإن كثر عددها.

الثانـــي : لـــيس شرطا أن تكون المتابعة أو الشاهد بلفظ رواية الحسن نفسها بل ترقيه ولو كانت بمعناها.

ومثال الصحيح لغيره:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا عبدالله بن منير سمع أبا حاتمٍ الأشهل بن حـــاتم حدثنا ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال: " دخلت مـــع النبي ﷺ على غلامٍ له خياط، فقدم إليه قصعة فيها ثريد، قال: وأقبل على عملـــه، قال : فجعل النبي ﷺ يتتبع الدُّباء، قال : فجعلت أتتبعه فأضعه بين يديه، قال: فما زلت بعدُ أحبُّ الدُّباء" [١]

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات إلا أن أبا حاتم الأشهل بن حاتم ليس كذلك بـــل هـــو صدوق يخطىء[٢]، فالحديث بهذا الإسناد يُعدُّ حسناً، إلا أن البخاري أخرجه عن ابن عون من طريقين آخرين:

الأولى: من طريق النضر عنه به،[٣] والنضر هو ابن شميل ثقة ثبت.[٤]

---

(١) الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة/ باب الثريد، ٥٥١/٩ مع الفتح برقم ٥٤٢.

(٢) راجع : ابن حجر: التقريب ٨٠/١.

(٣) الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة/ باب من أضاف رجلا إلى طعام وأقبل هو على عمله، ٥٦٢/٩ برقم ٥٤٣٥.

(٤) راجع : التقريب ٣٠١/٢.

الثانية: من طريق أزهر بن سعد عنه به،[1] وهو ثقة [2].

وروايتهما تعد متابعة لرواية الأشهل بن حاتم، وهما أعلى رتبة في الحفظ والضبط منه.

كما أن البخاري أخرج هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه من طريق أخرى هي من رواية إسحاق بن أبي طلحة عنه،[3] وتعد هذه أيضا متابعة أخرى للحديث، تابع فيها إسحاق ثمامة بن أنس.

فبمجموع هذه المتابعات ارتقى الحديث من الحسن إلى الصحيح لغيره، ولهذا أودعه البخاري في الصحيح.

الحديث الحسن:

ويجعله أهل المصطلح أيضا على قسمين :الحسن لذاته، والحسن لغيره.

الحسن لذاته:

سبق الكلام على شروط الحديث الحسن، وانتهينا إلى أنها هي شروط الصحيح إلا أن راويه أقل رتبة من حيث الضبط من رجال الصحيح، وعادة ما يطلق النقاد على رجل الحديث الحسن بالصدوق أو الصدوق الذي له أوهام أو يخطىء وتذكّر دائما بأن هذا الحكم على هذا الراوي هو على وجه الإجمال؛

---

(١)الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة/ باب الدُبّاء، ٥٥٩/٩ برقم ٥٤٣٣.

(٢) راجع : التقريب ٥١/١.

(٣) أخرجه في مواضع منها :

وكتاب البيوع/ باب الخياط، ٣١٨/٤ برقم ٢٠٩٢.

- وكتاب الأطعمة/ باب من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه، ٥٢٤/٩ برقم ٥٣٧٩.
- وكتاب الأطعمة / باب المرق، ٥٦٢/٩ برقم ٥٤٣٦.
- وكتاب الأطعمة/ باب القديد، ٦٦٣/٩ برقم ٥٤٣٧.
- وكتاب الأطعمة/ باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا، ٥٦٣/٩ برقم ٥٤٣٩.

لأنه قد يضبط حديثه أحيانا عن شيخ معين فيعدّ حديثه هذا عنه صحيحاً، و قد لا يضبط حديثه عن شيخ آخر لظروف معينة فيعدّ حديثه عنه ضعيفاً.

وأما سبب تسميته بالحسن لذاته فلأنه اكتسب هذه الصفة من السند نفسه دون حاجـــة إلى متابعة أو شاهد، أما إذا جاءه من يتابعه أو ما يشهد له ممّن هو مثله أو فوقه فحينئذ يرتقي إلى رتبة أعلى وهي الصحيح لغيره كما مرَّ معك قبل قليل.

ومثال الحسن لذاته:

مـــا أخـــرجه الدارقطني قال [١]: نا عبدالملك بن أحمد بن نصر الدقاق إمـــلاءً وأبـــو بكر النيسابوري قالا: حدثنا بحر بن نصر، نا عبدالله بن وهب نا معاويـــة بن صالح، عن أبي مريم قال : سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله صـــلى الله عليه وسلم يقول : إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده، أو أين باتت تطوف يده".

ولو نظرنا إلى اسناد هذا الحديث لوجدنا أن رجاله كلهم ثقات إلا معاوية بـــن صـــالح، وهـــو ابـــن حُدير الحضرمي، أبو عبدالرحمن الحمصي، قاضي الأندلس، وخلاصة أقوال العلماء فيه أنه صدوق له أوهام [٢]، ومن يقال فيه مثل ذلـــك فإن حديثه من مرتبة الحسن على الإجمال. ولذلك رأينا الدارقطني بعد أن أخرج هذا الحديث قال : " وهذا إسناد حسن".

وهـــذا الحكم كما يلاحظ يشمل هذا الحديث بهذا الإسناد وحده، ولا ينفي وجود أسانيد أخرى تتابعه أو تشهد له فترقيه إلى درجة الصحيح لغيره.

---

(١) السنن، كتاب الطهارة / باب غسل اليدين لمن استيقظ من نومه، ١/٥٠.

(٢) راجع : التقريب ٢/٢٥٩.

الحسن لغيره:

من خلال تعريف الحافظ السخاوي[1] للحديث الحسن الذي جمع فيه بين شـقي الحسن لذاته ولغيره نرى أن الحسن لغيره هو حديث في أصله ضعيف، رواه رجـل ضعيف لكنه لم يصل إلى حد الكذب، ثم إن هذا الضعيف جاء من يتابعه أو ما يشهد له، مع الخلو من الشذوذ والعلة.

لكـن مَـنْ هو هذا الضعيف الذي تُجبر روايته؟ وما هي نوعية الطرق التي تعضده؟ مضمون كلام النقّاد يتلخص في الجواب الآتي:-

أولا: أن يكـون ضـعف راويه ناشئاً عن قلة الضبط مع كونه من أهل الصدق والديانـة، فمـثلاً قـد يرتقي حديث الراوي الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصـوف بـالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، والحديث الذي في اسناده انقطاع، وحديث مجهول العين والمستور، أما حديث المتهم بالكذب فلا يرتقي أبداً.

ثانـيا: أن لا تكـون الطرق العاضدة شديدة الضعف، وأن يكون ضعف رواتها ناشئاً من سوء الحفظ لا من التهمة في الدين، فلا يكفي أن نقول بأن الحديث حسـن لغـيره بكـثرة الطـرق، فلا بد من فحص هذه الطرق وتبين حال رواتها[2].

ثالثا: أن تختلف مخارج هذه الطرق العاضده إن كانت ضعيفة إن كانت ضعيفة بحيث يغلب على الظن أنها متعددة، لا أنها في الأصل طريق واحدة رويت على أوجه مختلفة من شدة سوء حفظ رواتها وغلبة الوهم والغفلة عليهم.

---

(١) سبق تعريفه قريبا في الكلام على شروط الحديث الحسن فارجع إليه.

(٢) لا يفرق بعض المشتغلين بالحديث في هذا العصر بين الطرق الصالحة للإعتضاد وغير الصالحة، فحيث رأوا كثرة الطرق هرعوا إلى ترقية الحديث بها دون اعتبار لنوعيتها، وهي في واقع الحال لا تزيد الحديث إلا ضعفا.

ومثال الحسن لغيره :

ما أخرجه الترمذي قال [1] : حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبدالله عن مسعود قال: لما كان يوم بدر جيء بالأسارى، قال رسول الله ﷺ : لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق" وذكر في الحديث قصة.

وقال الترمذي عقبه : " وفي الباب عن عمر، وأبي أيوب، وأنس، وأبي هريرة، وهذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وهذا الحديث لو نظرنا في رجاله لوجدناهم جميعا من الثقات إلا أنه منقطع كما ذكر الترمذي، فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه كما قال الترمذي هاهنا، وقوله هذا وافقه عليه أهل العلم من النقاد[2].

وهذا الإنقطاع يجعل الحديث في دائرة الضعيف، لكن مع هذا رأينا الترمذي قد حسّنه والحسن عند الترمذي كما نعلم هو: " كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك"[3].

وهذه الصفات للحسن عند الترمذي تنطبق على ما ينعته أهل المصطلح المتأخرون بالحديث الحسن لغيره.

ونتسائل الآن كيف حسّن الترمذي هذا الإسناد على الرغم من الإنقطاع المشار إليه بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود؟ **والجواب:** إن الإنقطاع غير الفاحش

---

(١) الجامع، كتاب الجهاد/ باب ما جاء في المشورة، ٢١٣/٤ برقم ١٧١٤.و كتاب تفسير القرآن/ باب ومن سورة الأنفال، ٢٧١/٥ برقم ٣٠٨٤.

(٢) راجع: ابن أبي حاتم :المراسيل ص ١٩٦، والعلائي : جامع التحصيل ص ٢٠٤-٢٠٥

(٣) الترمذي: العلل بآخر الجامع ٧٥٨/٥، وهذا تعريف خاص بالترمذي ويدل على ذلك قوله قبل التعريف المذكور:" وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثٌ حسنٌ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا" وبناءً عليه لا نستطيع ان نحاكم الترمذي بإصطلاحات من بعده.

كهذا يترقى بالمتابعات والشواهد، والترمذي كما نلاحظ حسّنه بما له من الشواهد التي تعضد معناه وأشار إليها بقوله:" وفي الباب عن عمر، وأبي أيوب...، ومنها :

١- ما أخرجه مسلم مطولاً[١] وأبو داود مختصراً[٢] بمعنى حديث ابن مسعود عند الترمذي، كلاهما من طريق عكرمة بن عمار قال : حدثنا سماك الحنفي، قال حدثنا ابن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم بدر فأخذ - يعني النبيﷺ - الفداء...".

٢- ما أخرجه الإمام أحمد[٣]، عن علي بن عاصم عن حميد عن أنس، وذكر رجلاً عن الحسن قال : استشار رسول الله ﷺ الناس في الأساري يوم بدر، فقال : إن الله عز وجل قد أمكنكم منهم...".

٣- ما أخرجه الحاكم[٤]، من طريق اسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال : استشار رسول الله ﷺ في الأساري أبا بكر فقال : قومك وعشيرتك فخلّ سبيلهم، فاستشار عمر فقال: أقتلهم قال: ففداهم رسول الله ﷺ. ..".

كل هذه الشواهد بمجموعها مع ما أشار إليه الترمذي منها جعلت الترمذي يرقّي هذا الحديث من درجة الضعيف إلى درجة الحسن، والحسن عنده كما سبق يقابل الحسن لغيره عند أهل المصطلح المتأخرين.

---

(١) الصحيح، كتاب الجهاد والسير/ باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، ١٣٨٣/٣ برقم ١٧٦٣.

(٢) السنن، كتاب الجهاد/ باب في فداء الأسير بالمال، ٦١/٣ برقم ٢٦٩٠.

(٣) المسند، ٢٤٣/٣.

(٤) المستدرك، كتاب التفسير/ تفسير سورة الأنفال، ٣٢٩/٢.

ج- الحديث الضعيف:

١- الضعيف.

يُعد كل حديث لم تجتمع فيه شروط الحديث المقبول (الصحيح والحسن) حديــثاً ضعيفاً، وهو أنواع كثيرة ومتفاوتة حسب الخلل الذي يلحقه به، فقد يفقد الحديث شرط العدالة، أو يوصف راويه بكثرة الوهم وشدة الغفلة، أو يفقد شرط اتصـــال السند كأن يكون مرسلاً أو منقطعاً أو معلقاً..، أو يتبين للباحث أن فيه علـــة قادحة، أو شذوذاً، ثم لا ننسى أن الحديث يبقى ضعيفاً في حال افتقاره لما يعضده من المتابعات والشواهد هذا إذا كان مما تنطبق عليه شروط الإرتقاء إلى الحديث الحسن لغيره كما سبق بيانه في موضعه هناك.

ومـــثال الحديـــث الضعيف: ما أخرجه أبو داود الطيالسي[١]، ومن طريقه الإمام أحمـــد،[٢] والحاكم،[٣] من طريق صدقة بن موسى، قال : حدثنا محمد بن واسع، عـــن ســـمير بن نهار، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : قال ربكم عز وجـــل لـــو أن عبادي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل، ولأطلعت عليهم الشمس بالنهار، ولما أسمعتهم صوت الرعد".

وهذا الحديث في اسناده صدقة بن موسى السلمي الدقيقي كما جاء اسمه كـــاملاً فـــي إسناد الإمام أحمد، وهو رجل ضعيف، ضعفه غير واحد من النقاد كابـــن معين، والنسائي وغيرهما، وقال فيه أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بقوى[٤].

---

(١) المسند، ص ٣٣٧، برقم ٢٥٨٦.

(٢) المسند، ٣٥٩/٢.

(٣) المستدرك: كتاب التوبة والإناب/ باب جددّوا إيمانكم بقول...، ٢٥٦/٤.

(٤) راجـــع : ابـــن ابـــي حاتم: الجرح والتعديل، ٤٣٢/٤، وابن عدي :الكامل ١٣٩٤/٤، والذهبي : الميزان ٣١٢/٢، ٣١٣.

وكذا سمير بن نهار في هذا الإسناد، ذكره الذهبي في الميزان، وقال: نكرة[1].

إذا عرفت هذا فلا يغرنك قول الحاكم عقب هذا الحديث " صحيح الإسناد"، فإنه غير دقيق، ولذا عقب عليه الذهبي بقوله:" صدقة ضعفوه"، مشيراً إلى أن إسناداً فيه مثل صدقه لا يمكن أن يكون صحيحاً، هذا مع أن الحديث ليس له من الشواهد والمتابعات ما يقويه مع ما في بعض متنه من النكارة.

الضعيف جدا:

وهو الحديث الذي فيه راو انحطت رتبته إلى ما هو أنزل من الضعيف، حتى يصل إلى حد التهمة بالكذب، وليس الكذب الصراح، وأحياناً يطلق العلماء على هذا النوع من الحديث " المطروح" وقد يطلقون على راويه لفظ: المتروك، أو منكر الحديث[2].

ومثاله : ما أخرجه الطبراني ،[3]من طريق يزيد بن ربيعة، قال : حدثنا أبو الأشعث، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: " ثلاثة لا ينفع معهن عمل؛ الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف".

وهذا إسناد فيه يزيد بن ربيعة وهو أبو كامل الرحبي الدمشقي، أجمع العلماء على ضعفه وتوهينه، فقال البخاري: حديثه مناكير[4]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث – ولعله يعني روايتنا هذه – تخليط كثير[5].

---

(١) ٢/٢٣٤.

(٢) راجع : الذهبي : الموقظة ص ٣٤-٣٥، وابن حجر: نزهة النظر، ص ٨٩.

(٣) المعجم الكبير، ٢/٩٥ برقم ١٤٢٠.

(٤) التاريخ الكبير : ٨/٣٣٢ برقم ٣٢١٠.

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٩/٢٦١. برقم ١١٠١.

وقـــال النســـائي[1] والدارقطنـــي[2]: متروك الحديث، وقال الجورجاني: أحاديثه أباطيل، أخاف أن تكون موضوعة.[3]

فمثل هذا الرجل في هذا الإسناد يجعل الحديث ينزل إلى هذه الدرجة من الضـــعف الشديد، وغالباً ما يطلق العلماء على أمثاله بالضعيف جداً كما ذكرت قريبا.

د- الحديث الموضوع

وهـــو الحديـــث المختلق المصنوع، ويعرف بكون متنه مخالفا للقواعد، وراويـــه كذابـــاً[4]، وقد بين أهل العلم القواعد والضوابط التي يعرف بها المتن الموضوع، ومن أجمع ما يمكن الرجوع إليه في هذا المجال كتاب المنار المنيف لإبن قيم الجوزية ت ٧٥١هـــ رحمه الله تعالى[5].

ومـــثاله : ما أخرجه ابن عدي في الكامل[6]، من طريق عمران بن أبي عمران الصـــوفي، حدثنا يغنم بن سالم، حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ : " يعاد الوضوء من الرعاف السائل".

وهـــذا إسناد فيه يغنم بن سالم وهو ابن قنبر، قال فيه ابن حبان: " شيخ يضـــع الحديث على أنس بن مالك[7]، وقال الذهبي : أتى عن أنس بعجائب،[8]،

---

(١) الضعفاء المتروكين ص ٢٥١ برقم ٦٤٣.

(٢) الضعفاء المتروكين ص ١٧٩ برقم ٥٩٠.

(٣) أحوال الرجال ص ١٦٠ برقم ٢٨٤.

(٤) راجع : الذهبي : الموقظة ص ٣٦.

(٥) خير طبعة للكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٧٠.

(٦) الكامل، ٢٧٣٩/٧.

(٧) المجروحين، ١٤٥/٣.

(٨) الميزان، ٤٥٩/٤.

وقال ابن عدي في آخر ترجمته: وأحاديث يغنم عامتها غير محفوظة[1]

فالحديث لحال إسناده هذا بوجود يَغْنم فيه نحكم عليه بالوضع ولا يخفى ما في متنه من نكارة إذ هو أشبه بفتاوى الفقهاء منه بحديث رسول الله ﷺ.

ثالثاً:أنواع الحكم على الحديث

أ. الحكم على الحديث سنداً ومتناً.

سبق الكلام في شروط صحة الحديث الخمسة أنها شاملة للسند والمتن، فلا يحكم على حديث ما بأنه صحيح إلا بعد التأكد من توفر شروط القبول فيه في السند والمتن معاً؛ لأن توفرها في شق دون آخر يجعل الحكم على الحديث ناقصاً غير مستوفى، فقد يكون السند صحيحاً توفرت فيه كل شروط الصحة ولكن المتن قد يكون شاذاً أو معلاً، فنقول فيه حينئذ: إن السند صحيح والمتن ضعيف، كما أن المتن قد يكون صحيحاً خالياً من الشذوذ والعلة ولكنه روي بإسناد ضعيف ضمن الأسانيد التي يروى بها فنقول فيه: إن الحديث صحيح والسند ضعيف. **فلا تلازم إذن بين صحة السند والمتن وضعف السند والمتن.**

وبلا شك فإن الحكم على الحديث بوجه عام بشقيه السند والمتن هو عملية أصعب وأشق على الباحث من الحكم على السند فحسب؛ لأنه في الحالة الأولى يتطلب منه الأمر بحثاً وتفتيشاً وتنقيباً شاملاً ومستوفى عن كل طرق الحديث وشواهده، والتأكد من سلامته من العلل والشذوذ، بينما في الحالة الثانية لا يبحث إلا في السند الذي بين يديه فحسب[2].

---

(١) الكامل، ٢٧٣٩/٧.

(٢) تعد الأمثلة السابقة في الصحيح والحسن والضعيف كلها صالحة لهذا النوع، فلا داعي للتكرار

ب- الحكم على سند الحديث فقط:

قد يحكم بعض النقاد على سند الحديث فحسب دون متنه، وهذا الحكم يعد حكماً جزئياً كما أشرت قبل قليل.

وهذا الحكم الجزئي عدّ العلماء مرتبته أدنى من الحكم الكلي الذي يشمل الحكم على السند والمتن معاً، قال ابن الصلاح:" قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" دون قولهم:"هذا حديث صحيح أو حديث حسن"؛ لأنه قد يقال:" هذا حديث صحيح الإسناد" ولا يصح؛ لكونه شاذاً أو معللاً"[1].

أما الصور التي يشملها الحكم على الإسناد، فقد يقول النقاد أحياناً على سبيل المثال:" هذا إسناد صحيح، أو ضعيف ..."، أو "رجاله ثقات"، أو رجاله رجال الصحيح"، وهكذا. فكل هذه الأحكام تخص السند وحده كما هو ظاهر.

ونظراً لقصور باع كثير من المشتغلين بالحديث في هذا العصر في هذا العلم الشريف فإنه يحسن بهم الحكم على الإسناد فحسب فهو أسلم لهم، وأبعد عن الجرأة على حديث رسول الله ﷺ بدون علمٍ كافٍ وذوق نقدي رفيع، وأما من ملك الزاد والراحلة فإنه لا يقبل منه هذا الحكم القاصر على الحديث فلا بد له من الحكم عليه بوجه عام[2].

مثال:

أخرج الطبراني[3]، قال: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي حدثني أبي،عن أبيه عن جده سلمة بن

---

(١) ابن الصلاح، المقدمة، ص ٣٨.

(٢) يرى بعض الأفاضل المعاصرين كالشيخ الدكتور عبد العزيز العثيم-رحمه الله- في كتابه دراسة الأسانيد (٨٠-٨٨) أن لا فائدة من الحكم على الإسناد وحده، ولسنا معه في هذا لأمرين: الأول: لأن الحكم على الإسناد هو عمل قطع فيه صاحبه نصف الطريق في الحكم على الحديث، ويمكن أن يكملها غيره من المتمرسين. الثاني: لأن ميدان التصحيح والتضعيف دخله من لا دراية له به وخصوصاً في هذا العصر، فكم صححت أحاديث ضعيفة ومنكرة في هذا العصر، وضعفت أحاديث صحيحة، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

(٣) المعجم الصغير، ١ / ١٧٣ - ١٧٤.

كهيل الحضرمي عن حجية بن عدي عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى..".

وهذا إسناد ضعيف جدا ؛ لأن فيه إسماعيل بن يحيى فقد قال فيه الدارقطني: متروك[١]، أما المتن فإنه صحيح مشتهر أخرجه الشيخان في صحيحيهما وغيرهما، من حديث أبي هريرة[٢]،وأبي سعيد الخدري[٣]، رضي الله عنهما.

ففي مثل هذا المثال نقول في إسناد الطبراني: السند ضعيف جدا والمتن صحيح، لوروده من طرق أخرى صحيحة.

رابعاً: التوقف في الحكم على الحديث:

قد تكون شروط القبول والرد ظاهرة في حديث ما فيحكم النقّاد عليه بيسر ودون عناء حسب حاله قوة وضعفا، ولكنهم أحيانا لا يدركون هذا الحكم بالسهولة المذكورة، فقد تعيش مشكلة الحديث مع الناقد عمره وهو يسأل عنها، فهذا علي بن المديني ت ٢٣٤ هـ يقول : "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة " [٤]، وربما لا يستطيع الناقد أيضا مع كل خبرته وممارسته للنقد الحسم

---

(١) الضعفاء والمتروكين ص ٥٩ برقم ٨٦

(٢) أخرجه من حديثه :

- البخاري : الصحيح كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة / باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ٣ / ٦٣ برقم ١١٨٩.

(٣) أخرجه من حديثه : البخاري : الصحيح الكتاب السابق / باب مسجد بيت المقدس، ٣ / ٧٠ برقم ١١٩٧ و كتاب جزاء الصيد / باب حج النساء، ٤ / ٧٣ برقم ١٨٦٤. و كتاب الصوم / باب صوم يوم النحر، ٤ / ٢٤٠ – ٢٤١. ومسلم : الصحيح كتاب الحج / باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ٢ / ٩٧٥ – ٩٧٦ برقم ٨٢٧ .

(٤) الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي ٢ / ٢٥٧.

في علة حديث ما فيتوقف فيه فلا يرجح رواية على أخرى، وهذا يدل على أمانة علمائنا وصدقهم، كما يدل على جلالة هذا العلم ووعورة مسالكه.

ومثال ذلك ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير [1] قال :"حدثنا قتيبة وهناد قالا: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، قال خرج النبي ﷺ لحاجة، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: إنها ركس.

وقال زهير: نا أبو إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، قال: قال ابن مسعود: برز النبي ﷺ للغائط.

وقال زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله عن النبي ﷺ.

وقال معمر: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ. وتابعه عمار بن رزيق.

فسألت محمداً - أي البخاري- عن هذا الحديث فقلت: أي الروايات عندك أصح في هذا الباب؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير أصح، ووضع حديث زهير في كتاب الجامع.

وسألت عبدالله بن عبد الرحمن -الدارمي- عن هذا الحديث فلم يقض بشيء.

فهذا الحديث كما نلاحظ استشكل برواياته المختلفة على إمامين كبيرين من أئمة النقد هما البخاري والدارمي فلم يقضيا بشيء في ترجيح إحدى الروايات على الأخرى عند سؤال الإمام الترمذي لهما، وإن كان الإمام البخاري

---

(١) كتاب الطهارة / باب في الاستنجاء بالحجرين، ١/٩٩-١٠١.

قـد مـال إلى رواية زهير في الجامع الصحيح فيما بعد، ومع ذلك لم يسلم من النقد، فقد انتقده عليها الدارقطني وغيره[1].

خامساً: إصدار الحكم على الحديث:

تعد هذه المرحلة وهي مرحلة إصدار الحكم على الحديث أهم مرحلة من مـراحل دراسـة الرواية؛ لأن الوصف الذي سيطلقه عليه الباحث يأخذه الناس معتمديـن عليه قبولا أو ردا، وخصوصا أنه يتعامل مع حديث رسول الله صلى الله علـيه وسلم، فما يقول فيه صحيح على سبيل المثال فهذا يعني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله، وعلى الناس الامتثال والعمل بمقتضاه.

ونظـرا لهذه الأهمية المذكورة أحببت تذييل هذا الفصل ببعض المسائل والفوائد ذات العلاقة على وجه الإجمال والاختصار :

١- علـى الباحـث قبل أن يحكم على حديث ما النظر في أحكام من سبقه من العلماء المعتبرين، وفحص هذه الأحكام بروح نقدية مع الإجلال والاحترام لهم.

٢- الاختلاف الذي نراه بين النقاد في تصحيح حديث ما أو تضعيفه، هذا مرده لاختلافهم في تحقق شروط القبول فيه أولا، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل على سبيل المثال.

٣- لا يشترط في الباحث الذي لم يتمّرس في هذا العلم أن يحكم على كل حديث أو إسـناد عـند تخريجه له، فمجرد عملية التخريج من حيث معرفة مظان الحديـث وبيان طرقه هو عمل جيد بحد ذاته، فكم من عالم روى حديثا أو صنف كتابا دون الحكم على ما فيه من روايات.

---

(١) راجـع: - الدارقطني: التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة، ص ٢٢٧، ٢٣٠. والحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١٩٠. وابن حجر: هدي الساري، ص ٣٤٨-٣٥٠.

٤- يحكـم العلمــاء على الإسناد بأقل رجاله رتبة، فإذا كان إسناد على سبيل المــثال كل رجاله ثقات إلا رجلا واحدا، فحسب حال هذا الرجل فإن كان ضــعيفا حكــم علــى الإسناد بالضعف، وان كان كذابا حكم على الإسناد بالوضع وهكذا ...

٥- لا تغتر وأنت تقرأ أحكام بعض العلماء على الأسانيد بظاهر بعض عباراتهم كــأن يقــول لك : هذا إسناد رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح، فهذه العــبارة لا تعنــي صحة الإسناد لأنه لا يتكلم إلا عن توفر شرطي العدالة والضبط، فقد يكون الإسناد رجاله كلهم ثقات ولكنه منقطع أو مرسل ...

٦- لا تغتر أيضا بظاهر قول بعض العلماء في حديث ما بأنه " أصح شيء في الــباب "، فــلا يلــزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولونها أحيانا ومرادهم أن هذا الحديث هو أرجح حديث في الباب أو أقله ضعفا.

٧- درج كثير من الباحثين على إصدار الأحكام على الأسانيد بناءً على مراتب الرواة عند ابن حجر في تقريب التهذيب وأحكامه عليهم، وفيما يأتي جدول يبيّن لك مراتب هؤلاء الرواة من غير الصحابة،والألفاظ التي يشير بها ابن حجر إليهم، ومقابل ذلك الحكم المناسب لأحاديثهم إجمالا :

المرتبة	اللفظ الذي يشير إليه	الحكم على الإسناد
الثانية	أوثق الناس، ثقة ثقة	صحيح
الثالثة	ثقة	صحيح
الرابعة	صدوق، لا بأس به	حسن
الخامسة	صدوق يهم، أو له أوهام	حسن
السادسة	مقبول	حسن
السابعة	المستور أو مجهول الحال	ضعيف

الثامنة	ضعيف	ضعيف
التاسعة	مجهول العين	ضعيف
العاشرة	متروك	ضعيف جدا
الحادية عشرة	متهم بالكذب	ضعيف جدا، متروك
الثانية عشرة	كذاب، وضّاع	موضوع

ولا ننسى أن هذه أحكام إجمالية على الرواة والأسانيد، وأذكّر بالقاعدة التي ينبغي أن لا تغيب عن بالك وهي أن الثقات قد يهمون فتنزل رتبة أحاديثهم، وأن بعض الضعفاء قد يضبطون فترتفع رتبة أحاديثهم، فلكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر[1].

كل ما مضى من المسائل في هذا الفصل هي مسائل إجمالية عامة تعين الباحث المبتدئ على معرفة القواعد العامة التي يراعيها النقاد عند أحكامهم على الأحاديث، وهذا لا يعني عدم وجود غيرها من المسائل والتفصيلات الدقيقة التي يعرفها الناقد المتمرس الذي لا تقبل منه الأحكام المطلقة المذكورة سابقاً.

---

(١) راجع لمزيد من التوسع كتابي "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" ص ٧٢-٧٩.

الفصل الثامن[*]
الأحاديث التي حكم عليها المحدثون

التعريف بها:

إن المتتبع للأحاديث في المصنفات التي جمعت الأحاديث الشريفة، يجد بعضها يحتاج إلى دراسة وحكم، وبعضها لا يحتاج إلى ذلك، لأن أئمة الحديث؛ بذلوا في دراستها والحكم عليها أقصى الجهد، وغاية الوسع، وبهذه الجهود المبذولة؛ كفينا مؤنة دراستها والحكم عليها، ولم نعد بحاجة لإعادة الدراسة والحكم، وإلا كان عملنا يمثل جهداً مهدوراً.

والأحاديث التي لا تحتاج منّا إلى إعادة دراسة وحكم، نجدها في كتب الحديث التي اشترط أصحابها إخراج الحديث الصحيح في مصنفاتهم، والتزموا بذلك، كما نجدها في كتب أئمة الحديث المشهود لهم؛ الذين ميزوا بين المقبول والمردود من الحديث، أو جمعوا أقوال المحدثين وأحكامهم على الروايات المختلفة، ويمكن تفصيل ما تقدَّم بالآتي:

أولاً: الكتب التي اشترط مصنفوها إخراج الصحيح:

تقسم الكتب التي اشترط مصنفوها إخراج الصحيح إلى قسمين:

أولهما: الكتب التي اشترط أصحابها إخراج الصحيح والتزموا بذلك.

صنف بعض العلماء في الحديث الصحيح المجرد، حيث اقتصروا في جمعهم للأحاديث على ما صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وتتمثل هذه المصنفات بالآتي:

١. الجامع الصحيح –لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).
٢. الجامع الصحيح – لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ).

(*) أعد هذا الفصل د. عمر سليمان مكحل/ جامعة الزرقاء الأهلية.

وهـذان المصـنفان الـتزم الشيخان فيهما إخراج الأحاديث الصحيحة؛ بأسـانيد نظـيفة لا تحوي رجالاً ضعافاً أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث، ووجود الحديث في واحد من هذين المصـنفين يكفي للحكم عليه بالصحة، ولا حاجة لنا إلى البحث عن درجته مرة ثانـية[1]، ولا يهمنا ما أثير حول الجامعين الصحيحين من أقوال، لأن مصدرها الهـوى، أو قول من لا علم له بهذا الفن، وما ذكره الدارقطني من انتقادات على الصحيحين، أجاب عنها العلماء بالمناسب من الردود العلمية، وبينوا أنه لا حجة له فيما ذهب إليه[2].

وقد وردت أقوال للعلماء تبين مكانة الصحيحين، وتؤكد أن كل ما فيهما صحيح، ومن هذه الأقوال:

(١) قال ابن الصلاح: "ما انفرد به البخاري، أو مسلم، مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول"[3].

(٢) وقال النووي: "أول مصنف في الصحيح المجرد؛ صحيح البخاري، ثم مسـلم، وهمـا أصـح الكتب بعد القرآن الكريم"[4]. وقال أيضاً: "وإنما يفترق الصحيحان عن غيرهما من الكتب، في كون ما فيهما صحيحاً لا يحـتاج إلـى النظر فيه، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنْظَر؛ وتوجد فيه شروط الصحيح"[5].

---

(١) أصول التخريج، للطحان، ص ٢٠٨ بتصرف.

(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ٢٥ بتصرف.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التقريـب للإمـام الـنووي، ومعه تدريب الراوي، للسيوطي ٨٨/١، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩هـ، دار إحياء السنة.

(٥) انظر شرح صحيح مسلم، للنووي، ٢٠/١.

٣. المستخرجات على الصحيحين:

ويلحق بالصحيحين؛ كتب المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما، وذلك لأن أصحاب هذه المصنفات أخرجوا أحاديث البخاري ومسلم بأسانيد جديدة، تلتقي مع أسانيد صاحبي الصحيحين، فحكم المتون حكم الأصل من حيث الصحة، وأما الأسانيد فليس لها حكم الأصل، بسبب اختلافها عن الأصل ولو في بعض الرواة، ولهذا فمن أراد أن يعرف درجة الحديث من طريق المُستَخرِج، فعليه أن ينظر في حال الرواة؛ الذين افترقوا عن الأصل، ثم يحكم على الحديث من هذا الطريق بحسب حاله.

والمستخرجات على الصحيحين؛ أو أحدهما كثيرة،وقد ذكر معظمها في الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

ثانيهما: الكتب التي اشترط أصحابها إخراج الصحيح ويرى العلماء أنهم لم يلتزموا بذلك،لتوسعهم في مفهوم الصحيح.

ومن هذه الكتب:

١. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ).

اشترط ابن خزيمة أن يجمع في كتابه هذا؛ الأحاديث الصحيحة فقط، إلا أنه لم يلتزم بهذا الشرط في كل الأحاديث. ولا يسلم لابن الصلاح قوله عند كلامه على ذلك: "ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة"[١]. حيث نجد عند التتبع أحاديث لا ترتقي إلى درجة الصحة.

٢. صحيح ابن حبان؛ المسمى (التقاسيم والأنواع) لأبي حاتم محمد بن حبان البُستِي (ت ٣٥٤هـ).

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص١٧.

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة، فابن حبان، ويعد ابن حبان متساهلاً في التصحيح، حيث يسمى الحسن صحيحاً كما ذكر الحازمي[١]. وقال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه"[٢].

٣. الصحيح المنتقى، وهو المعروف بصحيح ابن السكن، لأبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد البغدادي (ت ٣٥٣هـ) [٣].

ويسمى أيضاً "السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو كتاب محذوف الأسانيد، وجعله مصنفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، وضمّنه ما صح عنده من السنن المأثورة[٤].

٤. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

وهو كتاب استدرك فيه الحاكم ما فات البخاري ومسلم؛ مما كان على شرطهما أو شرط واحد منهما، ولم يفِ الحاكم بشرطه في كتابه، حيث أخلّ بذلك من وجوه:

أحدهما: أنه أخرج في كتابه أحاديثَ رواها البخاري ومسلم.

ثانيهما: أنه أخرج أحاديثَ ليست على شرطهما أو شرط واحد منهما.

ثالثهما: أنه أخرج أحاديثَ دون الصحيح في الرتبة، أي أحاديث في رتبة الحسن، بل وأخرج الضعيف وربما الموضوع.

قال ابن الصلاح: "اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك)، أودعه ما ليس في

---

(١) تدريب الراوي، للسيوطي، ١٠٨/١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣) انظر العبر في خبر من غبر، للذهبي ٩٢/٢، وسير أعلام النبلاء، للذهبي ١١٧/١٦.

(٤) انظر الرسالة المستطرفة، للكتاني، ص٢٥.

واحـد مـن الصحيحين، مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما. وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره، فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه[١].

ويقارب في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمهم الله أجمعين، والله أعلم"[٢].

وقد قام الإمام الذهبي بتلخيص المستدرك، وحكم على بعض الأحاديث في تلخيصه هذا، كما حكم على بعض الرواة، ولهذا فيمكن للباحث أن يستفيد من عمل الذهبي، وأن يعتمد أحكامه التي أطلقها على الأحاديث أو الرواة.

٥. المختارة: للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ).

قال الكتاني عن هذا الكتاب: "وكتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم، لا على الأبواب، في ستة وثمانين جزءاً، ولم يكمل، التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسْبَقْ إلى تصحيحها، وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيرة جداً تعقبت

---

(١) قول ابن الصلاح: "فالأولى أن نتوسط...إلخ" قال فيه الحافظ العراقي في نكته ص ١٨: "وقد تعقبه بعض من اختصر كلامه، وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، فقال: إنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن، أو الصحة، أو الضعف. وهذا هو الصواب".

(٢) انظر علوم الحديث، لابن الصلاح، ص١٨. وقال نور الدين عتر: "وقد لخص الحافظ الذهبي المستدرك، وحكم على كل حديث من أحاديثه بما يليق به حسبما أدى إليه اجتهاده، وهو مطبوع في الهند بذيل المستدرك". انظر حاشية ابن الصلاح ص١٨.

علـيه، وذكـر ابن تيمية، والزركشي، وغيرهما: أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان"[١].

ثانياً: الأحاديث التي حكم عليها الأئمة المعتمدون وبينوا مراتبها:

هـناك عـدد كبـير مـن الأحاديث؛ درسها الأئمة السابقون، والعلماء المحدثون، وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف.

وهذه الأحاديث؛ إن صدرَ الحكمُ عليها من إمامٍ معتمد من أئمة الحديث، أو مـن عالم مشهود له بالعمل، والدقة في الحكم، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمـه، فإنـنا نستغني بذلك عن دراسة الحديث والحكم عليه، ومن هذا القبيل؛ الأحاديـث التي حسنها الترمذي أو ضعفها[٢]، والأحاديث التي حكم عليها أئمة الشأن، كالخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وابن حجر، والعراقي.

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص٢٤.

(٢) أصول التخريج، د. محمود الطحان، ص١٨٨، بتصرف.

الفصل التاسع*

استخدام الحاسوب في الحكم على الحديث

مر معك في الباب الأول؛ أن الحاسوب من الأجهزة المتطورة؛ التي تخدم قطاعات متعددة في الحياة الإنسانية، وإن ذلك يعود إلى الإمكانيات الكبيرة التي يقدمها في مجال الحفظ والتخزين، وسرعة استدعاء المعلومات، وتدويرها، واستخراج النتائج منها، ولهذا أصبح من الأجهزة الضرورية في أيامنا هذه.

ومن المجالات التي يقدم فيها الحاسوب خدمة جليلة، المساعدة في دراسة الأسانيد، ومن ثم الحكم على الأحاديث، ونقصد بذلك تقديم المعلومات، وإخراج البيانات التي تساعد الباحث، وتعينه في الكشف عن حال الراوي ومعرفة رتبته، وحال الحديث ومعرفة درجته، وسوف نعرض لموسوعتين من موسوعات الحديث المدخلة على الحاسوب؛ من أجل التعرف على الخدمة التي يقدمها للباحث؛ في مجال دراسة الأسانيد، والحكم على الحديث، وهاتان الموسوعتان هما:

١-موسوعة الحديث الشريف، التي أصدرتها شركة صخر لبرامج الحاسب الآلي.

٢- الموسوعة الذهبية، التي أصدرها مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن.

ونؤكد على التنبيه الذي تقدم في الباب الأول؛ وهو وجود أخطاء في الموسوعات الحديثية، وملحوظات على الأعمال المنفذة، شأنها شأن أي عمل

---

* أعدّ هذا الفصل د. محمد عيد الصاحب/ كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية، د. عمر سليمان مكحل/ كلية الشريعة /جامعة الزرقاء الأهلية.

بشـــري؛ يلحـــق به النقص، ويعتوره الخلل، فكان لا بد من الناحية العلمية؛ من الـــرجوع إلـــى مصـــدر المعلومة في الكتب المطبوعة، للتأكد من صحة الكلام المذكـــور، حيث تعد هذه الموسوعات بالمعيار العلمي؛ مصادر غير أصيلة في الحديث.

وفـــي هـــذا الـــباب؛ ســـوف نعرض لأهم المجالات؛ في الموسوعتين المذكورتين، مما يخدم الطالب في دراسة أحوال الرواة، ودراسة مروياتهم، ومن ثـــم الحكـــم على الحديث من مجموع ما تحصل لدى الطالب من معلومات، فيما يخص متن الحديث وسنده.

وإليك عزيزنا الباحث والطالب؛ عرض لما يخص دراستك في الموسوعتين:

الموسوعة الأولى: موسوعة الحديث الشريف

ســـبقت الإشارة إلى أن هذه الموسوعة؛ تشمل أحاديث تسعة كتب، هي الكتـــب الســـتة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، ولذلك فإن الخدمة المقدمـــة تبقى محصورة في روايات الكتب التسعة المذكورة، فيما يخص متون الأحاديث، وأسانيدها. ولا يعني هذا أن المعلومات المقدمة لا تخدم الأحاديث في مصنفات الحديث الأخرى، بل المقصود هو أن المعلومات والبيانات التي تشملها الموسوعة؛ تخدم أحاديث المصنفات الحديثية الأخرى، في حدود المتفق عليه بين أحاديـــث الكتـــب التســـعة التـــي تضمها الموسوعة، والأحاديث في المصنفات الأخرى.

فمـــثلاً، رواية محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله بـــن عمر، عن أبيه؛ من أصح الأسانيد، وقد ورد هذا الإسناد في الكتبّ التسعة فـــي الموســـوعة، كما ورد في مصنفات الحديث الأخرى، بل لا يكاد يخلو منه كـــتاب من كتب الحديث الأصيلة؛ التي روت الأحاديث بالأسانيد إلى مصنفيها،

ولـــو نظـــرنا في كتاب غير الكتب المدرجة في الموسوعة؛ كسنن البيهقي مثلاً، لوجدنا الكثير من الأحاديث؛ رويت بالسند المذكور، منها:

ما رواه البيهقي، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني علي بن محمد بن سختويه العدل، ثنا أبو المثنى ومحمد بن أيوب، قال أبو المثنى: ثنا مسدد، ثنا يزيد بن زريع، ثنا معمر عن الزهري (ح وأخبرنا) أبو عبد الله، أنا أبو بكر بن إســحاق، أنـــا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا الزهي، عن سالم بن عــبدالله، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها"[1].

فأنت كما ترى في هذا المثال، روي الحديث بسند ورد في الكتب التسعة جمــيعاً، وود فـــي غيرها من كتب الحديث، وعليه فيمكن للباحث أن يستفيد من الموســـوعة مـــا يخص هذا الجزء من السند، ويمكنه كذلك أن يستفيد ما يخص الـــرواة الآخريـــن فـــي سند البيهقي؛ ممن لهم رواية في الكتب التسعة، أو في بعضها؛ وهم: معمر بن راشد، ويزيد بن زريع، ومسدد بن مسرهد، وسفيان بن عيينـــة، والحمـــيدي عبد الله بن الزبير. وأما بقية الرواة فلا مجال للاستفادة من الموســـوعة في الترجمة لهم، أو معرفة أحوالهم، أو معرفة ما يخص مروياتهم، لأنهم ليسوا من رواة الكتب التسعة؛ التي جمعتها الموسوعة.

مجالات الاستفادة من موسوعة الحديث الشريف في الترجمة للرواة والحكم على الحديث:

يمكـــن الاستفادة من الموسوعة؛ فيما يلزم ترجمة الراوي، والحكم على الحديث، وذلك في مجالات متعددة، منها:

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب من قال: "ليس له منعها المسجد الحرام لفريضة الحج"، ج٥/ ص ٢٢٤.

١-الترجمة للراوي.

٢-معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه.

٣-معرفة الأحاديث التي رويت من طريق معين، أو أحاديث راوٍ معين.

٤-تعيين الراوي المهمل، ومعرفة اسم من اشتهر بالكنية، أو اللقب، أو النسبة.

٥-معرفة اسم الراوي المبهم.

٦-معرفة أقوال العلماء الواردة في حق الراوي، ومعرفة مرتبته في الجرح والتعديل.

٧-معرفة صيغ التحديث التي استخدمها الرواة في مروياتهم.

٨-تحديد راوي الحديث من الصحابة.

٩-تحديد شيخ المصنف في كل رواية، وفي كل حديث.

١٠-معرفة التحويلات في الأسانيد.

١١-معرفة شجرة إسناد الحديث في مصنف واحد، أو في مجموعة من المصنفات.

١٢-معرفة نوع الحديث من حيث قائله، إن كان مرفوعاً، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، أو إن كان قدسياً، أو نبوياً.

١٣-معرفة نوع الحديث من حيث الاتصال وعدمه.

١٤-درجة الحديث في بعض المصادر.

١٥-معرفة طبقة الراوي.

١٦-معرفة تاريخ وفاة الراوي.

١٧-معرفة بلد إقامة الراوي.

طريقة استخدام الموسوعة:

تبدأ الخطوة الأولى بفتح شاشة الحاسوب على موسوعة الحديث، وعندها تستقبلك في أعلى الشاشة؛ عناوين الكتب التسعة مفردة؛ وعنواناً آخر يشملها

جميعاً، كما تستقبلك قوائم البحث التي تشتمل عليها الموسوعة، وهي: عــرض، بحث، معاجم، تعريفات،...إلخ، (انظر الصورة رقم ١).



صورة رقم (١)

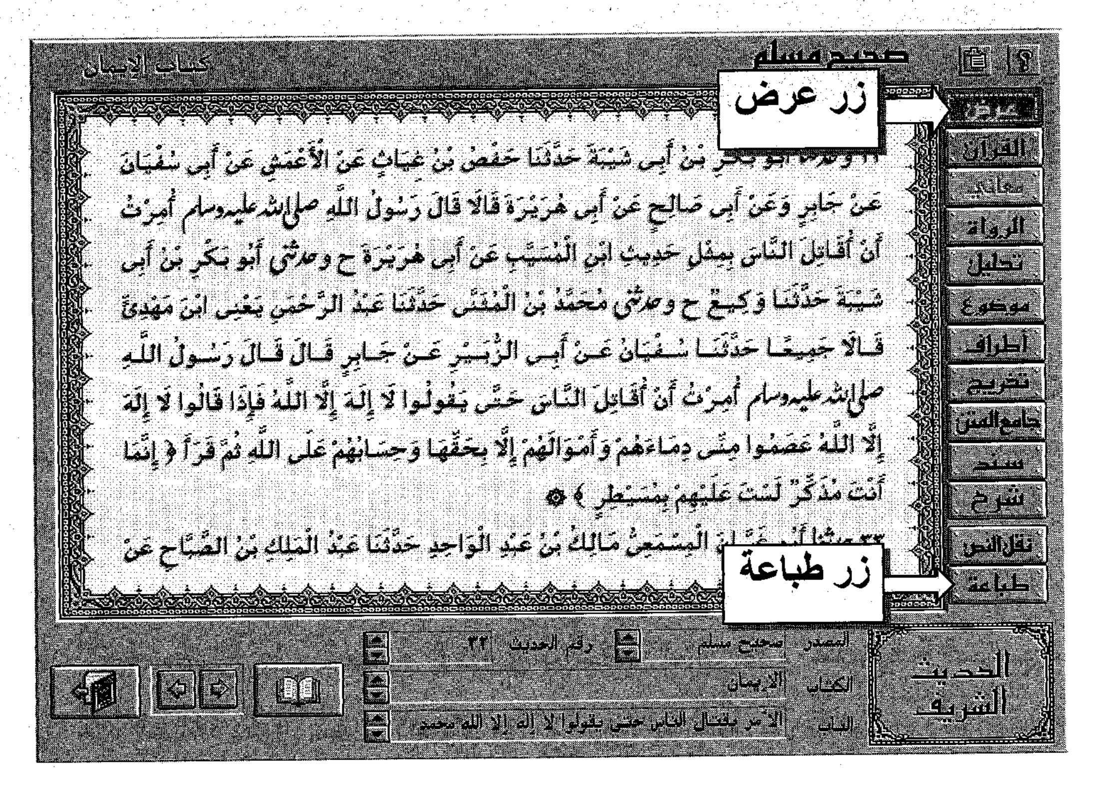
وفيما يخص الكتب التسعة، فإن الباحث -كما تقدم في البــاب الأول- يســتطيع التعامل معها جميعاً في آن واحد، أو يستطيع التعامل مع بعضها، ويحــدد ذلــك طبيعة البحث وموضوعه، فإذا أردنا البحث في الكتب التسعة، أبقينا الكتاب الدال على الكب التسعة مفتوحاً، وإذا أردنا البحث في صحيح البخاري وحــده مثــلاً، فتحنا الكتاب الدال على صحيح البخاري بواسطة المشيرة، وأغلقنا بقية الكتــب، وفي هذه الحالة؛ يكون مجال البحث هو صحيح البخــاري فقــط. وبالطريقــة

ذاتها يمكن أن نجعل مجال البحث الصحيحين مثلاً، أو الصحيحين وواحد من السنن الأربعة، وهكذا.

ولمعرفة ما يخص الحكم على الحديث، وما يخص دراسة سنده، نستخدم مجالاً أو أكثر؛ من أجل الوصول إلى ذلك، بناء على تحدي المعلومة التي نريد، والغرض الذي نسعى إلهي، ويمكن تفصيل مجالات الاستفادة بالآتي:

أولاً: شاشة عرض الحديث:

وهذه الشاشة يتم الوصول إليها باستخدام أي قائمة من قوائم البحث في الموسوعة، وإذا ما وصل الباحث إليها، وظهر أمامه حديث من الأحاديث، فباستطاعته في هذه الحالة؛ أن يحصل على مجموعة من المعلومات، بوساطة الخيارات الموجودة على يمين الشاشة؛ التي تبدأ بخيار عرض، وتنتهي بخيار طباعة، (انظر الصورة رقم ٢).



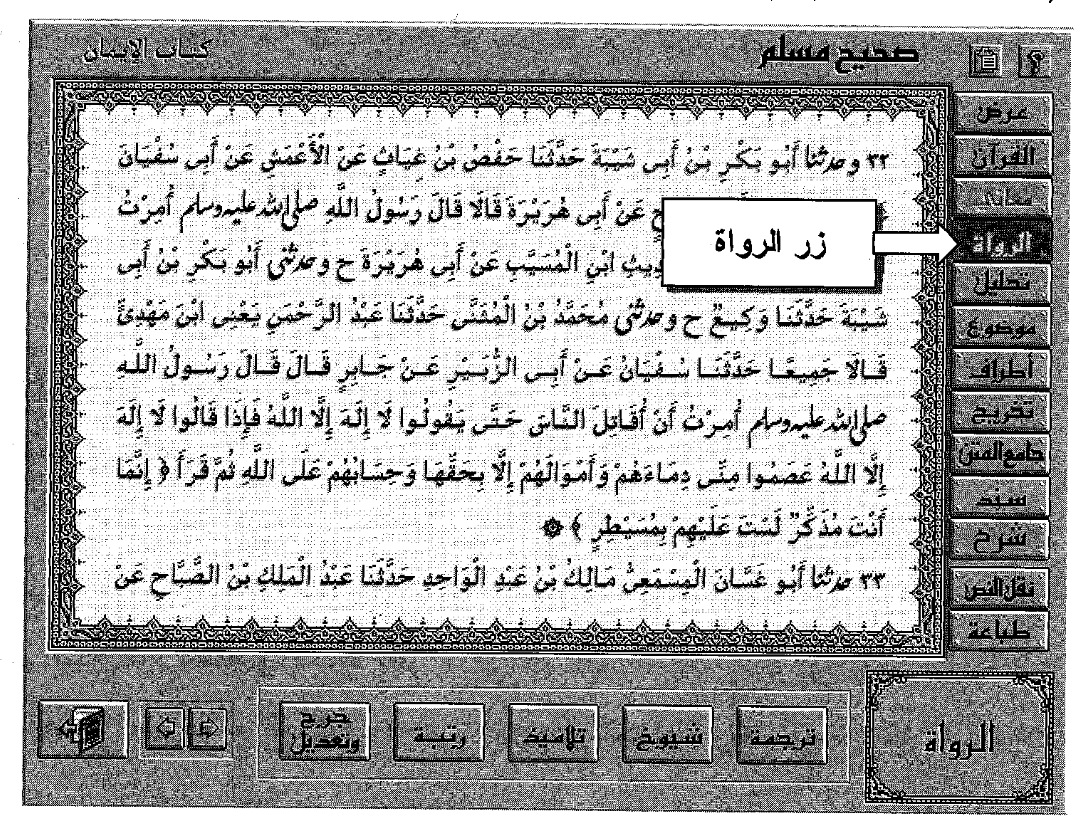
صورة رقم (٢)

والخيارات التي تفيدنا في مجال بحثنا عن الرواة والحكم على الحديث، هي:

١. خيار الرواة: وهذا الخيار؛ يعطي تراجم مختصرة ومحددة؛ عن الرواة الموجودين في الأحاديث على شاشات العرض، وإذا ما تم الضغط على زر الرواة بالمشيرة، فإنه يظهر في أسفل الحديث شاشة الرواة، وإلى جانبها خمسة عناصر رئيسة؛ تخص كل راوٍ من رواة الحديث، وهذه العناصر هي:

- ترجمة الراوي.
- شيوخ.
- تلاميذ.
- رتبة.
- جرح وتعديل.

(انظر الصورة رقم ٣)



صورة رقم (٣)

أ) ترجمة الراوي:

وهـــذا العنصـــر عـــند الضغط عليه؛ يعطي معلومات مختصرة، تشمل الآتـــي: اســـم الـــراوي، وشهرته، ونسبه، وطبقته، وكنيته، ولقبه، وبلد إقامته، وتاريخ وفاته.

ب) شيوخ:

والمقصـــود بهـــذا العنصـــر، هو عرض شيوخ الراوي موضع البحث، وبالضغط على هذا العنصر؛ يتم عرض شيوخ الراوي وكناهم، ممن روي عنهم في المجال المختار من كتب الحديث التسعة؛ التي اشتملت عليها الموسوعة.

ت) تلاميذ:

والمقصـــود بهـــذا العنصر، هو عرض تلاميذ الراوي موضع البحث، وبالضغط على هذا العنصر؛ يتم عرض تلاميذ الراوي وكناهم، ممن روي عنه في المجال المختار من كتب الحديث التسعة؛ التي اشتملت عليها الموسوعة.

ث) رتبة:

والمقصـــود بهذا العنصر؛ بيان الصفة التي تلحق بالراوي من جرح أو تعديـــل، حســـب ما أطلقه ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، بناء على القواعد والضوابط التي بينها في أول كتابه، والتي تشمل خلاصة ما ورد في الراوي من أقوال معدلة أو مجرحة.

ج) جرح وتعديل:

ويشـــمل هذا العنصر؛ ذكر جميع الأقوال الواردة في الراوي جرحاً أو تعديلاً؛ إذا كان عددها ستة أقوال أو دونها، أما إذا زادت عن ذلك، فالمعروض منها ستة أقوال مختارة؛ بناء على الآتي:

- اختيار قول العالم المعتد بقوله في الجرح والتعديل.
- اختيار الأقوال الصريحة الواضحة.
- اختيار الأقوال الشاملة لوصف الراوي.

وبناء على ما تقدم؛ يجب التنبه إلى أن الموسوعة لم تعرض جميع الأقوال في بعض الرواة، وأن على الباحث أن يعمل على جمع باقي الأقوال من كتب الرجال، أو من موسوعات حديثية أخرى مدخلة على الحاسوب.

وللانتقال من عنصر لآخر فيما يخص الرواة، يتم الضغط على زر عودة، حتى يستطيع الباحث معرفة معلومات أخرى عن الراوي، من خلال عناوين أخرى خاصة بذلك، ويجب ملاحظة أن السهمين الموجودين أسفل الشاشة؛ اللذين يظهران بالضغط على زر الرواة يخصان الراوي السابق، والراوي التالي، وهناك في أسفل الشاشة زر الخروج من العرض، وهذا الزر عند الضغط عليه؛ ينقل الباحث من الشاشة التي أمامه إلى الشاشة السابقة.

٢. خيار تحليل: وهذا الخيار عند الضغط على زره الخاص به، مع استخدام أحد السهمين الموجودين أسفل الشاشة؛ يعرض لمجموعة من المعلومات التي يخص بعضها سند الحديث، ومن هذه المعلومات:

- نوع الحديث؛ إن كان مرفوعاً، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، أو كان قدسياً.
- صيغ التحديث، مثل: حدثنا، وأخبرنا، وعن، التي تظهر باللون الأحمر.
- تحديد سند الحديث؛ وذلك بعرض أسماء الرواة على الشاشة باللون الأحمر.
- تحديد شيخ المصنف، وإبراز اسمه باللون الأحمر.
- تحديد راوي الحديث من الصحابة، وإبراز اسمه باللون الأحمر.
- إظهار كل اسم أو علم في متن الحديث باللون الأحمر.
- إظهار ما وقع في الرواية من الشك باللون الأحمر.
- بيان الإدراج الذي وقع من الراوي في الرواية باللون الأ؛مر.
- بيان المتابعة التي نص عليها المصنف.
- بيان موضع التعليق في الرواية.

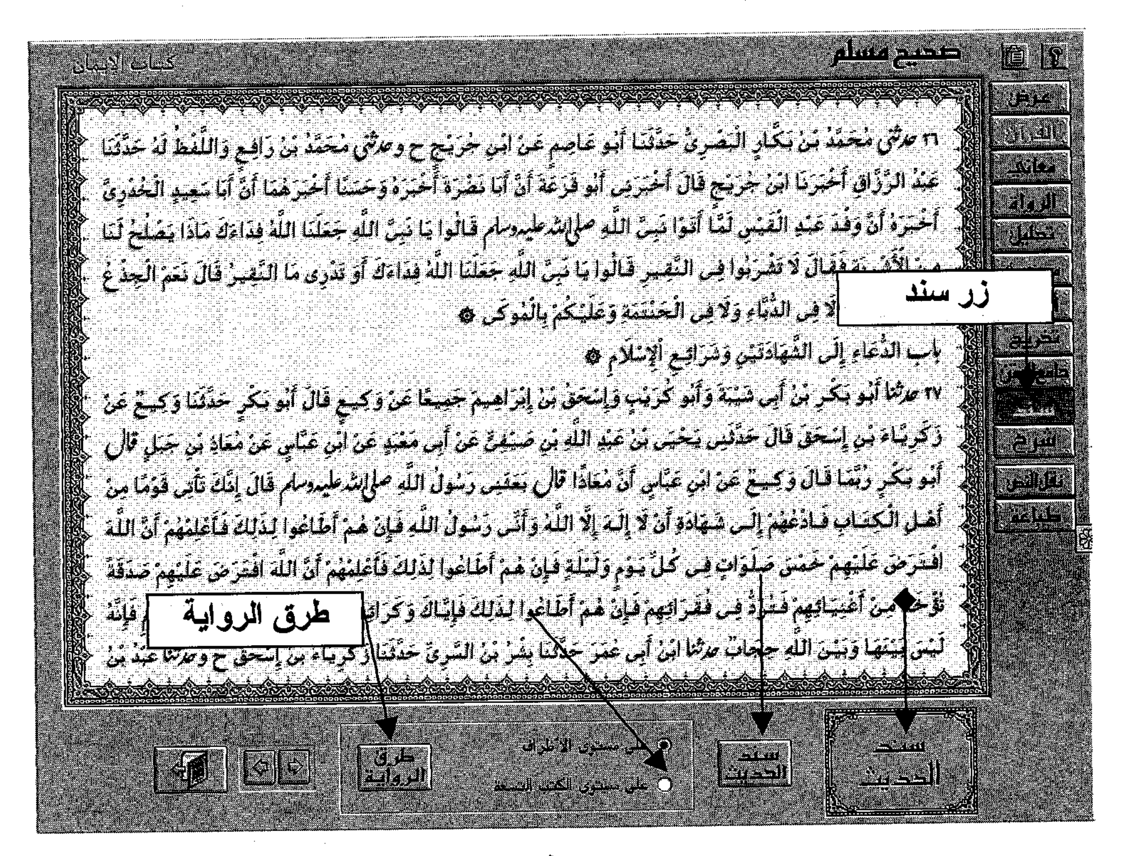
٣. خيار سند: وهذا الخيار إذا ما تم الضغط عليه بالمشيرة، فإن الحديث موضع البحث يتميز باللون الأزرق،و يظهر أسفل الشاشة عنصران للبحث:

الأول منهما: سند الحديث.

الثاني منهما: طرق الحديث: ويظهر عند الضغط عليه خياران، هما:

- على مستوى الأطراف.
- على مستوى الكتب التسعة.

(انظر الصورة رقم ٤)



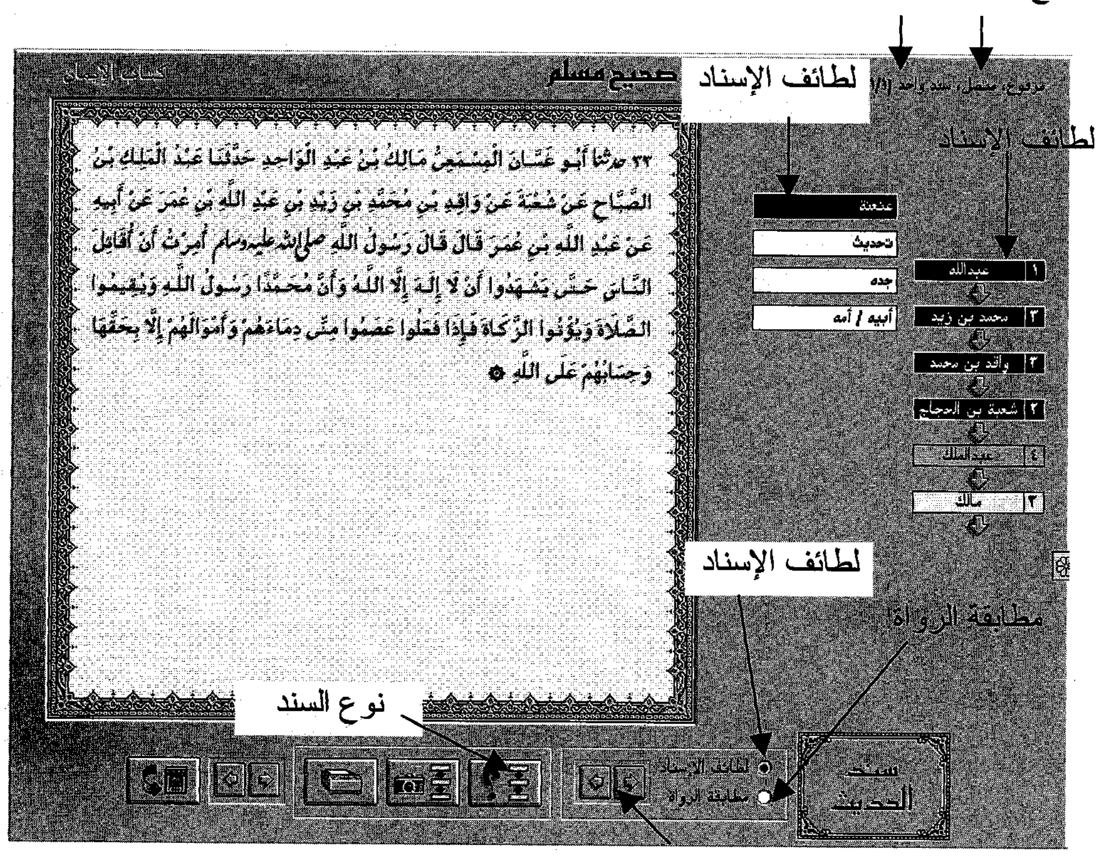
صورة رقم (٤)

ولكيفية الاستفادة من هذه الخيار؛ نبين الآتي:

***خيار سند الحديث:**

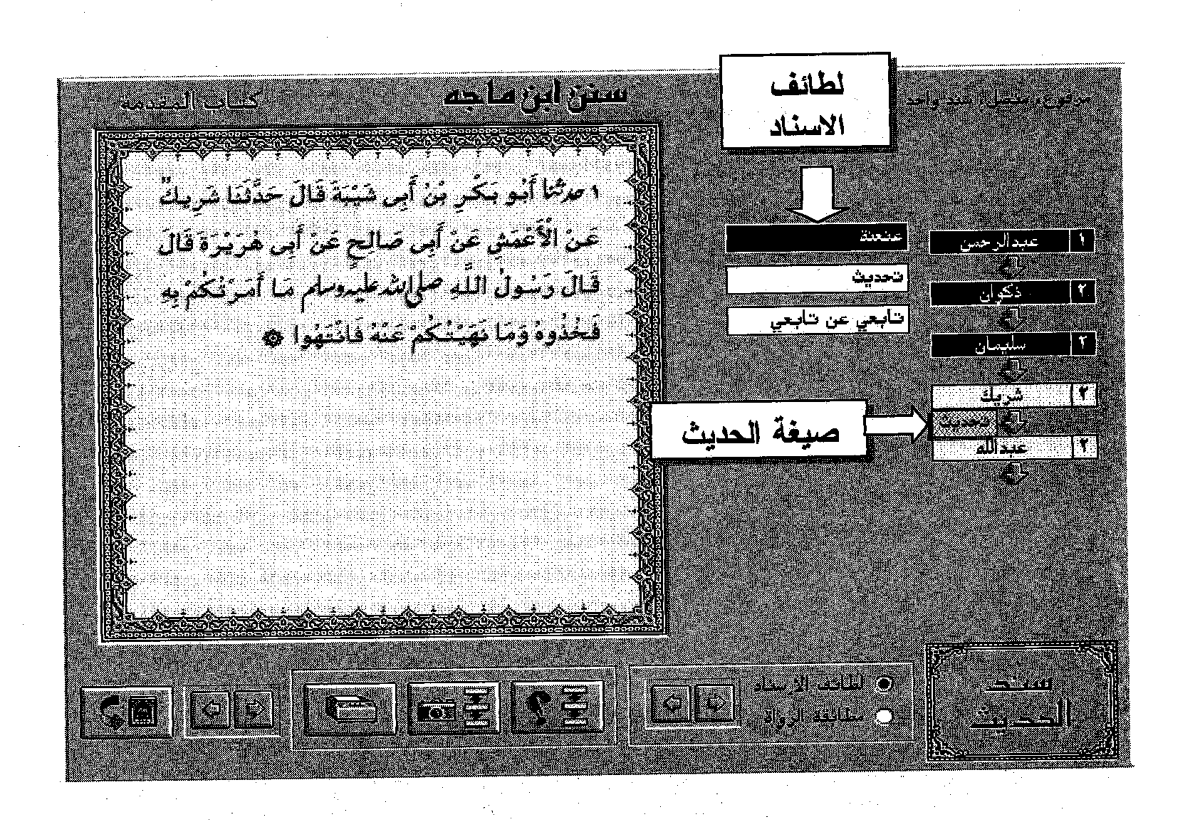
عند اختيار الباحث هذا العنصر، وبعد الضغط على الزر الخاص به، يظهر لـــه شاشة؛ يظهر على يسارها نص الحديث كاملاً مع سنده، ويظهر علـــى يمينـــها رسماً يوضح سند ذلك الحديث، وهذه الشاشة تظـــهر فـــي حـــال مـــا يكـــون

للحديث سند واحد في المصدر الذي يتعامل معه الباحث، ويظهر أعلى السند جهة اليمين البيانات التالية: نوع الحديث من حيث الرفع وغيره، والاتصال وعدمه، وبيان أن الحديث له سند واحد، ويظهر أسفل الشاشة عنصران هما: لطائف الإسناد، ومطابقة النص"، حيث يتم اختيار واحد منهما (انظر الصورة رقم ٥)، وإذا ما اختار الباحث لطائف الإسناد، فإنه يظهر أمامه سلسلة الرواة؛ وإلى جانبها قائمة بلطائف إسناد الحديث.

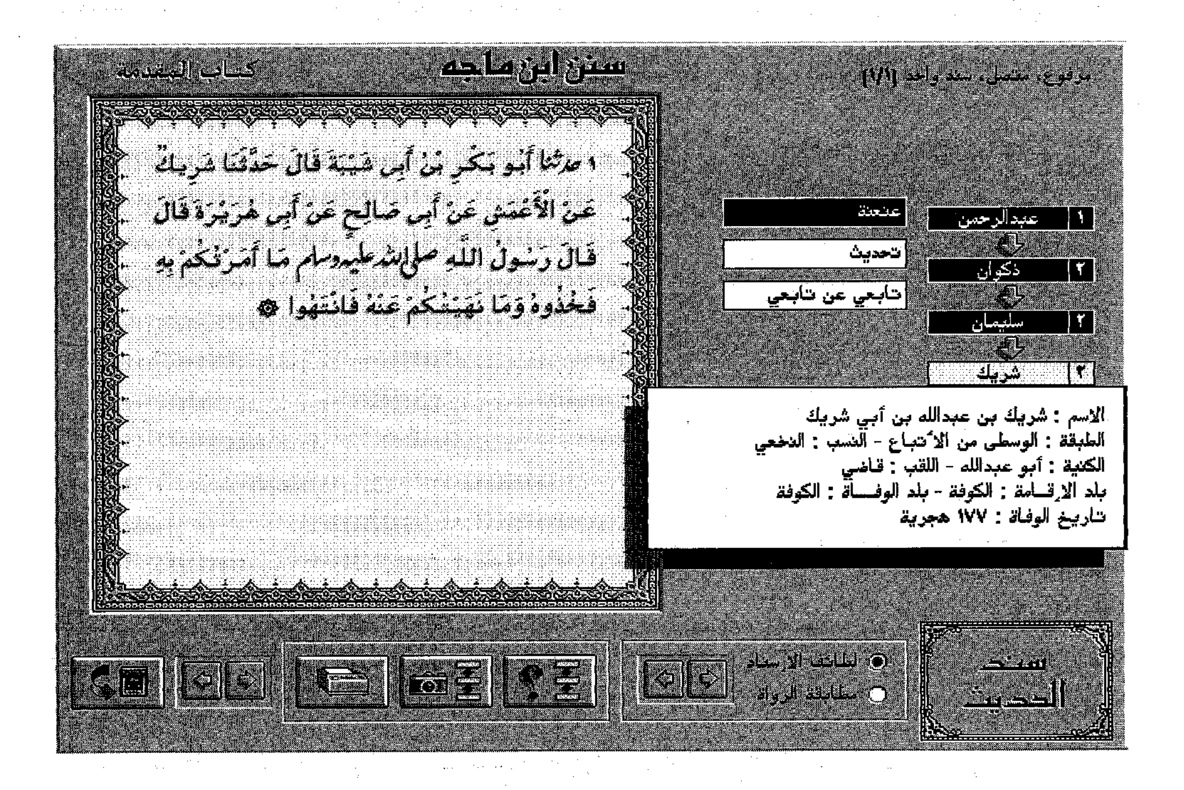


صورة رقم (٥)

ويمكن للباحث تحديد لفظ التحديث من بين لطائف الإسناد، بوضع سهم المشيرة على السهم الموجود بين الراوي وشيخه في الرسم الخاص بالسند، حيث تظهر صيغة التحديث عندما يتحول سهم المشيرة إلى صورة يد (انظر الصورة رقم ٦)، ويمكن معرفة اسم الراوي كاملاً عن طريق الرسم الخاص بالسند، بوضع سهم المشيرة على اسم الراوي، وعند الضغط بالمشيرة على الاسم؛ يظهر بطاقة تعريفية كاملة للراوي تشمل: الاسم، والطبقة، والكنية، وبلد الإقامة، وتاريخ الوفاة، (انظر الصورة رقم ٧).



الصورة رقم (٦)



صورة رقم (٧)

وإذا أراد الباحث أن يعرف موضع لطائف الإسناد في سند الحديث، فعليه أن يحرك سهم المشيرة نحو اللطيفة التي يريدها، وعندما يصير السهم صورة يد، يقوم بالضغط بالمشيرة، حيث يظهر تبعاً لذلك؛ اسم الراوي الذي تخصه تلك اللطيفة، وذلك بتغير لون الموضع الذي يقع فيه اسمه إلى لون الموضع الذي تقع فيه تلك اللطيفة.

ب. وإذا ما ضغط الباحث على زر سند الحديث، وكان للحديث مجموعة أسانيد في المصدر الذي يتعامل معه، ظهر له شاشة فيها الآتي:

شجرة أسانيد الحديث؛ التي ورد بها في المصدر الذي يتعامل معه الباحث، وهذه الشجرة تقع على يمين الشاشة، ويتبين من خلالها عدد الطرق التي روي بها

الحديث؛ حسب الراوي الأعلى ثم الذي يليه، وبالوقوف بالمشيرة على أحد الرواة يظهر اسم الراوي عندما يتحول سهم المشيرة إلى صورة يد.

وإذا ضغط الباحث على راوٍ من الرواة في شجرة الأسانيد، ظهر سند الحديث الذي يقع فيه ذلك الراوي؛ على يسار الشاشة.

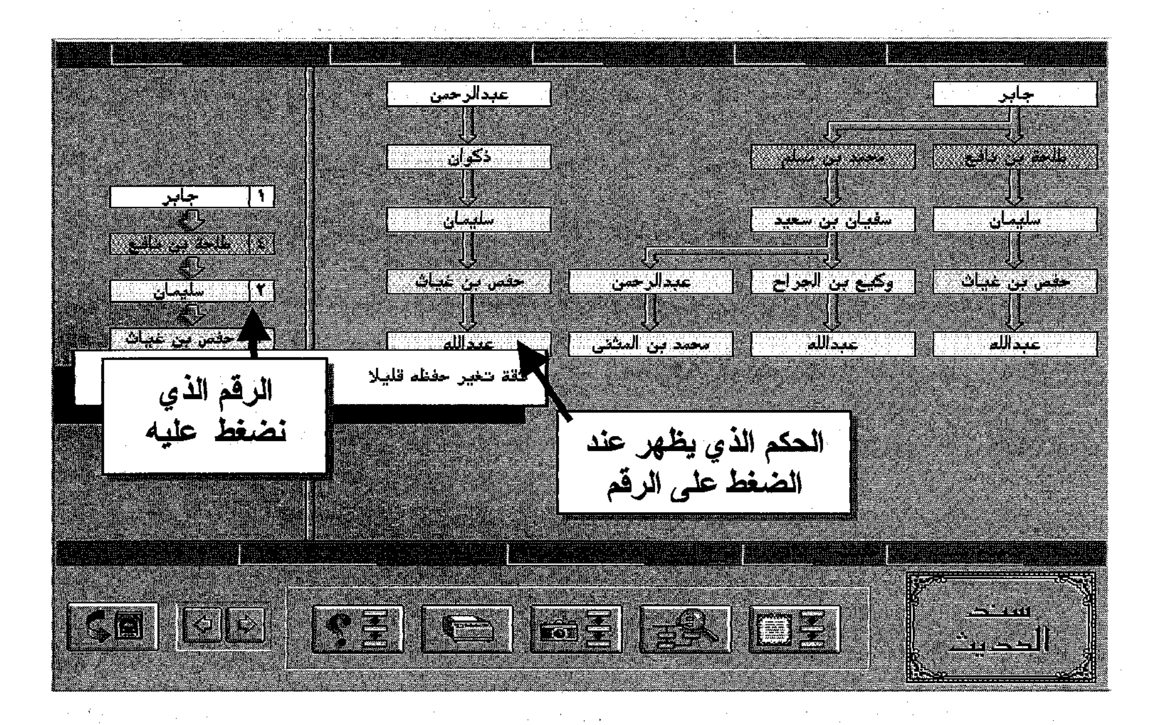
البيانات العلوية: وتقع في أعلى الشاشة، حيث يظهر مجموعة من البيانات التي تخص أسانيد الحديث، وهذه البيانات هي: اسم المصدر، ورقم الحديث في المصدر، وعدد الأسانيد إجمالاً، وعدد الأسانيد بدون مكررات، وعدد الأسانيد بالمكررات.

سلسلة الرواة للسند الأول؛ الوارد في مجموعة الأسانيد المذكورة في شجرة الأسانيد، وتظهر هذه السلسلة على شمال الشاشة، وبالوقوف بالمشيرة على أحد الرواة يظهر اسم الراوي عندما يتحول سهم المشيرة إلى صورة يد، وبالضغط عليه تظهر بطاقة تعريفية بالراوي؛ تشمل: اسم الراوي كاملاً، وطبقته، وكنيته، وبلد إقامته، وتاريخ وفاته، وبالوقوف بالمشيرة على السهم الموصل بين الرواة، وبعدما يتحول سهم المشيرة إلى صورة يد؛ يظهر لفظ التحديث الذي استخدمه الراوي في رواية الحديث عن شيخه.

ويمكن للباحث التنقل من سند إلى آخر، بوساطة السهمين الموجودين أسفل شاشة العرض من الجهة اليسرى، حيث يشير الأيمن منهما إلى السند السابق، ويشير الأيسر منهما إلى السند التالي.

وفي الرسم المعد لسلسلة السند؛ كتب رقم بجانب كل اسم،ويلاحظ أن هذه الأرقام مختلفة فيما بينها، وكل راوٍ يأخذ لوناً معيناً، وذلك بحسب رتبته في قائمة الجرح والتعديل؛ التي تظهر عند الضغط على زر المساعدة الموجود أسفل الشاشة، وبالضغط على الرقم لموجود بجانب الراوي –بعد تحول سهم المشيرة إلى صورة يد– تظهر بطاقة فيها الحكم على الراوي تعديلاً أو جرحاً، وهذا

الحكم؛ هو حكم مقتبس من الحكم الذي أطلقه ابن حجر على الراوي في كتابه تقريب التهذيب. (انظر الصورة السابقة رقم ٨).



صورة رقم (٨)

٤. البيانات السفلية، وهذه البيانات تقع أسفل الرسمين الموجودين على الشاشة؛ ويظهر فيها مجموعة من البيانات؛ التي تخص سند الحديث المذكور على يسار الشاشة، وتشمل البيانات ما يلي: اسم المصدر، ورقم الحديث في ذلك المصدر، ونوع الحديث من حيث الرفع وغيره، وحاله من حيث الاتصال وعدمه.

وتوجد أسفل الشاشة خدمتان، هما: لطائف الإسناد، ومطابقة الرواة، وبجانبهما يوجد زر نوع الإسناد.

أما لطائف الإسناد، فتظهر مباشرة عند الضغط على زر المطابقة، وتكون بجانب سلسلة الرواة، ويتم التنقل بين لطائف الإسناد؛ بالضغط بزر

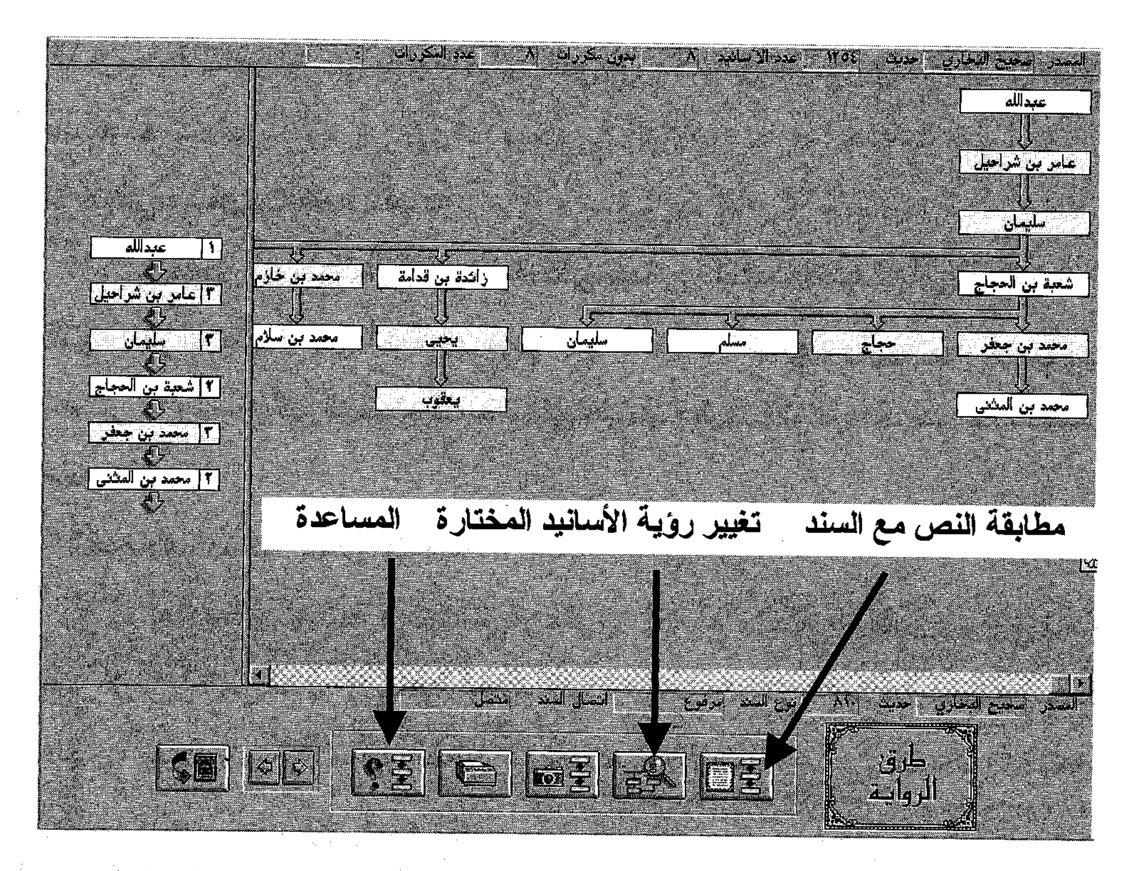
المشــيرة على سهم تالي أو سهم سابق؛ الموجود في المستطيل نفسه، كما يمكن التنقل بينها بالضغط على اللطيفة مباشرة؛ بزر المشيرة.

ولمعــرفة المــزيد من المعلومات عن الراوي، يتم الضغط على الاسم المــراد؛ بعدمـــا يتحول سهم المشيرة إلى صورة يد، حيث تظهر بطاقة تعريفية كاملـــة باســم الـــراوي، وطبقته، وكنيته، وبلد إقامته، وتاريخ وفاته، وبالوقوف بالمشيرة على السهم الموصل بين الرواة –بعدما يتحول سهم المشيرة إلى صورة يـــد– يظهر لفظ التحديث الذي استخدمه الراوي في الرواية عن شيخه، ولمعرفة حـــال الـــراوي فـــي التعديل أو الجرح، ومعرفة الحكم عليه بناء على حكم ابن حجـــر، يتم الضغط على الرقم المثبت بجانب اسمه حيث تظهر بطاقة فيها بيان الحكم على ذلك الراوي.

وأما مطابقة الرواة، فيتم فتح شاشتها بالضغط على الدائرة الخاصة بها، والمثبتة بجانبها، وعند فتحها تظهر قائمة الرواة في السند؛ مرتبة حسب الراوي الأعلى، ثم الذي يليه، والذي يليه؛ إلى نهاية السند، وهذه القائمة تظهر على يمين الشاشـــة، وباســـتعمال سهمي تالي وسابق، فإن الراوي في نص الحديث الواقع على يسار الشاشة، يتميز باللون الأحمر. ويمكن للبحث مطابقة الرواة في السند مـــع نـــص الحديث، من خلال الضغط بالمشيرة على الراوي في قائمة الرواة، الذي يظهر اسمه مميزاً باللون الأحمر؛ في الشاشة الخاصة بالحديث.

وللانـــتقال من سند إلى آخر يتم استخدام سهم السند التالي أو سهم السند السابق، الموجود أسفل شاشة النص؛ في الجهة اليسرى من الشاشة.

وأما نوع الإسناد، فعند الضغط على الزر الخاص به أسفل الشاشة، تظهر شاشة أخـــرى فيها تقسيمات الحديث من حيث: من أسند إليه، والسقط في السند، وعدد الـــرواة فـــي كـــل طـــبقة، ويظهر باللون البنفسجي في أعلى الشاشة من الجهة اليســـرى نـــوع الحديث، كما يظهر ذلك في المربع الصغير؛ الذي يكون بجانب النوع في قائمة التقسيمات، (انظر صورة رقم ٩).



صورة رقم (٩)

***خيار طرق الرواية:**

يحتوي خيار طرق الرواية عنصرين، هما: على مستوى الأطراف، وعلى مستوى الكتب التسعة، وعلى الباحث عند استخدام هذا الخيار أن يحدد طلبه، فيضغط بسهم المشيرة على الدائرة التي تقع بجانب العنصر المطلوب، والتي يظهر بداخلها عند الضغط نقطة حمراء. وإليك الآن توضيح المراد بكل عنصر من العنصرين.

١. على مستوى الأطراف:

عرض طرق الرواية على مستوى الأطراف، يعني أن الأسانيد التي يتم عرضها على الشاشة، ستكون من المصدر الذي يتعامل معه الباحث في لحظته تلك، فإن كان الحديث المعروض من صحيح البخاري مثلاً، فالأسانيد

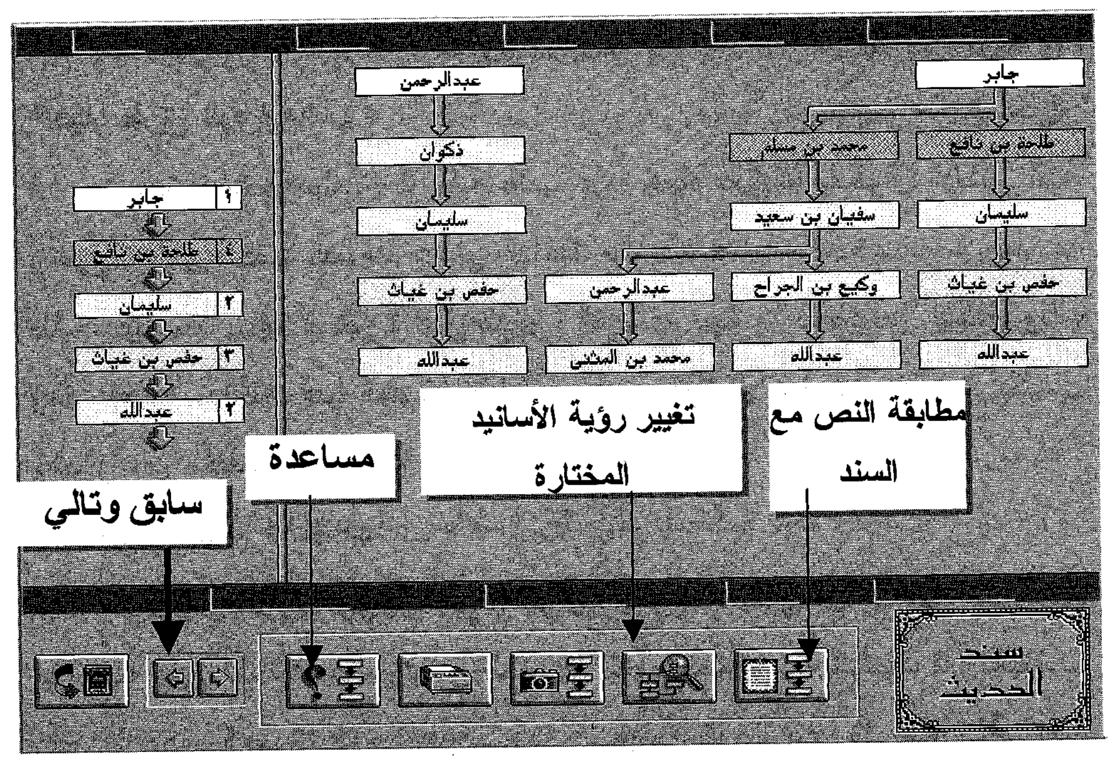
المعروضة للحديث، هي تلك الأسانيد التي أوردهـــا البخـــاري للحديـــث فـــي صحيحه.

٢. على مستوى الكتب التسعة:

ومعنى عرض طرق الرواية على مستوى الكتب التسعة، أي أن الأسانيد التي سيتم عرضها على الشاشة، هي أسانيد الحديث التـــي روي بـــها؛ فـــي أي مصدر من مصنفات الحديث التسعة التي تشتمل عليها الموسوعة، سواء أكـــانت مفتوحة أم لا.

*الخدمات المتاحة أسفل الشاشة:

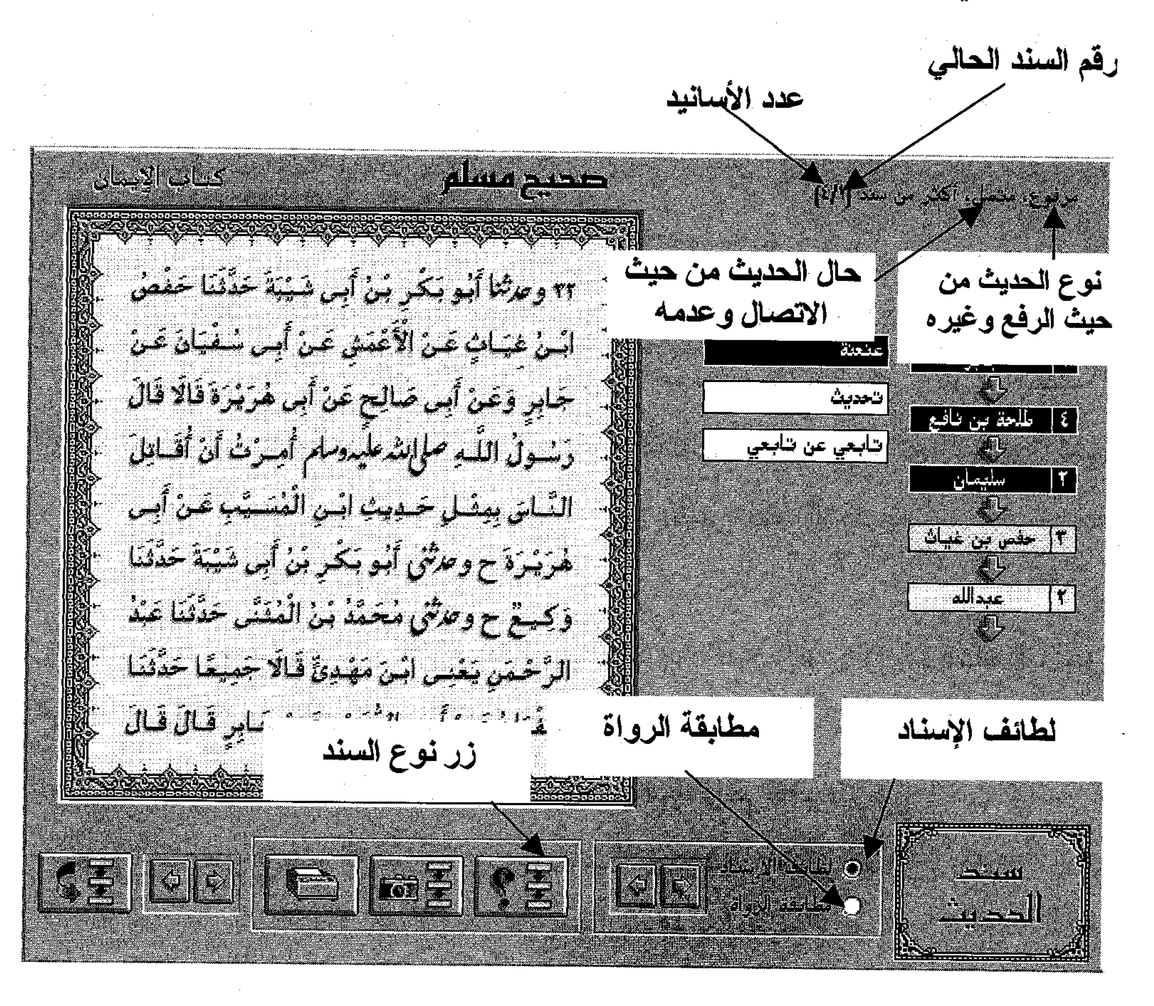
يقع أسفل الشاشة –عند اختيار طرق الرواية والضغط عليه– مجموعـــة من الأزرار التي تخدم الأسانيد، وهذه الخدمة تتمثل بالآتي: مطابقة الســـند مـــع النص، تغيير رؤية الأسانيد المختارة، مساعدة، بالإضافة إلـــى ســـهمي ســـابق وتـــالي، (انظر الصورة رقم ١٠).



صورة رقم (١٠)

١. مطابقة السند مع النص:

زر المطابقة هو الزر الأول في مجموعة الأزرار، وبالضغط عليه تظهر شاشة المطابقة على جزئين، الجزء الأيمن به سند الحديث، وفوقه مجموعة من البيانات عن أسانيد الحديث؛ تشمل الآتي: نوع السند الحالي من حيث الرفع وغيره، وحاله من الاتصال وعدمه، وعدد أسانيد الحديث، ورقم السند الحالي، والجزء الأيسر به نص الحديث، (انظر الصورة رقم ١١).



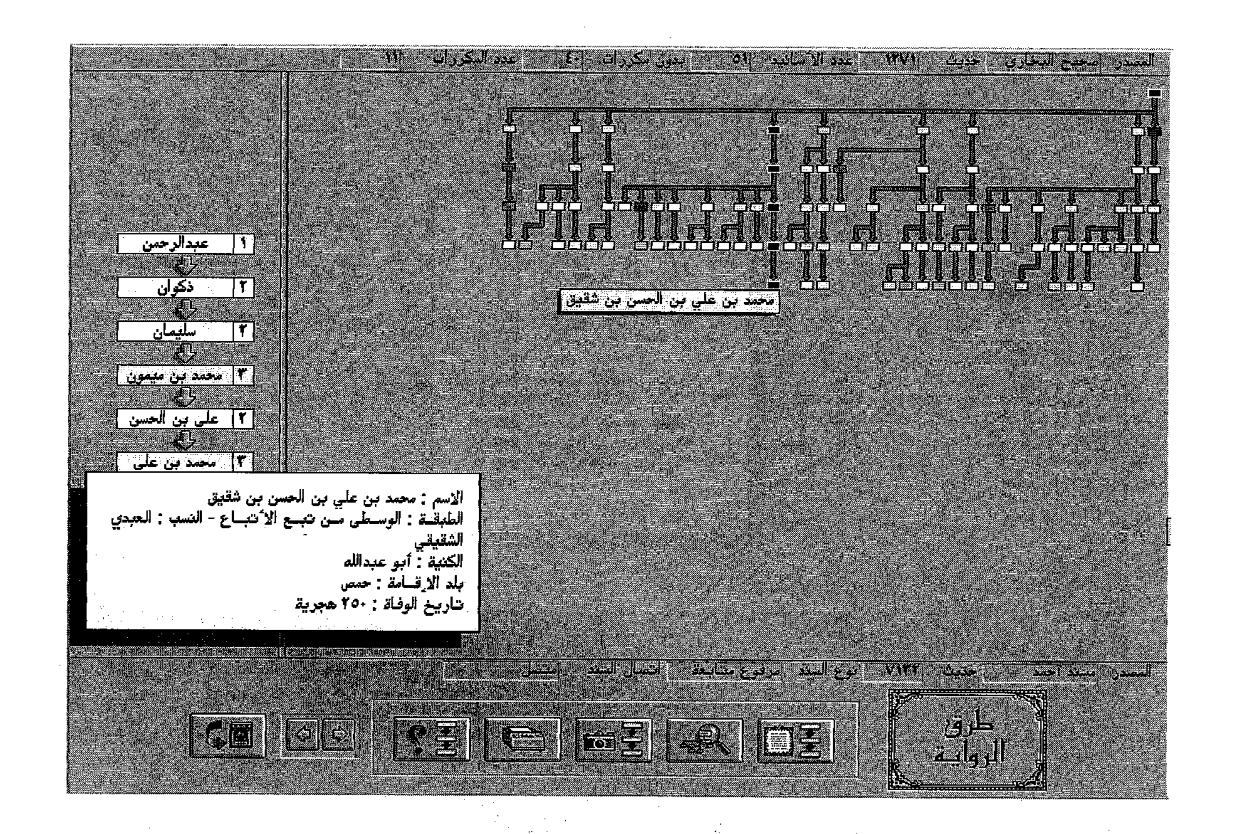
صورة رقم (١١)

٢. تغيير رؤية الأسانيد:

زر تغيير رؤية الأسانيد المختارة هو الزر الثاني من الأزرار المجودة أسفل الشاشة، وعند الضغط عليه، تظهر شجرة الأسانيد كاملة بصورة حجمها صغير، وهذا الخيار يفيد الباحث في حال كون الشجرة كبيرة الحجم؛ لا تسعها شاشة العرض، فتظهر الشجرة بهذا الاختيار كاملة مهما كثرت طرق الحديث، ويصير مكان اسم الراوي مستطيلاً مصغراً، وعندها يمكن للباحث أني ضع سهم المشيرة على المستطيل الذي يتحول إلى صورة يد، والذي يتبعه بعد ذلك ظهور اسم الراوي في ذلك الموضع من مجموعة الأسانيد. بواسطة سهمي سابق وتالي؛ يمكن للباحث أن يتوجه نحو السند الذي يريد، والذي يظهر كاملاً بصورة كبيرة واضحة، مع أسماء الرواة، في شاشة خاصة جهة اليسار.

وعن طريق الشاشة الصغيرة هذه، يتم معرفة المعلومات المتعددة عن الراوي، بوساطة الضغط بالمشيرة على الاسم، أو الضغط على الرقم الخاص بالراوي الذي يظهر رتبته في الجرح والتعديل، أو وضع سهم المشيرة على السهم الواصل بين الراوي وشيخه، الذي يظهر لفظ التحديث الذي استخدمه الراوي في رواية الحديث.

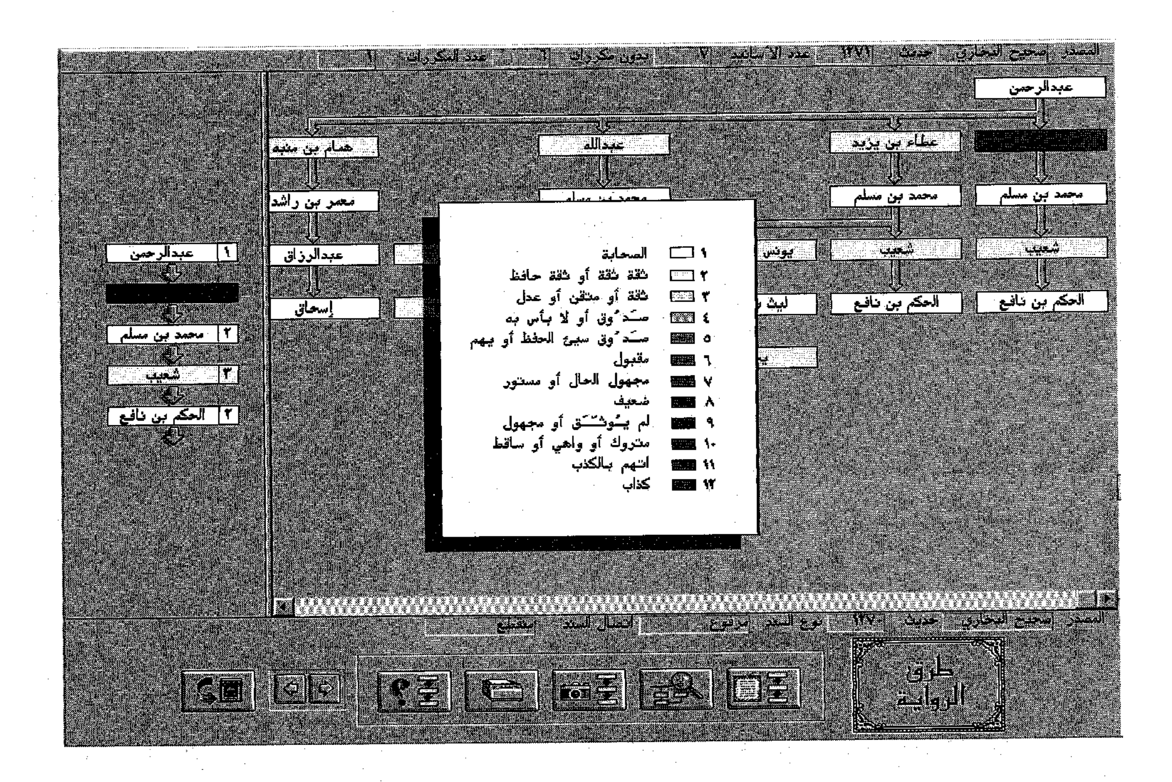
وبوساطة سهمي تالي وسابق، يتم اختيار السند الذي يريده الباحث، عن طريق النظر في البيانات الواقعة عند اسم المصدر أسفل شاشة شجرة الإسناد، ويمكنه تبعاً لذلك معرفة البيانات الأخرى، وهي: رقم الحديث في ذلك المصدر، ونوع السند من حيث الرفع وغيره والاتصال وعدمه، (انظر صورة رقم ١٢)



صورة رقم (١٢)

١. مساعدة:

والزر الخاص بالمساعدة؛ هو الزر الخامس والأخير في مجموعة الأزرار الموجودة أسفل الشاشة، وعند الضغط عليه؛ يظهر جدول برتب الرواة، بدءاً بأعلى رتبة في مراتب التعديل، ونزولاً إلى أدنى رتبة في مراتب الجرح وفي الجدول نلحظ أن كل رتبة تم تمييزها بلون مستقل، تتفق مع الألوان التي نراها للرواة في شجرة الإسناد، (انظر صورة رقم ١٣).



صورة رقم (١٣)

ثانياً: استخدام قائمة عرض:

يمكن الاستفادة من قائمة عرض فيما يخص الرواة ورتبهم في الجرح والتعديل، والحكم على أحاديثهم، ومجال الاستفادة؛ يكمن في خيارين من الخيارات الموجودة في قائمة عرض، هما: الأطراف، والفهارس.

١. الأطراف:

يستطيع الباحث بهذا الاختيار؛ أن يميز أحاديث الثقات في أي مصدر من مصادر الحديث التسعة، وطريقة ذلك؛ أن يختار الأطراف من بين مجالات قائمة عرض، ثم يضغط بالمشيرة على عرض بدلالة الأطراف، فيظهر له شاشة فيها أسماء المصادر التسعة، وعندها يحدد الباحث المصدر الذي يريد بالضغط عليه. ويظهر أسفل قائمة المصادر قائمة أخرى، هي قائمة أطراف تشمل

خيارات أربعة، هي: الخلاصة، والمختصر، وبدون مكررات، والجامع[1].
وتحت قائمة أطراف؛ نجد عنوان رواة الحديث، يشمل عنصرين، هما: كل الرواة، والثقات، والباحث يختار العنصر الثاني بالضغط عليه، حيث يوفر له ذلك الاطلاع على أحاديث الثقات؛ بحسب المجال الذي حدده في قائمة الأطراف، (انظر الصورة ١٤). وعند الضغط على عنصر الثقات، ثم الضغط على زر قائمة الأحاديث أسفل الشاشة، تظهر قائمة الأحاديث التي يرويها الثقات في المصدر المفتوح، ويمكن للباحث أن يستعرض الأحاديث في القائمة، أو يبحث عن حديث بعينه بحسب طرفه، وكل حديث يصل إليه في القائمة المعروضة؛ رواته جميعاً ثقات[2].



صورة رقم (١٤)

---

(١) المراد بالجامع، المصدر الذي انتقاه الباحث ليكون مجال بحثه عن الحديث الذي يريده وهو في الصورة المعروضة رقم (١٤)، موطأ الإمام مالك.

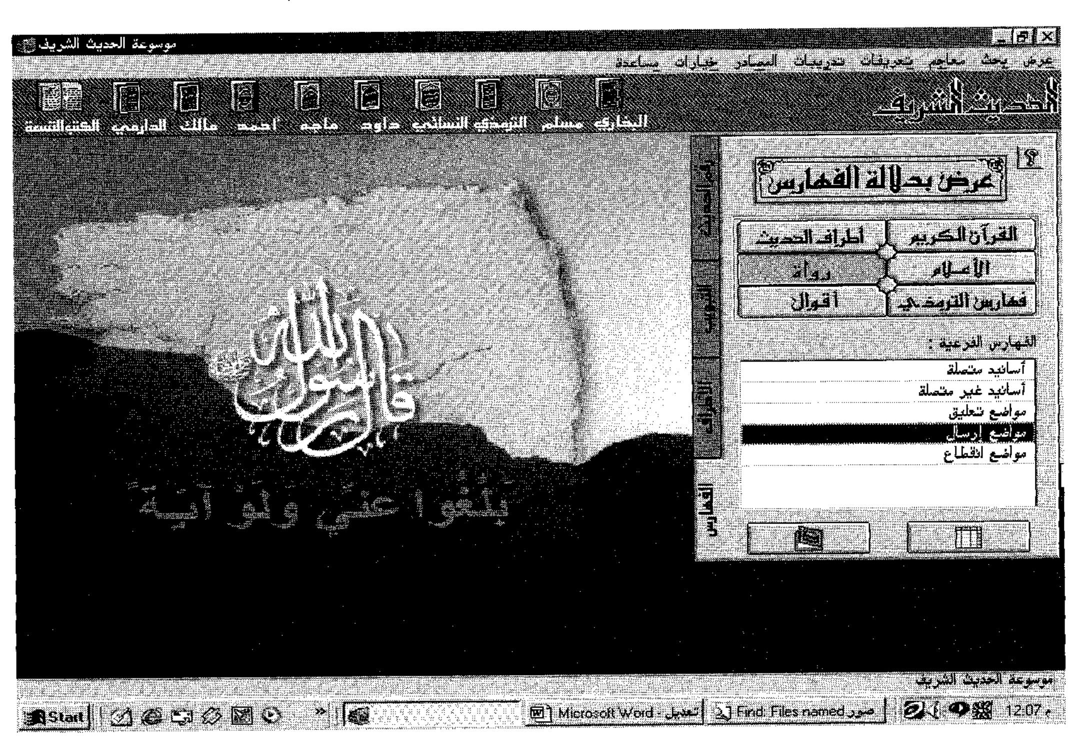
(٢) معنى ذلك أن كل راوٍ في سند الحديث المذكور عدل ضابط، أي توفر في الحديث شرطان من شروط الصحة الخمسة هما: عدالة الرواة وضبطهم.

٢. الفهارس:

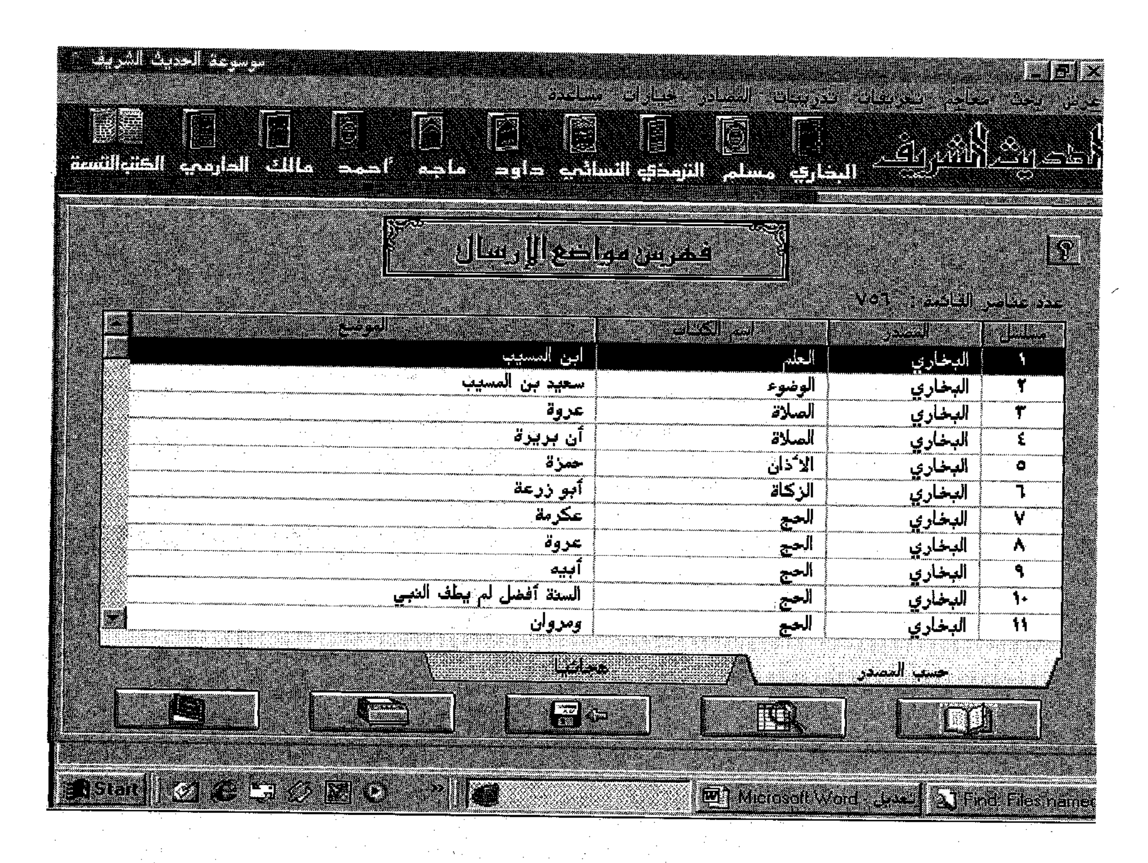
تشمل الفهارس مجموعة من الخيارات، هي: القرآن الكريم، وأطراف الحديث، والأعلام، ورواة، وفهارس الترمذي، وأقواله. والذي يفيدنا من ذلك هو:

أ. **فهرس الرواة:** عند الضغط على زر هذا الفهرس؛ تظهر شاشة أسفل قائمة الخيارات، فيها مجموعة من الفهارس الفرعية، هي: أسانيد متصلة، وأسانيد غير متصلة، ومواضع تعليق،ومواضع إرسال، ومواضع انقطاع.

ويختار الباحث من بين هذه الفهارس الفهرس الذي يريد، وذلك بتظليله بالمشيرة بالضغط عليه، فإذا اختار الباحث مواضع إرسال، ظهر له شاشة فيها مواضع الإرسال في الكتب التسعة، (انظر الصورتين رقم ١٥، ١٦).



صورة رقم (١٥)



صورة رقم (١٦)

ب. **فهارس الترمذي**: عند الضغط على زر هذا الفهرس؛ تظهر شاشة أسفل قائمة الخيارات، فيها فهرسان فرعيان، هما: درجة الحديث، والجرح والتعديل. وبالضغط على الخيار الأول وتظليله، ثم الضغط على زر قائمة الفهرس أسفل الشاشة، تظهر على يسار الشاشة قائمة فيها تسع وتسعون حكماً من الأحكام التي أصدرها الترمذي على الأحاديث في كتابه، (انظر الصورة رقم ١٧)، وباختيار حكم من هذه الأحكام بالتظليل، ثم الضغط على زر قائمة الأحاديث أسفل الشاشة، تظهر شاشة فيها أطراف الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بذلك الحكم، وفي هذه الحالة يمكن للباحث أن يظلل الحديث الذي يريد في القائمة، ثم يطلب عرض النص، ويتعامل مع الحديث وفق الاختيار المطلوب في شاشة عرض النص.



صورة رقم (١٧)

وبالضغط على الخيار الثاني وتظليله، ثم الضغط على زر قائمة الفهرس أسفل الشاشة، تظهر على يسار الشاشة قائمة في أقوال الترمذي في جرح الرواة وتعديلهم؛ مرتبة على حروف المعجم، (انظر الصورة رقم ١٨)، وإذا أراد الباحث معرفة الحديث الذي ورد فيه قول من هذه الأقوال بتظليل الاسم بالضغط عليه بالمشيرة، ثم الضغط بعد ذلك على زر قائمة الأحاديث أسفل الشاشة، حيث يظهر له شاشة فيها طرف الحديث، ورقمه، واسم راويه، من الصحابة، وفي هذه الحالة يمكن للباحث أن يظلل الاسم الذي يريد في القائمة، ثم يطلب عرض النص، ويتعامل مع الحديث وفق الاختيار المطلوب في شاشة عرض النص.



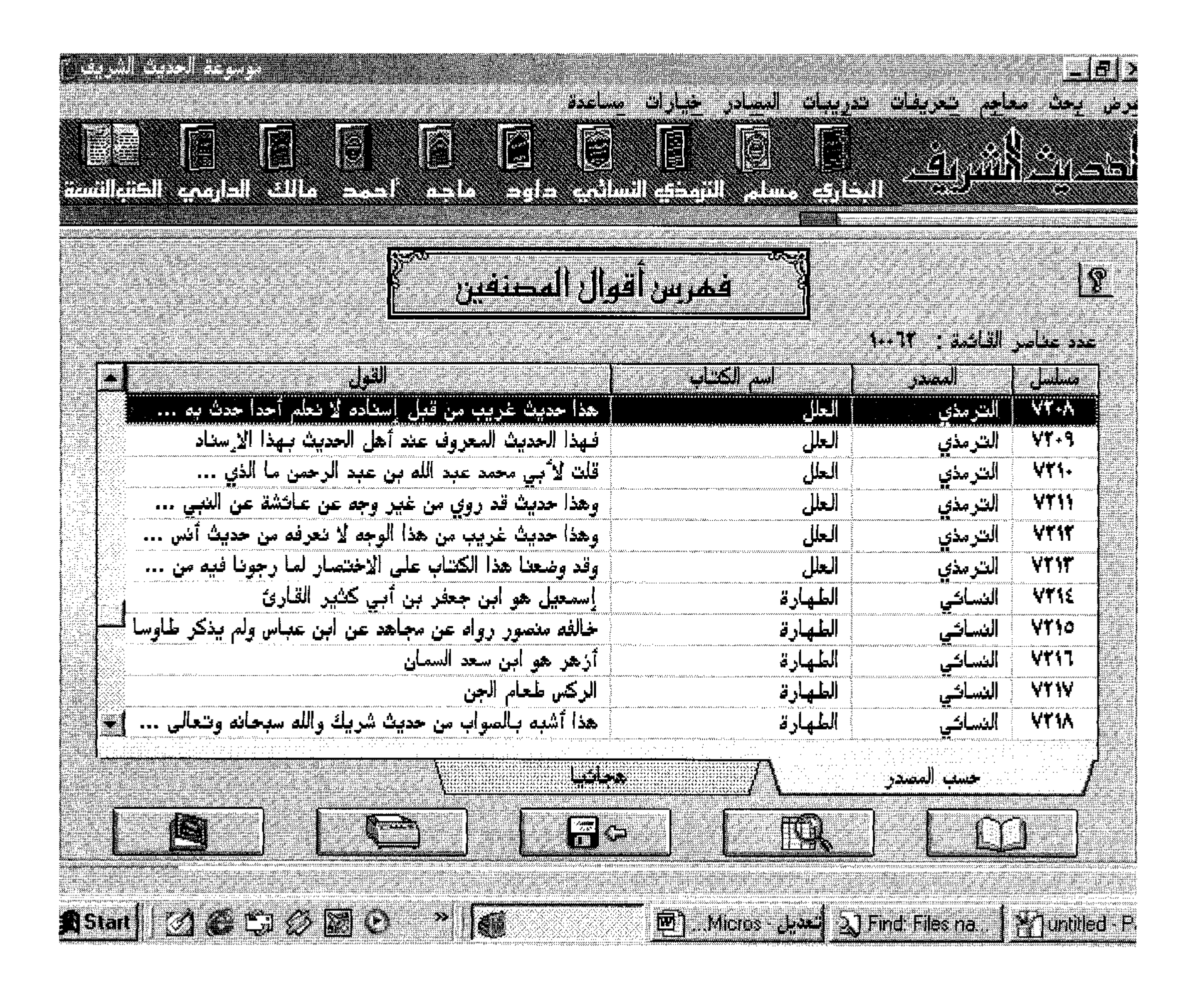
صورة رقم (١٨)

ج. **فهرس أقوال:** عند الضغط على زر هذا الفهرس؛ تظهر شاشة أسفل قائمة الخيارات، فيها ثلاثة فهارس فرعية، والذي يفيدنا منها فهرسان اثنان هما: أقوال المصنفين، وأقوال التلاميذ، (انظر الصورة رقم ١٩).



صورة رقم (١٩)

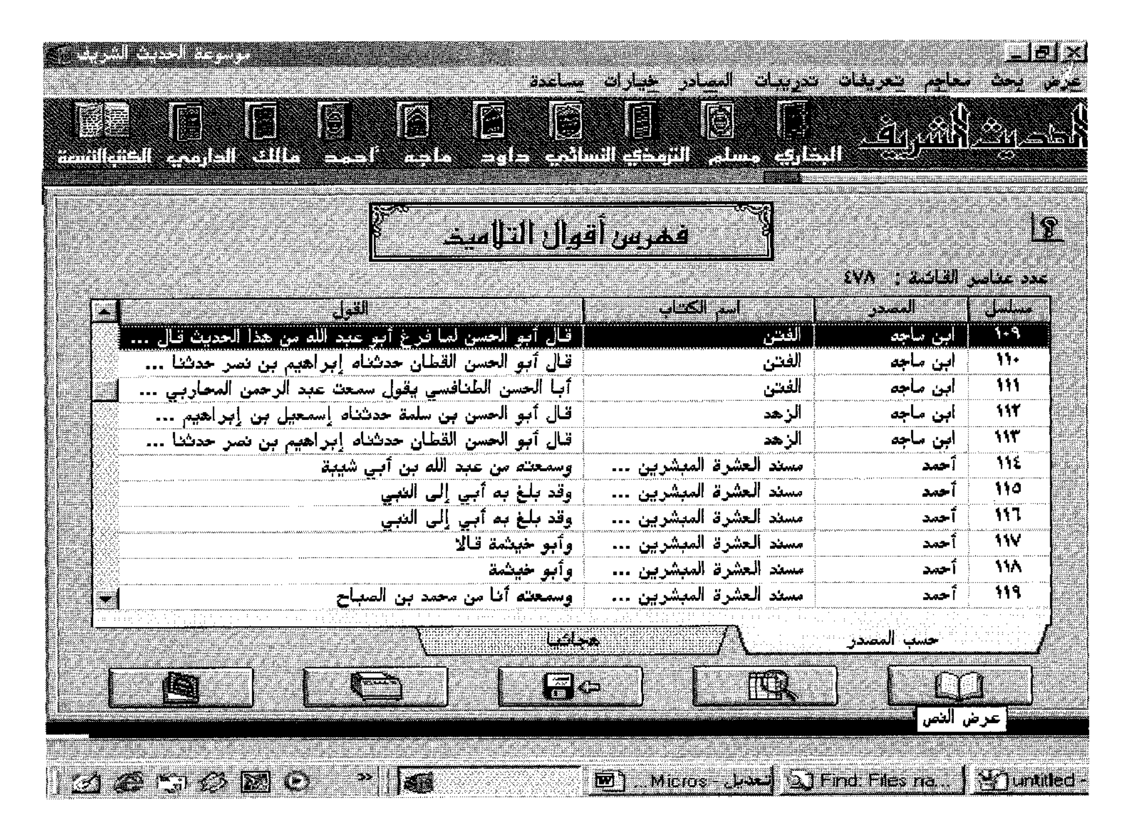
وبتظليل الفهرس الأول (أقوال المصنفين)، ثم الضغط على زر قائمة الفهرس أسفل الشاشة، تظهر على يسار الشاشة قائمة فيها أقوال المصنفين مرتبة حسب المصدر، وعدد عناصر هذه القائمة يزيد على عشرة آلاف قول، غالبها يعود للترمذي في تعليقاته على أحاديث كتابه (السنن)، حكماً من الأحكام التي أصدرها الترمذي على الأحاديث في كتابه. ويمكن للباحث أن يستفيد من هذه الأقوال باستعراضها، أو بمعرفة موضع الحديث في مصدره والباب الذي يوجد فيه، أو بمعرفة طرف الحديث بعد الضغط على عنوان (هجائياً) أسفل الشاشة (انظر الصورة رقم ٢٠).



مسلسل	المصدر	اسم الكتاب	القول
٧٢٠٨	الترمذي	العلل	هذا حديث غريب من قبل إسناده لا نعلم أحدا حدث به ...
٧٢٠٩	الترمذي	العلل	فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد
٧٢١٠	الترمذي	العلل	قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ما الذي ...
٧٢١١	الترمذي	العلل	وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة عن النبي ...
٧٢١٢	الترمذي	العلل	وهذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث أنس ...
٧٢١٣	الترمذي	العلل	وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من ...
٧٢١٤	النسائي	الطهارة	إسمعيل هو ابن جعفر بن أبي كثير القارئ
٧٢١٥	النسائي	الطهارة	خالفه منصور رواه عن مجاهد عن ابن عباس ولم يذكر طاوسا
٧٢١٦	النسائي	الطهارة	أزهر هو ابن سعد السمان
٧٢١٧	النسائي	الطهارة	الركس طعام الجن
٧٢١٨	النسائي	الطهارة	هذا أشبه بالصواب من حديث شريك والله سبحانه وتعالى ...

صورة رقم (٢٠)

وأما قائمة أقوال التلاميذ فيمكن للباحث أن يستعرضها، وأن يستفيد منها بعد تظليلها، ثم يسير في الخطوات التي مرت سابقاً في فهرس أقوال المصنفين، وقد بلغ عدد الأقوال الواردة في هذا الفهرس، (٤٧٨) أربعمائة وثمانية وسبعون قولاً، (انظر الصورة رقم ٢١).



صورة رقم (٢١)

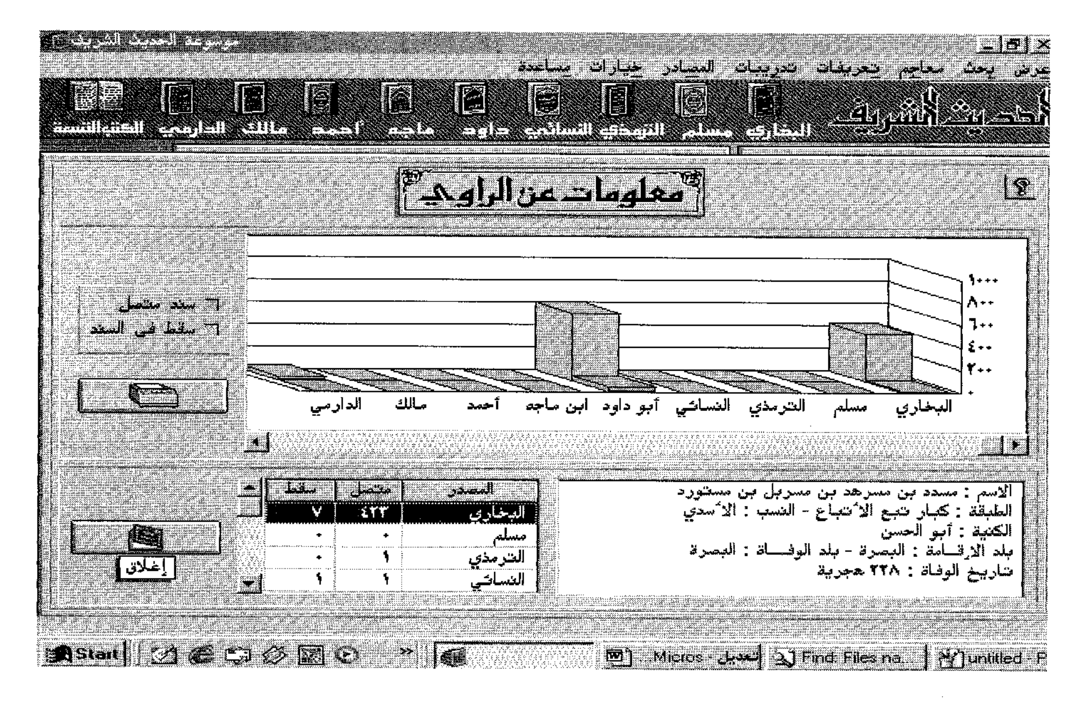
ثالثاً: استخدام قائمة بحث:

مر معك في القسم الأول من الكتاب؛ عند الكلام على استخراج الحديث بواسطة الحاسوب؛ الخطوات التي تتبعها في سبيل الوصول إلى الراوي وأحاديثه؛ في الموسوعة التي نتكلم عنها[1]، وإذا ما وصلت في البحث إلى الراوي المطلوب، فيمكنك الضغط على زر اختيار الراوي من أجل فتح شاشة أخرى فيها زر لشيوخ الراوي، وآخر لتلاميذه، كما يمكنك الضغط على زر معلومات عن الراوي، الذي يفتح لك بطاقة تعريفية، فيها اسم الراوي، وطبقته، وكنيته، وبلد إقامته، وتاريخ وفاته، كما يظهر لك قائمة بالمصادر التي يوجد فيها الراوي، وعدد أحاديثه المتصلة وغير المتصلة في كل مصدر، ويظهر رسم بياني يوضح ذلك (انظر الصورة رقم ٢٢، ٢٣، ٢٤).

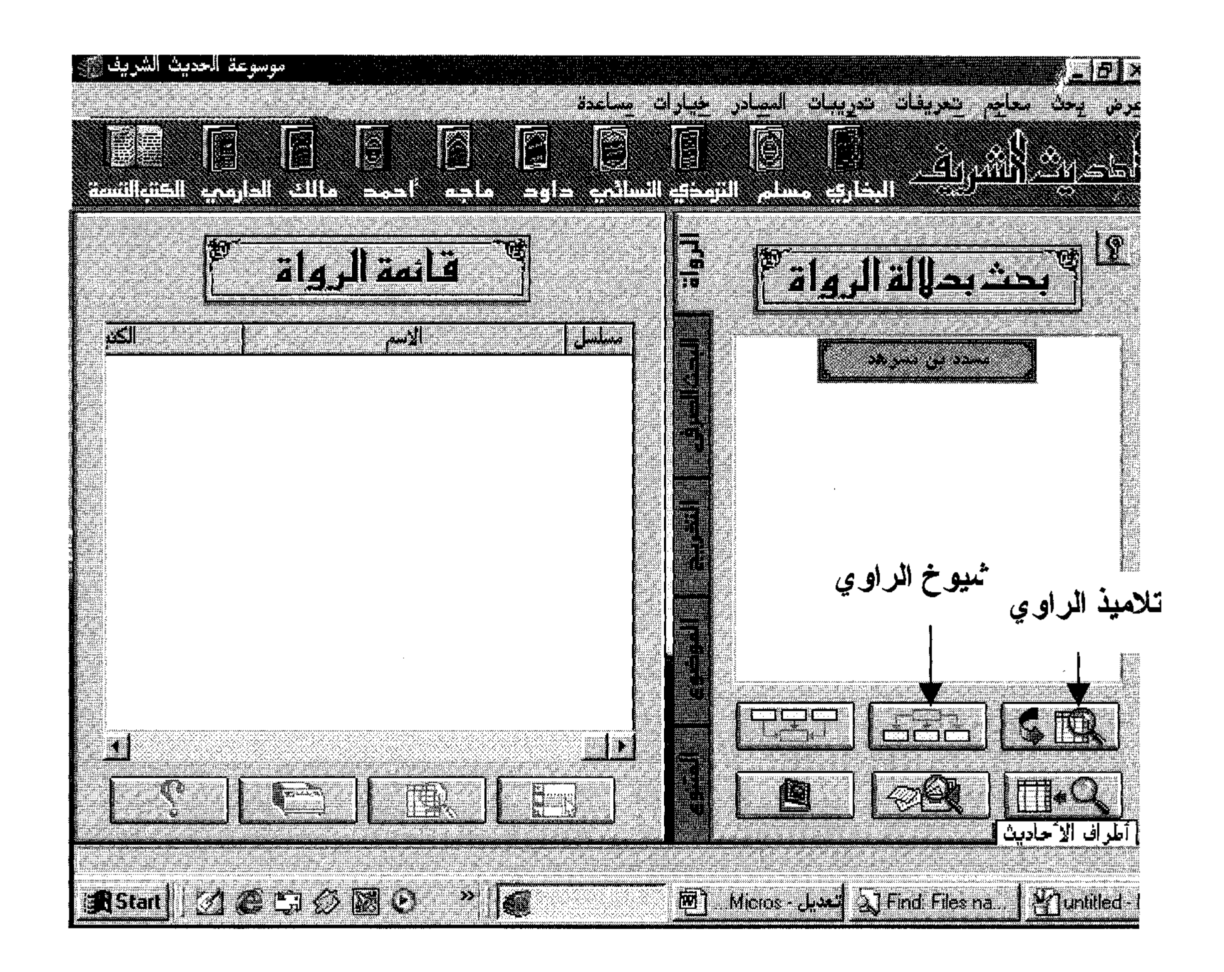
(١) انظر الفصل السابع من القسم الأول: ص ١٩٨-٢٠٦ .



صورة رقم (٢٢)

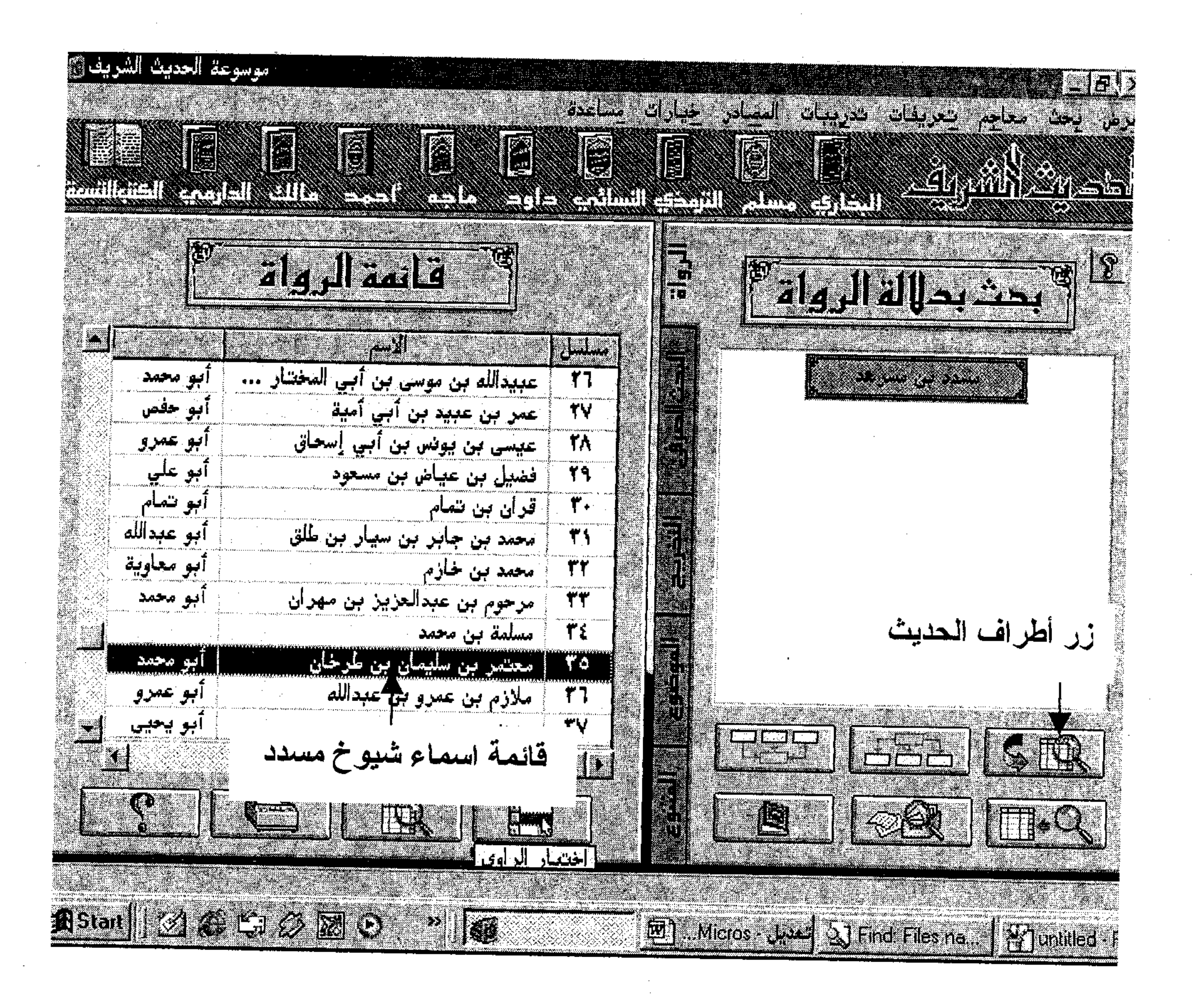


صورة رقم (٢٣)



صورة رقم (٢٤)

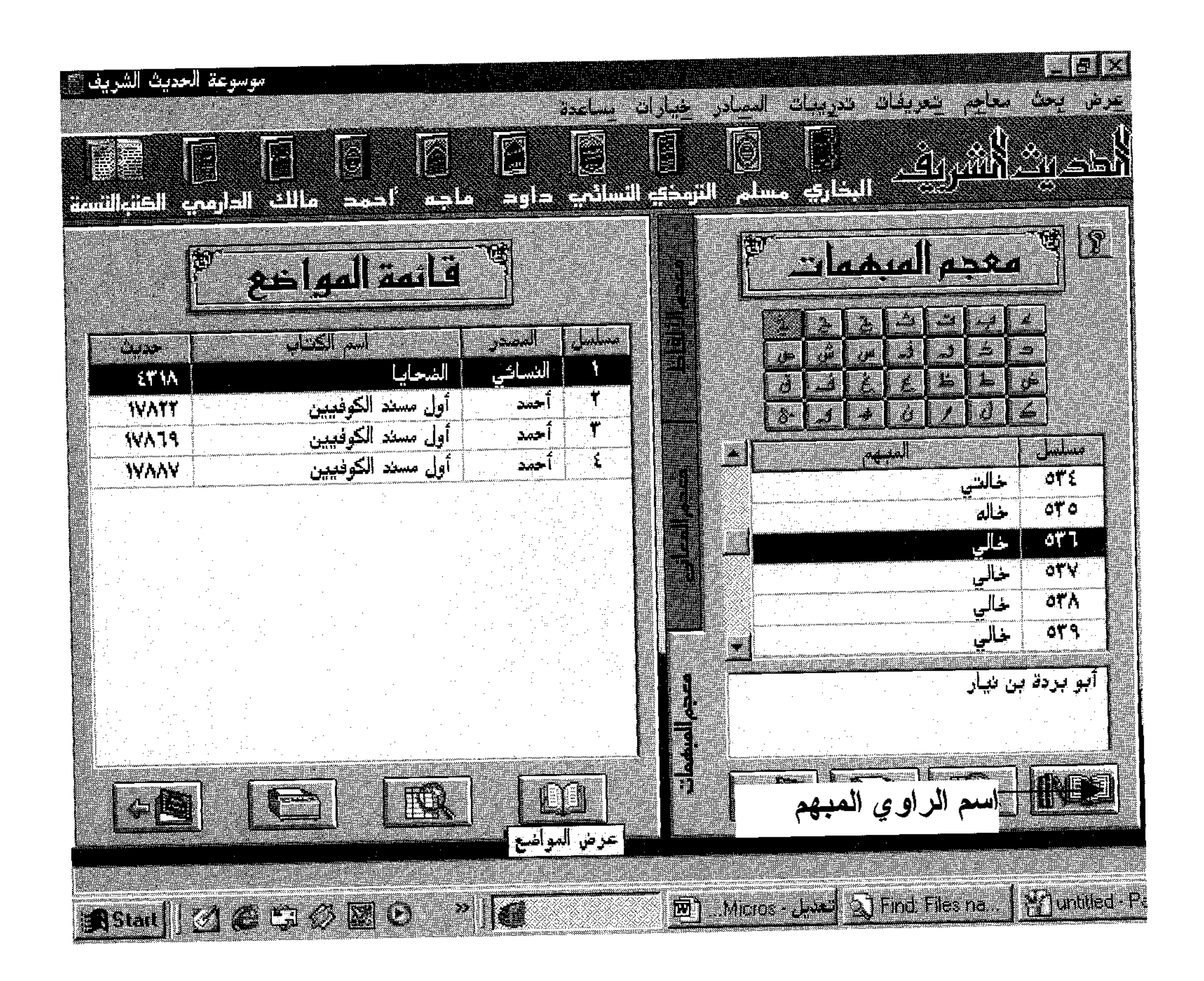
ويمكن للباحث أن يستعرض أسماء شيوخ الراوي، أو أسماء تلاميذه في الكتب التسعة، وذلك بالضغط على الزر الخاص بالشيوخ، أو الزر الخاص بالتلاميذ، وينتقي إذا أراد شيخاً من الشيوخ أو تلميذاً من التلاميذ بتظليل اسمه، والضغط على زر اختيار الراوي، ثم الضغط على زر أطراف الأحاديث؛ لمعرفة روايات هذا الراوي عن شيخه، أو روايات تلميذه عنه؛ في الكتب التسعة (انظر الصورة رقم ٢٥).



صورة رقم (٢٥)

رابعاً: استخدام قائمة معاجم.

والـــذي يفيدنا من هذه المعاجم معجم مبهمات الحديث وهو مرتب على حروف المعجم، ويشمل الأسماء المبهمة الواقعة في السند أو في المتن، ويلزمنا هــذا المعجم إذا كان في سند الحديث راوٍ مبهم، حيث نفتح شاشته بعد اختياره، ونحـــدد موضع الاختيار من خلال الاسم الذي أطلق على الراوي المبهم؛ نحو: رجل، وخالي، وغير ذلك (انظر الصورة رقم ٢٦).


موسوعة الحديث الشريف
عرض بحث معاجم تعريفات تدريبات المصادر خيارات مساعدة
الحديث الشريف
البخاري مسلم الترمذي النسائي داود ماجه أحمد مالك الدارمي الكتب التسعة
قائمة المواضع
مسلسل المصدر اسم الكتاب حديث
١ النسائي الضحايا ٤٣١٨
٢ أحمد أول مسند الكوفيين ١٧٨٢٢
٣ أحمد أول مسند الكوفيين ١٧٨٦٩
٤ أحمد أول مسند الكوفيين ١٧٨٨٧
عرض المواضع
معجم المبهمات
مسلسل المبهم
٥٣٤ خالتي
٥٣٥ خاله
٥٣٦ خالي
٥٣٧ خالي
٥٣٨ خالي
٥٣٩ خالي
أبو بردة بن نيار
اسم الراوي المبهم
Start
Find Files na...
untitled - P

صورة رقم (٢٦)

الموسوعة الثانية
الموسوعة الذهبية.

استخراج الترجمة عن طريق الموسوعة الذهبية

كما بينا في الجزء الأول من هذا الكتاب (التخريج عن طريق الحاسوب) فإن الباحث بحاجة إلى إلمام في تشغيل جهاز الحاسوب والتعامل معه.

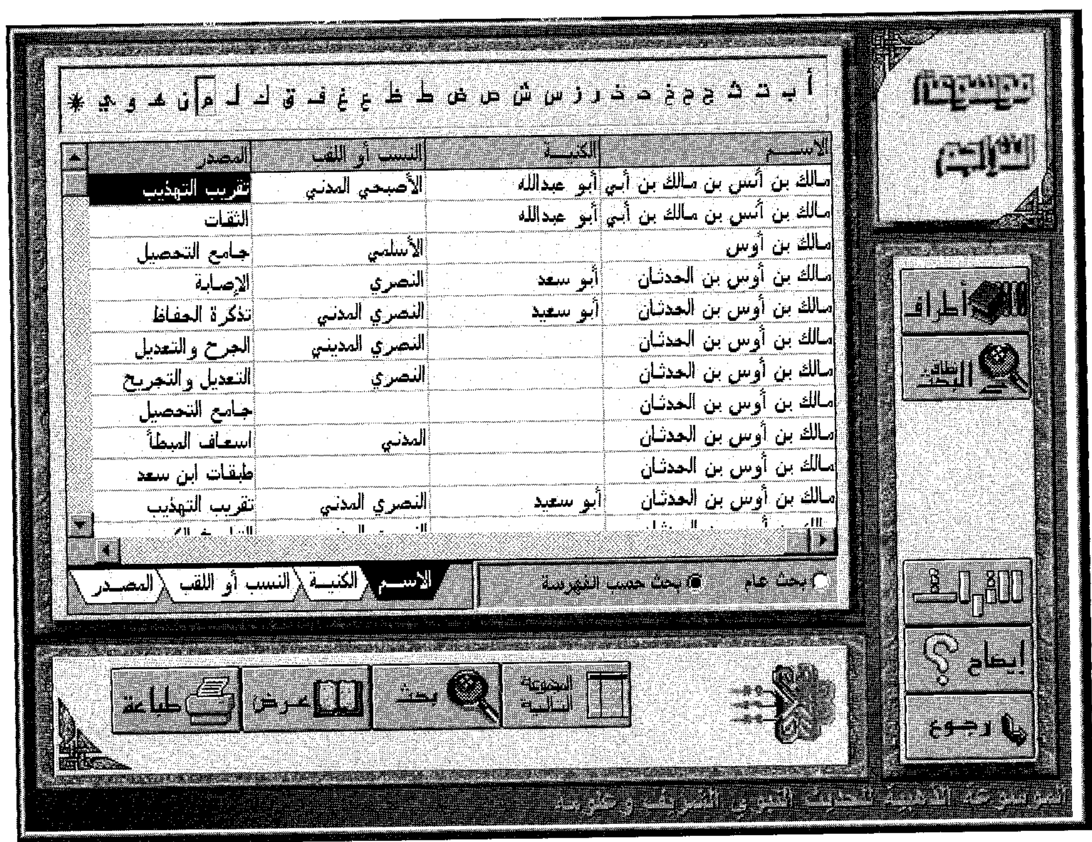
أما بالنسبة لمعرفة ترجمة راوْ أو استخراجها فإننا نتبع الخطوات الآتية:

١. عند تشغيل جهاز الحاسوب وظهور القائمة الرئيسة في الموسوعة الذهبية، فإننا نختار "الفهارس" ونضغط عليه بواسطة المؤشر فتظهر لنا قائمة جديدة على يسار القائمة الرئيسية،وفيها "موسوعة تراجم الرواة" كما في الصورة رقم (٢٧).



صورة رقم (٢٧)

٢. نضغط بالمؤشر على عنوان "موسوعة تراجم الرواة" في الصورة (٢٧) فتظهر شاشة "موسوعة التراجم" وفي أعلاها حقل فيه حروف الهجاء، كما في الصورة رقم (٢٨).



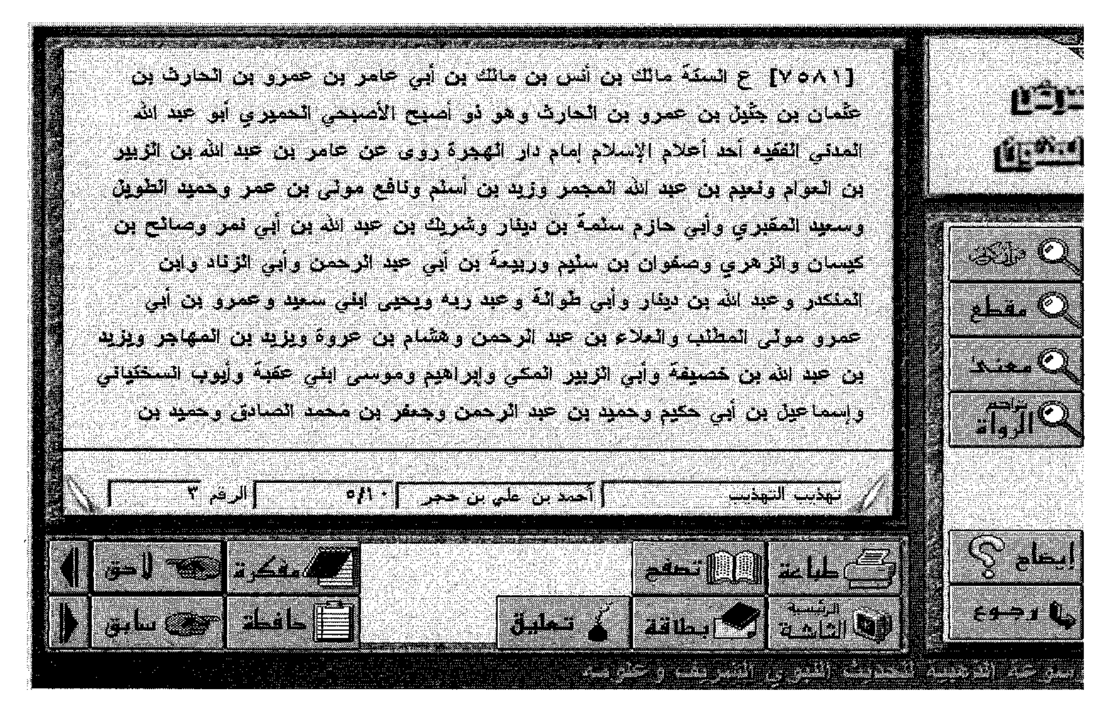
صورة رقم (٢٨)

٣. نختار الحرف الذي يبدأ به الاسم المراد استخراج ترجمته، وبالضغط عليه بالمؤشر يظهر جدول فيه الاسم والكنية واللقب والنسب والمصدر للراوي ومن بينها اسم الشخص المراد استخراج ترجمته وكذلك أسماء الكتب التي ذكرته، كما في الصورة رقم (٢٨).

فمثلاً إذا أردنا استخراج ترجمة الراوي "مالك بن أنس" فإننا نضع المؤشر على حرف (م) وبالضغط عليه يظهر لنا قائمة من اسمه (مالك)

وبالضغط على زر (عرض) نستعرض أسماء الرواة جميعاً ممن اسمه (مـــالك) كما في الصورة رقم (٢٨).

٤. ثم نظلل اسم أبي عبد الله مالك بن أنس المقابل لكتاب تهذيب التهذيب كما في الصورة رقم (٢٨) لمعرفة ترجمته، ثم نضغط بالمؤشر على كلمة عرض فـــي نفس الصورة (٢٨) فتظهر شاشة عرض المتون كما في الصورة (٢٩).



صورة رقم (٢٩)

وفي هذه الصورة نلاحظ وجود سهم في الزاوية اليسرى قرب الرقم (٢)، فـــإذا أردنا مزيداً من المعلومات عن الراوي "مالك بن أنس" الذي لم تكتمل ترجمتـــه في الصفحة الأولى من الصورة رقم (٢٩) نضغط بالمؤشر على هـــذا الســـهم فتظهر الصفحة التالية وهكذا حتى نهاية ترجمته. وكذا نفعل بكل التراجم المـــراد استخراجها.

والحمد لله أولاً وآخراً

وصلى الله على نبينا محمدٍ، وآله، وصحبه وسلّمّ